

مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي



# العقل اللغوي

تأليف

أبو جبر الرعملة ابن حفص الظاهري

الطبعة الأولى  
١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م

صوره الفقير إلى عفو ربه :

أحمد العنقري

twitter : ianqri

٤١٠

٩٩٣ ظ

الظاهري ، أبو عبد الرحمن بن عقيل .

العقل اللغوي / أبو عبد الرحمن بن عقيل

الظاهري . — ط ١ . — مكة المكرمة : نادي مكة الثقافي الأدبي ،

١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .

٥١٦ ص ؛ ٢٥ × ١٧ سم .

ردمك ٨ — ٠٦ — ٦١٧ — ٩٩٦٠

أ. العنوان .

١ . فقه اللغة العربية .

رقم الإيداع : ١٤٩٣ / ١٤

ردمك : ٨ — ٠٦ — ٦١٧ — ٩٩٦٠

## فهرس إجمالي

الموضوع	رقم الصفحة
١ — فهرس إجمالي .	٣
٢ — المقدمة .	٥
٣ — اللغة الكاملة والفكر	٧
٤ — الأخذ بالظاهر واللغة .	٢٩
٥ — دمة دلالات الكلام .	٣٩
٦ — بين الاشتقاق والتعريب .	٦٧
٧ — معركة العامية .	٩٣
٨ — التصحيح اللغوي ، والتخطئة اللغوية .	١٤٣



# بسم الله الرحمن الرحيم

## ٢ - المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عرجاً . . الذي بعث كل نبي وكل رسول بلسان قومه ليبين لهم ، فكانت اللغة مأخذ البيان لمراد الله في شرائعه وكتبه التي أنزلها .

وأشهد أن لا إله إلا هو وحده لا شريك له .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله البشير النذير ، أفصح من نطق بالضاد ،

صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد : فقد فرغت بحمد الله وفضله من كتابي (العقل الفلسفي) و (العقل الأدبي) .

وبقيت لمسات خفيفة على كتاب (العقل التاريخي) .

وهذا هو العقل الرابع عن شيء من الفكر اللغوي ، إذ كانت هذه الكتب

تناول جوانب فكرية من تلك الفنون ، وتسלט النص على الفكر ثبوتاً ودلالة ، وتسלט عليه الفكر فلسفة وتعليلاً .

والله جل جلاله أسأل أن يعلمنا ما ينفعنا ، وأن ينفعنا بما علمنا والله المستعان .

كتبه لكم :

أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري

عفا الله عنه

٢ / ٢ / ١٤١١ هـ



٣ - اللغة الكاملة والفكر ..





وجه كمال اللغة أنها فى ذاتها علم ، لأنها مقتضى علمى - بالعقل والحس -  
للتعبير عن أحاسيس وتصورات ومشاهدات البشر .  
ولذلك تقول : اللغة العلمية ، أو لغة العلم .

واللغة يبنى عليها - فى ذاتها - علم فيقال : علم اللغة .  
ويكون علم اللغة علمياً فى ذاته ، لأن اللغة فى ذاتها علم .  
واللغة كالرياضة وسيلتان علميتان تعبران عن علاقة بين العارف والمعروف .  
فالرياضة علم صوري يعبر عن معرفتنا ويحللها .  
واللغة علم صوري يعبر عن معرفتنا ويحصيها .  
ومن الأصول الظاهرية الجليلة النفيسة التى قررها الجرجاني أن الإضافة فى  
الاسم كالإسناد فى الفعل ( ١ ) .

أي : أن قولك : قراءتي للجريدة مفيدة = قولك : قرأت الجريدة باستفادة .  
و - قولك : يقرأ زيد الجريدة فيستفيد .  
ووجه التسوية : أن صدق وصحة الاستفادة - وهي الحكم الإسنادي -  
لا يؤخذ من اللغة ، بل يؤخذ الحكم من الواقع : أي صدق علاقة الاستفادة بين  
الجريدة وقارئها .

وإنما يؤخذ من علم اللغة صحة تركيب الكلام فى الإسناد من واقع استعمالهم  
فيقولون : قراءتي للكتاب ، ولا يقولون : قراءتي يكتب إلا إذا أرادوا صورة الرسم  
لكلمة يكتب .

وهذا الفرق مزلق يزلق فيه الجامدون فى الحكم باللحن والشذوذ .  
ويزلق فيه الإباحيون الذين يأخذون صورة التركيب العربى  
ولا يراعون مقصد المتكلم .

---

( ١ ) أسرار البلاغة ص ٣٥١ .

والواقع أن علم اللغة ومادتها علم صوري : أي أنه إناء للمراد .  
ومراد المتكلم يكون ادعائيا كما يكون حقيقيا فتنزل صورة  
التركيب على مراده .

فإذا قال العربي : رأيت ليلي يلاعب - بياء المضارعة التحتية - السنة ، فلا تقل  
أخطأ أو شذ في إضمار المذكر عن المؤنث مادام يريد ادعاء أن ليلي كالرجال .  
فهذه جوانب من علمية اللغة التي يكون بها كمالها ، وتأتي إن شاء الله  
مفصلة في بحث فقه دلالات الكلام .

وثمة وجه آخر عن كمالها ، وهو سعة دلالتها لكثرة المدلول عليه ، فيكون في  
الدلالة اللغوية من الفوارق بمقدار ما في المدلول عليه من فوارق .

وهذه السعة مظهر حضاري . قال الإمام ابن حزم : « فإن اللغة يسقط أكثرها  
ويطل بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم ، أو بنقلهم عن  
ديارهم واختلاطهم بغيرهم .

فإنما يقيد لغة الأمة وعلومها وأخبارها قوة دولتها ونشاط أهلها وفراغهم .  
وأما من تلفت دولتهم ، وغلب عليهم عدوهم ، واشتغلوا بالخوف والحاجة  
والذل وخدمة أعدائهم ، فمضمون منهم موت الخواطر ، وربما كان ذلك سبباً  
لذهاب لغتهم ، ونسيان أنسابهم وأخبارهم ، ويود علومهم ، هذا موجود بالمشاهدة  
ومعلوم بالعقل ضرورة » ( ٢ )

وبعد هذا النص لأبي محمد بألف عام رأيت الدكتور ماسون المختص باللغات  
الأمريكية يقرر التالي : « لا توجد لغة بدائية ، وإن القول بأن المتوحشين  
يتفاهمون بدمامات ، وأنهم غير قادرين على أن يعبروا عن بعض الأفكار ذات  
الطابع المدني : إنما هو رأي خاطئ » .

ويقول الدكتور ماسون : «إن هناك عددا كبيرا من لهجات أقوام أميين هي في الواقع أشد تعقيدا من اللغات الأوروبية الحديثة» .

ويضيف قائلاً : «إن تطور اللغات يخالف التطور البيولوجي ، إذ أن اللغات سارت من التعقيد إلى التبسيط » ( ٣ ) .

قال أبو عبد الرحمن : ومعنى هذا الكلام أمران :

أولهما : أن اللغة تنحل من التعقيد إلى التبسيط ، لأن التعقيد هو مظهرها العلمي يوم كان أهلها أقوياء .

وثانيهما : ما يوجد من تعقيد في لغة الأميين فسببه أنه مما وعته ذاكرة الأميين البدائيين من لغة أسلافهم يوم كانوا حضاريين أقوياء .

قال أبو عبد الرحمن : وأمة العرب تتأرجح بين الفصحى والعامية ، وأخلط اللغات والعاميات ، ولكن لغتها محفوظة بحفظ الله لكتابه النازل بلغة العرب ، ودين الإسلام الناسخ المهيمن الخالد إلى يوم القيامة .

والعامي العربي قد يعجز عن النطق بأشكال من الفصحى راقية ، ولكن فهم اللغة الفصحى مشترك ، وأمور الأمة المكتوبة لا تكون إلا بالفصحى ، واجتهاد علماء الأمة وعدولها لا يحفظ إلا بالفصحى .

وأشباه الرجال المطالبون بلغة مبسطة ينسون أن البساطة مظهر متخلف ، وأن الموجودات معقدة لكثرة فوارقها وتشابها معاً ، وأن اللغة العبقريّة هي التي تفي بالدلالة على كل موجود ، وتحتضن كل ما فيه من تعقيد احتضاناً يحقق البيان والتمييز ويرفع الإشكال والتلبس .

---

( ٣ ) خلق لا تطور ص ١٣٤ جمع الدكتور إحسان حقّي ، وانظر ما نقله ص ١٣٥ عن كتاب العصور الأولى للإنسان تأليف العالم التطوري مونتاغو .

والإمام أبو محمد يدرك هذا الملحظ من مقومات اللغة العربية ، ولهذا تمنى اللغة الكاملة إذ قال : « ولو كانت اللغة أوسع حتى يكون لكل معنى في العالم اسم مختص به لكان أبلغ للفهم وأجلى للشك ، وأقرب للبيان » ( ٤ )  
وسعة اللغة بهذا المظهر يربطها بالعمل الفكري وإن رغم أنف الأستاذ الدكتور زكي نجيب محمود ، فإنه قرر مرة : أن اللغة العربية من صنع الإنسان ، ثم صارت سجنًا للإنسان !! .

وادعي علي عامة الناس أن علمهم محصور في حدود كلماتهم .  
أما القلة وهم الموهوبون فيزعم لهم أن واحدهم هو الذي يضع لنفسه الحدود ، لأنه إذا لم تسعفه اللغة القائمة بأدوات التعبير عما يريد أضاف إليها من عنده جديداً يخدم به أغراض نفسه ، فتسير بقية الناس بعد ذلك على دربه ( ٥ )

---

( ٤ ) مراتب العلوم ضمن رسائل ابن حزم ٤ / ٦٧

( ٥ ) من مقالة « اللغة هذا المخلوق العجيب » ضمن سلسلة مقالاته عن تحديث الثقافة العربية .

كان ينشرها بالجرائد السيارة بمصر فتعيد نشرها الجرائد السيارة بالكريت وهذه المقالة مثل عديد غيرها من هرطقات الكبار ، وقد رجعت للنص المنشور بالوطن عدد يوم الثلاثاء ١٧ مارس سنة ١٩٨٧ م . قال أبو عبد الرحمن : كنت أظنه أستاذ جيل حقاً وكنت أظن أنه نال من رحلته إلى الغرب عقوداً عديدة إمامة في الفكر الفلسفي غير مجرد إجادة اللغة الإنجليزية .  
ثم بلوت الرجل فيما يكتبه ويترجمه متمهلاً وجاداً فأرأيت تلميذاً أميناً لمدرسة فيينا ، لا يدع فكرة ، ولكنه يحفظ مايلقى إليه من فكر - جمع فكرة - كما يحفظ متوسط الذكاء مايرددونه من بعض المنظومات .

أما إذا كتب مقالة مطولة لجريدة يومية : فإنما قصارى جهده أن يطمح بشبه مقعد لفيلسوف شعبي إن صحت التسمية .

إنه يستعمل قضايا العلم وعقد الفكر بأسلوب صحفي مجازي عائم إذا حققه المفكر وجده دعوى علم وتناقضا ، وإحالة .

كان الرجل مسهباً يمثل هذا الأسلوب فيما يكتبه عن تحديث الثقافة العربية .

قال أبو عبد الرحمن : هذه هלוسة غير متصورة ، لأن جملة « اللغة من صنع الإنسان » جملة عائمة مضللة لاتليق بمفكر ابتلع العقد الثامن وهو يدعي فلسفة تحليلية ، إن اللغة أولاً أصوات تمتد وتسكن لتؤلف مخارج وحروفاً .

وهذا صنع الله ، وليس صنع الإنسان .

وكل صوت بسيط كالحرف ، أو مركب كالكلمة المركبة من حروف لا يخلق الإنسان نطقه بها ، وإنما قد يجعله رمزاً دالاً على معلومه من محسوس أو معقول .

وبهذا يجوز - تصوراً لاحقيقة - وصف الإنسان بأنه تواضع على لغته واصطلاح بها لا أنه صنعها أو خلقها كما يزعم ذلك فائد الحس الديني .

أما نمو اللغة بتواضع الإنسان - ولأقول بصنعه أو خلقه - فتلك قضية أخرى .

فقد تنمو اللغة بتواضع جماعة من الناس من خاصتهم كمصطلحات العلوم .

وقد ينميها فرد بكلمة تؤثر عنه ، فلا يبعد أن يكون اسم كالفزاعة للحباله من وضع فرد فصيح أو أديب . وهكذا بعض الأسماء المنحوتة من حكاية الأصوات كالفقهية لا يبعد أن تكون بدايتها تنمية فرد . وهكذا ما استجدت معرفه يشتق العارف اسمه من لغة قومه ، ثم تقترضه اللغات الأخرى . إلا أن هذا النمو ليس صنع لغة ، وإنما هو انطلاق في محيط اللغة ذاتها . فالنمو محكوم بأصول اللغة وقواعدها ، ولا نمو إلا وفق قاعدة . ومعنى المسمى المستجد اسمه مأخوذ من معنى لغوي قائم كاسم الحباله من فرع ، أو مأذون به من أصل لغوي قائم كالنحت .

والنمو محكوم بأوزان محددة ، وهى الصيغ المحصورة بالاستقراء المدلول

عليها فى علم الصرف بمادة « فعل » بإضافة حروف الزيادة « سألتمونيتها »

ولكننا وجدنا برهانين يمنعان من اعتبار اللغة اصطلاحية : أولهما : شرعى

قطعى بين أن أبا الخلق آدم عليه وعلى نبينا محمد وعلى جميع أنبياء الله ورسله أفضل الصلاة والسلام خلق لا يعلم شيئاً حتى منحه ربه الحركة والحس والعقل والإرادة وعلمه الأسماء كلها .

وتولى الله تربيته وتربيته ذريته بالهداية الكونية والشرعية ، وإنما أخذت الماسونية رداً من الزمن تلقن ناشئتنا ميتافيزيقا التاريخ عن العصر الحجري والإنسان البدائي الهمجي . وكذبوا وصدق الله ، فلم يترك الله البشرية منذ فجرها بدون معلم وهاد وإنما تكون البدائية والهمجية عند مخالفة هداية السماء والبعد عن مجتمع مدنى حضاري متوارث ، وجد هذا حقيقة فى القرن العشرين كما يحتمل وجوده فى بعض عصور الفترة من القرون الأولى .

وثانيهما : استقرائي قطعي ، وهو أن الأصوات فى أي لغة لا تكون دالة كيفما اتفق . وإنما دلالتها وفق قواعد فكرية كثيرة جداً ودقيقة جداً حصرها الاستقراء والإحصاء . ولا يعلم فى التاريخ قط أن عبقرياً سمح عمره بصنع لغة مصحوبة بقواعدها وأصولها ثم تلقنها الناس عنه .  
لا يعلم هذا ولا فى أساطير شهرزاد .

وإنما يولد أعظم عبقرية فى اللغة فى حضارة الأم يتلقن لغة أمته من البيت والشارع والمنتدى .

ثم يطوف بالقبائل والشعوب ليجمع مائد من لغة الأمة ، ويقرأ ما جمعه سابقوه ومعاصروه ، ويشارك فى تقعيد ما يستقرأ من اللغة .  
وكما أن الإنسان لا يخلق عقله ، لأن وجدانه محكوم بضرورات عقله الفطرية : فكذلك اللغة .

إنها من تعليم الله وليست من صنع البشر ، لأنها ذات قواعد وأصول محكومة بضرورة الفكر .

وأول شرط ضروري أن تكون اللغة مبينة مفهومة ، ولو صنع كل إنسان لغته لاستحال البيان . ولا يعلم فى التاريخ قط أن لغة تم تلقيها بارتجال جماعة أو تواضعها ، وإنما اقتفى مؤرخو اللغات ومفلسفوها ظاهرات تدل على أن لغة اشتقت من لغة وتولدت عنها ، وهذا دليل على أن بداية الأمر لغة تعليمية توقيفية متوارثة .

قد يتكرر اللفظ لمعناه على لسان فصيح عربي سليقي فيشيع استعماله على ألسنة الفصحاء ويخضعونه لأصول لغتهم في أوزانها ونحوها ، فيكون كلاماً عربياً مبنياً . وتكون المواضع الجديدة محاكاة للطبيعة أو محاذاة واتباعاً أو نحتاً - مثال ذلك قول جرير يهجو الفرزدق :  
عَدُّوا خُضَافَ إِذَا الْفُحُولُ تُتُّحَتُ

و «الجيشلوط» ونخبة خوارا  
إن كلمة الجيشلوط بمعنى : جلاط ثلاث جثاط أي : كذاب سلاح  
يرمى به رطباً !!

ولم ينحت جرير هذا المعنى ، بل كان من اختراع النساء يتشاقن به .  
هكذا قال ابن عباد .  
وقد أهمل الجوهري وابن منظور مادة جيشلوط .  
قال أبو عبد الرحمن : الكلمة المنحوتة إذا لم تشتهر لاتستدرك على القواميس  
بل تضاف إلى الأدب ، لأن النحت تركيب كلام للمح بلاغي جمالي .  
فإذا شاع استعماله أصبح عرفاً لغوياً يضاف إلى المعجم .  
وقد يكون ما يضاف إلى المعجم تشبيه أديب إلا أنه أصبح اسماً فكان  
مفردة لغوية . ومما ورد من ذلك في لغة العوام العشارق .  
قال شاعر عامي :

مرت بي القدرة وأنا عنه منصوح  
أفرلين اوحيت لجة عشاريقه

وقال دخيل بن قويد :

نأخذ على خيل المعادين مشواح  
لعيون من تزهى العشارق خدوده

قال أبو عبد الرحمن : العشارق حلي من الذهب يلبس على الرأس ويتدلى على الحدود يسمى حلقة عند أهل نجد وفي صعيد مصر ، ويسمى فى ريف مصر وباديتها دندش . ويطلق أيضا على خماخم الأذن . وهذه التسمية على التشبيه بالعشرق إذا يس يكون له كصوت الحلي . جاء فى المعجم : أن العشرق - وهو الحنظل - يخشخش فيسمع للوادي الذي يكون فيه زجلاً ، ولهذا لاتأوي الحيات بوادي العشرق . ويدل على صحة التشبيه فى التسمية العامة قول الأعشى :

تسمع للحلي وسواساً إذا انصرفت

كما استعان بريح عشرق زجل

وربما سمي علي أساس تشبيه حباته بورق السن ، والعوام تسمى السن عشرقاً .  
قال أبو عبد الرحمن : وعن ابن الأعرابي : أن العشرق نبات أحمر طيب الرائحة تستعمله العرائس .

قال أبو عبد الرحمن : علمت من أبي عبد الله حمد القاضي أن الكاتب المصري أنيس منصور أجهد نفسه فى البحث عن الأصل اللغوي لاستعمال أهل نجد كلمة ( سم ) بصيغة الطلب على وزن فعل الأمر ، وهو الاستعمال العامي لدى مواطني الجزيرة العربية لاسيما فى نجد والخليج ، وبعد جهد جهيد اهتدي إلى أن الأصل : ( سم الشيء باسمه ) !!

ونشر ذلك فى إحدى المجلات أو الجرائد .

ولو اطلع على كتاب ( معجم الألفاظ العامة فى دولة الإمارات العربية المتحدة ) للأستاذ فالح حنظل لوجد مؤشراً يريحه من العناء ، فقد قال فى معجمه :

( سموا : أى تفضلوا واشرعوا بالأكل .

والأصل فيه بسم الله الرحمن الرحيم ) .

قال أبو عبد الرحمن : هذا هو الصحيح ، ولكنني أبين كيفية نشوء الاستعمال وارتداده إلى أصله ، مع استيفاء معانى ( سم ) العامة .



وأشهد لذلك بأن العامة لا يستعملون ( سم ) المطلقة غير المقيدة في سياق بمعنى سم الأشياء باسمها . وإنما يرد هذا الاستعمال في سياق أو قرائن تدل عليه ، فيقولون للمفيد عن جماعة بخبر مجمل : سمهم : أي اذكروهم بأسمائهم . وهذا استعمال عربي فصيح لا يحتاج إلى بحث . أما سم المطلقة فتزد عند أهل نجد لمعان ثلاثة : أولها : سم بمعنى قل بسم الله الرحمن الرحيم .

وثانيها : سم بمعنى خذ ما قدم لك من فنجان قهوة وغيره ، وتناول الأكل ، ولا يزال صاحب المائدة يقول لضيوفه : سمو الله يحييكم . وهو يريد في الحقيقة : تناولوا الأكل .

وثالثها : سم بمعنى نعم وما في حكمها . فيقول الإنسان لمن يناديه : سم بمعنى نعم وليبك ، ويقول لمن يملئ عليه توجيهاً من والد أو شيخ أو رئيس : سم بمعنى ليبك ، وبمعنى إننى مصغ لك متفهم لقولك . وكل هذه المعاني يراد بها التلطف والتبرك . فأما الاستعمال الأول فهو استعمال صحيح مبنى على الحذف ، وهو امثال للأمر الشرعي ، وتقديره سم الله بقولك بسم الله الرحمن الرحيم .

وأما الاستعمال الثاني فهو استعمال مجازي غير مسموع عن العرب بنصه ، ولكنه جار على أصول العربية وقواعدها .

ووجه المجاز أن سم بمعنى خذ وتناول واشترع ، وهذه الأمور في سلوك المسلم لا تكون إلا بعد قوله : بسم الله الرحمن الرحيم .

فأصل الاستعمال سم الله قبل أخذك وتناولك وشروعك امثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم : سم الله وكل يمينك .

ثم عبروا بالتسمية عما شرعت له التسمية من تناول والأخذ والشروع . لأن إيقاع التسمية ذاتها من بدائه العادات في مجتمعات العرب ، ولأن التسمية ذاتها إيذان بالشروع والتناول والأخذ .

وهذا من ألفت المجاز وأمتعته .

وأما الاستعمال الثالث فهو مجازي أيضاً كالمجاز في الاستعمال الثاني .  
وجه هذا المجاز أن سم بمعنى نعم ولبيك وتفضل ، وأصل ذلك ادخل البيت  
مسياً . وقل ماتريد أن تقوله مسياً فإنتى حاضر بين يديك . والمراد مطلق الشروع  
فى الدخول والقول ، وإنما تجوز إلى التسمية لأنها مقدمة ذلك ، ولأنها مقدمة شبه  
حتمية فى العرف الإجتماعي .

وهذا أيضاً من ألطف المجاز لما فيه من تلميح للمخاطب ، وتذكير بالمرور  
الشرعي . وثمة نماذج كثيرة من العامية النجدية التي تدفقت عن المعنى الأصلي  
اللغوي بأصول مجازية معقولة يفرح بها البلاغيون ، وقد قعدت لذلك ومثلت له في  
كتابي « من الفصح غير المدون في استعمال العامة » .

وتدقت هذه المعاني العامية على النحو نفسه الذي تدقت به المعاني الفصيحة  
ذاتها من المعنى اللغوي الأصلي . وتنمو اللغة بالتجوز من الحسي إلى المعنوي بمجاز  
أدبي يتحول إلى تسمية لغوية .

خذ مثال ذلك الفراسة المعنوية من الفروسية الحسية . والفروسية من أنبل المعاني  
التي يفتخر بها الجنس البشرى . هي غناء الأمة العربية في شعرها القديم إلى أن  
تحولت إلى شعر شعبي وعامي ملحني في أقاصيص عترة وبني هلال .

لاتزال السيرة الهلالية موضوع المنتدى والسمر في أرياف بعض البلاد العربية  
والى وقت قريب كانت سيرة عترة موضوع السمر في الحجاز .  
والمهارة السينمائية - بخداع البصر - أرضت أذواق الجماهير فى القرى  
والأرياف فظهر عترة فى التمثيل يحمل النخلة ويجثها من التربة بيده كأنها عود  
كبريت بيده إذ انكسر أو نشب سيفه .

والفروسية فى لغتنا مشتقة من حركات تثير الانقباض والاشمئزاز ، فهي مشتقة  
من دق العنق وتمزيق اللحم . واشتقت أيضاً كلمة الفراسة بمعنى الحدس الصائب ،  
لأنها أعمال موهبة تمزق عقد الأفكار والأحاسيس .

ولكن الفروسية الاصطلاحية لم تنقيد بحرفية المعنى اللغوي ، بل كانت ذات مضمون فكري ، فلا تكون فروسية إلا عن صراع قوي عاقل لمظاهر الشر في سبيل الحق والخير والجمال . وقد فطن الأدب اليوناني لسحر الفروسية حتى وإن كانت النتيجة مأساة ، لأن تعاطف الجمهور مع البطل تعبير عن انتصاره الذاتي بالقوة لا بالفعل . وهذا هو المهم : أن لا يجبن البطل وإن لم ينتصر ظاهرياً .

وقد ترى أفلام الإجرام والبوليس والصوصية وفيها شجاعة وقوة ، ولكنك تصاب بالغثيان . لماذا ؟ . لأن الفروسية ليست هي الشجاعة فحسب ، ولكنها الشجاعة الخيرة الكريمة .

وفي ثرائنا ألعاب رياضية - ألعاب بالتجوز - لم تقصد لذاتها وإنما قصدت لأجل الفروسية . ولست أفقه للرياضة معنى مالم تحقق فروسية وفراصة معاً .

قال أبو عبد الرحمن : إذن الموهوب لا يصنع لغته ولغة قومه ، وإنما اشتبه الأمر على صاحب التحديث من وجوه : أولها : ظنه بأن عامة الناس محصور علمهم في كلمات لغتهم . وليس هذا بصحيح ، بل الصحيح أن الناس كلهم - لا مجرد عامتهم محصور علمهم في كلمات لغتهم .

وكذلك الناس محصور علمهم في القدر الذي يسمح به حسهم ، وفي القدر الذي تسمح به ضرورة تفكيرهم .

ذلك أن الإنسان ليس مطلقاً ، وإنما هو مخلوق مرتين بوضعيته في هذا الوجود . ومهما استجد علمه بجديد فلا بد أن تعبر عنه لغته : إما بكلمة تكون اسماً له ، ويكون المسمى ذا علاقة بمعنى الاسم . وإما بكلمات تصفه وتجليه . والأعيان التي يشار إليها باليد هي التي يرمز لها بكلمة فحسب .

أما أدغال الشعور ، وأحكام الفكر المركبة فهيات أن يعبر عنها بكلمة . بل تشرح بكلمات ، وأحياناً بسطور ، وأحياناً بصفحات ، وأحياناً بمجلدات . بيد أن الفكر بعد تصويره ترمز له الخاصة بكلمة أو بكلمتين .

قد يرمز بمحضية الفن ، أو بالعقل الخالص ، أو بالدليل الأونطولوجي ، أو بالتورية . ولكن مفهوم هذه المفردات لا يتضح للعامة والمتعلمين إلا بمضاعفة الجمل تفسيراً وتمثيلاً ووصفاً وقياساً .

قال أبو عبد الرحمن : وأضرب المثال لذلك بكلمة العدم ، فقد قرر الإمام ابن فارس أن العين والذال والميم ، أصل في فقدان الشيء وذهابه ( ٦ ) .

وهكذا نحت جميع المعجمات العربية . وإنما وجدت استثناءات عند أرباب الاصطلاح . والعجيب أن هذا المعنى اللغوي الفطري أصل لمعنى فلسفي ، لأنه جعل العدم بمعنى الفقد والذهاب ، وهو أن العدم مسبوق بالوجود .

ولهذا كان العدم في رأي الفيلسوف « برغسون » يحتوي على فكرة الوجود وزواله معاً لأن تصور عدم الشيء يفرض تصوراً مسبقاً لوجوده .

ولما جاء المصطلحون العرب كان بين أيديهم الاستعمال العربي لكلمة عدم والمفهوم الفلسفي لهذه الكلمة ، فبرزت قضية العدم المطلق والعدم النسبي .

ولدى المصطلحين العرب إرث فلسفي لقضية العدم من ركام الفكر اليوناني حيث عالج أفلاطون قضية العدم المطلق بمناقشة جدلية في محاورته للسوفسطائي بالفصل الثالث « مشكلة الخطأ ومسألة اللاوجود » ترجمة فؤاد جرجي بربارة ( ٧ )

فمن المصطلحين أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي احترز لتعريفات اللغويين في كتابه الكليات فعرف العدم بأنه الفقد وضد الوجود . فالفقد تناول العدم بعد الوجود . وضد الوجود تناول العدم قبل الوجود . وذكر لفكرة العدم عدة تقسيمات ف باعتبار المحكوم فيه بالعدم قسم العدم إلى : مطلق وهو غير المعين . ومقيد وهو المعين وباعتبار الزمان قسمه إلى سابق للوجود ولاحق له ، وما لا يسبقه أو يلحقه وجود ، وهذا الأخير هو ما سماه بالعدم المحض ، وعرفه بأنه لا يوصف بكونه قديماً ولا

( ٦ ) مقاييس اللغة ٤ / ٢٤٨

( ٧ ) عن فلسفة العلوم لشروفة ترجمة الدكتور عبد الغفار مكاوي ص ١٢٨

حادثاً ولا شاهداً ولا غائباً.

وعرف العدم المطلق (غير المعين) بأنه لا يتحقق لافي الذهن ولا في الخارج .  
وباعتبار إدراك الحكم فيه قسمه إلى عدم في الخارج يقابله وجود في الذهن ، وإلى  
عدم في الخارج والذهن . ولهذا فالعدم المطلق لا يتصور أصلاً . وأفاد المتكلمون من  
المعتزلة في فلسفة العدم اليونانية إلا أنهم تناقضوا : فمرة رفضوا ثنائية القسمة إلى  
وجود وعدم فقالوا : المعلوم شيء . والشيء والموجود عبارتان عن معنى واحد ، فلا  
ثنائية . ومرة قالوا : المعلوم شيء وليس بموجود . فهذا إقرار بالثنائية . وذكر الكفوي  
في موضع آخر من كلياته : أن الفقد أخص من العدم ، لأنه عدم الشيء بعد وجوده  
ومعنى العدم الأعم يتناول مالم يوجد أصلاً ، وما فقد بعد وجوده . وبين أن العدم  
أعم من النفي ولم يبين وجه عمومه . وعلل بتعليل لم يفسره ، وهو قوله : والفقد  
متعد والغيبة قاصرة ( ٨ ) . ونجد عند أحمد نكري زيادة تفصيل إذ يقسم العدم إلى  
عدم مطلق ، ومطلق عدم . فالعدم المطلق مالم يفسر في الذهن ولا في الخارج . ومطلق  
العدم ما انتفى في الخارج فقط ، أو في الذهن فقط ( ٩ ) وفرق في موضع آخر بأن  
العدم المطلق مقيد بقيد الإطلاق . وأن مطلق العدم مطلق من الإطلاق ( ١٠ ) . وقال  
ابن سينا في النجاة : العدم ضد الوجود فهو نفي شيء من شأنه أن يوجد . هذه هي  
المعاني الفلسفية العامة للعدم التي تربط المفهوم الفلسفي بالمفهوم لغة أو بما يجب أن  
يفهم لغة . أي التماس المسمى المطابق للفظ العدم . وهذه المعاني معضلات لغوية  
وفلسفية تصور بالمعني اللغوي والتقييد بالحد أو التعريف ، وبالتقسيم والأمثلة .

( ٨ ) مراجع كتاب الكليات ٣ / ٢٧٩ - ٢٨٠ و ص ٣٥١ .

( ٩ ) دستور العلماء ٢ / ٣١٢

( ١٠ ) دستور العلماء ٣ / ٢٧٩

وأما إتمام تصوّره بالبرهان عليه فيستغرق صفحات . ووجدت معان اصطلاحية خاصة مقيدة بمفهوم مذهبي . فالعدم ( النيرفانا ) في الفلسفة الهندية حالة نفسية توصف بأنها ( لا إحساس ) توجد عند العزوف عن كل رغبة أو عمل . ووجه ارتباط هذا بالمعنى اللغوي أن هذه الحالة فقدت للرغبة والنشاط . وهذا المفهوم الفلسفي الهندي أصل للفلسفة الوجودية فقد قال « هيدغر » : إن المرء يحس بالعدم في قلق الموت . ومعنى هذا الكلام أن القلق المشبوط عن العمل عدم ، لأنه فقد القدرة ومائل « سارتر » بين تجربة العدم وتجربة الحرية إذ فيهما نرفض حالتنا ونقرر أن لانكون مانحن عليه . والواقع أنه ثمة فرق ، فالحرية هي اختيارنا لرفض مانحن عليه والعدمية هي فقداننا بحريتنا مانحن عليه . ووجه اللقاء أن التحرر من شيء التزام بشيء آخر . فما نتحرر منه عدم ، ومانلتزمه وجود . وقد يكون مانلتزمه عدماً أيضاً في حالة الفشل . وذهب سارتر إلى أنه لا وجود للعدم في ذاته ، لأنه تعبير عن نفي لوجود شيء أو تعبير عن فقدانه . وهذا هو رأي برغسون الذي أسلفته آنفاً ، وذهب سارتر إلى أن العدم موجود بداخل الكائن ذاته . والعدم عند شتروفه في كتابه « فلسفة العلو » بمقابل عبارات النفي مثل : فقط ، ولا شيء سواء ( ١١ ) قال أبو عبد الرحمن : هكذا وجدنا ما في العقل والوجدان عند المتكلم يقتضيه المخاطب باللغة ( المفردة ، والجملة ) بالحد والتمثيل والتقسيم . والتعريف يأخذ سعته من المعنى اللغوي بالتعميم أو التخصيص أو التشبيه . فحالة « لا إحساس » عدم اصطلاحى ، وهو جزء من المعنى اللغوى . بل ذهب جمهور المفكرين إلى أنه لا مفهوم للعدم إلا إذا كان نسبياً .

---

( ١١ ) ينظر عن مصطلح العدم فلسفة العلو لشتروفه ترجمة الدكتور عبد الغفار مكاوي ص ١٢٦ - ١٣١

أما العدم المطلق فليس إلا غياباً للفكرة . وأخذت فكرة العدم لدى الأدباء والفنانين مفهوماً عاماً يعني التوفيق بين الحرية والالتزام والصراع الحاد بين الخلود والفناء وال ميلاد والموت في القضايا الإنسانية المصيرية . ولهذا نرى أن برم وضيق جبران بمأسوية الحياة والتأفف من الواقع يعني الصراع لتبديل الواقع أي عدمه .

والعدمية نزعة فلسفية أدبية تقوم علي النفي والإنكار الفكري . أو التمرد والرفض الإرادي . فالأولى (أو هما معاً) تنكر أي حقيقة ثابتة على الإطلاق كما صنع جورج جياس . وعند نيتشه أن القيم الأخلاقية مجرد وهم وخيال . وذهب كورنيل إلى أنه لاحق للدولة في تنظيم سياسي يسلب الفرد حرته .

والعدمية عند نيتشه تجريد للقيم العليا من قيمتها . والقديس أوغسطين يسمي الذين لا يؤمنون بشيء بالعدميين ( ١٢ ) .

قال أبو عبد الرحمن : ففلسفة العدم استهلكت أسفاراً في الفلسفات وعلم الكلام ، وتضمنت خبايا فكرية ووجدانية . بيد أن مادة العين والبدال والميم لم تعجز عن تحديد المراد حسب شرط التعريف الاصطلاحي . وثاني الوجوه التي بسببها اشتبه الأمر على صاحب التحديث : أن الخاصة لا تبتدع اللغة بل من استجد له علم محجوب عن أمته من اكتشاف نبات أو حيوان ، أو استجد له علم بمصنوع بشري لم يعرف قبل ذلك فإنه يسميه من مآثور لغته ، أو بالاقتراض من مآثور لغة أخرى ، أو بما تسمح به أصول لغته من تصرف . ووجه ذلك أنه ليس بقدرة مخلوق أن يزيد في مخارج الأصوات مخرجاً واحداً فعاد الأمر إلى المآثور أو الاقتراض . وثالثهما : أن صاحب التحديث لا يفرق بين رابطة ومادة وصيغة ذات معنى أو معان معجمية نقلية وبين كلام مكون من مادة وصيغة ورابطة يوصف بالجميل المفيدة . فالأول لغة منقولة مأثورة مقيدة محصورة .

---

( ١٢ ) مالم أحل إلى مصدره من مبحث العدم فقد رجعت فيه إلى المعجم الأدبي لجور عبد النور ص ١٧١ والمعجم

الفلسفي ص ١١٨

والثاني عمل مركب ذو شق نقلي محصور وهو قواعد النحو ، وذو شق سيال لاحصر له إلا بمقدار ما ينحصر الإنسان في محيط إدراكه الحسي والعقلي وكل ما استجدت للإنسان معرفته فإنه يعبر عنه بعشرات الكلمات إن عجز عن تحديده بالكلمة والكلمتين . وما يعبر عنه بكلمة كالتورية ، أو بكلمتين كالدليل الأونطولوجي وهو لا يفهم إلا بسطور : فلا يعني أن الاسم أو العنوان استجد بمعرفة المرموز له ، بل يعني ذلك أن الاسم أو العنوان اختصار للتعبير عما هو معروف بوسائط عديدة من الكلمات والجمل .

قال أبو عبد الرحمن : وقضية التفكير واللغة من قضايا الفكر الحديث الحيوية . والذهاب إلى عجز اللغة عن مواكبة التفكير وتحديد الفكر أحد المواقف الجدلية العتيقة ، وقد عبر عن هذا الموقف ( سبيرمان ) بقوله : « ما أشبه ميدان المعرفة بمحيط تناثرت فوق سطحه جبال الجليد ! وليست هذه الجبال إلا الفكر الذي أمكن تجميده في ألفاظ » .

ومما يفرح كل شرقي أن المفكر المسلم القمة أبا العباس ابن تيمية تنبه إلى هذا الموقف وعالجه في معرض مهاجمته للحد الأرسطي ، ففي الوجه الرابع من وجوه رده على الحد الأرسطي بين أن وسيلة المعرفة الحس الظاهر والباطن ثم قال : فأما الكلام فلا يتصور أن يعرف بمجرد مفردات الأشياء إلا بقياس تمثيل أو تركيب ألفاظ ، وليس شئ من ذلك يفيد تصور الحقيقة .

وقال في الوجه الخامس : والمعاني الكلية وجودها في الذهن لا في الخارج - وقال في الوجه السادس : واللفظ لا يدل المستمع على معناه إن لم يكن تصور مفردات اللفظ بغير اللفظ ، فتصور المعاني المفردة يجب أن يكون سابقاً على فهم المراد بالألفاظ . وقال في الوجه الخامس عشر : فالأسماء النطقية سمعية ، وأما نفس تصور المعاني فقطري يحصل بالحس الباطن والظاهر .



ومن خلال موقفي ابن تيمية رحمه الله وسبيرمان ، ومن خلال واقع الفكر واللغة فإنني مبين العلاقة بين اللغة والفكر تبياناً يزيل إن شاء الله كل موقف جدلي وفق هذه العناصر :

- ١ - أن المعاني قائمة في التصور بدون اللغة ، ومفهومة متميزة بدون اللغة .  
ولكن تمييز المعنى المتصور الذي يريده المتكلم من المعنى المتصور الذي لا يريده المتكلم لا يمكن إلا بدلالات أو إشارات أو رموز أظهرها في البيان اللغة . وبهذا يجب التفريق بين قولنا : ( تمييز المتكلم لتصوراته ) و ( تمييزنا ما أرادته المتكلم من تصوراته ) فمعرفة الإنسان للأشياء وتمييزه بينها حاصل بغير اللغة بمصادر المعرفة البشرية . وتمييز المتكلم لما أرادته من معارفه حاصل أيضاً بغير اللغة .  
أما تمييزنا لما أرادته المتكلم من تصوراته فلا يكون إلا برموز أبينها اللغة . إذن اللغة تعبير من المتكلم عن مراده ، ووسيلة لفهم ما أرادته المتكلم .
- ٢ - أن مواكبة اللغة للفكر أمر ضروري ، لتحديد مراد المفكر أولاً ، ولشاركته في معرفته ثانياً . فمن اكتشف بمعرفته البشرية معنى ليس له اسم دال في اللغة وجب أن يتواضع على هذا المعنى باسم دال متميز عن أسامي المعاني الأخرى لينحصر تفكير المتلقي في المدلول الجديد فيشارك المكتشف في معرفته .
- ٣ - أن مواكبة اللغة للفكر يعني مثلاً أعلى ، وهو ثراء اللغة بمقدار ثراء المعارف ، فاللغة التي تميز بضمائرها بين الواحد والثني والجمع والمذكر والمؤنث مثال أعلى للتعبير .
- ٤ - كسر دعوى النقبة للغة دون غيرها ، بحيث يزعم - بالبناء للمجهول - أن تلك اللغة استوفت الدلالة على المعارف والموجودات وأنها أصبحت مكتملة لاتقبل النمو والإضافة . فمثل هذه النقبة من دعاوى الميتافيزيقية في اللغة . بل نقول : كمال اللغة مشروط بكمال المعارف .

ونقول : كلما استجدت معرفة فلا بد أن تستجد دلالة لغوية .

ولانعكس هذه الدعوى فنزعم : أن كمال الفكر - أي الإحاطة بكل المعارف - مشروط بكمال اللغة ، لأن المعرفة تحصل أولاً ، وتأتي دلالة اللغة لتمييز ما استجدت معرفته عما سبقت معرفته . وبهذا أصبحت معاجم المصطلحات تسائر معاجم اللغة العربية ، ويجب أن لانضيق بالمصطلحات وإن بلغت الألوف بشرط أن تكون دالة على معنى جديد ليس له في المأثور القومي لفظ دال عليه .

وهكذا رأينا المعجم العربي غير واف بالمطلوب منذ استجد علم العربي بموجودات لم يعرفها من قبل من نباتات المعمورة وحيواناتها ، ومنذ وجدت مصنوعات وأجهزة لم تكن في واقع العربي قبل ذلك .

هـ - أن نأخذ من يسر العربية في عموم تركيبها دون أن نرهق مفرداتها بما لاتفي به ، فنعبر بكلمتين عما لا يستطاع التعبير عنه بكلمة . وهذا غالباً ما يكون في المعاني التجريدية كلفظ ( كلب ) اسم دال على معنى مجرد يشترك فيه أنواع الكلاب ، ولكننا نميز المعنى التجريدي بالإضافة أو الوصف ، فنقول مثلاً : الكلب البلدي ، والكلب السلوقي .

وإذا كان الوصف دالاً على النوعية كما هو دال على المعنى التجريدي اكتفينا به وقلنا سلوقي . أما إذا كان المعنى ظاهرة تشمل أنماطاً كثيرة ليس لها في المأثور القومي لفظ واحد دال ، ولها في التراث العالمي اسم واحد دال فيجب أن لانستكف من اقتراضها بدلاً من التعبير بجمل كثيرة كالرومانسية دلالة على الحنين إلى الطفولة والريف والطبيعة وغربة الفكر والروح . غاية ما هنالك تذليل المصطلحات للأوزان العربية لتسهيل التعبير فحسب إن كان لم يرد على أوزان العرب .

٦ - أن الأعيان الحسية عبرت عنها كل أمة بأسماء معروفة في لغتها ، ومجرد الإشارة إلى المحسوس بالأصبع يقتضي التواضع باسم دال أو استذكار الاسم الدال

من المأثور القومي دون عناء ولا لبس . وإنما اللبس في تمييز المعاني الكلية . والمعنى الكلي يمر بخطوات على هذا النحو :

أ - الإدراك الحسي ، فالبناء للسكن أمر محسوس دللنا عليه بلفظ ( بيت ) .

ب - أبنية السكن تختلف مادة وشكلاً وحجماً وكيفية ولكننا شملنا بلفظ بيت كل بيت انطلاقاً من الجزئي ، أي من الإدراك الحسي لبيت ما .

وبهذا تكون دلالة المعنى الكلي - كدلالة البيت - دلالة على فكرة عامة عن أشياء متشابهة في بعض النواحي ومختلفة في بعضها الآخر .

والمراعى القاسم المشترك وهو السكن ، وهو المعنى التجريدي الذي جردناه من عدة بيوت وجعلناه معنى كلياً لكل بيت . وعكس التجريد التعميم فنسمي بيتاً كل شكل حادث يشارك ماسميناه بيتاً في المعنى التجريدي . فإذا أردنا مطابقة اللغة للفكر زدنا قيوداً من إضافات وصفات فقلنا : بيت طين مربع من دورين إلخ . وبهذا تكون المعرفة - المعنى اللغوي - إما مفرداً محسوساً وإما معنى عاماً .

٧ - أنه يفترض للفكر ما لا يفترض للغة من الخصوصية . فالفكر عرضة للضلال ،

وقد يجد المفكر في ذهنه ما لا وجود له في الخارج لوهم أو تشويش حسي .

أما اللغة فيجب أن تكون دالة على موجود حقيقي لا يتميز به ذهن المتكلم فقط ، ذلك أن اللغة مواضعة عامة وليست اصطلاحاً فردياً .

ونحن لانصف دلالتها بالوهم أو التحقيق ، وإنما نصف مدلولها فنقول الحمار دلالة حقيقية على موجود حقيقي . والعنقاء دلالة حقيقية على مسمى حقيقي أو وهمي . والإدراك الحسي هو أساس التسمية ، فالعنقاء اسم دال على ذات لها أوصاف حسية متخيلة أو محققة . وحمار دال على موجود مدرك بالحوس .

وفوق وتحت وقبل وبعد وقصير وطويل معاني مجردة من علاقات بين محسوسات في الزمان والمكان . والزمان والمكان نفسيهما علاقة بين محسوسات .

والعدل والظلم آثار ونتائج من أمور حسية . فالعدل - وهو معنى تجريدي - اسم لما تقره الملكة الحاكمة في العقل من الآثار الحسية .  
٨ - أن التسمية معنى لغوي ، أما الوصف فحكم فكري .  
ولهذا يشترط مطابقة المعنى الوصفي للمفهوم الفكري ، لأن الوصف حكم فكري بدلالة لغوية . ومعنى ذلك أن الوصف ينظر إليه من جهتين :  
أولاهما : أنه اسم لمفهوم فكري .  
وثانيهما : أنه صفة لذات .

مثال ذلك ( العدل ) فهو اسم لمفهوم فكري مجرد من آثار المحسوس ونتائجه ، وهذا المعنى التجريدي مفهوم لغوي عام محدد متميز ، ودليل تميزه أصل الاشتقاق ، فالعدل مفهوم لإعطاء كل ذي حق حقه ، لأن ذلك هو الوسط بين بخس الإنسان حقه وبين إشاره بحق غيره ، والعدل في أصل اللغة ضد الميل . فمن أراد إيقاع اسم العدل علي غير ما يسمى عدلاً فلا يقر على ذلك ، لأن تسميته وافقت مفهوماً غيرياً متفقاً عليه ، وإنما يكلف اصطلاحاً جديداً .

فإذا قال إنسان على سبيل الوصف : ( هذا الفعل عدل ) .  
وقال الآخر : ( هذا الفعل غير عدل ) فالخلاف فكري لا لغوي ، لأن مسمى العدل متفق عليه ، وإنما الاختلاف في الموصوف فنفحصه حسياً فإذا رأينا فيه المفهوم الفكري المسمى عدلاً وصفناه بأنه عدل ، وإن لم نجد له نصفه بأنه عدل . وإن بقينا على الشك فالشك في تحقق الصفة في الموصوف ، وليس شكاً في مفهوم الصفة .

٤ - الأخذ بالظاهر واللغة



معرفة العقل ، ومعرفة لغة العرب : هما السبيل الواحد المتناغم لمعرفة مراد الله من شرعه . لأن شرع الله استحث العقول لتمي ، ولم يخاطبها بغير لغة العرب . لهذا كان التطوع بالتفرغ للغة العرب اجتهدا في فهمها ، واجتهادا في الدفاع عنها ، وعملاً على شيوع بقائها كما كانت وقت التنزيل : جهاداً مقدساً مابقيت النية خالصة .

وليس ذلك شرطاً لكيان ذاتيتنا لأننا عرب ، فيمكن أن نصطلح باللاتينية ونظل جنساً عربياً من ناحية العرق والانتماء .

بل هي شرط لكيان ذاتيتنا لأننا مسلمون نعتقد بأن الحياة الأبدية هي ما بعد اللحد فنعمل لها . والذي يوجه عملنا إنما هو دين ربنا الذي نزل بلغة العرب .

فشرط الله علينا أن نفهم عنه بلغة العرب ، وذلك يحتم علينا أن نسقط كل فهم لغيرنا لا يقوم على لغة العرب في يقينها أو رجحانها ، أو احتمالها . وبهذا نلغي كهانات أهل التصوف والذوق ، وأهل الباطن ، وأهل الفلسفة ، وأهل التكثير بالعلم الحديث . ومن كان عالماً في الطب ، أو الأحياء ، أو الفلك أو الجولوجيا : فجاء بمحصلة وهي حسية صادقة بالإجماع ، وأراد استنباطها من القرآن : فهي عندنا معرفة بشرية صادقة معقولة بالחס . وعلى الرغم من أنها معرفة بشرية صادقة : فلا نجعلها معرفة شرعية حتى يدل عليها نص الشرع بلغة العرب . وقانون اللغة يقوم على التالي : دلالة المفردة في ذاتها على نحو مافصله الإمام ابن فارس وغيره في مقاييس اللغة . ودلالة الصيغة في ذاتها ودلالة الرابطة في سياقها على نحو مافصله المؤلفون في حروف المعاني . ودلالة القضايا والمقولات الملخصة من سياقات عديدة وهذا هو البيان المركب . ودلالة سياق الكلام بالقرائن والأحوال والمعقولات ليخصص مراد القائل من عموم الدلالة على نحو ما بينه عبد القاهر الجرجاني في علمه الغرير . ومن مباديء الأخذ بالظاهر : التفريق بين المجاز اللغوي ، والمجاز الأدبي والتفريق بين عموم معنى اللغة وخصوص مراد المتكلم وأن معاني اللغة مدارها على النقل ، وهذا معنى التمسك بالحرفية .

وأن مراد المتكلم من سياق كلامه يكون مداره على الفكر في نطاق العموم اللغوي . وهذه هي ظاهرة الفكر والاجتهاد لدى أهل الظاهر .

ونجد البرهنة على هذا المبدأ عند عبد القاهر ( ١ ) فقد فرق بين المجاز في الإثبات الذي هو سياق كلام ، وبين المجاز في المعنى المثبت الذي هو دلالة مفردة . فمجاز الإثبات كقول الصلتان العبدى :  
أشباب الصغير وأفنى الكبير

( م ) كرم الغداة ومر العشي

فإسناد فعل الشيب إلى الزمان مجاز ، لأنه حقيقة فعل الله . والمجاز في المعنى المثبت كقول الله تعالى ﴿ أو من كان ميتاً فأحييناه ﴾ فالحياة هي المعنى المثبت ، وهي مجاز لأنه لا يراد بها ضد الموت ، وإنما يراد بها الحكمة والعلم والهدى . والمعنى المثبت في المثال السابق حقيقي ، لأن الشيب موجود حقيقة . والإثبات في المثال الثانى حقيقي ، لأن الإحياء فعل الله .

ومن هذين المثالين يطلق عبد القاهر حكمه النفيس عند ما قال : « إذا وقع المجاز في الإثبات فهو متلقى من العقل ، وإذا عرض في المعنى المثبت فهو متلقى من اللغة » ( ٢ ) . ويشرح ذلك بما هو أنفس ، فيقول :  
« اللغة لم تأت لتحكم وتثبت وتنفي وتنقض وتبرم .  
فالحكم بأن الضرب فعل زيد أو ليس بفعل له شيء يضعه المتكلم ، ودعوى يدعيها . وما يعترض على هذه الدعوى فهو اعتراض على المتكلم وليس اللغة من ذلك بسبيل » ( ٣ ) .

( ١ ) أسرار البلاغة ص ٣٤٢ - ٣٤٦

( ٢ ) أسرار البلاغة ص ٣٤٤ - ٣٤٥

( ٣ ) أسرار البلاغة ص ٣٤٥



قال أبو عبد الرحمن : ومن هذا تعلمون أن الأخذ بالظاهر : أمانة لغوية ، وحس بلاغي ، وأناة فكرية . وتعلمون أيضاً أن علم الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ينبوع من ينابيع الفقه في الشرع ، والفقه في كلام العرب وتنقية المدلول ، والإحساس بجماله ، وتنظيم مقاصد الخلق في عقودهم .

والأخذ بالظاهر الذي هو عصمة لاجتهاد المسلم وعصمة لتذوق الأديب من التحسير أو التقصير يقوم على بعد عميق صلب في تخوم الوعي والفكر والإحساس والمعرفة . والأخذ بالظاهر يقوم على الأركان التالية :

١ - أن لا تنسب إلى أحد مالم يقله . أي لا تحمل نص كلامه مالا يحتمله من الدلالة . ولا تحمل معقول نصه ومقتضاه مالا يحتمه العقل ييقن أو رجحان .

٢ - أن يجتهد المسلم أولاً في نظرية المعرفة ومحصلاتها فيحكم اجتهاده في المنطق والجدل والبحث والمناظرة .

لأن الأخذ بظواهر العقل من النص الشرعي لا يتم بغير هذا .

٣ - أن يحكم الاجتهاد في لغة من يريد معرفة مراده . ومراد الله لانعرفه من غير شرع الله .

وشرع الله نزل بلغة العرب ، فمنذ نسخ الإسلام جميع الأديان : فلا يجوز التماس مراد الله من غيره ، وقد جاء به محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم مبلغاً عن ربه ، وهو من صميم العرب وأشرفهم ، وقومه من فصحاء العرب . إذن العقل ولغة العرب هما الوسيلة - لا وسيلة غيرهما - لفهم مراد الله .

والعقل يعرف بالفطرة - لمبادئه الأولية الفطرية - فتكون معرفته معقولة بالفطرة . والعقل يعرف بالحس : إما بحس العاقل نفسه ، وإما بحس الأجيال وتجربتها إذا قام برهان حصولها وصدقها كبرهان التواتر . فتكون معرفته معقولة بالحس والخبرة والتجربة . والعقل يعرف بالحس معرفة صحيحة صادقة كعلمه في الطب والأحياء والفلاحة والفن .

وهي من تعليم الله بلا ريب ، لأنه خالق العقل وهاديه ، وخالق الحس والمواهب والمواد . وهذه المعرفة الصادقة من مراد الله الكوني لما سبق بيانه وهذه المعرفة انصادقة من مراد الله الشرعي بشرط الله الشرعي : بأن تكون في الحق ، والخير والجمال .

أما بيان معرفتها وتفصيل ذلك البيان فلا يكون معرفة شرعية حتي يكون في نص الشرع التعليم بها ، أو الخبر عنها .

وإذن فالمعرفة الشرعية أخص من المعرفة البشرية وغرض أصول الظاهر تمييز مراد الشرع عن مراد البشر .

ومن الظاهر صور تسمى بالدليل يجمعها أنها حتمية ضرورية .

ومنها ما يكون دليل نص ، أي أن الفكر والضرورة حتما كون ذلك المعنى مفهوما من النص ، ففي سورة ياسين مثلاً قوله تعالى ﴿ وما لي لأعبد الذي فطرني وإليه ترجعون ﴾ ها هنا أيها الأحباب معنيان لم يذكرا نصاً ولكنهما مفهومان فهماً حتماً من النص : أولهما : معنى ( وإليه أرجع ) بضمير الواحد بدليل قوله ﴿ وما لي ﴾

وثانيهما : معنى ( وما لكم لا تعبدون الذي فطركم ) بضمير الجماعة بدليل ﴿ وإليه ترجعون ﴾ وهذا الأسلوب من بلاغات القرآن التي تعب بالقلوب والأرواح حقق ظاهرات عجيبة بديعة : أولها : التعويد على حذق الاستنباط ، فمن عبد الله فقد علم أن إليه الرجعى فأغنى عن التنصيص على جملة ( وإليه أرجع ) .

وثانيها : الإلزام بالاحتميات فمن أُنذر بأن مرجعه إلى ربه لزمه أن يعبده .

وثالثها : قدوة الداعية فالزَم نفسه بعبادة الله وهو يعرض بمن لم يعبده .

ورباعها : التعريض الذي يكون أبلغ أثراً من المباشرة .

فقد ألزم نفسه عبادة الله معرضاً بتفريطهم في هذا الجانب .

وأخبرهم بأن مرجعهم إلى الله تعريضاً بغفلتهم عن هذه الحقيقة .

وجعل الضمير للمخاطبين معرضاً بأن ذلك ليس محل شك عنده .  
قال أبو عبد الرحمن : وفي نصوص الشرع المطهر مئات الشواهد من هذا النوع . فالظاهر ليس هو الجمود على الحرفية ، وإنما هو تحقيق القضية ، فما لا تدل عليه اللغة من النص ، وما لا يحتم العقل مفهومته من ملاحظته : فليس قضية نصية .  
قال أبو عبد الرحمن : ولقد رأيت الغالب عند طلبة العلم ( بل هو المشهور فيما درسناه من كتب كانت مراجعنا في الدراسة المرحلية ) : أن الأخذ بالظاهر يعني الأخذ بالواضح وإلغاء الخفي .

أي أن المدلول عليه إذا كان خفياً لا يكون ظاهراً بل لا يكون ظاهراً حتى يكون واضحاً . وهذا وهم شائع مضلل سببه أن القوم لم يطابقوا منهج أهل الظاهر في الاستدلال على مقتضى أصول اللغة العربية .

والواقع أن الظاهر يعني الواضح الجلي والخفي الذي لا يدرك إلا بلطف . أما غير الظاهر فهو ما أبى النص أن يدل عليه  
قال عبد القاهر عن المسرفين في التأويل : « فهم يستكثرون الألفاظ على ما لاتقله من المعاني » ( ٤ )

فهذه اللمحة من عبد القاهر أذكرى عبارة في تحديد الظاهر النصي ، فما لاتقله الألفاظ من المعاني فليس ظاهراً . وما تقله فهو الظاهر سواء أكان جلياً أم خفياً والظاهر النصي ظاهراً :

الظاهر العرفي اللغوي الأعم الذي لا يخرج مراد المتكلم عن أحد أفراده ، ومراد المتكلم المتعين . والأول هو جميع الإحتمالات الجائز استعمالها لغة كاستعمال العين للباصرة والتبع والذات والطلبة والذهب . . إلخ .

وكل احتمال لمعنى لا يصح ارتباطه باللفظ لغة أو بلاغة فهو غير ظاهر .

والظاهر الأخص المتعين إنما هو مراد المتكلم ومراد المتكلم أخص من عموم معاني اللغة . فإذا كان مازعم أنه مراد للمتكلم ليس أحد أفراد الظاهر العرفي فليس ظاهراً ، بل هو تقويل للمتكلم بما لم يقله حقيقة .

ويحمل على هذا كثير من كلام المتلاعبين بكلام الله كالصوفية والباطنية وبعض المتفلسفة والإنشائيين . وإذا لم يقدّم برهان من سياق الكلام أو خارجه يعين مراد المتكلم فالمدلول احتمالي وليس ظاهراً . وقد تفقه أولئك الأجلة في لغة العرب ومنطق الفكر قبل أن يتعرضوا لتفسير النصوص والاستنباط منها .

قال أبو عبد الرحمن : وقد ينطلق مفسرو النصوص منطلقات تسهب في تأويل الكلام تأويلاً يخرج عن ظاهره لظنهم أن الظاهر غير مراد في حين أن النص لا يتحقق فهمه بغير حمله على ظاهره .

وأقرب المثال هنا بمسألة من خلاف النحويين وهي مسألة الفعل الماضي «قال» فهذا الفعل يدل على شيء قد وقع ومضى وانقضى .

وقد درجت السجية العامة والسليقة العربية الفصيحة على استعمال هذا الفعل لما لم يقع بعد ، وإنما سيقع حالاً أو استقبالا ، وهو ما يسميه النحاة بالمضارع . فابن جرير يقول : قال أبو جعفر . ويقول الترمذي : قال أبو عيسى . . . وهكذا . . الخ والهمي يقول : ( قال مشعان الهمي تفلهم ) .

وقال شيخ النحاة : ( قال محمد هو ابن مالك )

ثم يأتي القول مستقبلاً بعد فعل قال الذي وقع ماضياً .

وهذا صنيع الآلاف في مئات الأجيال . ولقد حاول ابن أم قاسم المرادي أن يجد لذلك تعليلاً ، فأورد التالي :

١ - أن يكون القول قد قيل فجاءت قال على ظاهرها . قال أبو عبد الرحمن : إن احتمل هذا أحياناً فهو غير مطرد دائماً .

٢ - أن قال على بابها ادعاء للقطع بتحقيق القول . قال أبو عبد الرحمن : هذه النكتة البلاغية لا تلوب بالبال دائماً .

٣- أن مكان قال بعد الفراغ من القول فهى مقدمة لفظا .  
قال أبو عبد الرحمن : هذه دعوى لاثمققها لغة العرب ( ٥ )  
قال أبو عبد الرحمن : الأصوب عندي أن يكون القائل تصور معنى ما سيقوله  
وقدر لفظه في نفسه ، فكان من حديث النفس ، وحديث النفس قول .  
وهذا هو البدهي ، لأن المعاني والأفكار تسبق الألفاظ .  
قال أبو عبد الرحمن : وربما سنحت فرصة أوسع للإكثار من دراسة  
الظاهر واللغة .

---

( ٥ ) توضيح المقاصد ١ / ٥ / ٦ .



**0 - فقه دلائل الكلام**





نمارس اللغة : لنعرف معنى الكلمة ، أو لنحيط بفكرها ، أو لنحس بقيمتها الجمالية . ففكر الكلمة لا يؤخذ من مجرد تسمية المضمون الذي تدل عليه المفردة كدلالة مفردة العدم على معناها .

وإنما يؤخذ من دراستنا الحسية والعقلية والخبرية والفلسفية للمضمون ذاته .  
إننا نعرف العدم لغة بوضع كلمات ، ولكن فكر كلمة العدم لا يحصل إلا بتأليف مستقل كما مر بيان ذلك ( ١ )

وهكذا فكر كلمة أصولية كالقياس .

وهكذا فكر كلمة نقدية كالالتزام .

وهكذا فكر كلمة اجتماعية كالاغتراب .

وأما الإحساس بالقيمة الجمالية فشأن عشاق الجمال الفني . وإنما يؤخذ مآل الإيحاء - المحقق لقيمة جمالية فيضم إلى حقل الدلالة على المضمون .  
فعندما يقول ابن الرومي مثلاً :

ويلاه إن هي أقبلت أو أدبرت

وقع السهام ونزعهن أليم

نعلم أن في قوله إيحاء جمالياً نعشقه ونذوقه ، وننظر له لترسية القيمة النقدية .  
ونأخذ المآل - وهو مراد الشاعر غير المباشر - عن فاتنة تؤلم إقبالا وإدبارا فنصنفه في نوعية من نوعيات الدلالة .

## مجامع دلالات الكلام

### وما هو ضروري منها للتخصص العلمي

هناك مدلول اللغة ، وهناك مراد المتكلم . ومراد المتكلم لا بد أن يكون جزءاً من معاني اللغة . فما صح لغة فهو دلالة تصحيح . وما تعين به مراد المتكلم فهو دلالة

---

( ١ ) كتب سارتر مجلداً ضخماً عن الوجود والعدم وكتب الدكتور محمد الزايد سفرأ عن اللحظة العدمية المتعالية ، وكل ذلك من فكر الكلمة .

الترجيح وقد مضت الإشارة إلى ذلك فى الحديث عن الأخذ بالظاهر واللغة .  
ومن شرط دلالة الترجيح أن يسبقها التصحيح .

خذ مثال ذلك معنى « ق - ر - ب » فهو معنى المفردة .

ومعاني قرب ، واقتراب ، واقترب ، وتقارب . . إلخ : هى معاني الصيغة  
أو الوزن .

ولا يكون أي واحد من معاني اللغة مراداً للمتكلم حتى تكون الكلمة فى  
سياق كلام يؤلف جملة أو جمللاً مفيدة .

ويفقه سياق الكلام بعلمي النحو والبلاغة والقرائن الخارجية من المعهودات  
الحسية والفكرية .

وثمة حقول ثلاثة تمس الحاجة الآن بتخصيصها للجهد العلمى الجماعى وهى  
أ-تنظيم معاني المفردة بطريق الاشتقاق المعنوي ولأعلم فى هذا الحقل كتاباً  
متخصصاً غير مقاييس اللغة لابن فارس ، وعليه مؤاخذات أشرت إلى بعضها فى  
كتايبى اللغة العربية بين القاعدة والمثال . وإنما توجد ومضات غير منهجية فى بعض  
كتب اللغة ككتاب العين للخليل ، والتهذيب للأزهري ، والجمهرة لابن دريد ،  
والأساس للزمخشري ، والمفردات للراغب . وتوجد تجليات فى كتب الاستنباط  
كفهمى الرازى وأبى حيان ، وحواشى كتب الفقه وشروح الحديث . وليس  
بوسع الفرد اقتناص مثل تلك التجليات .

ب - تنظيم معاني الروابط ( حروف المعاني )

وكتب معاني الحروف - على قلتها - لم تصل بعد إلى بدايات ابن فارس فى  
تنظيم معانى المفردات . ترد أحياناً إشارات كقولهم : الباء للإلحاق ، وما عدا ذلك  
فروع . إلا أنه لا توجد كتب منهجية تبرهن على الأصل وتنظيم المعانى المشتقة من  
الأصل .

ج - إحصاء معانى الصيغ ، والتأصيل لها ، وتنظيم معانيها .

وهذه أيضاً لا توجد عنها كتب منهجية تذكر الأصل وتنظم المعانى المشتقة منه

، وإنما توجد فلتات - غير مبرمجة - في كتب الصرف ، كشرح الاسترأبادي ، لشافية ابن الحاجب ، وديوان الأدب للفارابي . . . وبعض تجليات في كتب الاستنباط ، ودراسات جزئية لبعض المعاصرين .

وعن معنى المفردة من مادة قرب قرر الإمام ابن فارس : أن الأصل في هذه المادة يدل على خلاف البعد . ( ٢ )

وقرر في « ب - ع - د » أصليين هما :

خلاف القرب ، ومقابل قبل ( ٣ )

وهكذا فعل الراغب فقال : « البعد ضد القرب ، وليس لهما حد محدود ، وإنما ذلك بحسب اعتبار المكان بغيره » ( ٤ )

قال أبو عبد الرحمن : القرب اسم علاقة بين شيئين ، فلما أقول « قرب زيد » فلا بد من شيء آخر غير زيد كداره مثلاً .

فالقرب اسم للعلاقة بين زيد والدار . وأسماء العلاقات كمثل وقبل وبعد وقرب وفوق وتحت وطويل وقصير : تظل نسبية .

قال أبو عبد الرحمن : لم أر أحداً ذكر معنى القرب مشتقاً من معنى آخر مما يدل على أن القرب ( بمعنى ضد البعد ) : معنى أصيل غير مشتق ، وإنما الاشتقاق منه بل إن أبا القاسم الزجاجي الذي تعنى لبحث اشتقاق أسماء الله سبحانه ذكر معاني القرب ، ودل سياقه لها على أن مآلها إلى معنى ضد البعد . بل نص على أن القرب بمعنى ضد البعد .

ولم يذكر هذا المعنى الضدي مشتقاً من معنى آخر ( ٥ ) وأما دلالة الصيغة فقد ورد في لغة العرب « قرب يقرب » بفتح القاف والراء في الماضي ، وضم الراء في

( ٢ ) مقاييس اللغة ٥ / ٨٠

( ٣ ) مقاييس اللغة ١ / ٢٦٨

( ٤ ) المفردات ص ٥٣ وانظر ص ٣٩٨

( ٥ ) راجع كتاب اشتقاق أسماء الله ص ١٤٦ - ١٤٨

المضارع : إذا كان سيرد الماء صبيحة ليلته ( ٦ ) .

قال أبو عبد الرحمن : صيغة فعل - يفتح الفاء والعين - هي صيغة الفعل الحقيقي الحركي الغالب استعمالها لكل فعل تشترك فيه الجوارح .

فاستعمال « ق - ر - ب » على صيغة فعل المفتوحة نقلها من فعلها الأصلي - وهو فعل بضم العين - إلى فعل حركي ، فصارت قرب مضمنة معنى السعى والمشى وما فى حكم هذين المعنيين بحيث صار الشيء قريباً منه .

وليس المعنى - بالنسبة لصيغة فعل بالفتح - : أنه كان فى ذاته قريباً : أي متصفاً بالقرب . بل هذا لازم معنى وليس معنى مباشراً ، لأن الشيء إذا قرب منك فقد لازم أنك قريب منه .

ويرى جمهور الصرفيين : أن باب فعل الخفته لم يختص بمعنى من المعانى بل استعمل فى جميعها ، لأن اللفظ إذا خف كثر استعماله واتسع التصرف فيه ( ٧ )

قال أبو عبد الرحمن : الواقع أن الخفة ظاهرة معللة باتخاذها أصلاً للفعل الحقيقي الأغلب ، وهو الفعل الحركي أو مانزل منزلته فى الاعتبار .

وقالت العرب : قربته قرباناً أقربه - بكسر الراء فى الماضى ، وفتحها فى المضارع ( ٨ ) بمعنى دنوت منه ( ٩ ) هذا فى المتعدي ، وفى اللازم : قرب القدح إذا قارب الإمتلاء ( ١٠ )

قال أبو عبد الرحمن : قد يكون القرب علة إذا كان قريباً من شر ، ويكون ضد العلة إذا كان قريباً من خير . وصيغة فعل - بكسر العين - للأعراض كالعلل وأضدادها . وقالت العرب : قرب قريباً يقرب - بضم الراء فى الماضى

( ٦ ) ديوان الأدب ٢ / ١٠٠

( ٧ ) شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي ١ / ٧٠ .

( ٩ ) الصحاح ١ / ١٩٨ .

( ٨ ) ديوان الأدب ٢ / ٢٢٥

( ١٠ ) شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي ١ / ٧٢ وفى ص ٧٣ ذكر عن سيبويه أن المتعدي على حذف الجار فقرته بمعنى قربت منه .

والمضارع - ( ١١ ) بمعنى اتصف بالقرب . وهذه الصيغة هي الأصل في استعمال مادة ( ق - ر - ب ) لأن فعل بضم العين أصل في الغرائز وما في حكمها .

فحسن لاندل على فعل قام به الشخص ، وإنما تدل على اتصافه بتلك الصفة .

وقالت العرب : أقربت المرأة : بمعنى : قرب ولادها . فالصيغة ها هنا تدل على

الحيونة . وأقربت السيف : جعلت له قراباً . قال أبو عبد الرحمن : من معاني هذه

الصيغة التعدية والنقل . وأقربت القدح من قولهم : قدح قربان : أي مقارب للامتلاء

وجاءت على هذه الصيغة لأن المراد الحيونة ( ١٢ ) وقالت العرب : قربه - بتشديد

الراء - فتقرب . وهذه الصيغة للتعدية ، وتختلف عن تعدية صيغة « أفعل » بالنوعية :

فأسكنه جعله ساكناً إما دفعة واحدة ، وإما بدون جهد .

وسكنه - بالتشديد - جعله يسكن إما بالتجزئة ، وإما بجهد . وقد فقه محققو

العلماء أمثال هذه الفروق من أمثال ابن قيم الجوزية في كتابه عدة الصابرين في بحثه

لصبر وتصبر . وقرب الفرس إذا رفع يديه معاً ووضعهما معاً في العدو ، لأن الفرس

فعل التقريب في أعضائه . وقرب قرباناً : أي فعل القربان ( ١٣ ) مثل كوف : أي

دخل الكوفة . وقالت العرب : قاربه ( ١٤ ) قال أبو عبد الرحمن : صيغة « فاعل »

الأصل فيها تتابع الفعل سواء أكان من طرف واحد مثل « سافر » أم كان من طرفين

مثل « لاعبه » ، لأن المراد تابع الفعل بذاته ، أو تابعه ، أو تابعهما ، أو تابعهم . وقالت

العرب : اقترب الوعد . وزعم الفارابي : أن ذلك بمعنى تقارب ( ١٥ ) . وقال

الآلوسي عن قوله تعالى : ﴿ اقترب للناس حسابهم ﴾ ( سورة الأنبياء / ١ )

« والمشهور أن اقترب بمعنى قرب . وحكى في البحر ( ١٦ ) أنه أبلغ منه

( ١١ ) ديوان الأدب ٢ / ٢٧١

( ١٢ ) ديوان الأدب ٢ / ٢٨٣ ، ٣٣٧ - ٣٣٨

( ١٣ ) المصدر السابق ٢ / ٣٤١ و ٣٨٠ - ٣٨١

( ١٤ ) المصدر السابق ٢ / ٣٨٢

( ١٥ ) المصدر السابق ٢ / ٣٩٦

( ١٦ ) البحر المحيط لأبي حيان ٦ / ٢٩٥

لزيادة مبناه» (١٧) .

قال أبو عبد الرحمن : عجيب أن يجعل الأصل حكاية ، ويكون الخطأ مشهوراً!! .

إن الأصل : زيادة المعنى لزيادة المبنى . والأصل أيضاً : أن لكل صيغة معنى غير معنى الصيغة الأخرى .

ومن معاني افتعل - كاقترب - الثقل ، فيكون الذي سيقرب أمراً ثقیلاً . . . أما تقارب فيأتي - إن شاء الله - ببيان معناه .

وقالت العرب : تقرب - بتشديد الراء - مطاوع قرب . وتقرب إلى الله بشيء : أي فعل القرب من نفسه ليكون قريباً .

وصيغة تفعل تدل على الفعل بمشقة وجهد (١٨)

وقالت العرب : تقارب ضد تباعد (١٩) والأصل في تفاعل كالأصل في فاعل . إلا أن الأصل في فاعل أن يكون الفعل متتابعاً من واحد ، والأصل في تفاعل أن يكون من فاعل فأكثر . قال أبو عبد الرحمن : اللغة علاقة بين النفس والخارج - بين العارف والمعرف . . . وأدق اللغات وأحذقها منهجاً ما اتسعت قاعدتها لتدل على كل موجود كما هو معروف ، فتدل على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث والحاضر والغائب والمحاطب والمتكلم والعاقل . . إلخ بقدر ما في المعروفات من فوارق تميزها .

وعلم كل أمة مشروط ببلغتها ، فلا نحسن فهم دين ربنا ومأثورنا من شعر وخبر وصيغ عقود وشروط . إلخ إلا بفقه منظم ودقيق لأوجه الدلالة في لغة العرب قال أبو عبد الرحمن : كنت كتبت بحثاً مطولاً عن مادة « غرب » نشرت معظمه لأبرز من خلاله معاني المفردات ومعاني الصيغ .

(١٩) المصدر السابق ٢ / ٤٦٦ .

(١٧) روح المعاني ١٧ / ٣

(١٨) تراجع ديوان الأدب ٢ / ٤٣٨ .

وفى هذه الجولة أعمق البحث بدراسة ثلاثة نماذج عن مادة الحاء والحرف  
المعتل والراء وعن المصدر ، وعن المتعالم .

ففى هذه الدراسات بيان لفقه دلالات الكلام من خلال المفردة والصيغة .

فعن مادة الحاء والحرف المعتل ، والراء قال الخليل بن أحمد : « الحائر حوض  
يسبب إليه مسيل الماء في الأمطار يسمى هذا الاسم بالماء . وبالبصرة حائر الحجاج  
معروف يابس لاماء فيه . وأكثر الناس يسمونه الحَيْر كما يقال لعائشة عَيْشَه  
يستحسنون التخفيف وطرح الألف .

قال المعجاج : سقاه ريا حائر روى » ( ٢٠ ) وقال أبو العباس ثعلب في كتابه الفصيح  
فى باب حروف منفردة : « وهو الحائر لهذا الذي تسميه العامة الحير وجمعه حوران  
وحيران » ( ٢١ ) وقال ابن دريد : « والحائر الذي تسميه العامة الحير .

والحائر من الأرض انخفاض وحوله غلظ فماء السماء يتحير فيه : أي  
يجتمع » ( ٢٢ ) وقال أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي في باب فعل - بفتح  
الفاء ، وتسكين العين - : « والحير شبه الحظيرة أو الحمى » ( ٢٣ ) وقال أبو منصور  
محمد بن أحمد الأزهري « قال الأصمعي : حار يحار حيرة وحيراً » ( ٢٤ ) وقال  
: « قال أبو زيد : الحير الغيم ينشأ مع المطر فيتحير فى السماء » ( ٢٥ ) وقال أبو  
القاسم علي بن حمزة ( ٣٧٥ ) راداً على ثعلب فيما أسلفته لكم من كلامه من كتابه  
الفصيح : « وإنما هو الحائر كما قال ، إلا أنه لاجمع له ، لأنه اسم موضع قبر الحسين  
ابن علي رضوان الله عليهما . فأما الحيران فجمع حائر ، وهو مستنقع ماء يتحير فيه  
فيجيء ويذهب . فأما حيران وحوران فجمع حوار . قال جرير :

بلغ رسائل منا خف محملها

على قلائص لايحملن حيرانا ( ٢٦ )

( ٢٠ ) العين ٢٨٩ / ٣ وراجع المحيط للصاحب ٤٠٤ / ٣

( ٢١ ) أنظر التبيهات على أغاليط الرواة لابن حمزة ص ١٨٧ أيضاً الجمهرة لابن دريد ١٤٧ / ٢ .

( ٢٢ ) الجمهرة ٢٣٢ / ٣ ( ٢٣ ) ديوان الأدب ٣ / ٣٠١ ( ٢٤ ) تهذيب اللغة ٥ / ٢٣١

( ٢٥ ) تهذيب اللغة ٥ / ٢٣٣ ( ٢٦ ) التبيهات على أغاليط الرواة ص ١٨٧

قال أبو عبد الرحمن : وسيأتي نص كلام الزبيدي في مبحث التصحيح اللغوي والتخطة اللغوية / فقرة نماذج من الإصلاح اللغوي عند الأسلاف .

وقال أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري : تفسير البيت الآنف الذكر وهو لكعب بن جعيل : « والصعدة القناة المستوية تبت كذلك لا تحتاج إلى تثقيف » ( ٢٧ ) وقال : « والخير بالفتح شبه الحظيرة أو الحمى ومنه الخير بكربلاء » ( ٢٨ ) وقال أبو منصور محمد بن علي بن الجبان الأصبهاني عن الحائر : « وهو الموضع الذي دفن فيه الحسين بن علي عليهما السلام .

وكذا حائر الماشية والاختيار فيه الألف ، والجميع حيران وحوران ووزنهما جميعاً فعلان كراكب وركبان غير أن الحاء كسرت من حيران لكلا تنقلب الياء واوا لأن الكلمة من التحير ، وحائر الماء من ذاك .

وقد قال بعضهم : إن الحيران فعلان والحوران فعلان كجان وجنان وراكب وركبان » ( ٢٩ ) قال أبو عبد الرحمن : وعن قول ثعلب : « وجمعه حوران وحيران » قال أبو سهل محمد بن علي الهروي « بضم أوله وكسره ، وأصله المكان الواسع الذي تسيل إليه الأمطار ، وربما ذهب الماء منه ويس ، ويبقى اسم الحائر عليه » ( ٣٠ ) وأما علي بن إسماعيل بن سيده فقد عدد أقوالاً مع أن مآلها واحد فقال : « الحائر مجتمع الماء . وقيل : هو حوض يسيل إليه مسيل الماء من الأمطار . وقيل : الحائر المكان المظمئن يجتمع فيه الماء ، فيتحير لا يخرج منه »

قال أبو عبد الرحمن : كل ما ذكر يتحير فيه الماء لهذا يجوز تسمية كل واحد منه حائراً .

( ٢٧ ) تاج اللغة وصحاح العربية ١ / ٤٩٥ .

( ٢٨ ) الصحاح ٢ / ٦٤١

( ٢٩ ) شرح فصح ثعلب ص ٣٣٠ - ٣٣١

( ٣٠ ) التلويح في شرح الفصح ص ٩٦



وقال ابن سيده : « قال أبو حنيفة : لا يقال حير ، إلا أن أبا عبيدة قال في تفسير قول رؤبة : حتى إذا ما هاج حيران الذرق : الحيران جمع حير . ولم يقلها أحد غيره ، ولا قالها هو إلا في تفسير هذا البيت وليس ذلك أيضاً في كل نسخة » ( ٣١ ) وقال ابن سيده : « واستعمل حسان بن ثابت الحائر في البحر ، فقال : ولأنت أحسن إذ برزت لنا

يوم الخروج وبساحة العقير  
من درة أعلى بهــــــــــــــــام ملك  
مما ترب حائر البحر  
والجمع من كل ذلك حيران وحوران .

وقالوا : لهذه الدار حائر واسع . والعامة تقول : حير . وهو خطأ » ( ٣٢ )  
وقال ياقوت بن عبد الله في معرض سياقه لكلام علي بن حمزة :  
« قال : أراد الذي تسميه العامة حير الإوز فجعله حيران .  
وأما حوران وحيران فكما قال ، إلا أنه يلزمه أن يقول حير الإوز ، فإنهم يقولون الحير بلا إضافة إذا عنوا كربلاء » ( ٣٣ ) . قال أبو عبد الرحمن : هذه الجملة لا توجد في المطبوع من كتاب التنبيهات لعلي بن حمزة . وقال : « حير الزجالي بفتح الحاء وياء ساكنة وراء . قال أبو بكر ابن القبطرنة :  
بالخير لا غشيت هناك غمامة

إلا تضاحك إذ خراً وجليلا

---

( ٣١ ) المحكم والمحيط الأعظم ٣ / ٣٣٤

( ٣٢ ) المحكم ٣ / ٣٣٤ - ٣٣٥

( ٣٣ ) معجم البلدان ٢ / ٢٠٨

وحيران كأنه جمع حير ، وهو مجتمع الماء . واسم ماء بين سلمية والمؤتفكة .  
ذكره أبو الطيب المتنبي في مدحه :

فليتك ترعاني وحيران معرض

فتعلم أنني من حسامك حده

والحير بالفتح كأنه منقوص من الحائر اسم قصر كان بسامراء ( ٣٤ )

وقال نشوان بن سعيد الحميري : « الحير تخفيف حائر الماء ، وهو الموضع

الذي يتحير فيه الماء » ( ٣٥ ) وقال الراغب الأصفهاني : معللاً التسمية بالحائر :

« والحائر الموضع الذي يتحير به الماء قال الشاعر : . . . . . واستحار شبابها :

وهو أن يمتلىء حتى يرى في ذاته حيرة » ( ٣٦ ) وقال علي بن الحسن الهنائي

المشهور بكراع : « والحائر المكان المطمئن الوسط المرتفع الحروف يجتمع فيه الماء

فيتحير لا يخرج منه ، وجمعه حوران . قال زبان بن سيار الفزاري :

كأنك حادرة المنكبين ( م )

رصعاء تنقض في حائر

ويقال : لهذه الدار حائر واسع ، والعامة تقول حير ، وهو خطأ » ( ٣٧ ) .

قال أبو عبد الرحمن : هذه أقوال اللغويين عن الحير بمعنى الحائر نقلتها لكم

بأمانة ، وتحتها مسائل نفيسة لكل مسألة واحدة مدخل شريف في فقه اللغة وأصولها

فالمسألة الأولى : أن الخليل بن أحمد - أو مؤلف العين عموماً - أول من نقلت كلامه

وأقدمهم زمناً لم يذكر أن استعمل الحير كان عامياً ، وإنما ذكر أنه

---

( ٣٤ ) معجم البلدان ٢ / ٣٢٨

( ٣٥ ) نيس العلوم ١ / ٤٨٥

( ٣٦ ) المفردات ص ١٣٥

( ٣٧ ) النجد ص ١٧٣ .

استعمال أكثر الناس ، وعلل ذلك بأنهم يستحسنون التخفيف ، وبين وجه التخفيف بطرح الألف . وجاء بعده أبو عبيد القاسم بن سلام ( ٢٢٤هـ ) فذكر الحيران جمع حير ، ولم ينسبها إلى العامة . قال أبو عبد الرحمن : ويظهر أن ذلك في كتابه الغريب المصنف ، وهو كتاب ضخيم غير كتابه غريب الحديث المطبوع في حيدر آباد الدكن ( ٣٨ ) وقد علمت أن الدكتور رمضان قام بتحقيقه ، وربما طبع منه الجزء الأول . ثم جاء بعدهما الإمام ثعلب فلم يحكم بأن الحير عامية ، وإنما بين أنها تسمية العامة . ثم اختلف من جاء بعدهم من اللغويين في التعبير ، فبعضهم بين أنها من استعمال العامة فحسب كأبي بكر ابن دريد . ومنهم من أخطأ الجادة فحكم بعامية الكلمة وتخطئتها مثل كراع . قال أبو عبد الرحمن : قول هؤلاء عن الحير : «وهو خطأ» لا يجوز إسناده إلى لغوي متقدم كثعلب ، لأنه حكم بأن الحير من تسمية العامة ، وليس كل استعمال للعامة يكون عامياً . وتمادى الأمر ببعض المعاصرين فرأينا رفايل نخلة اليسوعي يذكر حيراً بمعنى حمى ومكان محصن من الكلمات الدخيلة وأنها من الآرامية ( ٣٩ ) قال أبو عبد الرحمن : لغتنا العربية اشتقت من لغات قديمة فلا تخلو معظم المفردات من أصول سريانية وعبرية . . إلخ . وذلك على نحو ما هو مدون في صدر كل مادة من مواد المعجم الكبير الذي صدر منه جزآن من المجمع بالقاهرة . والعبرة في ماهية اللغة العربية باستقرارها بعد تكوينها . والذي يحدد استقرارها أوزانها الصرفية ونظامها النحوي . أما المادة فمعناها المتوارث توقيفاً ، ومنها الموروث عن لغات اشتقت منها بعض مواد العربية كالسريانية ، ومنها ما كان عرفاً عربياً بمواضعة أو مجاز ، ومنها ما كان معرباً عن لغة قائمة . وإذا صح أن الحير من اللغة الآرامية فلا يعني أن الحير بمعنى الحائر منقول عن الآرامية ، لأن التاريخ حفظ لنا تصرف العامة بأنه ليس نقلاً من الآرامية وإنما هو تخفيف من الحائر .

( ٣٨ ) انظر تمثية محقق لحن العوام للزبيدي الدكتور رمضان عبد التواب ص ١٢٣

( ٣٩ ) غرائب اللغة العربية ص ١٧٩ .

كما أن الفعل - الذي ورد على وزنه الحير - أقرب إلى حس العربي من الاقتراض من الآرامية . ومادة الحاء والياء - أو الواو - والراء ذات معان كثيرة كالحائر ، والأحور ، والحوار ، والمحاورة ، والخور .

فيقى حينئذ الاشتقاق من المعنى الآرامي أحد الاحتمالات في أصل الاشتقاق والمسألة الثانية : لابد من التفريق بين مأخذ العامة في الاستعمال - وهو تخفيف الحائر إلى الحير - وبين صيغة الفعل التي انتهوا إليها . فأما مأخذهم في التخفيف فليس حجة ، وليسوا متبعين ، لأنهم لا ينطقون عن خبرة لغوية . وأما الحير على الفعل فصحيحة ، وهي مبالغة في فاعل .

فالعوام انتهوا إلى نتيجة صحيحة ، وعلى هذا تكون الحير صحيحة فصحيحة بمدلول صيغة « فعل » بغض النظر عن استعمال العوام لها غافلين عن معنى الفعل طالبن للتخفيف من حائر إلى حير .

والمسألة الثالثة : مدلول الفعل - بفتح الفاء ، وسكون العين - إذا كانت للواحد : هذه صيغة تكون مصدرأ لـ « فَعَلَ » الواقع (أي المتعدي) ( ٤٠ ) . مثل ضرب ضرباً . وسُمعت الفعل أيضاً مصدرأ للآزم . ويتجاوزون بالفعل المصدر لتكون اسماً على سبيل المبالغة في الفاعل والمفعول وغيرهما كالغيب بمعنى الغائب والمغيب . وإذا كانت اسماً فالقياس كما ذكر الفارابي أن يكون جمعها فعولاً مثل قلب وقلوب . قال : وكذلك المذهب في كل بناء تنبىء عنه ( ٤١ ) قال أبو عبد الرحمن : يعني بذلك الاسم . وقد تكون على فعال وأفعال مثل سهام وأنهار . قال أبو عبد الرحمن : هذه معاني الفعل إذا كانت لمفرد كما تكون مفرداً للنتع من فعل الطبائع مثل ضخم ، ولا علاقة لهذا المعنى بموضوعنا ، لأن حار ليس من أفعال الطبائع

( ٤٠ ) انظر ديوان الأدب ١ / ٧٨

( ٤١ ) ديوان الأدب ١ / ٧٨

وقال الفارابي عن الفعل : « وهذا البناء يقع لواحد فُعُول من الأسماء وله الباب وواحد فعال من النعوت ، وإنما الباب لفعل . ولمصدر ما كان مفتوح العين من الأفعال في الماضي فهذا جمهور هذا البناء وأصله ، وفروعه كثيرة » ( ٤٢ ) وقال الدكتور محمد بركات « يجيء اسم الفاعل في صورة المصدر ، ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ ﴾ ( سورة تبارك / ٣٠ ) فكلمة غور بمعنى غائر . ورجل عدل : أي عادل . ورجل صوم : أي صائم . وجاء ركضاً : أي راكضاً وإعرابها حال » ( ٤٣ )

قال أبو عبد الرحمن : موجز القول أن الخير بمعنى الحائر إلا أن الخير أبلغ معنى في الفاعلية مثل السيح والزيد والقيس والفيض .

المسألة الرابعة : مر بكم قول حسان بن ثابت رضى الله عنه :  
ولأنت أحسن إذ برزت لنا

يوم الخروج بساحة العقر

من درة أغلى بهـا ملك

مما تربب حائر البحر  
وقد توهم بعض اللغويين أن البحر هنا هو الحائر على سبيل الوصف أو التسمية . قال أبو عبد الرحمن : ليس هذا بصحيح ، وليس حائر البحر من باب إضافة الصفة إلى الموصوف ، وإنما هو من إضافة الجزء إلى الكل : أي الحائر من البحر لتربية الدرة . قال الشيخ عبد الرحمن البرقوقي : « يعني الدرة التي يرببها الصدف في قعر الماء ، والحائر مجتمع الماء » ( ٤٤ ) إذن المراد ما حار من البحر في القعر . وفي القعر توجد الصدفة كما قال صاعد .

( ٤٢ ) ديوان الأدب ١ / ٩٣

( ٤٣ ) لفتات ومواقف ص ٤٥ - ٤٦ وانظر ص ٥٥ عن الفعل بمعنى اسم المفعول مثل خلق الله بمعنى مخلوقه .

( ٤٤ ) شرح ديوان حسان ص ٢٣٢

غاص إلى معدته إنما

توجد في قعر البحار الفصوص  
قدرة حسان ها هنا في رب قعر البحر كعروق نخلة في ربب الطين يسقيها  
ماء حائر في قول الراجز :

جاءت على غرس طبيب ماهر  
عشرين عشرين بذرع وافر  
فهن يروين بطم قاصر

في ربب الطين بماء حائر  
قال أبو العباس ثعلب : « أي تشرب بعروقها قد تحير الماء في أصولها .  
والربب ما ربه الطين : أي رياه فيه » (٤٥) قال أبو عبد الرحمن : مر على في  
شروح ديوان الشعر العامي : أن عوام نجد يسمون الغرس من النخيل حيراً وأظن  
أن ذلك في شعر زيد الخوير :

المسألة الخامسة : صيغة الحيران على وزن فعلان بكسر الفاء وسكون العين  
على أنها جمع .

قال أبو عبد الرحمن : معنى الفعلان بكسر الفاء هو نفسه معنى الفعلان  
بضمها ، فلم تنفرد صيغة الكسر بوظيفة للصيغة غير وظيفة الصيغة بالضم ، وإنما  
الكسر للملحظ شكلي فحسب هذا رأي رآه بعضهم . فقد تعرض الفارابي لهذه  
الصيغة فذكر أنها لجمع فعلانة ( مثل رمان جمع رمانة ) ، وجمع فعيل في  
الأسماء ( مثل قضبان جمع قضيب ) ، وجمع أفعال في الصفات ( مثل سودان  
جمع أسود ) (٤٦) قال أبو عبد الرحمن : معنى هذه الصيغة أشمل ، فقد تتبعناها  
من معجم الفارابي نفسه في الاسم الصحيح (٤٧) فرأيت التالي :

(٤٥) مجالس ثعلب ٢ / ٥٧

(٤٦) ديوان الأدب ١ / ٨٧

(٤٧) ديوان الأدب ٢ / ١٦ - ١٩

- ١ — تأتي اسماً مفرداً لما لا يعقل مثل الثعبان وهو أعظم الحيات ،  
ولما يعقل مثل قربان مفرد قرايين ، وهم خاصة الملك .
- ٢ — تأتي جمعاً لفَعْلٍ — بفتح الفاء والعين — الاسم لما لا يعقل  
كالثعبان جمع الثع ، وهو مسيل الماء في الوادي ، والثعبان  
جمع الثعب .
- وفي حكمه ما يطلق على الجنس إذا أريد به اسم المفرد  
كخشبان جمع خشب .
- ٣ — جمع فاعل المتقل من الوصف إلى الاسم مثل ركبـان  
وصحبان .
- ٤ — جمع فَعْلٍ — بفتح الفاء ، وسكون العين — مثل عبدان جمع  
عبد ، وتمران جمع تمر : أي جمع لأنواع التمر .
- ٥ — جمع فَعْلٍ — بضم الفاء وسكون العين — مثل جحران جمع  
جحر .
- قال أبو عبد الرحمن : ولم أجد زيادة على ما ذكرته لكم آنفاً في  
بقية أبواب ديوان الأدب وهي كالتالي :
- المضاعف ، والمثال ، والمعتل ، والمهموز<sup>(٤٨)</sup> .
- ٦ — جمع فُعال بضم الفاء كشجعان جمع شجاع<sup>(٤٩)</sup> .
- ٧ — جمع فُعِلَ — بكسر الفاء وسكون العين — مثل ذُوبان جمع ذئب<sup>(٥٠)</sup> .
- ٨ — جمع فُعِيل كـرغفان جمع رغيف<sup>(٥١)</sup> .
- ٩ — جمع فَعَلَة — بفتح الفاء والعين — كقصفان جمع قَصْفَة<sup>(٥٢)</sup> .
- ١٠ — جمع فَعُول — بفتح الفاء وضم العين — كقعدان جمع قَعُود<sup>(٥٣)</sup> .

(٤٨) انظر ديوان الأدب ٩٩/٣ و ٢٤٥ و ٣٨٥ — ٣٨٦ و ٦٧/٤ و ٦٨ و ١٩٧  
ويراجع الكتاب لسبويه ٥٧٠/٣ — ٥٧١ و ٥٧٨ و ١١٤ — ٦١٥ و ٦٢٨ و  
٦٣٢ و ٦٣٥ و ٦٤٤ .

(٤٩) انظر الكتاب ٦٣٥/٣ و ٦٠٤ .

(٥٠) الكتاب ٥٧٥/٣ — ٥٧٦ .

(٥١) انظر الكتاب ٦٠٤/٣ — ٦٠٥ .

(٥٢) انظر منهج السالك للأشعري ٦٩٠/٣ .

(٥٣) انظر منهج السالك ٦٩٠/٣ .

قال أبو عبد الرحمن : بعض هذه الأوزان لها صيغ جموع أولى من الجمع على صيغة فعلان مثل فاعل على فواعل . فلماذا الجمع على فعلان ؟ وهل لفعالان معنى غير مجرد معنى الجمع ، وغير مجرد الكثرة كما قال سيويو . أو غير مجرد معنى القلة كما زعم ذلك الدكتور فاضل صالح السامرائي في مقارنته بين عمي وعميان ، وذكرور وذكران ( ٥٤ ) وأما عن المصدر فني كثير من المناسبات بينت أنه لا وجود لمصادر متعددة ، وإنما هو مصدر واحد فحسب . ثم ذكرت بهذه الحقيقة في حديث من أحاديث المسجد ، وبينت أن قانون لغة العرب لا يسمح بغير مصدر واحد فاتصل بي أحد الطلبة هاتفياً يخبرني - وببرة مهزومة - : أنه لم ير قائلاً بهذا !! فأجبت برفق وإن كانت الحسرة لانزال تأكل قلبي تجاه جملة « لم نر قائلاً يقول بهذا » إنها عبارة لأزال أسمعها كثيراً في كل نقاش وحوار ، وهي تدل على أن مرد ديها مصرون على أن يظل العقل العربي اتباعياً تقليدياً في أمور الثقافة التي ليست من الشرع المعصوم . قال أبو عبد الرحمن : وقضية المصدر أمر حسي عقلي استقرائي المرجع فيها إلى بناء اللغة استقراء وتأسيساً بنظر العقل ولما حجت . ولا يتكل في هذا علي حشو جماع اللغة ولا يستأسر لتقعيد نحوي أو اصطلاحه . واصطلاح النحوي وتقعيده ليس نقلاً عن العرب تلزم به الحجة إذا وثق تاريخياً ، وإنما هو استنباط واستقراء قابل للنظر . وعلى سبيل المثال ليس هناك في الوجود سوى اسم ومسمى ، وإنما ذكر الله تعليم آدم الأسماء ولم يذكر أفعلاً ولا حرفاً . والفعل النحوي اسم لصيغة تدل على الحدث مقترناً بزمانه . والحرف النحوي اسم علاقة بين شيئين . وإنما قسم النحويون الكلام إلى فعل واسم وحرف نظراً إلى وظيفة كل قسم في بناء الكلام العربي . وهو تقسيم ناقص لأن الكلام - بالنظر إلى عموم الدلالة وخصوص الوظيفة - ينقسم إلى سبعة أقسام لا إلى ثلاثة .



حقق هذا إجتهد المعاصرين ، وتبلور هذا الاجتهاد في الكتاب الرائد الطلعة « أقسام الكلام العربي » للدكتور الساقى .

وسيطل تأريخنا العلمى للنحو رغم كثرة القرون تقليدياً اتباعياً ما لم تلتبس مناهج التعليم فى البلاد العربية تحقيق واجتهاد ذوي الخبرة .

وقبل تحقيق أن المصدر واحد أحب أن أتخفكم برأى حول خلاف ميتافيزيقى يذكره ابن الأنباري في الإنصاف ، ويذكره كثيرون غيره ، وهو الخلاف في أصل الاشتقاق أهو الفعل ، أم المصدر ؟ أي : هل وجد السير قبل أن يوجد سائر ، فكان الفعل مشتقاً من المصدر ؟ أم وجد السائر قبل أن يوجد السير ، فكان المصدر مشتقاً من الفعل ؟ قال أبو عبد الرحمن : أما الألفاظ - بالنسبة إلى الصيغ والأوزان - فلا مدخل فيها للاشتقاق ، بل وجدت الصيغ حقيقة وأصلاً دالة على معانيها مثل فاعل ومفعال وفعل وفعلان . . إلخ . ومن حق كل عربي أن يحول أي مادة ككتب مثلاً إلى أي صيغة ، ولكن وفق قواعد صرفية استقرائية . وقد نهج الصيغة الأولية لمادة ماكمادة الضاد والراء والباء هل الأصل ضرب أو الضرب . وقد يقوم الدليل على أن الأول صيغة الاسم كالخيط والسمع ، وكالتحجر من الحجر . أو حكاية الصوت كصلصل من صل صل . وقد يقوم الدليل على أن الأول صيغة الفعل مثل أكل وصاغ ، فلا أكل قبل أكل . ولا يضير أن يكون معظم الأوليات ميتافيزيقياً لأنه ليس هناك حكم عملي في لغة العرب مادامت الصيغ وضعية ، والتحويل إلى الصيغ لا يزال أسلوباً عربياً متجدداً . قال أبو عبد الرحمن : وإنما الاشتقاق في المعاني : معاني المواد كقولنا الأصل في الخاء والحرف المعتل والطاء ( خيط ) : الامتداد في دقة . ومعاني الصيغ كقولنا الأصل في الفعلان الاضطراب . ومعاني الروابط كقولنا الأصل في الباء الإلصاق . وعلم هذا ليس نقلياً تنصيصياً ، وليس ظنياً ميتافيزيقياً ، وإنما هو استقرائي يقيني كنتائج العلوم الرياضية ، وهو المعنى الجامع المشترك الملحوظ في جميع صيغ المادة . وكل ما كان أقل مبنى فهو أبسط معنى . والمصدر باتفاق المصطلحين اسم لمعنى أي أنه اسم لشيء غير محسوس . وحددوا هذا المعنى غير

المحسوس بأنه حدث في مجال مقارنة الفعل بالمصدر . فلما كان الفعل دالا على الحدث مقترناً بزمانه جعلوا المصدر دالا على الحدث فحسب . قال الكفوي : « بخلاف المصدر فإن المفهوم منه الحدث فقط . وإنما يدل على الزمان بالالتزام فيكون مدلوله مقارناً للزمان في التحقيق والواقع ونفس الأمر ، لا في الفهم من اللفظ » ( ٥٥ ) قال أبو عبد الرحمن : المصدر اسم ، والأسماء كثيرة فلا بد من تمييز المصدر عن الأسماء ، وقبل التمييز أحب أن أستأنس بهذا التفريق النفيس للدكتور جميل صليبا قال : « الاسم ( يعني اسم الذات ) شيء يوصف بأنه حادث ، لأن لذاته مبدأ هي به موجودة . فالاسم شيء ثابت في المكان كالتفاحة في الشجرة . والحدث ما للزمان حدوثه ابتداء كسقوط التفاحة » ( ٥٦ ) قال أبو عبد الرحمن : ومن هذا العرض أحب أن يخرج القارئ بالفوائد التالية :

الفائدة الأولى : تقول :

أ - رأيت غيماً ، وخذعني السمع .

ب - غامت السماء غيماً ، وسمعت سمعاً

فالغيم والسمع في « أ » اسمان لذاتين هما السحاب ، وحس الأذن .

وأنت لاتخبر عن حدوثهما في المكان ، وإنما تخبر عن حدوث رؤيتك للغيم ، وحدث خدع السمع لك . والغيم والسمع في « ب » مصدران ، لأنهما اسمان لفعل حدث بدليل أنك تخبر عن حدوثهما . المصدر اسم للفعل وهو الحدث الذي أسندته إلى السماء . واسم الذات اسم للموجود الذي أخبرت عنه وهو محسوس أو معقول في المكان .

---

( ٥٥ ) الكليات ٣ / ٣٢٢

( ٥٦ ) المعجم الفلسفي ١ / ٤٣٣

والسمع الأخير اسم للفعل الذي تفعله الحاسة في أذنك ، وليس اسماً للحاسة في أذنك . إذن يتميز المصدر بأنه اسم لفعل الحدث ، وليس هو اسماً للحدث ذاته . تقول : لايزال الضرب يؤلمني ، فيكون الضرب اسماً للحدث ، أو لآثار الحدث . وتقول : ضربت زيداً ضرباً ، فيكون الضرب اسماً لفعلك الحدث ، وذلك هو المصدر . والبرهان على ذلك أن قولك « ضربت » بمعنى فعلت الضرب ، والضرب فعلي . فالمصدر اسم لفعل الحدث وليس اسماً لذاته . أما زمان فعل الحدث فتدل عليه صيغة الفعل . وأما نوع الحدث المفعول فتدل عليه المادة فالقتل اسم لفعل القتل ، والضرب اسم لفعل الضرب .

الفائدة الثانية : لم يدع مدع أن مصدراً واحداً له عدة أفعال بحيث يقال مثلاً : الفعل من السمع سمع واستمع . وإنما ادعي عكس ذلك ، وهو وجود عدة مصادر لفعل واحد ، فزعم زاعمون أن سمعاً وسماعاً وسماعة وسماعية مصادر متعددة لفعل واحد وهو سمع . وهو زعم خاطيء كما سيأتي بيانه . ومعنى ذلك أن المصدر لايعرف إلا بعد تقدير الفعل ، ذلك أن المصدر اسم لفعل حدث ، وليس اسماً للحدث مفعول . ولهذا فنحن نرى مخلوقات الله ، ولا نرى خلق الله ، لأن الخلق اسم لفعله جل جلاله ، وفعله ليس من مشاهدتنا ، وإنما نشاهد بعض مفعوله .

إذن المصدر ليس اسماً لكل حدث ، وإنما هو اسم لفعل يحدثه فاعل .  
الفائدة الثالثة : ليس المصدر أعم الأسماء دلالة ، فإذا قلت : الضرب لآخر فيه . فالضرب دال على الجنس ، وهو كل ضرب في الوجود فعل ، أو سيفعله فاعل . وإذا قلت : ضربت زيداً ضرباً فليست الدلالة كما مر ، بل تدل على فعل فعلته هو أخص من عموم الضرب . والمصدر هو ما يسميه النحاة بالفعل المطلق ، ويسميه الأزهري المفعول بلا صلة ( ٥٧ ) .

وليس إطلاقه لأنه يدل على جنس الحدث بإطلاق ، فنقول ضربت زيدا ضرباً يدل على جنس الضرب بإطلاق . بل المعنى أن الفاعل لم يعين فعله بقيد فأطلقه للدلالة على أنه من جنس الضرب ، وليس ذلك للدلالة على عموم الضرب .

الفائدة الرابعة : ينتقل المصدر إلى الاسمية إذا أطلقته على ما حدث ، ويظل مصدراً إذا أطلقته اسماً لإيقاع ما حدث . فالضرب بعد فراغ زيد يشار إلى مكانه في ظهر عمرو فيكون اسماً لموجود بالمكان . والضرب حال فعل زيد اسم لفعله : أي لإيقاعه في المكان ، وذلك هو المصدر .

الفائدة الخامسة : أكل الإنسان غير أكل الحمار لأنه يأكل بيده ، وغير أكل البعير لأنه لا يجتر مثله . فالأكل اسم للجنس ما يفعل ، لأنه مجرد من فعل الفاعلين . أما أكل زيد أكلاً فذلك اسم لفعل زيد فحسب . فبطل بذلك أن يكون المصدر كما يزعم الجمهور اسماً للحدث المحض المجرد ، وإنما هو اسم لفعل فاعل بعينه . وإنما خالفوا المعقول من استقرار اللغة لغلبة مذهب البصريين الذين ضخموا أمر المصدر فحسبوه أصل المشتقات . ولهذا نرى الخليل بن أحمد يقول : « والمصدر أصل الكلمة الذي تصدر عنه الأفعال . وتفسيره أن المصادر كانت أول الكلام كقولك : الذهاب والسمع ، والحفظ . وإنما صدرت الأفعال عنها فيقال : ذهب ذهاباً وسمع سمعاً وسمعاً » ( ٥٨ ) . قال أبو عبد الرحمن : كيف تكون المصادر أول الكلام وأغلب ماسمونه مصادر معنى عقلي بحث مجرد من أفعال فاعلين مختلفين كالأكل . وكيف تكون المصادر أول الكلام ونحن نرى المصدر اسماً لفعل الفاعل كالأكل ما هو إلا حركة الفم بأسنانه ولسانه وريقه . . إلخ . فالأكل اسم لتلك الأفعال مجتمعة .

الفائدة السادسة : وجه تسميته مصدراً أنه من مصادر بعض التسميات ، فقد يكون المصدر اسماً لحادث بعينه أو اسماً لآثار أحداث بعد أن كان اسماً لإحداث الفعل .

قال أبو عبد الرحمن : ويلاحظ أن المصدر تسمية اصطلاحية سببها الاعتقاد بأنه أصل الاشتقاق . قال أبو عبد الرحمن : لو كنت في عصر سيويو ، أو في عصور من بعده إلى استقرار علم النحو : لما رضيت الاصطلاح بالمصدر ، لأنه اصطلاح فارغ من المضمون . ولا تعبأ بقولهم : لامشاحة في الاصطلاح !  
ذلك أن لغة الاصطلاح إذا لم تكون ذات مضمون جلي فإنها تحدث خلطاً ولبساً ، وتجعل الفن المصطلح عليه عائماً . لو كنت في تلك العصور - عصور المواضعة - لاصطلحت على ما يسمونه مصدراً بمصطلح : « اسم فعل الحدث البسيط » فلا معنى لما يسمونه مصدراً غير هذا المعنى .

الفائدة السابعة : صيغة الفعل النحوي الواحد رمز لفعل واقعي واحد . أي رمز لفعل واحد حدث في الواقع . وقد قلت لكم إن ما يسمونه مصدراً اسم لفعل الحدث البسيط . فكلمة « ضرباً » اسم لفعل الضرب مرة واحدة هذا هو ما يسمى مصدراً . ويسمى به جنس الضرب فيدل على الكثرة . وإذن فلا معنى ولا معقول لتعدد صيغ المصدر من فعل نحوي واحد مادام المصدر اسماً لفعل الحدث البسيط . وفعل الحدث البسيط الواحد إنما تدل على تسميته صيغة واحدة ، لأنها اسم لفعل واحد . وعلى هذا فكل صيغ متعددة من فعل نحوي واحد ادعى مدع أنها جميعها مصادر متعددة : فإنما ينظر في مدلول صيغها ، ولن يبقى منها للدلالة على المصدر غير صيغة واحدة يبين لابس فيه .

الفائدة الثامنة : أن المصدر اسم ، ولكنه اسم معنى لا اسم ذات . وليس هو اسم معنى بإطلاق ، بل هو اسم لنوع من المعنى بسيط ينتهي بانتهاء الفعل . ويأتي بيان ذلك من معنى الصوغ والصياغة .

الفائدة التاسعة : المصدر اسم لفعل الحدث واسم للحدث في آن واحد ، لأن فعل الحدث هو الحدث ذاته . أما ما يختلف فيه الحدث عن فعل الحدث فليس هو المصدر المعنى وبيان ذلك أن الحدث نوعان :

النوع الأول : حدث يذهب ويزول بذهاب الفعل كالضرب يزول بوقوع الآلة من أعلى إلى أسفل على المضروب ، لأن الضرب ذاته اسم لهذا الفعل ، أما تسمية ألم الضرب ضرباً فذلك مجاز . ومثله الصوغ والخرز والحوك وما أشبه ذلك . فاسم فعل الحدث ها هنا هو نفسه الحدث المفعول ، وصيغة هذين المدلولين هي ما يسمونه مصدرأ . والنوع الثاني حدث مستقر لا يزول بزوال الفعل ، بل يوجد بعد انتهاء الفعل ، ويكون اسماً للحدث المفعول ، ولا يكون اسماً لفعل الحدث .

مثال ذلك القعود ، فهو هيئة تستقر بعد الحركات التي يتم بها فعل القعود وتستقر بحيث يشار إليها .

الفائدة العاشرة : من أمثلة دعوى تعدد المصادر الفعل الماضي الثلاثي المتعدي يجعلون مصدره على فعالة إذا دل على صناعة مثل صاغ الذهب صياغة . فإذا تجاوزت التحويين إلى جماع اللغة وجدتهم يضيفون إلى صياغة صوغاً وصواغاً بضم الصاد ويعتبرون كل ذلك مصادر .

قال أبو عبد الرحمن : صاغ وزن يدل على فعل الحدث وزمانه ، وذلك هو الفعل النحوي . والصوغ وزن يدل على اسم فعلك الحدث ، وذلك هو المصدر . فلو قيل : ما هو فعلك ؟ لقلت : فعلي الصوغ . فالصوغ اسم لفعلك في الذهب كما الضرب اسم لرفع يدك بالعصا ثم إنزالها على مضروب . أما الصواغ بضم الصاد الذي ادعي أنه مصدر فهو أبعد ما يكون عن المصدر ، لأنه اسم للنحاتة التي تحدث من فعل الصوغ وذلك مدلول صيغة فعال كالدقاق . فالصواغ اسم ذات وليس هو اسماً لفعل ، وليس مسماه معنى يزول بزوال الفعل ، بل هو ذات توجد من الفعل . أما الصياغة فتشترك مع المصدر « الصوغ » في أن كلا منهما اسم معنى ، إلا أن الصوغ اسم لفعل واسم لحدث ينتهي بنهاية الفعل . والصياغة اسم لحرفة تستقر بذهاب فعل الصوغ . إذن الصياغة عمل يكون نتيجة أفعال متعددة من التصريف . وأرجو ملاحظة الفرق اللغوي بين الفعل والعمل .

الصياغة ليست كالصوغ اسماً لفعل الحدث ، ولكنها اسم لما يحدثه فعل الصوغ .  
فمجموع أفعال الصائغ تسمى صياغة إلا أنها لا تسمى بذلك إلا بعد نهاية  
الأفعال ، أما خلالها فتسمى صوغاً .

الفائدة الحادية عشرة : ثمة صيغ قام الدليل على أنها أقدم استعمالاً بحيث نجزم أنها  
الأصل في التحويل اللفظي الذي يسمونه اشتقاقاً . فمن ذلك الخيط ، فهو اسم ذات  
لها هيئة محددة . قال الإمام الفحل ابن فارس عن الخيط : « أصل واحد يدل على  
امتداد الشيء في ذاته » ( ٥٩ ) قال أبو عبد الرحمن : وحول من اسم الخيط فعل  
خاط يخيط . ومن ذلك الجلد اسم ذات حول منه جلد يجلد ، والرأس حول منه  
رأس يرأس ، والسمع حول منه سمع يسمع . فإذا قلت : أخذت الخيط : فأنت تريد  
اسم الذات . وإذا قلت : خطت الثوب خيطاً : فأنت تريد اسم فعلك بالخيط في  
الثوب . قال أبو عبد الرحمن : لانتظر من أكبر موسوعة في متن اللغة أن تنقل لك  
خيطاً مصدراً لخاط ، بل أنت تحول المواد إلى صيغها إذا وجد المقتضى وتختلف المانع  
قال أبو عبد الرحمن : لو كان الناس اليوم يسترحلون ظهور المطايا لطلب العلم  
لكانت هذه فائدة تضرب إليها آباط الإيل وأكبادها . فقد رأيت قدماء المصححين  
في مجلات الجامع يبادرون بتخطئة أو تمرير ما لم ينقله جماع اللغة من الصيغ ،  
فيقولون مثلاً لاتصح كلمة شيق وإنما هي شائق . ولقد قالها لي عضو غير سعودي  
في إحدى الجوامع في مجلس حافل ولم أرد إحراجها ، فتلطفت إلى أذنه وهمست له  
بهذا الأصل الذي أقرره لكم حتى اقتنع . يكفي أن يصح لنا أن العرب يقولون شاقه  
يشوقه ، وليس من الضروري أن يتوقف الأمر على سماع بقية الصيغ كاشتاق  
وأشوق . . إلخ . بل الصيغ - مجردة من المواد - موسوعة في لغة العرب  
مسموعة ، ونحن بقانون مطرد نحول المواد إلى الصيغ بمقتضى قواعد التصرف  
الاستقرائية وذلك ما عنيته بوجود المقتضى وتختلف المانع .

وإذا سمع من المعاجم الشيق على وزن فيعل بمعنى المشتاق كالصيب : فلا يعني ذلك امتناع قولك : أسلوب زكي مبارك شيق ، لتقول يكون شيق وصفاً لزكي نفسه لا لأسلوبه . قال أبو عبد الرحمن : يجوز الأمران فأصف الدكاترة بأنه شيق بمعنى المبالغة في اشتياقه لكثرة ما يذرع ما بين باريس وسنتريس ، ولكثرة ما يصيد من أسراب القطا . وأصف أسلوبه بأنه شيق بمعنى أنه يشوق على وجه المبالغة ، فيكون مما يشاق إليه - بالبناء للمجهول - على سبيل المبالغة . مثال ذلك الطيب بمعنى كثر طيبه ، ومثال الأول صيب . قال أبو عبد الرحمن : أما الخياطة فحكمها حكم الصياغة وقد مر بيان ذلك . وعلى هذا فالسمع اسم للذات تارة ومصدر لفعل سمع تارة . أما السماع والسماعة والسماعية فليست مصادر . قال التهانوي - نقلاً عن حاشية عبد الغفور للمولوي عبد الحكيم - : « المصدر موضوع للحدث الساذج . . . إلخ » ( ٦٠ ) وقال أبو عبد الرحمن : مازاد عن الحدث الساذج فليس مصدرأ . والسماع زائد على الساذج ، لأنه اسم لوقت الفعل بدلالة صيغة فعال . وأما السماعية فالكلام عنها في حديثي عن الفعالية . وأما السماعية فليست من سمع - بكسر السين - وإنما هي من فعل الطبيعة والسجية سمع بضم السين . وأما المتعالم بمعنى مظهر العلم فقد أنكرها بعض المعاصرين غافلاً عن دلالة الصيغة ، وهو الأستاذ أحمد العوامري بك ، فهو يرى أن العرب لم تستعمل متعالمأ بمعنى مظهر العلم ادعاء . وملخص رأيه : أن الكتاب يظنون أن تعالم بمعنى أظهر ما عنده من العلم للفخر والمباهاة . والصواب عند العوامري : أن التعالم هو علم الجماعة ، فيقال تعالم الناس الخبر ، لأن المعاجم لم تزد على ذلك ( ٦١ )

قال أبو عبد الرحمن : المتعالم بمعنى مدعي العلم صحيحة وإن لم تنقل في القواميس . وعدم نقلها - ماصحت الأصول - ليس حجة على خطئها ، لأن بعض المعاني لم

( ٦٠ ) كشف اصطلاحات الفنون ٤ / ٣٢٣

( ٦١ ) مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ٤ / ٢١٧ - ٢١٨



تدون اكتفاء بمعاني أمثالها . وبعضها لم يدون لأن العرب لم تحتج إليه ، ولو احتاجت إليه لما عدلت عن استعماله . وكل كلمة عربية في الوجود لها دالتان - لا دلالة واحدة - لاتنفصل إحداها عن الأخرى . الدلالة الأولى : دلالة المادة المعنوية ، وهو مدلول العين واللام والميم مهما تعددت الصيغ واختلفت الحروف قلة وكثرة . والدلالة الثانية : دلالة الصيغة كدلالة تفاعل سواء أكانت المادة العلم ، أم الجهل ، أم النسيان أم النوم . . . إلخ . وصيغة تفاعل تأتي لمعان عديدة ، ولكن يهمننا من معانيها ها هنا ما ذكره أبو إبراهيم الفارابي ، وهو قوله :

« ويجيء تفاعل على معنى إظهارك ما لست من أهله نحو قولك : تحالم ، وتصام ، وتخارس ، وتجاهل » ( ٦٢ )

قال أبو عبد الرحمن : من هذه المعاني التكاذب والتصادق بمعنى إظهار الكذب والصدق . وتساكر الواعي ، وتناوم الشعب .

قال أبو عبد الرحمن : والمحقق عندي أن صيغة تفاعل في الوضع اللغوي الأصلي الأولي الحقيقي الجامع أنها تعني معنى ( تتابع أجزاء الشيء ) وتتابع الشيء يعني إظهاره سواء أكان حقيقة أم ادعاء .

فمن الحقيقة صيغة تسامحوا وتسامح بمعنى أظهر السماح وهو من أهله . ومن الادعاء : تناوم الشعب بمعنى أظهر النوم وليس بنائم .

ومن المحتمل الذي لا يعرف مراد المتكلم به إلا بالسياق والقرائن : تمادحوا ، فقد يظهرون المدح حقيقة وقد يظهرونه ادعاء .

ثم إن التفاعل قد يكون إظهاراً للتابع من طرف واحد كتناوم الشعب . وقد يكون إظهاراً للتابع من أطراف متعددة كتمادح القوم .

وليس على حق من زعم أن التفاعل يكون من طرفين ، بل الأصل فى الصيغة إظهار التابع بإطلاق .

وما قيد هذا المعنى المطلق فهو استعمال مجازى غير أولى .

وتعالم تكون بمعنى أظهر ماعنده من العلم حقيقة ، وبمعنى أظهر ما يدعيه .

إذن ليس من الضروري أن تنص القواميس على أن التعالم بمعنى إظهار العلم ، بل يرجع لمعاني الصيغة فى لغة العرب .

وليس من شرط القاموس ولا من واجبه إذا ذكر لك معانى ( ظهر ) مثلاً : أن يقول :  
إظهر للأمر ، وظاهران للمثنى . . . إلخ ، بل يورد لك المعانى وأنت تحولها إلى صيغتها المناسبة لها .

وإنما قلت : ( يرجع لمعاني الصيغ ) لأن العرب كما وضعت معنى المادة وضعت كذلك معنى الصيغة والرابطة .

وليس دورنا نقل معنى كل مادة بصيغتها ، وإنما نحول معاني المواد المسموعة إلى معاني الصيغ المسموعة حسب المقاييس المقعدة بالسمع .

**٦ - بين الاشتقاق والتعريب**



ذهبت في مباحثي اللغوية وترجيحاتي إلى أن اللفظ المدعى أنه غير عربي يكون عربياً إذا صح جواز اشتقاقه من لفظ عربي ، فكانت قاعدتي أن صحة الاشتقاق مقدمة على دعوى التعريب ، وهذه نماذج من مفردات بحثها في ظلال هذه القاعدة .

فمن ذلك الزور ادعى قوم تعريبها .

قال السيد صديق حسن خان : وأما زور : بمعنى القوة فمعرب نص عليه سيويوه وظنه صاحب القاموس من التوافق ( ١ )

وقال السيد في التاج : والذي وقع في المحكم والتهديب : الزور العزيمة ولا يحتاج إلى ذكر القوة ، فإنها معنى آخر .

وري عن أبي عبيدة الزور القوة . يقال : ليس لهم زور - أي ليس لهم قوة .  
وقيل له زور : أي قوة .

قال : وهذا وفاق وقع بين لغة العرب والفرس . وصرح الخفاجي في شفاء العليل بأنه معرب ، ونقل عن سيويوه وغيره من الأئمة ذلك .  
وظن شيخنا أن هذا جاء به المجد من عنده ، فتحمل للرد عليه على عادته ، وإنما هو نص كلام أبي عبيدة وناهيك به ! .

ثم إن الذي في اللغة الفارسية إنما هو زور بالضممة الممالة لالخالصة ، ولم ينهوا على ذلك ( ٢ ) قال أبو عبد الرحمن : ينص الجواليقي على أن ( زور ) مما أبدل العرب حركته وزور عند الفرس بمعنى ( قوة ) ولكن هذا المعنى ليس أصيلاً في لغتهم ، لأن التونجي رمز لها بعلامة العامي ( ٣ )

---

( ١ ) جاء في هامش الأصل من لف القماط ص ٢١ : الزور قوة العزيمة .

( ٢ ) المغرب ص ٨ وانظر ص ١٦٥ - ١٦٦

( ٣ ) انظر المعجم الذهبى ص ٣١٨

قال أبو عبد الرحمن : والأصل عندي أن الاشتقاق مقدم على دعوى التعريب وقد وجدت الأصل في مادة ( زور ) بمعنى الميل والعدول ، ومن ذلك اشتق معنى الزوير بمعنى رئيس القوم ، لأنهم يعدلون عن كل أحد إليه ، وقالوا : هذا رجل ليس زور أي ليس له صيور يرجع إليه ( ٤ )

قال أبو عبد الرحمن : الرئيس يرجع إليه .

وذكر ابن فارس اشتقاقاً آخر فقال : فأما قولهم إن الزور القوي الشديد : فإنما هو من الزور ، وهو أعلى الصدر شاذ عن الأصل الذي أصلناه ( ٥ ) .  
قال أبو عبد الرحمن : ليس هناك شذوذ ، لأن القوي عادة يكون صدرأ بمعنى مقدماً .

إذن الاشتقاق العربي مقدم على دعوى التعريب .

وإنما يترجح التعريب إذا ضعف وجه الاشتقاق وكان الاستعمال أقدم من معهود العرب كالإنجيل .

قال السيد صديق : « إنجيل : معرب ، وقيل عربي من النجل وهو ظهور الماء ، وفتحت همزته . وهو دليل العجمة والجمع أناجيل » ( ٦ )

وقال الشيخ أحمد شاكراً في تحشيته على معرب الجواليقي : « الإنجيل معرب انكليون ، ثم استشهد كاتب ذلك ببيت فارسي من المثنوي .

والصحيح أن الكلمة يونانية الأصل أو نجليون مركبة من كلمتين معناهما :  
البشرى الحسنة - كما أفادنيه أستاذنا العلامة الكبير أنستاس الكرملی ، ( ٧ )

---

( ٤ ) انظر مقاييس اللغة ٦ / ٣ .

( ٥ ) مقاييس اللغة ٣٧ / ٣ .

( ٦ ) لفظ القساط ص ٩

( ٧ ) انظر المعرب ص ٢٤ والموسوعة العربية المبررة ص ٢٣٩ وفي المعجم الذهبي ص ٨١ : انكليون : إنجيل عيسى .

قال أبو عبد الرحمن : لاريب عندي أن الفارسية والعربية اقترضت من اليونانية ، ورغم أن القاعدة في الأصل تقديم الاشتقاق العربي على دعوى التعريب فقد صححت التعريب ها هنا لأن المسمى أقدم من معهود العرب اللغوي .

ومن ذلك ( أستاذ ) قال السيد صديق : « ليس بعربي لأن مادة ( س ت ذ ) غير موجودة ومعناه الماهر ، ولم يوجد في كلام جاهلي ، والعامّة تقول به بمعني الخصي لأنه يؤدب الصغار غالباً ، فلذا سمي أستاذاً » ( ٨ ) .

وقال الجواليقي : فأما الأستاذ فكلمة ليست بعربية يقولون للماهر بصنعتة : أستاذ .

ولاتوجد هذه الكلمة في الشعر الجاهلي .

واصطلحت العامة إذا عظموا الخصي أن يخاطبوه بالأستاذ ، وإنما أخذوا ذلك من الأستاذ الذي هو الصانع ، لأنه ربما كان تحت يده غلمان يؤدّبهم ، فكأنه أستاذ في حسن الأدب .

ولو كان عربياً لوجب أن يكون اشتقاقه من الستذ وليس ذلك بمعروف » ( ٩ )

قال أبو عبد الرحمن : أستاذ - بالذال المعجمة - تعريب أستاذ بالذال المهملة عن الفارسية ( ١٠ ) ولحدوث الاستعمال عند العرب صححت التعريب .

قال أبو عبد الرحمن : والعامّة في نجد يسمون البناء والنجار ستاداً - بالذال المهملة - وفي أمثالهم الدارجة : ضربة الستاد بألف .

قال أبو عبد الرحمن : التسامح في رد بعض الكلمات العربية إلى أصول أعجمية واعتبارها من المغرب ظاهرة وجدت عند من حذقوا أجنبية في القديم كالفارسية .

---

( ٨ ) لف القماط ص ٦

( ٩ ) المغرب ص ٢٥

( ١٠ ) انظر المعجم الذهبي ص ٦٥

وهذه الظاهرة أشد بروزاً لدى النصارى الذين ألفوا قواميس فى اللغة العربية أو ألفوا أو شاركوا فى الموسوعات ودوائر المعارف .

ومما ادعى أنه معرب مادة (ضحاك) يرى السيد صديق أنه اسم ملك معرب . مع إيمانه بأن مادة ضحك عربية .

ويرى أن أصله بالفارسية (ده أك) .

وجاء فى هامش الأصل من لف القمط تفسير (ده أك) بأن فيه عشرة

عيوب . ذكره السهيلي رحمه الله (١١)

قال أبو عبد الرحمن : (ده) فى الفارسية بمعنى عشرة ، و (أك) بمعنى عار ،

وعيب ، وآفة ، وبلاء (١٢)

وضاحك بمعنى (خندنده) (١٣)

وبهذا تعرف أن (ده أك) ليست بمعنى الضحاك فى لغة الفرس ، وإنما هي

بمعنى عشرة عيوب .

فإن كان هناك ملك اسمه الضحاك وصفه الفرس بـ (ده آك) فذلك تعبير

أدبي لالغوي .

وبطل بهذا أن تكون الضحاك معربة ، ومعاني ضحك فى معجمات اللغة

العربية قاطعة بأن المادة عربية صميعة ، والضحاك تسمية عربية ، لأن العرب تمتدح

السيد بالشعر الباسم لأن ذلك دليل البشاشة والأريحية .

والملك المعروف عند الفرس ملك عربي ، وهو الضحاك بن عدنان كما فى

مأثور الإخباريين (١٤) .

---

(١١) لف القمط ص ٢٩

(١٢) انظر المعجم الذهبي ص ٤٤ و ص ٢٨٤ .

(١٣) انظر مقدمة الأدب ١ / ٢٥٧

(١٤) انظر لسان العرب ١٠ / ٤٦١



ومما دار الخلاف فيه هل هو مشتق أو معرب لفظ القانون . جاء فى القاموس وشرحه : « القانون مقياس كل شيء وطريقه .

جمعه قوانين . قيل رومية ، وقيل فارسية ، وفي المحكم : أراها دخيلة . وفي الاصطلاح : أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته التي تتعرف أحكامها منه » ( ١٥ )

قال أبو عبد الرحمن : ها هنا خمس ملاحظات .

أولاهن : أن قانوناً على وزن فاعول .

وهذه الصيغة تتبعتها من لغة العرب فوجدتها تعني الاسمية والمبالغة مثل الساكوت ، والساجور ، والماخور وهو مجلس رية تمخر فيه الراح ، والكابوس ، والجاثوم ، والحابل وهو الكر للنخلة ، والجاثوم يجثم على الصدر في النوم .

قال أبو عبد الرحمن : وجه المبالغة في هذه الصيغة من إحدى جهتين :

إما بلوغ الغاية في ذات الشيء كالساطر للفأس الضخمة .

وإما بلوغ الغاية في فعل ذات الشيء كالفاروق لمن بلغ الغاية في العدل .

والقانون بلغ الغاية في السبر .

وأخراهن : لا يجوز أن تكون القانون معربة مادامت صحيحة الاشتقاق .

واشتقاقها من قن المضغفة النون بمعنى تتبع والسبر تتبع .

وثالثهن : ليست القانون دخيلة وإن جد استعمالها ، لأنها صحيحة الصيغة

واضحة الاشتقاق .

ورابعتهن : القانون يختلف عن الفقه لأنه وضعي بشري ، والفقه استنباط من

نصوص الشرع .

ويتفقان في تحريم مصالح العباد ، ولكن أي تحر لا يقصد مراد الله ويخضع له

فهو محادة لله في حقه .

لأن خالق الخلق أعلم بما يصلحهم .

وخامستهن : مواد القانون كمتون الفقه على مذهب معين من ناحية التنصيص على الحكم بدون دليله إذ الدليل في كتب الشروح ، ومن ناحية أن مسائل الفقه ومواد القانون نتيجة سبر لمقتضيات الأدلة والأصول .  
ومن ذلك الثوم وهو من مفردات القرآن الكريم .

قال الله سبحانه وتعالى عن بني إسرائيل : ﴿ وإذ قلتم يا موسى لن نصبر على طعام واحد فادع لنا ربك يخرج لنا مما تنبت الأرض من بقلها وقثائها وفومها وعدسها وبصلها قال أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير اهبطوا مصراً فإن لكم ما سألتم ﴾ (سورة البقرة / ٦١)

وقد فسر بعضهم الفوم بغير الثوم كالحنطة والحب والخبز .  
نقل الإمام أبو جعفر بن جرير الطبري ذلك عن ابن عباس وعطاء ومجاهد وقتادة والحسن وأبي مالك والسدي وأبي زيد .  
وأُسند إلى ابن عباس رضى الله عنهما من طريق مسلم الجرمي : أن الفوم الحنطة بلسان بني هاشم .

قال أحبيحة بن الجلاح :

قد كنت أغيبى الناس شخصاً واحداً

ورد المدينة عن زراعة فوم

وذكر ابن جرير أن تسمية الحنطة والخبز جميعاً فوما من اللغة القديمة ، وأنه

حكى سماعاً من أهل هذه اللغة قَوْمُوا لَنَا بِمَعْنَى اخْتَبَرُوا لَنَا ( ١٦ )

---

(١٦) تفسير ابن جرير ٢ / ١٢٧ و ١٢٩ وانظر عن اللغة القديمة معاني القرآن للفراء ١ / ٤١ وقال محمد عزت عارف في

كتابه معجزة الشفاء ص ٤٥ : الثوم لفظة هيروغليفة فرعونية .

وذكر أن معنى ثوم باللاتني الحرف اللاذع والبيت عزاه ابن جني في المصنوع ١ / ٨٨ إلى أبي محجن بلفظ :

قد كنت أحسبني كاقنى واجسد

ورد المدينة عن زراعة فوم

قال أبو عبد الرحمن : وزعم معاصر ابن جرير الزجاج « أنه لاختلاف بين أهل اللغة أن الفوم الحنطة وسائر الحبوب التي تخبز » ( ١٧ )

وقال ابن دريد : « وأزد السراة يسمون السنبل فوما ، وهكذا قال أبو عبيدة في كتاب المجاز ، وأنشد :  
وقال ربيئتهم لما أتانا

بكفه فومة أو فومتان ( ١٨ )  
وزعم اللحياني أن الفوم والثوم معا للحنطة ( ١٩ )  
وقال النحاس عن الفوم بمعنى الحنطة : هو أولى ، ومن قال به أعلى  
وأسانيده صحاح .

والإبدال لا يقاس عليه ، وليس ذلك بكثير في كلام العرب ( ٢٠ )  
وقيل الفوم الحمص بلغة أهل الشام .  
قال أبو عبد الرحمن : وذهب آخرون إلى أن الفوم بمعنى الثوم ، وأن  
الشاء أبدلت فاء .  
قال الفراء : الثوم أشبه المعنين لأنه ذكر مع ما يشاكله من العدس  
والبصل وثمبه .

سمعت كثير بني أسد يسمون المغاير المغاير ( ٢١ )

---

( ١٧ ) معاني القرآن للزجاج ١ / ١٩٣

( ١٨ ) جمهرة اللغة ٣ / ١٦٠

( ١٩ ) تاج العروس ٩ / ١٥ - ١٦

( ٢٠ ) تفسير القرطبي ١ / ٤٢٥ ولم يذكر ابن الجوزي في تذكرة الأريب ١ / ٥٥ غير الحنطة ، وذكر جميع الأقوال في

زاد المسير ١ / ٨٩ - ٩٠ وصوب في تاج العروس ٩ / ١٥ معنى الحنطة .

( ٢١ ) معاني القرآن للفراء ١ / ٤١

وتفسيرها بالثوم أعجب شيء إلى ابن قتيبة لأنها في مصحف عبد الله بن

مسعود (٢٢)

قال ابن جرير عن قراءة ابن مسعود : فإن كان صحيحاً فإنه من الحروف

المبدلة كقولهم: وقعوا في عاثور شر وعافور شر ، وللأثافي أثافي ، وللمغافير مغافير

لتقارب مخرج الفاء من مخرج الثاء (٢٣)

قال ابن سيده : أراه على البدل .

وذكر السمين أن الإبدال على غير قياس (٢٤)

وهو قول جوير عن الضحاك .

واستدلوا بقول أمية بن أبي الصلت :

كانت منازلهم إذ ذاك ظاهرة

فيها الفراديس والفومان والبصل

يريد بالفومان الثوم والبصل .

وهو قول الكسائي والنضير بن شميل (٢٥) واستدلوا بقول حسان :

وأنتم عبيد لثام الأصول

طعامكم الفوم والحوقل (٢٦)

---

(٢٢) غرب القرآن لابن قتيبة ص ٥١ ، ونسبها ابن الجوزي في زاد المسير ١ / ٩ إلى أبي .

وقال السيوطي في الدر المنثور ١ / ٧٢ : (أخرج سعيد بن منصور وابن أبي داود في المصاحف وابن المنذر عن ابن مسعود أنه قرأ : وثومها

وأخرج ابن أبي داود عن ابن عباس قال : قراءتي قراءة زيد وأنا أخذ بضمة عشر حرفاً من قراءة ابن مسعود هذا أحدها : وثومها) .

وعزاه الشوكاني في فتح القدير ١ / ٩٣ إلى ابن أبي الدنيا

(٢٣) تفسير ابن جرير ٢ / ١٢٩ - ١٣٠

(٢٤) الدر المنثور ١ / ٣٩٣

(٢٥) تفسير القرطبي ١ / ٤٢٥ ونقل في تاج المروس ٩ / ١٥ عن ابن جني أن الفومان جمع الجمع لفوم

(٢٦) الموضح للحلادي ص ٢٨ وتفسير القرطبي ١ / ٤٢٥

وزعم الزجاج أن الثوم لا يعرف بمعنى الفوم في لغة العرب  
وزعم إحالة الإرادة لمعني الثوم لأنه محال أن يطلب القوم طعاماً لا يبر فيه ،  
والبر أصل الغذاء كله ( ٢٧ )

واحتج من قال إن المراد الثوم بما جاء في التوراة من ذكر البصل والكراث  
والثوم فهي في ترجمتها بالثاء ذات النقط الثلاث ( ٢٨ )  
وقال الفيروزآبادي في قاموسه : « كل عقدة من بصلة أو ثومة أو لقمة  
عظيمة فومة »

قال أبو عبد الرحمن : المختار عندي أن المراد الثوم بالنقط الثلاث وأن أصله في  
لغة العرب بالفاء ذات النقطة الواحدة .

وها هنا احتجاج لهذا القول واعتراض على من زعم أن المراد الحنطة  
أجملهما في التالي :

١ - أن قراءة ابن مسعود وأبي رضي الله عنهما بالثاء ذات النقط الثلاث ، فتكون  
تفسيراً لما اختلف فيه وهو الثوم .

٢ - أن التوراة أثبتت مجمل القصة ، فالتعلق بها من التحديث عن أهل الكتاب إذا  
وافق خبرهم خبر ديننا . وفيها ذكر الثوم فكان ذلك تفسيراً للفوم المختلف فيه

٣ - إبدال فاء الفوم ثاء لا يشترط فيه أن يكون إبدال الفاء ثاء كثيراً في لغة العرب ،  
ولا يشترط أن يكون وفق قاعدة قياسية ، بل تقارب المخرجين كاف .

والنماذج التي ذكرها الفراء وابن جرير كافية الدلالة .

قال أبو عبد الرحمن : ولا يزال العوام إلى وقت قريب - لاسيما الكلاف -  
يدلون ثاء الثلاث فاء .

---

( ٢٧ ) معاني القرآن للزجاج ١ / ١٩٣

( ٢٨ ) التحرير والتنوير لابن عاشور ١ / ٥٢١ - ٥٢٢

٤ - ليس محالاً - كما قال الزجاج - أن يطلب القوم طعاماً لا بر فيه والبر أصل الغذاء كله .

قال أبو عبد الرحمن : ليس محالاً على عقول بني إسرائيل ، والسياق في معرض تسفيهم .

٥ - القول بأنه لا يعرف القوم بمعنى الثوم مكابرة مردودة بالشواهد ونقل الاستعمال . ودعوى عدم الخلاف عند أهل اللغة بأن القوم بمعنى الحنطة مكابرة مردودة بالخلاف الواسع الكثير المذكور آنفاً .

٦ - الشاهد الذي ذكره ابن دريد ليس فيه دليل على أن الفومة بمعنى السنبلة .

٧ - أن القوم لا يكون في سياق ما يشاكله من العدس والبصل إلا إذا كان بمعنى الثوم

٨ - لو كان القوم بمعنى الحنطة لما كانوا مستبدلين الأدنى ، وإنما يظنون ملومين باختيار غير ما اختار الله لهم .

٩ - جعل القوم بالفاء ذات النقطة الواحدة ثوماً بالنقط الثلاث على سبيل البدل لا غبار عليه

أما تفسير الثوم بالنقط الثلاث بمعنى الحنطة فقول شاذ يؤثر عن اللحياني .

١٠ - قال داود الأنطاكي : « ثوم عربي ، وبالبربرية سرماسق ، وبالبنانية سقورد يون .

ومن قال إنه بالفاء فكأنه نظر إلى الآية الشريفة وهذا تغفل وقصور ، ففي

الحديث الشريف أن المراد بالقوم في الآية الحنطة ( ٢٩ )

قال أبو عبد الرحمن : لا يوجد حديث شريف يفسر القوم بالحنطة ، ولا يليق

هذا التفسير بالآية الكريمة .

قال أبو عبد الرحمن : الأصل في الثوم بالنقط الثلاث القوم بالنقطة الواحدة

على سبيل البدل لتقارب المخرجين .

ثم صار المبدل وهو الثوم أعرف من المبدل منه الأصل وهو الفوم .

هذا هو التصرف اللفظي

وأما الاشتقاق المعنوي فالراجح عندي أن المعنى مشتق من تصريف لفظي آخر

وهو فأم الهمزية تصرف منها لفظاً واشتق منها معنى الفوم المعتلة .

ومعنى فأم : ملأ البعير فاه من العشب .

وعوام نجد يسمون المتشدد الذي يملأ فمه بالكلام فأمّاً بالتسهيل .

والمفأم - بتشديد الهمزة - المقطع .

قال الزبيدي : وما تحمله بين أصبعك فومية .

وقال الفيروز آبادي : قطعه فوما بتشديد الواو أى قطعاً .

قال أبو عبد الرحمن : فأم فأمّا بمعنى أخذ قطعة فالفأم القطعة .

ثم جعلوا الفؤم - بضم الفاء وسكون الهمزة - اسماً للمقطوع وسهلوا الهمزة

فصار فوماً

والفعل بضم الفاء تدل على الاسم .

قال أبو عبد الرحمن : وهذه الدعوى لم يذكرها أهل اللغة وإنما تيقنتها

استقراء وتأصيلاً

ذلك أن التسمية لابد أن تكون معللة بمعنى وضعى حقيقى أو اشتقاق معنوى .

ولم يذكر ابن فارس والراغب وغيرهما اشتقاق الفوم ووجدنا الفيروز آبادي

ينص على أن كل عقدة أو لقمة عظيمة تسمى فوما .

ووجدنا الفومة عقدة من فصوص فى هيئة اللقمة ووجدنا معنى اللقمة والقطعة

فى مادة فأم فعلمنا أن الفوم مسهل من الفأم .

ثم تخصصت شجرة الثوم الزنبقية المعروفة بالاسم دون عموم الوصف منذ

أبدلت الفاء ثاء .

ومن نماذج تقديم الاشتقاق على التعريب استبدال تليفون  
بهااتف ومهاتف (٣٠)

ذلك أننا في قضايا التعريب والافتراض بين أصليين : أحدهما : تاريخي .  
وثانيهما : مثالي خلقي .

فالأصل الأول يحتم علينا الحمية للغتنا العربية ، فلا نقبل فيها دخيلاً أو وشباً  
ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً .

والأصل الثاني يحتم علينا الإنصاف فنرد الحق إلى ذويه .  
فمن سبق إلى اكتشاف شيء أو صنعه واختراعه ثم سماه ، فتسميته أولى  
بالإحياء والاتباع .

والقاعدة في التعريب الحذف في الجمع بين هذين الأصلين ، فإذا وجد مدلول  
كلمة عربية ينطبق علي معنى المسمى الأجنبي فالتسمية العربية هي الأولى ويسمى  
هذا ترجمة والترجمة هي الأصل في توصيل المعارف حيث يدل على المعروف  
الواحد بكلمات مختلفات حسب اختلاف اللغات .

فإذا تعذرت الترجمة ولم يوجد في اللغة العربية كلمة ذات معنى منطبق إلا  
بتحريف في الدلالة فيرجع لأصل المثالية الخلقية فيقتض اللفظ الأجنبي كما هو .  
فإذا كان اللفظ ثقيلاً على اللسان العربي وأمكن تحويل صيغته - كالتلفاز من  
التلفزيون - فذلك هو التعريب .

وها هنا لا يحق افتراض الكلمة الثقيلة كالتلفون والكوبري وفي العربية هاتف  
وجسر وهما ذوا معنيين منطبقين على المسميين الأجبيين .

---

(٣٠) في جريدة الجزيرة عدد ٥٠٧٩ كتبت الأخت ناهد باشطح تنكر انطباق كلمة هاتف على معنى تليفون بحيث تكون  
تريأله .

وفي الجزيرة عدد ٥٠٨٩ كتب الأخ ناصر العابد بقرر أن الصحيح مهاتف ولكن الجامع اللغوية عدلتها إلى الهاتف .  
وفي الجزيرة عدد ٥٠٩٤ عادت الأخت ناهد تؤكد عدم مناسبة هاتف لتليفون ، وأنها لاتنكر عروبة هاتف .



والتلفون يسمع صوته ولا يسمع صاحب الصوت فيه .  
وهذا من معاني الهاتف لغة ، وهو منطبق غاية الانطباق ، فكانت الترجمة أولى  
من الاقتراض أو التعريب .  
وأما الهاتف والمهااتف فكلاهما صحيح ، فهو مهاتف لأنك تستعمله مرسلا ،  
وهو هاتف لأنك تستعمله متلقيا .  
وأختم هذا البحث بكلمة عن المنهج في التعريب على ضوء دراستي  
للترجمة بكلمة علماني .  
لقد أكد دارسو اللفظ الأجنبي الذين يرون أن كلمة علماني وعلمانية ترجمة  
عربية لذلك اللفظ الأجنبي أنه لا علاقة له بالعلم ، ولو كان كذلك لكانت الترجمة  
بلفظ العلمانية .  
وإنما حق اللفظ الأجنبي أن يترجم إلى لاديني أو دنيوي ، أو مادي ، أو ليس  
بروحاني ، أو ليس ببرهاني ، أو تنحية الدين .  
بل اللفظ الذي ترجم خطأ إلى العلمانية يعني أنه اسم لما لا ينسب على أسس  
دينية من الأخلاق والتعليم .  
ويعلمن بمعنى يجعل الحياة الدنيوية لا علاقة لها بالدين كأن يجعل يوم الأحد  
غير ذي مناسبة دينية فيذهب إلى الملاعب بدلا من الذهاب إلى الكنيسة .  
ومن معاني اللفظ المترجم نقل الناس من العناية بالآخرة إلى العناية  
بالدنيا فحسب .  
وعندما قسمت دائرة المعارف البريطانية الإلحاد إلى نظري وعملي جعلت  
العلمانية من الإلحاد العملي ، لأن بعض العلمانيين ربما أقر بالإله حال المجادلة .  
ولكنهم حينما يعدون عن المجادلة ويدؤون الممارسة يكون واقع  
حالهم أنهم لا حاجة لهم بالإقرار بالإله الذي اعتبروه فرضية .

والوصف من اللفظ المترجم خطأ إلى العلماني والعلمانية يكون بدنيوى ، أو لاديني ، أو مادي أو ليس بروحاني ، أو ليس برهباني .  
وفصل الدولة عن الدين جزء من العلمانية ، وعمومها عزل الحياة كلها عن الدين .

وترجمة اللفظ الأجنبي من الإنجليزية والفرنسية تدليس يجبر الناس إلى الإلحاد عن طريق التعبير بالعلم الذي يحبونه لاسيما أن العلم الأوربي التجريبي نشأ محاربا للدين المحرف المبدل .

والذين توهموا أن العلمانية من العلم التمسوا توجيهها للألف فقالوا : عبر بعلماني دون علمي للدلالة على المبالغة لأن زيادة الألف والنون على اسم الجنس قبل النسب تدل على الزيادة على أصل الحقيقة أو المبالغة فيها ( ١ )  
ويرى الدكتور الحوالي أن زيادة الألف والنون غير قياسية فى اللغة العربية فى الاسم المنسوب .

ولما جاءت سماعات ثم كثرت فى كلام المتأخرين كقولهم : روحاني وجسماني ونوراني ( ٢ )

قال أبو عبد الرحمن : فى القرآن الكريم ربانئون نسبة إلى الرب .  
ولايجوز القول بأن زيادة الألف والنون غير قياسية بل هي دلالة صيغة إذ تدل على ماأسلفته نقلاً عن سيويه

وليس من الضروري أن يدون فى المعجم كل صيغة فيقال فى مادة ضرب مثلاً ضاروب وضراب ومضراب وضريب وضاربون وضاربان وضارين .

ولما المعجم يدون معانى المادة فيذكر الضرب الذي هو بمعنى إيقاع العصا على الجلد ، ويذكر الضرب الذي هو النوع .

---

( ١ ) انظر الكتاب لسيويه ٣ / ٣٨٠

( ٢ ) العلمانية للحوالى ص ٢١

أما دلالة ضاربين على المثني ، وضروب على المبالغة فذلك مستنبط محفوظ معروف قياسه كما هو الحال في النحو تعرف القاعدة في الفاعل ولا يلتزم المعجم أن يذكر في كل مادة سياقاً يظهر فيه الفاعل مرفوعاً .

ورجح الدكتور محمد الهادي العرمانى أن ترجمة اللفظ الأجنبي العلمانية بفتح العين ، لأن العلم بمعنى الدهر ثم بمعنى الدنيا .

وهي تصرف الناس إلى الحياة الدنيا ( ٣ )

وذكر الدكتور البهي في كتابه الفكر الإسلامى والمجتمع المعاصر احتمال نسبته إلى العالم على غير قياس ( ٤ )

قال أبو عبد الرحمن : ليس فى لغة العرب العلم بمعنى الدهر أو الدنيا .  
وإذا كان معنى اللفظ مشتقاً من مادة العين واللام والميم بألف أو بدون ألف فلا يجوز عند التعريب ترجمة المعنى المشتق منه ، وإنما يترجم المعنى المشتق ، لأنه الدلالة العرفية .

قال أبو عبد الرحمن : أوعب من رأيت بحث هذه المسألة لغوياً الدكتور السيد أحمد محمد فرج ( ٥ )

إلا أنه قصر بحثه على العلمانية والعلمانى بفتح العين من العالم .  
وأحب أن أوجز عناصر بحثه وأعلق على كل عنصر على هذا النحو :

---

( ٣ ) انظر عن الخلاف في معاني علمانية كتاب نشأة العلمانية لعرمانى ص ١٥ - ٢٤ والاتجاهات الفكرية المعاصرة لجريشة ص ٨٣ - ٨٧ والعلمانية للحوالى ص ٢١ - ٢٤ .

( ٤ ) وإلى مثل هذا الرأي ذهب الدكتور عبد الحليم محمود في مقدمته لكتابه دلائل النبوة ، معجزات الرسول صلى الله عليه وسلم

( ٥ ) وذلك في مشاركة له زودني بها الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله المشيقح ، وقد نشرت في المجبة المعاصرة / وفتح ندوة تونس ١٩٨٦م نشر دار الغرب الإسلامى .

١ - ترد كلمة علماني وعلمانية بفتح العين منسوبة إلى العالم على السنة المثقفين العرب وأقلامهم في هذا العصر .

قال أبو عبد الرحمن : الذي ورد بكسر العين ، وليس كل مستعملها يرى نسبتها إلى العالم .

٢ - إن الإمام الشافعي رحمه الله أول من استعمل كلمة العالم ليدل بها على كل ماسوى الله - كما في الفقه الأكبر لإعداد محمود فرغلي ، وشرح فتح الرحمان على متن لقطة العجلان وبلة الظمأن في متن الأصول للزركشي  
قال أبو عبد الرحمن : العالم من استعمال القرآن الكريم قبل أن يولد الشافعي بأزيد من قرن .

كما أن تفسير الشافعي قال به السلف قبل الشافعي مثل قتادة فإنه قال : رب العالمين رب الخلق كلهم .

٣ - استقرأ بعض أقوال اللغويين فوجد العالم تدل على أصناف الخلق ، وأصناف الأمم .

قال أبو عبد الرحمن : هذا صحيح .

والوجه عندي والله أعلم أن الفاعل بفتح العين صيغة اسم لما يقبل الانصاف بالمفعول أو الفاعل أو هما معا مثل خاتم وحاتم وطابع .  
والعالم معلوم لغيره وعالم هو لغيره .

٤ - لاحظ أنه لاعلاقة للعلمانية والعلماني بفتح العين بالعالم .

قال أبو عبد الرحمن : لو صح أن تعريب اللفظ الأجنبي يعني النسبة إلى أصناف الخلق من البشر لكان اللفظ نسبة إلى العالم على غير قياس كما مر في كلام الدكتور البهي .

واختار جمهور اللغويين وبعض العلماء - وكافتهم من المتأخرين - تعليل تسمية العالم عالماً بأنه دلالة للعلم بالله .

قال الزبيدي عن العالم : ( وهو فى الأصل اسم لما يعلم به كالحاتم لما يختم به فالعالم آلة فى الدلالة على موجدته ولهذا أحالنا عليه فى معرفة وحدانيته فقال : أو لم ينظروا فى ملكوت السموات والأرض .

وقال شيخنا : سمي الخلق عالماً لأنه علامة على الصانع أو تغليبا لذوي العلم وعلى كل هو مشتق من العلم لامن العلامة .

وقيل إن كان لغير ذوي العلم فهو من العلامة وإن كان لذوي العلم فهو من العلم.

والحق أنه من العلم مطلقاً كما فى العناية وقال بعض المفسرين : العالم ما يعلم به غلب على ما يعلم به الخالق ثم على العقلاء من الثقلين ، أو الثقلين ( يعنى عموماً ) أو الملك والإنس .

واختار السيد الشريف أنه يطلق على كل جنس فهو للقدر المشترك بين الأجناس فيطلق على كل جنس وعلى مجموعها إلا أنه موضوع للمجموع وإلا لم يجمع ( ٦ ) .

قال أبو عبد الرحمن : وما أملح كلمة ابن فارس : « ومن الباب العالمون ، وذلك أن كل جنس من الخلق فهو فى نفسه معلم وعلم » ( ٧ )

إلا أن ابن فارس ذكر تفسير آخر وجعله محتملاً فقال : « وقال قوم : العالم سمي لاجتماعه .

---

(٦) تاج العروس ٨ / ٤٠٧

(٧) مقاييس اللغة ٤ / ١١١

(٨) مقاييس اللغة ٤ / ١١٠ - ١١١

والذي قاله هذا القائل فليس يبعد ، وذلك أنهم يسمون العيلم ، فيقال إنه البحر ، ويقال إنه البئر الكثير الماء ، ( ٨ )

قال أبو عبد الرحمن : ولا يزال العد - وهو البئر الكثير الماء - يسمى عيلماً عند عوام نجد وهو مما ورثوه من الفصحى .

ولم يسم العيلم من الاجتماع ، لأنه لا علاقة للاجتماع بمادة علم .  
وإنما سمي بذلك لأنه لكثرة مائه علم معروف .

٥ - أول تعريب للفظ الأجنبي بالعلماني نسبة إلى العالم جاء في المعاجم ثنائية اللغة ، وأولها معجم إلياس بقطر المصرى الذى ألفه عام ١٨٢٨م وجعلها ترجمة لكلمة « ليكيو » الفرنسية

وأول المعاجم العربية الخاصة تابع تلك المعاجم الثنائية كتاب الوسيط الصادر من مجمع اللغة .

قال مؤلفو الوسيط : « العلماني نسبة إلى العلم بمعنى العالم وهو خلاف الدينى أو الكهنوتى ( ٩ )

ولقد نقد الدكتور السيد أحمد هذه الترجمة بقصورها عن معانى الكلمة السائرة بين الناس .

وانتقدها بنواح أخرى تتعلق بالمنهج وأهمل نقداً جوهرياً يرد على ترجمة الوسيط ، وذلك النقد من جهتين :

أولهما : أنه لا يعرف في لغة العرب العلم بمعنى العالم  
وأخراهما : أنه لا يعرف في لغة العرب العالم بمعنى الدنيا ، وإنما يقيد العالم بالدنيا فيقال العالم الدنيوي والعوالم الدنيوية .

٦ - يمكن قبول علمانى وعلمانية - بفتح العين نسبة إلى العالم ، لأن العربية تقبل إضافة الألف والنون لاحقة لبعض الكلمات .

ثم ذكر استعمال القرآن الكريم للربانيين نسبة إلى الرب جل جلاله .  
ثم وجه نسبة العلمانية إلى العالم بقوله : للمبالغة في الإيمان بالعالم دون  
الانتماء إلى خالق العالم .

واعتذر عن حذف ألف عالماني بقوله : والعربية تتسع لذلك ، فهي تميل  
للتخفيف في النطق إذا توالى الحركات في الكلمة الواحدة ، ثم مثل بكلمة طلقاني  
نسبة إلى طالقان .

قال أبو عبد الرحمن : على هذا التوجيه مؤخذات من وجوه :  
أولها : أن ماذكره أدلة تصحيح لغوي من جانب لغة العرب أنه يجوز فيها  
فاعلاني بزيادة الألف والنون ، ويجوز فيها فعلاني بحذف الألف .  
ولكن أين أدلة التصحيح من اللغة الأجنبية المترجمة عنها ؟ .  
فلا بد من دليل من لغة القوم على أن الدنيا وغير الديني يسمى عالماً .  
وقد تلا على الدكتور المشيخ الألفاظ الأجنبية فما وجدنا في لغة أهلها أنها  
تدل على العالم .

وعلى فرض دلالتها على العالم فالمطلوب ترجمة خصوص المعنى - وهو  
الديني وغير الديني . إلخ - لأنه الاستعمال العرفي الدال على تنحية الدين .  
وقد أسلفت أن المطلوب ترجمة المعنى المشتق لا المشتق منه .

ألا ترى أن من يريد ترجمة الصلاة إلى الإنجليزية مثلاً لا يترجم المعنى اللغوي  
وهو الدعاء ، وإنما يترجم المعنى العرفي وهو الاصطلاح الشرعي .  
وثانيها : التوجيه بالمبالغة في الإيمان بالعالم توجيه غير مقبول لأن ماتعرف عليه  
بالعلمانية من فصل للدين عن الدولة وعن الحياة ليس انتساباً للعالم .

وإنما هو انتساب إلى كفرة من عالم الجن والإنس .  
وثالثها : أن تخفيف الأصول كتخفيف طلقاني إلى طلقاني لا يأتي في  
المواضعة والتأسيس ، وإنما يأتي بعد ذلك تصرفاً من الأجيال في طلبها للتخفيف .

فبعد حفظ المعجم لطالقان ، وبعد حفظ طالقاني نسبة إليها قد يأتي التسميح بطلقاني .

أما عند المواضع فلا نترجم الكلمة الأجنبية - لو صح أنها بمعنى العالم - بعلماني ونحذف الألف ، بل نترجم حسب الأصل في لغة العرب .  
وليست الألمانية ترجمة في عصر الجاهلية أو صدر الإسلام فنعتذر بأن الاستعمال العربي على طول الوقت تسامح بحذف الألف .

٧ - الكلمة الفرنسية (( ليكيو )) جاءت من كلمتين لاتينيتين هما (( ليكيولم )) و (( ليكس )) وبمراجعة القاموس اللاتيني وجد أن معاني الكلمتين تدور على العناصر التالية :

أ - الذي يأتي مرة كل قرن .

ب - المتسبون إلى العالم الأرضي وهم الدنيويون تعريب مونداني .

ج - الاحتفال بالقرن الزمني .

د - أجناس شتى من عالم البشر .

قال أبو عبد الرحمن : ثمة فرق بين دراسة أصول الكلمة الأجنبية واشتقاقها وبين ترجمة أحد معانيها ، وهو المعنى العرفي الذي يعني تنحية الدين من حياة الفرد وحياة الدولة .

وللعربية في ذلك منهجان :

المنهج الأول : إذا أريد مجموع الدلالة فسيبيل ذلك الاقتراض بأن ينقل اللفظ الأجنبي حسب نطقه الأجنبي ويصحب بجميع معانيه ، فتقتضى العربية لفظ سيكيلرة كما اقتضت الإمبريالية والتلفاز والكلاسيكية ، وتعدد معاني كل لفظ من هذه الألفاظ ، فيعرف العربي المعنى المقصود من السياق .

ألا ترى أن العين لها معان عديدة في لغة العرب ، فإذا قال السياق : شربت من العين : عرف المدلول وزال الاحتمال ، وعلم أن المراد بالعين النبع الجاري .



والمنهج الثاني : إذا أريد أحد معاني الكلمة الأجنبية فسيبيل ذلك ترجمة المعنى بنقله إلى لفظ عربي دال عليه ، وليس سبيل ذلك الافتراض بنقل اللفظ الأجنبي برمته .

قال أبو عبد الرحمن : فإذا كان لللفظ الأجنبي المترجم إلى علمانية أو عالمانية ( بفتح العين أو كسرهما ) عدة معان ، والعربي يريد المعنى المتعارف عليه الدال على تنحية الدين عن الدولة والحياة فإنه يجب الترجمة إلى لفظ عربي دال مثل دنيوي أو غير ديني .

ذلك أن هذا المدلول لا يعتبر مدلولاً لغوياً أجنبياً قحاً ، وإنما هو مدلول عرفي .  
ساحب الحضارة الأوربية النصرانية عندما أرادت التخلص من الدين والانتصار على الخرافة التي اعتبرت آنذاك ديناً والدين منها براء .

ولما كان اللفظ الأجنبي يدل على المنتسب إلى العالم الأرضي ترجم بالعلمانية

قال أبو عبد الرحمن : هذا أصل الاشتقاق ، وإنما المطلوب ترجمة المعنى المشتق العرفي وهو دنيوي وغير ديني .

قال أبو عبد الرحمن : والعالم والعلم كلمتان معروف معناهما في لغة العرب لا يدلان على الدنيوية وتنحية الدين بأي دلالة .

ولكن لو قيل للأوربي ترجم علماني لترجمها بما يلي :

أ - سكيلرة بمعنى دنيوي .

ب - وورلدلي : أي غير ديني .

ج - باجان بمعنى الشيء الذي يحدث مرة واحدة في عصره .

وتفرع عن هذا المعنى الأمور الدنيوية المتميزة عن الأسماء الروحية غير العقدية

د - سيكلرزم بمعنى رؤية للحياة تقوم على استبعاد الدين .

هـ - ليس : بمعنى لا يعتد بالأشياء الدينية .

نقل ذلك الدكتور السيد أحمد عن قاموس ملزي الحديث ( لغوي إيطالي )  
وما قبل الفقرة (( هـ )) نقله عن معجم ويستر العالمي ، وتوجد هذه المعاني  
في وجيز قاموس أكسفورد في أصول الكلمات كما ترجمها لي الدكتور المشيخ .  
ومأخذه في ذلك : إما العلم لأن علمهم المادي المحسوس تنافى مع دينهم  
المبدل ، وإما من العالم ، لأن الدينيين ( مونداني ) بمعنى المتسبين إلى العالم الأرضي  
وخلاصة القول أن تعامل العربية مع اللغات لا يخلو من أحد أمرين :  
إما اقتراض اللفظ الأجنبي بحروفه وسرد جميع معانيه ، وإما ترجمة أحد  
معانيه إلى لفظ دال عليه من ألفاظ لغتنا .

وإن اللفظ الأجنبي الدال على تنحية الدين لا تدل عليه كلمة عالم أو علم في  
لغتنا ، وإنما يدل عليه كلمات : تنحية الدين ، أو فصل الدين عن الدولة والحياة العامة  
أو غير ديني .

قال أبو عبد الرحمن : ورأيت الدكتور علي جريشة يذهب إلى تفريق بين  
إنكار الدين وبين حصر دائرته داخل جدران الكنيسة فلا يتعداها إلى المجتمع أو  
الدولة .

ولهذا لا يرى العلمانية إلحاداً وكفراً .

وهذا دأب جريشة يحاول إبعاد العلمانية عن حظيرة الكفر بتمويهات فيقول  
ملخصاً من دائرة المعارف الأمريكية على هذا النحو : ومبدأ الدينيوية لا يعترف  
بأنه لا يوجد خير آخر سوى خير الحياة الدنيا . وهو لا يخوض في هذه المسألة .  
ولكنه يؤكد بأن خير الحياة الدنيا خير حقيقي والسعي إليه خير .

ولا يقول بأنه لا نور ولا هداية إلا في الطبيعة ولكنه يؤكد بأن هناك نوراً وهداية

في الحقيقة الدينيوية .

قال أبو عبد الرحمن : ما ترجم خطأ إلى العلمانية كفر عملي يفصل الدين عن  
الدولة ، أو عن الدولة والحياة عامة .

وليس معناه التأكيد بأن خير الحياة الدنيا خير حقيقي ، والسعي إليه خير .  
فهذا أمر يعتقدّه المؤمن إذا استقام سلوكه في حياته الدنيا على أرض ربه .  
ولأننا حقيقة العلماني عدم الخوض في خير الدين مع التصميم على تنحيته .  
فأي عذر بعد هذا يخرج العلماني من حظيرة الكفر ؟  
قال أبو عبد الرحمن : قد يقول قائل : انتهى الأمر بالترجمة إلى علماني من  
العالم أو العلم ، ودونت الترجمة في المعاجم وشاع استعمالها ولا سبيل إلى تبديلها ؟  
والجواب : حيثُذ نجعل اللفظ الأجنبي ، والتعريب الخاطيء - الذي هو  
علماني - لفظين مترادفين بمعنى معاداة الدين وتنحيته، مع الجدل في بيان خطأ الترجمة  
في المؤلفات والحلقات وعند تلقين الطلبة ، والله المستعان .



## ٧ - معركة العامية



اتجه الأجانب - من صليبيين وصهاينة وعلمانيين - إلى العناية بالعامية عند العرب عناية فعالة جادة جندوا لها مختلف أنواع النشاط .  
فمن مظاهر هذا النشاط أنهم جعلوا العامية عند العرب فرعاً علمياً مستقلاً يدرس في مدارسهم ، ووكّلوا التدريس إلى أساتذة من العرب والمستشرقين ( ١ )  
ومن مظاهر نشاطهم إيعازهم لبعض المختصين من العرب باسم البحث العلمي أن يؤلف في العامية .

ومن ثمار هذا الإيعاز كتابا ( أحسن النخب في معرفة لسان العرب ) لمحمد عياد الطنطاوي و ( الرسالة التامة في كلام العامة والمناهج في أحوال الكلام الدارج ) لميخائيل الصباغ ( ٢ ) .  
ويدخل في هذا الإيعاز ما كتب لإيضاح الأصول غير العربية في اللغة العربية ككتاب أصول اللغة العربية المحكية لأحمد فارس الشدياق ( ٣ )  
وما هذا الإيعاز غير تمهيد وتشويق لما يكتبه هؤلاء الأجانب أنفسهم من دراسات للعامية أو دعوة إليها ( ٤ )

---

( ١ ) انظر عن هذه الدروس وعن تلك المدارس المخصصة لعامية العرب في بلاد الإفرنج كتاب تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر للعالمة الجليلة الفاضلة الدكتورة نفوسة زكريا سعيد ص ٩ - ١١ ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣ / ٣٤٩ - ٣٧١ وقد كشفت الدكتورة الفاضلة عن هدف هذه العناية بقولها : لا يخفى الهدف الاستعماري من تدريس العامية في هذه المدرسة ( تعنى القناصل في فينا ) وهو إمكان التفاهم بها في مستعمراتهم واستغلالها في التجسس والاتصال بالعامية . ا . ه .

( ٢ ) انظر عن هذين الكتائين تاريخ الدعوة إلى العامية ص ١١ - ١٧ وليس في هذين الكتائين غير تدوين العامية وبيان خصائصها دون دعوة إليها أو تفضيل لها

( ٣ ) المصدر السابق ص ١١

( ٤ ) في حاشية المصدر السابق قائمة بمؤلفات أجنبية عن عامية عدد من الأقطار العربية وجدت في المكتبة التيمورية بدار الكتب . وانظر ص ١٢ عن ترتيب الدكتور الفاضلة في عناية الأجانب باللهجات المحلية في بلاد العرب وفي ص ١٧ - ٤٢ اعتتت الدكتورة الفاضلة بعرض مؤلفات الأجانب عن عامية مصر والدعوة إليها .

ومن ألسوان نشاطهم قيامهم بنشر الأدب العامي والدعوة إلى نشره وجمعه ( ٥ ) وتعريب بعض التراث العالمي بالعامية ( ٦ ) وكل ماتقدم من دعوة إلى ضبط العامية حققه رفاة رافع الطهطاوى فى كتابه ( أنوار توفيق الجليل فى أخبار مصر وتوثيق بنى إسماعيل )

وأما ممارسة الكتابة بها فقد حققها يعقوب بن صنوع فى مجلته أبو نظارة . وكل ذلك تعتبره الدكتوراة نفوسة من باب الترفيه عن العامة ومحاولة تثقيفهم وتهذيبهم بلغتهم لاسيما أن ذلك فى مواضع مخصوصة محصورة ( ٧ ) ولقد بدأ الصراع بين حماة الفصحى ودعاة العامية فى مصر منذ صدور كتاب ( قواعد العربية العامية ) فى مصر للدكتور ولهم سبيتا ، لأنه أول دعوة سافرة للعامية وهجوم على الفصحى بلور أهداف الصليبية .

وقد بدأت مجلة المقتطف الترويج لدعاية سبيتا فعارضها الغيورون من أمثال خليل اليازجى والجمعية الأدبية الدمشقية وأيدها أمثال أسعد داغر . وظلت المعركة حتى اليوم حامية بين براهين الغيورين وثبه المبطلين يذكىها كلما هدأت صليبيو الغرب من أمثال ولكوكس وصليبيو الشرق من أمثال سلامة موسى ( ٨ )

وأشد الشعوبيين دعوة للعامية نصارى لبنان من أمثال الأسقف ميشال الفغالي وأنيس فريحة وسعيد عقل والخوري مارون غصن وجبور عبد النور . ومن الكتب المنتنة المروجة للعامية كتاب ( نحو عربية ميسرة ) لأنيس فريحة .

---

( ٥ ) انظر عرضا لذلك فى المصدر السابق ص ٤٣ - ٥٤

( ٦ ) انظر عرضا لذلك فى المصدر السابق ص ٥٥ - ٧١

( ٧ ) راجع استعراضها ورأيها فى كتابها تاريخ الدعوة إلى العامية ص ٧٥ - ٩٣

( ٨ ) انظر تاريخ المعركة وما انطوت عليه من براهين وثبه فى المصدر السابق ص ٩٤ - ١٤٩ وانظر

كتابي اللغة العربية بين القاعدة والمثال ص ٥٧ - ٦٣



وتجد كتابه ( اللهجات وأسلوب دراستها ) شديد الاتكاء على دعوى نمو اللغة وتطورها مضللاً بثناء اللهجات وضرورة العامية ووجوب الاحتفاء بها مشوقاً لذلك بنصوص من عامية لبنان .

ولا يزال المخلصون يعرجون على دعاوى العامية وفضحتها في دراساتهم اللغوية ( ٩ )

ولهذا أفردت كتب خاصة بمناقشة دعاة العامية والتنديد بهم ككتاب الفصحى لغة القرآن لغربال الشعبيين الأستاذ الغيور الشيخ أنور الجندى وكتاب الزحف على لغة القرآن لأحمد عبد الغفور عطار ( ١٠ )

إن دعوة الصليبيين إلى العامية ومن ثم الصراع بين الغيورين والمبطلين عامل فعال في إثراء العامية بالدراسة .

وهذه الدراسات ذات أنماط وبواعث مختلفة ، فمنها ما كان تلبية لرغبة أجنبية وكان الكاتبون مخلصين للحقيقة العلمية إلا أنهم غير واعين - أو غير مهتمين - بما وراء الرغبة الأجنبية من مقاصد معادية .

فمن ذلك كتابا الطنطاوي والصباغ الأنفا الذكر .

وكتاب ( مميزات لغات العرب وتخريج ما يمكن من اللغة العامية عليها وفائدة علم التاريخ من ذلك ) لحفني ناصف .

وكتاب ( التحفة الوفائية في تبين اللغة العامية المصرية ) لوفاء محمد القوني أمين الكتبخانة الخديوية .

---

( ٩ ) انظر اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن في عدة مواضع ، والوجيز في فقه اللغة لمحمد الأنصاري ص ١١٣ - ١٤٧ وعن معركة العامية راجع كتاب آراء في اللغة للسمرائي ص ١٣٠ - ١٥٠ ولأمين فكري ( إبطال رأى القائلين بتعويض اللغة العربية الصحيحة باللغة العامية ) وقد نشره في كتابه إرشاد الألبا إلى محاسن أوروبا .

( ١٠ ) وعرج على هذا الموضوع في كتابه آراء في اللغة وكتابه قضايا ومشكلات لغوية .

وكتاب (مقدمة التحفة) للقوني أيضاً .  
والذي أملى عليه فكرة التأليف في العامية ورئيسه د كارل فولرس ناظر  
الكتبخانة .

فهذا أنموذج لاستغلال الصليبيين لمناصبهم في الشرق ( ١١ )  
ومن هذه الأخطاء ما كتب لتصحيح العامي ورده إلى أصله من الفصحى أو  
الاستغناء عنه بما يسد حاجته من الاستعمال الفصحى ككتاب (أصول الكلمات  
العامية) لحسن توفيق العدل ، و (الدرر السنية في الألفاظ العامية وما يقابلها من  
العربية) لحسين فتوح ومحمد علي عبد الرحمن ، و (مرادف العامي والدخيل)  
لحسن البدر اوي ، و (محو الألفاظ العامية) لمحمد علي الدسوقي ، و (الخلاصة  
المرضية في الكلمات وما يرافدها من العربية) لعبد الرؤوف إبراهيم وسعيد علي  
الألفي و (المحكم في أصول الكلمات العامية) للدكتور أحمد عيسى ، و (العامية  
في ثياب الفصحى) لسليمان محمد سليمان (١٢) .

ومن ثمار الصراع بين الفصحى والعامية أن أصبحت العامية قضية لغوية  
تعقد لها فصول في كتب علوم اللغة والدراسات اللغوية (١٣)  
وانعكست آثار هذا الصراع على الفصحى ذاتها فكتبت دراسات خاصة عن  
التشويق إلى الفصحى وتبيان خصائصها ومميزاتها ووضع السبيل  
والمناهج لتيسير تعلمها .

- 
- (١١) راجع استعراضاً عن هذه الكتب في المصدر السابق ص ١٥٣ - ١٧١  
(١٢) محمد عرضاً لبعض هذه الكتب مع عرض لبحوث ومقالات في المصدر السابق ص ١٧١ - ١٩٤  
(١٣) انظر إحالة إلى مثل هذه الفصول في المصدر السابق ص ١٩٤ (حاشية)  
وعن نشأة العامية تاريخاً وتحليلاً ، وعن بيان الحكم في استعمالها وأنواع اللهجات العربية  
بالمغرب وخصائص العامية وتكييفها ينظر كتاب الرجل في المغرب / القصيد ص ٩٦ - ١١٠  
للدكتور عباس بن عبد الله الجراي .

واندس في غمار هذه الحركات الإصلاحية دعاة الصليبية وأعوانهم والمغتربون  
بهم من أمثال قاسم أمين وسلامة موسى وأنيس فريجة الذين حرفوا دعوى الإصلاح  
والتيسير وفق قاعدة إلى نقلة للعامة دون قاعدة ( ١٤ )

ومما هو من بيان ميزة الفصحى الإشادة بالتنظيم المنطقي في بناء اللغة ، وللشيخ  
محمد بهجة الأثري كتيب في رد مزاعم بناء اللغة على التوهم ( ١٥ )

ومما عرض من البرهنة على ميزة اللغة العربية في معرض المقارنة بين اللغات  
مقالة للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان ( العربية أوجز عبارة وأخصر كتابة ) ( ١٦ )  
والإشادة بميزة الفصحى تكأة الأسلاف في مقدمات موسوعاتهم كمقدمة  
لسان العرب ، وفي كتبهم التخصصية عن أصول اللغة ككتب ابن جني  
وابن فارس والثعالبي .

وفي كتب أصول الفقه تجد الخلاف في ميزة اللغة العربية بشهادة الشرع ، وقد  
أبي الإمام أبو محمد ابن حزم ثبوت هذه الشهادة في مقدمته لكتابه الأحكام ، وأنكر  
أن تكون لغة العرب لغة أهل الجنة ( ١٧ )

---

( ١٤ ) راجع عرضاً لذلك في المصدر السابق ص ١٩٥ - ٢٣٦ وانظر لفتات عن التيسير المطلوب  
كمقالة إبراهيم مذكور ( العربية بين اللغات العالمية الكبرى ) بمجلة مجمع اللغة العربية ج ٢٥ سنة  
١٣٨٩ هـ ص ١٢ - ١٥ وآراء في العربية لعامر السامرائي ص ٩٠ - ١١٣ وكتاب مشكلات اللغة  
العربية لمحمود تيمور عضو مجمع اللغة العربية وفيه جنوح للعامة بعاطفة الأدباء دون تفكير  
العلماء

( ١٥ ) وهكذا كل ما ألف قديماً وحديثاً عن خصائص العربية وأسرارها كخصائص ابن جني  
والصاحبي لابن فارس وفتح اللغة للثعالبي والمزهر للسيوطي وتجد نموذجاً لهذه الميزات مختصراً في  
كتاب دراسات في العربية وتاريخها للشيخ محمد الحضر ص ١٧ - ٢٠

( ١٦ ) مجلة مجمع اللغة العربية ج ٢٦ سنة ١٣٩٠ هـ ص ٣٠ - ٣٤ وقد اهتبل الكتاب كلمات  
المستشرقين في ذلك من باب ( والفضل ماشهدت به الأعداء ) كاهتبال مؤلفي كتاب الأخطاء  
السائرة بكلمة المستشرق الفرنسي هنري لوسيل عن مزايا اللغة العربية .

( ١٧ ) إلى هذا نحا الدكتور صبحي الصالح في كتابه دراسات في فتح اللغة ص ٣٨٢ - ٣٨٤

وقد فحمت بعض الدوريات والمجلات دعوى صعوبة اللغة وضرورة تيسيرها  
كالمقتطف ومجلة الهلال .

ومن المراوغين في هدم ثوابت اللغة باسم التيسير وَلَتَنَّتْهَا باسم التطوير معول  
النصرانية سلامة موسى في كتابه (البلاغة العصرية واللغة العربية) .

ويكاد يكون كتاب جرجي زيدان ( اللغة كائن حي ) استدلالاً لقول  
(أوتوبيرسن) الذي زعم بأن المثل الأعلى للغة في مستقبلها لا في ماضيها

وانطباق هذه الدعوي على اللغة العربية سائغ إلى أن تميزت الفصحى وقت  
تنزيل القرآن الكريم فكان واقع الفصحى هو المحك فمستقبلها مرهون بواقعها ،  
وماتحتاجه الفصحى من إضافة في الدلالة على موجود استجد اكتشافه أو غير  
موجود استجد اختراعه محكوم بموازين النطق العربي ( الصيغ )

وما ذكره جرجي زيدان من الألفاظ الاصطلاحية والمقترضة والدخيلة واقع  
تاريخي لما هو من منهج الفصحى أو مفروض عليها ، ولا يجوز أن يكون مسوغاً  
لإذابة اللغة بتنمية لا تقرها الفصحى ، بل هي تنمية مرهونة بظرفها التاريخي  
مفهومة في نطاقه ، وعلى الآخذين بناصية اللغة أن لا يستبقوا منها إلا ما يقره  
قانون الفصحى ، وأن لا يعتبروا ضرورة إلا ما عدم مقابله من المأثور الصحيح .

وما يدونه خاصة العلماء من التحقيق تجاه ماتأخذ به العامة وأنصاف المثقفين  
هو الأبقى ، لأن الكلمة لاتضيع ولأن المرجع في النهاية لأهل التحقيق .

مع أنني رأيت جرجي زيدان في كلامه عن الألفاظ العامية لا يفرق بين الكلام  
العامي والجاز الفصيح نقلياً أو نظرياً .

ومن جنائيات الدعوة إلى العامية انتشار مؤلفات مكتوبة بالعامية في المسرحية  
والقصة والشعر والمفاكهة والمسامرة ( ١٨ )

وأصبحت الكتابة بالعامية في هذه الفروع قضية أدبية تشغل اهتمام النقاد .  
وعلى الرغم من تهافت شبه دعاة العامية إلا أن بعض الأدباء - عن حسن  
قصد - لا يزالون متعاطفين مع العامية لاسيما في مجال المسرح والمثيل معتقدين أن  
الحوار بالعامية ضرورة واقعية ( ١٩ ) وفاتهم أن افتراض ضرورة كتابة النصوص  
بالعامية إحياء صليبي وليس حقيقة واقعية وأكبر برهان على ذلك أن العامية ظاهرة  
في جميع لغات العالم ( ٢٠ ) ومه هذا لم تكن منغصة على الفصحى من كلامهم .  
وما أنفس كلمة الدكتور نفوسة عن آثار الدعوة إلى العامية إذ قالت :  
إن كل ماتركته هذه الدعوة من آثار في اللغة وفي الأدب قد رجح كفة  
الفصحى على العامية وأوضح نظرياً وعملياً حقيقة كل منهما ( ٢١ )  
وتبأت الدكتور نفوسة زكريا بسيادة الفصحى نبوءة تهز الأريحية وقدمت  
البرهان على صدقها بهذه الشواهد الحية .

قالت : إن الرأي العام متجه إلى التمسك بالفصحى ، يقويه نمو الوعي  
القومي ، وازدياد عوامل التواصل بين البلاد العربية ، وانتشار التعليم .  
والأدلة على تمسك الرأي العام بالفصحى لاحتصر لها ، نلمسها في جنوح  
رجل الشارع إذا خاطب المثقفين إلى تهذيب عبارته والدنو بها من الفصحى ، وفي  
نزوع البيئات العربية إلى تسويد اللغة الفصحى وهذا واضح في المؤتمرات التي تعقد  
بينها من حين لآخر ، وفي مطاردة الكلمات العربية للكلمات الدخيلة لا في

---

( ١٩ ) قال أبو عبد الرحمن : على فرض أن الحوار بالعامية ضرورة واقعية لبعض المسرحيات المحلية فهذا  
لايسوغ للأدب كتابة النص بالعامية ، بل يكون التحول إلى العامية مباحاً للمخرج والممثلين  
بقدر الضرورة ليكون هذا التحول ضرورة فنية لأدبية ، ولتظل ضرورة العامية مدفوعة بضرورة  
محور الأمية ، ذلك أن العامية أسوأ نتائج الأمية .

( ٢٠ ) قرر ذلك ذوو المعرفة باللغات الأجنبية من علماء العربية . انظر تاريخ الدعوة إلى العامية  
للدكتور نفوسة ص ٣ ومصادرها في الحاشية .

( ٢١ ) تاريخ الدعوة إلى العامية ص ٤٦٨ .

ميدان الكتابة وحده، بل في ميدان التعامل أيضاً فكلمة عجلة أو دراجة أصبحت تزامم كلمة (بسكليت) وكلمة عربية أو سيارة تزامم كلمة (أوتوموبيل) وكلمة برقية تزامم كلمة (تلغراف) وكلمة آلة التنبيه تزامم كلمة (كلاكسون) وسوف لا يمضي وقت طويل على هذه الكلمات الدخيلة وكثير غيرها حتى يتم جلاؤها عن الألسنة.

وفي سوريا شاعت كلمتان لم يكن أحد يقدر لهما الشيوخ، وهما الهاتف (للتليفون) والحافلة (للاتوبيس) . . إلخ .

ومن أوضح الأدلة على تمسك الرأي العام بالفصحى أن الأدباء الذين نبعوا من العامة، ونشأوا في أوساط شعبية، وكانت نشأتهم في الأدب نشأة عصامية، لم يدرسوا العربية دراسة منظمة وإنما اعتمدوا في دراستها على مطالعاتهم الشخصية، صاروا ينظمون باللغة العربية الفصحى .

أذكر منهم عبدالمعطي المسيري مؤلف كتاب (في القهوة والأدب) ١٩٣٦ وهو عامل في مقهى بدمنهور، وأحمد محمد عرفة مؤلف ديوان (ظلال حزينة) ١٩٥٣ وهو حلاق بمدينة الإسكندرية، والشاعر عبدالعليم القباني وقد كان يعمل طرزياً حتى سنة ١٩٥٦ وله مجموعة كبيرة من القصائد نشر بعضها بطريق المجلات والإذاعة، وتقدم ببعضها في مسابقات شعرية حظى فيها بجوائز مختلفة . وعلى ضوء هذه الحقائق يمكننا أن نقرر فنشل الدعوة إلى العامة، تلك الدعوة التي أثارت كثيراً من مشاكلنا اللغوية والأدبية طوال هذا القرن، والتي بدأت بثورة على الفصحى وانتهت بالثورة لها (٢٢) .

ومن التدليل على أن المستقبل للفصحى الإشارة إلى واقعي العربية واللاتينية في الشرق والغرب ، حيث صمدت اللغة العربية - وإن تعددت اللهجات - في أسوأ الظروف العربية وتبددت اللاتينية إلى عدة لغات ( ٢٣ )

وكل غيور تفرغ للفقه في لغته واستثمارها - سواء أهمته قضية العامية أم لم تهمة - فهو على ثقة بأن المستقبل للفصحى ، وأن بقاءها مضمون حتى في أحلك عصور العامية ( ٢٤ )

وإذا غضضنا النظر عن أثر الصراع بين العامية والفصحى - وأخصص هذا الأثر باعتبار العامية قضية لغوية يعنى بها دارسو الفصحى والمؤصلون لها فإننا نرى التحفظ من الميل إلى العامية مع التبصر فيما يدعى أنه من العامية قضية لغوية فارضة نفسها قبل الصراع بين العامية والفصحى ، ذلك أن الفصحى تنمو وتتوسع بالمجاز والاستعارة والتعريب والتوليد ( ٢٥ )

وهذه الأنحاء مما يتماهى فيه الإباحى والمحافظة والمعتدل .

واستخلاص الفصحى من عامي اللهجات وملحونها يحتاج إلى تدقيق وتحقق فلا نعتبر اللهجات من العامية والحن قبل الإسلام بإطلاق ، ولا نجعل نقل اللهجة ذريعة للتصحيح بإطلاق .

بل نحكم في اللهجات بمقياس التفرقة بين أنواع الشذوذ باعتباري السماع والقياس .

---

( ٢٣ ) انظر اللغة بين القومية والعامية ص ٢٨١ - ٢٨٢

( ٢٤ ) هذه الثقة نتيجة ضرورية تاريخيا ونظريا وشرعيا

وانظر عن مثل هذه الموضوعات البحوث والمحاضرات للدورة الرابعة والثلاثين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ص ٢٥١ - ٢٨٠ .

( ٢٥ ) انظر معالجة الدكتور حسن ظاظا لضروب التوسع هذه في كتابه (كلام العرب من قضايا اللغة العربية) ص ٥١ - ١٠١ .

كما أنه لابد من دقة النظر في معاني المسموع قبل الحكم بأنه لهجة ،  
فإذا وجدت مثلاً أن معنى انتفع بخلاف معنى امتنع فلا معنى لادعاء أن  
إحدهما لهجة .

ونوارد اللهجات التي يسمونها لغيات نحفل بها لتفسير النصوص التي قيلت  
بتلك اللهجة ، ولا نجعلها ذريعة لتصحيح اللحن .

وقد رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يتحاشى استحياء اللغات والبناء  
عليها ، قد قال في معرض الرد على من زعم أن استوى بمعنى استولى : لو ثبت أنه  
من اللغة العربية لم يجب أن يكون من لغة العرب العرباء ولو كان من لفظ بعض  
العرب العرباء لم يجب أن يكون من لغة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقومه ولو  
كان من لغته لكان بالمعنى المعروف في الكتاب والسنة ( ٢٦ )  
وإذا فاللهجات رجعة تاريخية لأجل تفسير اللفظ المأثور وليست  
امتداداً تاريخياً .

قال أبو عبد الرحمن : ناقشت في أحد أسفري عن الشعر العامي بلهجة أهل  
نجد قضية تسهيل الهمزة وحذفها وإبدالها في عامية أهل نجد دون قياس مطرد وقد  
أيت في تلك المناقشة أن تكون اللهجات سلماً لتسوية العامية ( ٢٧ ) .  
وقد خرجت من تلك المناقشة بأمور تحدد الحكم في إحلال اللهجات همزة  
وصل بين العامية والفصحى ، وهذه الأمور كالتالي :

---

( ٢٦ ) مجموع الفتاوى ١٤٧/٥ وغرضي من إيراد كلام ابن تيمية منحه في الاستدلال .  
أما استوى بمعنى استولى فلا اعتبرها معنى لغوياً في أي لهجة عربية وإنما هي مجاز أدبي ، لأنه نقل أن  
الاستواء لا يكون بمعنى الاستيلاء إلا بعد مغالبة والاستواء بمعنى الاعتدال ، فمن استوى بعد مغالبة  
فقد اعتدلت حاله . هذا المعنى اللغوي ثم جاء التعبير بالاستيلاء مجازياً أدبياً .  
( ٢٧ ) ديوان الشعر العامي ٤ / ٣٤ - ٣٦ .



أولاً : أن دعاة العامية لن يسعفهم البرهان على ترسيخ مشروعية العامية النجدية بلهجات بعض القبائل الفصيحة كبادية الحجاز ، لأن تلك القبائل لم تلغ تحقيق الهمزة وعامية نجد ألغته ، ولأن لهجة هؤلاء وفق قاعدة ، وعامية نجد لا قاعدة لها .

وليس لهم أن يسوغوها ببعض كلمات مسموعة عن أفراد من القبائل لأن مفردات بعض القبائل وقلة النماذج المسموعة يوقف عندها ولا يبنى عليها .  
وليس لهم أن يسوغوها بضرورات الشعر ، لأن ضرورات الشعر في الفصحى ظاهرة ضعف يرفض اللغويون كيائها ويتجرعها الأدباء إن شفع لها قيمة فنية ، فإن عريت عن جمال الفن رفضوها لغوياً وأدياً .

ثانياً : أن التصرف في الهمزة وإن كان وفق قاعدة لانعده من الفصحى إلا إن كان جارياً مطرداً في لغة العرب العامة وهي الفصحى .

كإبدال الهمزة بحرف علة مجانس لما قبلها إذا كانت ساكنة بعد همزة متحركة .

وكحذف الهمزة في المضارع واسمى الفاعل والمفعول إذا كانت مزيدة في أول الفعل كأكرم لأن الأصل كرم  
وكحذف همزة الاستفهام لأمن اللبس .

فهذه القواعد هي قواعد الفصحى ، أما قواعد اللهجات فليست قواعد للفصحى وإنما هي قواعد لمقدار التجوز عن الفصحى .

واللهجات ظاهرة في نشأة اللغة ونموها وليست ظاهرة في استقرارها .  
واستحياء اللهجات لإقلاق للفصحى عما استقرت عليه واختيار لغير الأفضح .  
ومهمة العربي اليوم - بعد فساد السليقة - استحياء الأمثل من اللغة وهو الفصحى .

أما المرجوح وهو اللهجات فيدرس ليفهم به كلام العرب السابق ولا يستحيا حتى لا يطنى على الأمثل .

وفي قواعد الفصحى براءة من اللبس في تحرير مراد المتكلم ، ولا تبرأ اللهجات من اللبس حتى ترد إلى قواعد الفصحى .

وقواعد اللهجات لاتفيد في الوقاية من اللبس وإنما ذائدتها في تحديد مقدار التجوز عن الفصحى وبيان كيفيته .

وإذا تقرر هذان الأمران فإننى عاطف عليهما أمراً

ثالثاً : وهو أن تصرف اللهجات في الهمزة أسهل على اللسان من التقيد بقاعدة الفصحى في التحقيق .

إن تحقيق الفصحى علي الرغم من مشقته يحقق قضية فكرية وهى تمييز الكلام ورفع اللبس عنه .

أما تخفيف اللهجات - ثم العامية بالتالى - فيحقق قضية إرادية غير ذات مضمون فكري وهى التيسير على اللسان .

والتيسير مطلوب إذا لم يضيع واجباً - فإن ضيع واجباً كان إخلالاً .

ولو كان التيسير هو المقياس لاستغنيا عن كثير من الضمائر والأدوات وعن حركات الإعراب وعن مترادفات اللغة ، ولعطينا ماتحققه هذه الأشياء من تحديد للمسميات وتميز للمقاصد ، وهذا هو الإلباس والعجمة .

والواقع أن اللغة رمز عن الكائنات ، فاللغة الفائقة هى التى يوجد فيها الفوارق والتحديدات بمقدار ما فى المرموز عنه من فوارق وتحديدات .

وليس هذا فحسب ، بل إن للدربة على اللغة فى النطق ومقتضياته جمالاً أخاذاً ، فتسهيل الهمزة أو حذفها أو إبدالها لا يغنى عن جمال النطق بتحقيق الهمزة فى مواطن التحقيق .

إن التماس التيسير مع الإغضاء عن المضمون الفكرى يريد من برد العامية .  
وإن تحقيق الهمزة هو المثل الأعلى للفصاحة . أما تحقيقها أو حذفها أو إبدالها  
بغير قاعدة عامة مطردة في جميع لغة العرب بموجب مضمون فكرى فهو الهدف  
العامى ومقتضى الأمية .

وإن الفصحى وهي لغة العلم تقتضى زيادة المبنى لزيادة المعنى وتعني تميز المبنى  
لتمييز المعنى .

والعامة لتلثم لسانهم وقلة مدركاتهم الحسية والنفسية والفكرية عاجزون عن  
تغطية المعانى بمبانيها ، فهم على سبيل المثال يطلقون ( اللى ) على المفرد والمثنى  
والجمع والمذكر والمؤنث ولا تكاد تعرف مدلول الكلمة لغة إلا بالسياق .  
أما الفصحى فتعرف مدلول الكلمة بغير السياق ، وإنما تعرف بالسياق مراد  
المتكلم وهو أحد أفراد مدلول الكلمة .

والبرهان على أن التحرر من تحقيق الهمزة لا يهدف إلا إلى مجرد التيسير  
دون أي مضمون : ما قاله فقيه أهل اللغة المعاصرين الدكتور إبراهيم أنيس .  
( ( والتخلص من الهمزة نوع من الميل إلى السهولة والبعد عن التزام التحقيق  
فى النطق بالأصوات .

وللهمزة حكم خاص يخالف جميع الأصوات الأخرى لأنها صوت ليس  
بالمجهور ولا المهموس .

وهي أكثر الأصوات الساكنة شدة وعملية النطق بها وهي محققة من أشد  
العمليات الصوتية لأن مخرجها فتحة الزمار التي تنطبق عند النطق بها ثم تنفتح  
فجأة فنسمع ذلك الصوت الانفجاري الذي نسميه بالهمزة المحققة » ( ٢٨ ) .

وربما قيل : إن تحقيق الهمزة من خصائص بنى تميم فقط ، لأنه اشتهر عن الحجازيين ( بما فيهم قبيلة قريش التي نزل عليها القرآن ) التخلص من الهمزة ، كما أن القرآن نزل بلهجات القبائل

قال أبو عبد الرحمن : الجواب عن هذا من وجوه :

أ - أن القرآن نزل بلهجة القبائل تخفيفاً على المسلمين لتفهم كل قبيلة مراد الله بلهجتها .

أما مقياس الفصاحة فيعرف بالفكر والاطراد وقريش وبنو سعد أفصح العرب عموماً لاتفصيلاً لهذا كانت بنو تميم أفصح في الخصوص وهو تحقيق الهمزة .

ب - أن تحقيق الهمزة هو الذي عليه الاتفاق في المصحف العثماني .

ج - أن الحجازيين بما فيهم قريش لم يجمعوا على ترك التحقيق وإنما وجد فيهم من يتخلص من الهمزة

د - أن مقياس الفصاحة - بمنظار فكري - هو الأصالة والأصل تحقيق الهمزة بدليل أن قواعد اللهجات ليست تعميماً للتخلص من التخفيف إلى التحقيق وإنما هي قواعد للتخلص من التحقيق ، فالتحقيق إذن هو الأصل .

هـ - أن من تركوا التحقيق علل عملهم بطلب السهولة فالدكتور إبراهيم أنيس لما ذكر ظاهرة السهولة في عدم التحقيق وبين ظاهرة الصعوبة في التحقيق

قال : لهذا مالت كل اللهجات السامية إلى التخلص من الهمزة في النطق ( ٢٩ ) .

و - وهو البرهان القاطع على أن التحقيق هو الأفصح : أن التحقيق هو اللغة الأدبية النموذجية .

ز - أنني بينت في كتابي عن الشعر العامي أن العامية بدأت في الحاضرة ( ٣٠ )

---

( ٢٩ ) في اللهجات العربية ص ٧٧

( ٣٠ ) ديوان الشعر العامي ١ / ٣٠ - / ٣٣

والظاهرة التاريخية غلبة التسهيل على الحضر وغلبة التحقيق على البدو  
والى هذا فلتحقيق الهمزة فائدة معنوية ويرفع لبساً والتخلص منها يضيع فائدة  
أو يجلب لبساً

ومع هذا فالفصحاء تخلصوا من الهمزة وهو قادرون على تحقيقها محققون  
لها بالفعل في لغتهم الأدبية والعامة غير قادرين على تحقيقها ولامدركين لما تحققه من  
فائدة ورفع لبس .

وينحو بعض الباحثين إلى التفريق بين العامى والدارج ولم أجد  
فارقاً حقيقياً بينهما .

غاية ما هنالك أنه يباح للفصح أن يتوسل ببعض النطق بالعامية فى تعليمه للعامية  
ثم يرتفع بهم إلى الفصحى شيئاً فشيئاً بمقدار ما يفقهون

واشتملت بحوث مجمع اللغة على مباحث تقرب بين اللهجات والعامية لكل  
من عيسى إسكندر المعلوف ومحمد فريد أبو حديد ومحمد رضا الشيبى ،  
واتخذت لجنة الأصول فى المجمع قراراً بهذا الصدد .

وفى معرض لفت النظر إلى التيسير المشروع رأيت الشيخ محمد المبارك يفرق  
بين ماتولد من طبيعة اللغة وما طرأ عليها من مخل بنظامها مشوه لجمالها ( ٣١ ) وهى  
ملاحظة جيدة يجب أن يستضيء بها من يطلقون الدعوة إلى تنمية اللغة

إن الفصحى هى المقياس ، لأنها اللغة الأ نموذجية المشتركة بين كافة العرب  
بحيث استحقت التسمية بلغة العرب .

أما اللهجة فتتسمى إلى بيئة خاصة - أى جزئية من أحياء العرب  
ومساكنها أو قبائلها .

وحق للهجة أن تسمى لحناً لأنها ميل عن اللغة الأ نموذجية المشتركة .

---

( ٣١ ) راجع فقه اللغة ص ٣٢٤ - ٣٢٩ وراجع عن نمو اللغة الفصل الأول من كتاب : من أسرار اللغة  
للدكتور إبراهيم أنيس .

والفصحى هي لغة الأدب عامة إلا ما جرى مجرى الضرورة .  
ويستثنى من اللهجات ما لم يتميز به بلد أو قبيلة وإنما كان لهجة لجمهور من  
العرب والبلدان كالفتح والإمالة ، فإن قبائل العرب كلها منقسمة حول  
هذين المذهبين .

فالمسألة إذن مسألة تفضيل وليست مسألة تخطئة .  
وكثير من اللهجات المتعلقة بدلالة اللفظ لاتفسير له إلا بالخطأ كالسرحان  
بمعنى الذئب عند العرب عامة باستثناء هذيل فالسرحان عندهم بمعنى الأسد فلا يمكن  
الحكم بتعدد الوضع ، ولا الحكم بأن السرحان معنى مجازى في الأسد لأن هذيلاً  
لم تستعمل المعنى الحقيقي وهو الذئب ، ولا يمكن تخطئة العرب قاطبة وتصحيح لغة  
هذيل خاصة ، فلا بد أن النقل تأتى لهذيل خاطئاً فاستمر الخطأ لهجة خاصة .

وبعكس ذلك المعنى الذي نقل عن قبيلة واحدة ولم ينقل عن العرب ، فهذا في  
الحقيقة لغة عربية وليس لهجة خاصة ، كاللج بمعنى السيف عند طيء ونجزم بأن قبيلة  
طيء توسعت به مجازاً .

أما إذا تضاد المعنى في لهجتين كالسدف بمعنى الضوء عند تميم وبمعنى الظلمة  
عند قيس ، فحينئذ نحكم بأن لهجة تميم ( ٣٢ ) عامية لأنها خارجة عن أصل  
معاني سدف .

وفيما أرى أن أهم ما تجب العناية به من قبل أنصار الفصحى أن يعمقوا اجتهادهم  
في قضيتين هما :

١ - أسباب اللحن

٢ - مقياس الصواب الذي توزن به دعوى اللحن ( ٣٣ )

---

( ٣٢ ) عز ابن فارس في مقاييس اللغة ٣ / ١٤٩ هذه اللهجة إلى هوازن وخطأها .  
( ٣٣ ) حسب القارئ الآن أن يرجع إلى مباحث الدكتور عبد العزيز مطر الممتعة في كتابه لحن العامة  
ص ٤٣ - ٥١ ، ٢٠٥ - ٢٩٧ ولغة الإعلام ص ٩ - ١٧

وبتحقيق هاتين القضيتين يحاكم الباحث لحن الفصحاء وأخطاء الأئمة الأعلام  
من نقلة اللغة العربية ( ٣٤ ) يبين واظمثنان .

قال أبو عبد الرحمن : ويهمنى فى هذه العجالة الإشارة إلى ظاهرات اللحن .  
ومقياس اللحن عندي أن يتخلل الكلام شيء من ضرورات الشعر لغير  
ضرورة ( ٣٥ ) وذلك أن هذه الضرائر من باب اللحن لو لم تلجىء إليها ضرورة .  
إن اللحن هو بداية العامية ، وقد بينت الفرق بينهما فى مناقشتي لمحمد  
المرزوقى صاحب كتاب الأدب الشعبي فى تونس ، إذ قررت أن اللحن من بوادى  
العامية وليس هو اكتمال العامية ، وأن العامية بناء جميع الكلام من اللحن ( ٣٦ )  
وبما قلته بهذا الصدد : ثمة فرق بين بداية اللحن فى اللغة وبين بداية الأدب  
المركب من لغة دخلها اللحن .

فاللحن فى اللغة تجاوز لمعنى المفردة اللغوية بغير وجه ، أو خطأ فى تصريفها أو  
إدخال لفظ لامتعى له فى الفصحى .

وهذا النوع يقع فى حديث الخاصة العادي ولكنهم يتحاشونه فى تأليفهم  
وشعرهم وإن دلف إلى مدونهم شيء منه تداركه العلماء وشنعوا به .  
والشعر يظل شعراً عربياً فصيحاً بلغته وأسلوبه ووزنه وإن دخل فى القصيدة  
الكلمة أو الكلمتان من العامي والدخيل والمولد ككلمة ( بأس ) فى شعر أبي نواس  
وربما جاء ذلك على سبيل الاقتباس .  
وربما كان هذا المستكر من لهيجات العرب .

---

( ٣٤ ) انظر عن هذا مولد اللغة ص ٩١ - ١٠١

( ٣٥ ) الإلمام بالضرائر ميسور لمن تصفح الكتب المؤلفة فى هذا الفن كضرائر الشعر لابن عصفور ، وما  
يجوز للشاعر فى الضرورة للقيرواني ، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر للألوسي .  
وجميع هذه الكتب مطبوعة .

( ٣٦ ) انظر كتابي ديوان الشعر العامي ١ / ٢٩ و ٣٢

والذي صح لى في هذه العجالة أن الفصح لا يلحن إلا تعمداً لضرورة شعرية أو تأثراً بخلطاء فسدت لغتهم ويحقق صحة هذا أى بحث جاد عن نشأة اللغة العربية وأخطاء الفصحاء والرواة (٣٨) .

وليست المحافظة والسلفية عندي أن ندعي العصمة لآراء الأسلاف ودراساتهم واصطلاحاتهم .

بل دعوتنا إلى المحافظة دعوة وفق قانون ، وهذا القانون هو حتمية الاعتقاد بأن العربية شرط لاستمرار وجودنا المعتبر في هذه الدنيا الفانية ، وشرط لصواب الدينونة لله لتنال سعادة الدار الباقية ، لأن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان صواباً وديننا بلغة العرب ، فلا يتحقق صواب الدين إلا بالفقه في لغة التنزيل .

وهذا الاعتقاد لا يعني عصمة آراء الأسلاف ، وإنما يعني إتخاذ مادة اللغة العربية موضوعاً للاجتهاد لفهم اللغة كما هي ونروض سياستها لفهم بها سياق العرب في مجمل كلامها وفهم بها نصوص الشرع .

فإن أبحاثنا ضرورة العصر إلى أن نضيف إلى لغتنا ما ليس فيها فليكن ذلك في نطاق الضرورة بعد اليقين من خلاء المأثور من البديل .

وكل إضافة ضرورية تكون تكميماً دون أن تكون معارضة ، لأن كثرة الوقائع أكدت لنا قبول اللغة للتدرج في سلم الكمال دون أن يهدم شيء من بنيانها الذي أبدعه خالق الكائنات .

أما فهم الأسلاف للغة فهو موضوع قابل للاجتهاد اجتهداً يجب أن يخلو من مكابرة المعاصر وتزمت المحافظ لاسيما أن معايير الحق والجمال والخير من الثوابت الفكرية .

---

( ٣٨ ) يفيد في هذا بحث الشيخ أحمد رضا العاملي في كتابه مولد اللغة ص ٣٩ - ٧٢ وانظر عدة مواضع من كتاب رواية اللغة للدكتور الشلقاني والرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عبده ، والبحث اللغوي عند العرب للدكتور أحمد مختار عمر ص ٦٦ - ٧٠ وقه اللغة المقارن للدكتور إبراهيم السامرائي ص ٢٣٤ - ٢٣٩ .



وهذا اللحن اللغوي قديم جداً ، بل هناك من المستشرقين من يرى أن العامية سبقت الفصحى أو صاحبها ، وهؤلاء يخلطون بين توالد اللغات ، وبين انحراف اللغة ، وهؤلاء أيضاً يحملون شواهد الشعر الشاذة عن القاعدة على اللحن .

يقول قيس بن زهير :  
ألم يأتيك والأنبياء تنمى

بما لاقت لبون بنسي زياد  
والصواب يأتك لغة ، والصواب وزناً يلفك وهذا رأي متطرف بلا ريب ،  
ويكفي أن قد ماء أهل اللغة حكوا اللحن والعامية ونبهوا على ذلك في مؤلفاتهم  
قديماً فيما يذكرونه من أغلاط العامة .

ولا يكون الأدب أدباً عامياً حتى يكون مركباً من لغة دخلها اللحن .  
حين يكون الشعر والمثل والتأليف كله متحرراً من قيود الفصحى .  
وربما وجدت في هذا الأدب العامي جمهرة من الألفاظ والتركيبات الفصيحة  
وربما حاول أدباء العامية النطق الفصيح بلغة عامية ( ٣٧ )

وثمة بحث لم أطلع عليه بعد ، وهو ( مميزات لغات العرب وتخريج اللغات  
العامية عليها وفائدة علم التاريخ من ذلك ) لحفني ناصف .

ولست أدري كيف عالج هذا الموضوع إلا أن لي في اللهجات رأياً يئته آنفاً .  
وقضية الاختلاف في العامية أمي أقدم من الفصحى أم مصاحبة لها أم تالية لها  
يجب أن لا تخرج من إطارها وهو الفائدة التاريخية - ولا يجوز أن تتخذ دلالة على  
تسوية اللحن .

وفي هذا الإطار نبحث لماذا وكيف لحن الفصيح ، ولانسوغ من هفوته التقنين  
المشروع للحن .

ولهذا يبارك كل مفكر مخلص جهود المعاصرين في تصحيح القسمة الناقصة المضطربة التي سار عليها الأسلاف في قسم الكلام إلى اسم وفعل وحرف ( ٣٩ ) وفي معركة العامية قال دعاة العامية : لا بد أن يكون دعاة الفصحى مستسلمين للأمر الواقع ، فهذه العامية لغة موحدة لا يحسن السواد غيرها ، ولا يستغنى الخاصة في كل لحظة عن اللجوء إليها .

والنطق بها موات للسجية ، فلا نبو ولا استكراه ومن المستحيل أن تقلع من صفوف الدارسين ، ومناخ الجلب ، ومسالخ الجزارين ، وحوانيت البقالين . . الخ . ولا خطورة فيها مادامت انحرافاً يسيراً عن الفصحى ، ولو لم تكن انحرافاً يسيراً عن الفصحى لكانت لغة مستقلة .

والفصحى لثقلها لا تكون لساناً ناطقاً إلا في أناة وتريث لما فيها من مشقة وكلفة فلم تصلح لغير الكتابة ، فكان الأجدر توحيد الكتابة والمحاذنة على اللسان الأيسر . والعامية إلى هذا ذات أصل عريق ، لأنها أقدم من الفصحى ثم كانت ظلاً يلازمها وبرهانهم شواهد من اللغيات وأخطاء الرواة لعل الله فضلكم علينا - وألم يأتيك والأنباء - ومشا الله - بدون همزة وعشرات غيرها .

ولما لم تتجرد الفصحى عن قواعدها صارت غير طيبة فالإنجليزي ينطق بلغته في سنة بينما العربي لا ينطق بها إلا في أربع ، لأن حروف الكتابة تزيد عندنا على مائة حرف من أجل الشكل بالعلامات الأربع ، ولأن للجمع والمصادر أوزاناً لا تخصي ، وثمة مذكر ومؤنث ومفرد ومثنى وجمع ، وهضم هذا كله يستهلك عمراً كاملاً ، فلا يجد العربي فرصة لغير عرييته .

---

( ٣٩ ) تبلورت هذه الجهود في الدراسة الرائدة التي قدمها الدكتور فاضل مصطفى السافي بكتابه أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة

أما الإنجليزي فمتحرر من الشكل والمفارقة الجنسية والصرفية ، وليس هذا كل ما تعلقوا به .

إن لوجود العامة في ذاتها عوامل ، ولوجود دعائها واعتبارها مذهباً عوامل أخرى ، وفي العوامل الأولى ملامح من التآمر الأجنبي ، أما العوامل الأخيرة فمنبثقة كلها من الحقد الصليبي .

قال أبو عبد الرحمن : إنني ها هنا آخذ بأناة هذا التمويه من ثمانية وعشرين وجهاً كما يلي :

الأول : أننا نعتبر التحرر من ثقل العامة أمراً مستحيلاً إذا استعجلنا النقلة أياماً معدودات ، وفرضنا أن السواد الأعظم ينطق بالفصحى سليقة في جيل أو جيلين ، والواقع أن هذا أمر لم نطمح به .

والثاني : أن تعذر النطق بالفصحى في جيل أو جيلين أو خمسة من العوائق ، والترويض على الفصحى من الأسباب ، وليس من حجة العقل أن يفرط في السبب لأي عائق ، لأن علينا أن نسعى وليس علينا إدراك النجاح .

والثالث : أن العامة شر لخطورتها على الفصحى فلا يسوغ الدعوة إليها أو مهادنتها عجزنا عن القضاء عليها في لحظة ، ولا كونها أطوع للسجية ولا كون ناطقها سواداً أعظم لأن كلامنا عجزنا وسهولتها وكثرة ناطقها أمور لا تقاس بها العامة من ناحية كونها حقاً أو باطلاً وإنما العامة باطل في ذاتها ، وما كان باطلاً في ذاته فلا يكون حقاً لغيره ، وقوة الباطل لا تسوغ اعتقاده ، والحق حق في ذاته وإن قل معتنقه .

والرابع : أننا لاننكر أن في العامة ماهر انحراف عن الفصحى ، ولكن ليست كل العامة انحرافاً ، لأن العامة لا تخلو من ثلاثة أمور : فإما أن تكون تغييراً يسيراً أو غير يسير في الشكل أو البناء اللفظي ، وإما أن تخالف الفصحى في المضمون بضرب من التعميم أو التخصيص أو النقل أو التوسع ، وإما ألا تتعلق بالفصحى من

قريب أو من بعيد كالمزحل أو الدخيل وما لا يعرف له أصل ، فلو فرض أن اليسر يسوغ الانحراف م يجوز لنا تسويغ العامة ، لأنها ليست انحرافاً يسيراً بإطلاق ، وليس كل ما فيها من باب الانحراف سواء أكان يسيراً أم خطيراً .

والخامس : أن يسر الانحراف لا يسوغ الانحراف والدعوة إلى تقويم الانحراف خير أولى من الدعوة - بعنف إلى الانحراف ، لالشيء إلا لكونه يسيراً

والسادس : أننا ندعو إلى محاربة العامة على أي لسان وردت ولسنا نحارب ما ينطق بها العوام ، لأن فيما ينطقون به ما هو فصيح صحيح قابع في المعجمات ، ففرق بين العامة وبين ما ينطق به العوام ، والذين يلهثون وراء الألفاظ الفصيحة التي نطق بها العوام لتسويغ العامة إنما يغاطون في الاستدلال ويدلسون على عباد الله إذ يعرضون في مماكستهم عينة ليست من جنس سلعتهم .

والسابع : أن حصر وظيفة الفصحى في الكتابة لم ينبثق من حجة العقل ، وإنما كان صورة أمينة للواقع المؤلم ، ولا ريب أن الواقع المنحرف لا يكون حجة كافية في ضرورة إقراره ، لأن وجود الباطل لا يسوغ الباطل .

والثامن : أن حصر وظيفة الفصحى في الكتابة لم ينبثق من طبيعتها . كما يزعمون - لأنها كما استقامت لكتاب الجرائد استقامت لخطباء المحافل كما استقامت لقدماء العرب الأقحاح في مخاطبتهم ، فهي لغة الأمين .

والتاسع : أن الانقطاع في سبيل الحق خير من الإيغال في المتاهة فنحن ندعو أمة العرب إلى سلوك جادة الفصحى ضماناً للغتهم ، ولا نطالبهم بأن يكون كلامهم ترجيحاً له ، والأرجح أن نحمل لغة المحادثة على لغة الكتابة ترجيحاً لأمة العرب إلى سلوك جادة الفصحى ضماناً للغتهم ، ولا نطالبهم بأن يكون كلامهم فصيحاً جملة وتفصيلاً إذا كانوا لا يطبقون ، فمن قواعد الشريعة التي يؤيدها المنطق : أن نكلف من الأمر مانطق ، ولا ريب أن ١٠ ٪ من الصواب خير من الخطأ ١٠٠ ٪ .  
والعاشر : أن العامة الآن لغة المحادثة والفصحى لغة الكتابة ، فلا بد من أحد

أمرين لاثالث لهما : فلما أن نقر هذا الانقسام ، وإما أن نحمل أحدهما على الآخر وأن نعهد لأجيالنا استئناف ما وقفنا عنده فتعين أن نحمل أحدهما على الآخر ترجيحاً له ، والأرجح أن نحمل لغة المحادثة على لغة الكتابة ترجيحاً للغة الكتابة لضرورات مبثوثة في هذه الوجوه ولأننا لا نزن الحق بضعف ذويه وكثرة مناوئيه .

والحادى عشر : أنه لاخلاف في أن الفصحى لغة العلوم لأنها دونت بها مغارف الدنيا ، أما العامة ف لغة الجهل لأن جماهيرها لم تر النور بعد ، وبقدر ماتطلع إلى النور يتهدم من لغتها الرعاء جانب والذين يفضلون لغة الظلام على لغة النور مغبونون .

والثاني عشر : أن من لوازم اليقين بأن الفصحى لغة العلم : الحكم على دعاة العامة بأنهم لا يريدون من أمتنا أن تتعلم لأن من لا يجيد الفصحى وهى لسان العالم الناطق - كيف يجيد العلم ذاته .

والثالث عشر : أن الفصحى لم تكن مجرد أمر تحسني بل ضرورة حتمية لوجودنا وكياننا ، ولن يتنازل العرب عما هو ضرورة لوجودهم وكيانهم .

والرابع عشر : أننا - نحن المسلمين - لا نغامر بلفتنا ولانسأوم عليها إذا جازف بها عربى مسيحي لاتهمه عقيدتنا أو جازف بها عربى مسلم منخدع أو عربى مرتد لعدم قناعته بدينه كله أو بعضه ، لأن الفصحى جزء من عقيدتنا ، فلم نبج الفروج بكلمة الله ، ولم نقطع الرقاب بحكم الله أو في سبيله ، ولم نملك الأموال ولم ولم . . . إلخ إلا بحذق جيد لهذه الفصحى لا نعرف بغيره مراد الله من نصه ووحيه ، فلن تهون الفصحى على كل مسلم يأكل ذبيحتنا ويصلي إلى قبلتنا ، ولن تغلب الفصحى مادامت راية ينضوي تحتها كل عربى مخلص لعروبه وكل مسلم صادق في إسلامه .

والخامس عشر : أن الفصحى صعبة ولكنها ليست بالتحسير والتعجيز الذي أشاروا إليه .

وذكروا من مسوفات هذا الاستبدال الأرعن : أن الفصحى عاجزة عن مجارة العصر ولهذا عجزت عن تقديم مصطلحات الحضارة .

قال أبو عبد الرحمن : مصطلحات الحضارة اختراعات واكتشافات تتم في الغرب فيسمونها ، فإذا عرفها العرب فلا يعجزون أن يضعوها لها اسماً ولكنهم يضعونه فلا يشتهر كالهاتف لفظة سلسلة ماتت وبقى التليفون ( ٤١ ) والسرفي ذلك أن مخترع هذه الآلة أولى بتسميتها ، وهو لن يسميها إلا من لفته .

ولو كنا مخترعين أو مكتشفين ماتدل عليه هذه المصطلحات لما عجزت لغتنا عن المصطلح الذي نرضاه فمن يملك الاختراع يملك التسمية .

قال أبو عبد الرحمن : بالحرف الدعائي الكبير رأيت عناوين استفزازية بجريدة السياسة - وهي جريدة طليعية ( ٤٢ ) كما رأيت أحكاماً اعتبرها من نشر الجهل والضمور الفكري المخزي لسمة ثقافتنا العربية الراهنة .

وعادة بعض العناوين الاستفزازية الدعائية أن تتسلح بقدر من الجاذبية الفنية الأسلوبية والعبارة الذكية بيد أن العناوين المعنية هاهنا غبية جداً وباهتة جداً جداً .

أحد العناوين يقول : « حضارياً الفصحى ميتة وستلحق بالديناصور » وهذه التحفة متوجة بقلم صلاح السايير .

ولقد فتشت في أعلام واقعنا الفكري الراهن لعلي أجد صاحب هذا القلم في الذاكرة .

- 
- ( ٤١ ) دأبت الوزارات المتخصصة في البلاد العربية على إحياء هاتف فصارت الشهرة للهاتف .  
( ٤٢ ) السياسة الكويتية عدد ٦٦٦٩ في ٢ / ٧ / ١٤٠٧ هـ وقد ناقش السايير في مقالته كلا من الأستاذة محمد عبد الله المليباري رحمه الله تعالى في جريدة الندوة السعودية عدد ٨٥٣٠ في ١٨ / ٧ / ١٤٠٧ هـ وعبد الله السعد في جريدة السياسة في ١٥ / ٣ / ١٩٨٧ م وراشد عبد الله الفرحان في جريدة القبس الكويتية عدد ٥٣٣٢ في ١٧ / ٣ / ١٩٨٧ م وإبراهيم عبد اللطيف الميارك في جريدة الوطن الكويتية ١ مايو ١٩٨٧ م وفيصل حسون في جريدة البلاد السعودية عدد ٨٥١٧ في ١٩ / ٧ / ١٤٠٧ هـ وكتب الأستاذ تركي الحمد في جريدة الرياض عدد ٦٩٣١ في ١٩ / ١٠ / ١٤٠٧ هـ الرياض عدد ٦٩٣١ في ١٩ / ١٠ / ١٤٠٧ هـ قريباً من هذا الموضوع

إما ((إماما)) في اللغة أو لغات

وإما مفكراً ذا منهج وأصول ١٩

وذلك ليكون الحوار خالصاً للحق يناقش إما تخصصاً وإما فكراً .

فهانني - وبأوكس الأثمان - التسبب القلمي في الصحف الطليعية حيث يكون التسور على الضرورات والثوابت والتخصصات والكيانات من ناشئين ومبهم . لم تتأكد الصحف الطليعية من كونهم تتلمذوا لأبسط أصول التخصص ومبادئ الفكر والمنهج ؟

وهو تسور تهان فيه حقائق العلم والفكر برخص وتسامح بحيث يحشر في الحرفة القلمية الإمام ، والدعى وصاحب حماقة ( خالف تعرف )

فإن وجد متبصر يفرق بين الوجوه فالنتيجة المحزنة أن يقال (( السيف

أضى من العصا )) ١١

وماورد في المقالة الاستفزازية غرفة ناضبة من مستنقع دعاة العامية ليس لهذا السائر فيها تحضير أي عنصر سواء أكان عنصراً في الدعوى ، أم كان عنصراً في الاستدلال ، أم كان عنصراً في الاعتراض على براهين الحق ١٩

إذن هو مكفي بكيد حاذق دبره مفكرو الأبالسة ودعاة الطائفية في البلاد

العربية ودعاة ضلال الملل والنحل في العالم الإسلامي

ولما يقتحم البهو الذهبي للتخصص - من غير ذوي التخصص - محققون يقتضبون الوجه الكالح النشاز ، وينفخون في نفس البوق ، وينفس النفخة المبحوحة ليكسبوا حظوة شعبية .

وقد جرت سنة الله الكونية في مجري التاريخ أن من يناهضون الثوابت ويكابرونها يحظون بشعبية الدهماء إذ يوسوس الشيطان في قلوبهم :

أنهم ما ناهضوا الحقيقة إلا لزيادة علم عندهم لأن لهم ميزة سحرية تميزهم عن

نوابغ البشر ١١

وقد يكون لشغب الشياطين سحر وجاذبية مؤقتة مازل ذلك الشغب ابتكاراً لا اجتراحاً .

أما أن يجتر الجوف بشغب الشياطين فلن يحظوا بجاذبية ولو مؤقتة ، ولن يحققوا حلم (( خالف تعرف )) وأولى بهم أن يلهجوا بحقائق ذوى السوية ، لأن صاحب الحق مبرور وإن كان تابعاً .

ومع علمي بكل دقائق هذه الخلفية غير الكريمة للمجاهيل حين يشغبون ويتسورون فإنني سأعرض في هذا السامر الصدق الثقافي والفكري والخلقي فأناقشه على هذا الافتراض إمعاناً في حسن الظن بأهل ملتنا وملتنا .

فأول ما واجهني في المقالة الاستفزازية الغناء الرومانسي بهجاء العربية الفصحى لكثرة الفروق في دلالتها ، وكأنه يعيد نغمة هدى شعرواي وأحياتها حينما طالبين بإعدام نون النسوة وتاء التأنيث .

كأنه يريد رطانة مختصرة لاتفرق بين العاقل وغير العاقل ، وبين الذكر والأنثى وبين المتكلم والمخاطب حاضراً وغائباً ، وبين المفرد والمتنوع والجمع . . إلخ . وهكذا تكون أم المناقب مثلبة لدي الجوف .

قال أبو عبد الرحمن : اللغة علم صوري كالرياضة تحدد بها الذات العارفة ما عرفته ، أو عقلته ، أو تخيلته أو توهمته .

فاللغة رمز ، وهي علاقة بين الذات والموضوع لتحديد المعروف أو المتوهم ، أو المعقول ، أو المتخيل ، لتحديد ذلك ، وللإحالة إليه .

وبهذا يكون من عبقرية اللغة وفاء رمزها بالفروق الموجودة خارج الذات .

فإن قصر رمز اللغة عن دقة الفوارق كانت لغة بدائية ، لأنها لم تف بالرمز عن الخارج رمزاً يميزه عن غيره .

فهذه عبقرية اللغة ، فلينظر هذا السامر أين يضع مرقاته ؟



فإن قيل : إذا كان من عبقرية اللغة كثرة فروقها فتلك مشقة وعناء :  
فالجواب : إن هذه هي طبيعة العلم والمعطيات الحضارية .  
وفي الجهل راحة أيما راحة .

ومن مواجهات تلك المقالة الاستفزازية أن كاتبها أخذ مقولة (( اللغة وعاء الأمة )) فأخذ يخلط ويملط حولها ، فلم أجد له مسلكاً إلا كمجواد الغنم !!  
لكنه قال بآخره : (( حقاً إن وصف اللغة بوعاء الأمة ينطبق على جميع لغات  
وأمم الأرض ومنهم العرب شريطة أن نعنى العالم العربي في الزمان المنصرم ))  
قال أبو عبد الرحمن : ألف مرحى للتفكير العبقرى عندما يستثنى العرب في  
غير الزمن المنصرم بحيث لا تكون اللغة العربية وعاء للأمة العربية الراهنة !!  
وللمثالية في الحوار أوضح الواضح وأجرى على الله .

فليعلم هذا السائر أن مقولة (( اللغة وعاء الأمة )) تعريف مطابق مصداقه من  
التحليل ، ولا مجال لمكابرتة بهرطقة أهل الجرائد ، وهو حقيقة تحليلية كحقيقة ٢ + ٢ = ٤ .

وهذه الحقيقة ليست حكماً تركيبياً كحكم (( الجسم ثقيل )) .  
ولكنها حكم تحليلي كالجسم ممتد .

فإن وجد السائر ماثوراً تاريخياً لأمة لا تدل عليه لغتها فلينكر به مقولة (( اللغة وعاء الأمة )) كما يفعل من لم يجد جسماً ممتداً !! .

إذن اللغة - وقد قلت إنها علم صوري - وعاء للأمة ، وما ليس في وعائها  
فليس من ماثورها .

وليعلم هذا السائر ثانية أن لغة العرب ليست لفظاً معجمياً ومحدداً ، ولكنها  
ماثور قاموسي ، ومنهج أسلوب في تركيب الكلام ، وتأصيل يتم به التوسع والنماء  
كلما استجدت للأمة معرفة ليست في ماثورها القاموسي .

ومن وسائل النمو المجاز ، والتركيب ، والتعريب والاقتراض .

ومن مواجهات تلك المقالة الاستفزازية التي تضحك الشكلى - ومن البلية ما يضحك - أنه جعل معيار عبقرية اللغة في قلة الفروق بين ما يكتبه المفكرون والعلماء وبين ما يقوله رجل الشارع .

ثم أشاد باللغة المحلية (؟؟؟) ويريد بالطبع اللهجة العامية حسب نماذج استشهاده - ويصفها بلغة المستقبل .

ومعنى كونها محلية أنها متعددة .

ولكنه لا يخجل من الاستشهاد بكلام خواجة يقول : «إن اللغة هي الوسيلة الضرورية للتشارك» .

ثم يقول بكل صفاقة : «اللغة المحلية - لا الفصحى - هي آلة الاجتماع التي من المتعذر بدونها قيام العمل الاجتماعي الموحد» .

قال أبو عبد الرحمن : ها هنا أمور :

أولها : أن اللغة هي الوسيلة الحضارية للتفاهم المشترك .

ويظل التفاهم أعمياً فتوياً ما تعددت اللغات .

وثانيها : كون الاتحاد على لغة واحدة أمنية بشرية :

لا يعني أن اللهجة المحلية هي لغة المستقبل المشتركة لأن اللهجات المحلية أضعاف أضعاف اللغات العالمية على كثرتها .

فأي لغة محلية يتمنى البشر الاجتماع عليها ؟!

وثالثها : أن تعدد اللغات قدر الله الكوني ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً .

واختلاف اللغات كخصائص الخلق لا حيلة في تحويلها وإنما الأمر لمن له الخلق .

ورابعها : لو كانت الأمور بالأمانى لكان أجدر اللغات باتحاد البشر عليها

اللغة التي تتعدد وتتميز دلالتها وفق ما في خارج الذات من تعدد وتميز .

وليس في أي لهجة عامية محلية ما يحظى بشرف هذا الموقف ، لأن دقة

التمييز إنما تكون مع الضابط والأصل والقاعدة .

وخامسها : اللهجة المحلية العامية لغة فثوية مشتركة في حدود تصور  
الأمي العامي ومحصوله الثقافي ويتنازل من العالم والمفكر .

فلماذا ما أريد التفاهم على ما فوق خبرة العامي وفكره فلا سبيل إلا باللغة  
الفصحى المميزة ، ولا سبيل لمشاركة العامي إلا بأحد سبيلين :  
إما بالتنازل عما فوق خبرة العامي ومعقوله .

وإما بتعليمه أو التميز عنه إن لم يتعلم .

وسادسها : أن اللهجة المحلية ليست لغة مستقلة ، ولكنها اللسان المتلعثم  
للفصحى ، والفهم المشوش لمعقولها .

ويتألم السائر من أمتنا ، لأننا غملاً أشد اقنا العربية بالحديث عن أهمية العمل  
وقدسية الأعمال والمهن ، بيد أن واقعنا يؤكد أننا لا نعمل ونحقر المهن وأعمالنا  
وأعمال الآخرين .

قال أبو عبدالرحمن : يهمني فحسب أن أجد في مقالة السائر كلاماً مفهوماً  
وهذا كلام مفهوم معبر عن مراد قائله .

أما هل هو صحيح وواقع فقضية أخرى ليست محل اهتمام هذا التعقيب .  
ثم يورد بعد ذلك مباشرة ما يعتبره مقدمة ثانية وهو قول الخواجة : «إن  
اللغة من حيث هي في هيئتها الباطنية قالب للفكر» .

قال أبو عبدالرحمن : هذا الكلام مفهوم بغض النظر عن صدقه في الواقع  
علمنا مراد الخواجة أن مضمون اللغة فكري وأن اللغة قالب الفكر .  
وأصبح غير مفهوم - ولا سبيل إلى فهمه ألبتة - أي علاقة بين دعوى الأمة  
حب العمل ودعوى الخواجة أن اللغة قالب الفكر !! ؟

ثم رتب على هاتين المقدمتين المزعومتين النتيجة التالية : «ولغتنا التي في  
هيئتها - يريد التي هي في هيئتها !! - الباطنة قالب لفكرنا نحن لم تنتق من  
الكلمات لملازمة العمل غير كلمة مهنة .

وامتهنت الشيء - كما يقول مختار الصحاح - أي ابتذلت !!

ورجل مهين أي حقير ١١

فأى ورطة دخلتها اللغة أحلك من هذه الورطة ١٢))

قال أبو عبد الرحمن : لا علاقة مفهومة بين هذه النتيجة وبين دعوى السائر أن

العرب لا يحبون العمل ودعوى الخواجة أن اللغة قالب للفكر !

ثم إن نتيجة السائر هذه دعوى كاذبة : إما كاذبة تصوراً وإما كاذبة حكماً  
كما سيأتي بيانه إن شاء الله .

ومع هذا فاستأول هذه الفقرات من المقالة الخاتمة لإمتاع كاتبها ثقافياً وفكرياً  
بالمدلول الحقيقي لكل فقرة بغض النظر عن انعدام الترابط بين الفقرات ، وإليك بيان  
ذلك من وجوه :

الوجه الأول : المدلول الاصطلاحي في لغة العرب للحرقة الخدق لا الإهانة :  
لم يفرق هذا السائر بين المدلول الأدبي لكلمة (( امتهن )) الخماسية وبين  
المعنى اللغوي لكلمة (( مهن )) الثلاثية .

إن العمل ذو مفهوم مجرد كأجزاء معنى البيت والفرس والإنسان والنبات  
كلها معاني تجريدية .

والمتكلم العربي إذا أراد التحديد قيد التجريد وبقيد بالمعنى الذي يريده .  
فإذا نظر إلى العمل على أنه مصدر رزق وكسب سماه حرفة ، وإذا نظر إلى  
قيامه عليه سماه خدمة ، وإذا نظر إلى تقدير العمل بوقته سماه وظيفة ، وإذا نظر إلى  
حذقه للعمل ومهارته فيه سماه مهنة .

إذن فقد كذب السائر تصوراً إذ ادعى أن المهنة ملازمة العمل ، وأنها تعنى  
احترار العمل .

بل المهنة الخدق في العمل .

قال الفيروزآبادي في القاموس : المهنة الخدق بالخدمة والعمل .

فشتان أيها السائر بين الخدق والمهارة وبين الاحترار والابتلال .

وعندما نعود للمادة الحماسية نجد معنى لغوياً أصيلاً ، ولجد معنى مجازياً .  
ولاريب أن الأعيان والأحوال ذوات أوجه شبه متعددة ، وبهذا توسع الأدباء  
على نهج كتاب المحاسن والمساوىء للبيهقي ، فمدح الورد لأوجه شبه مليحة وهجي  
الورد لأوجه شبه قبيحة .

واللغة العبقريّة لا تنحصر على مواهب أدبائها في توليد المعاني ، وإنما يقوم بناؤها  
على استقرار ضوابط تحدد خصوص مراد الأديب من عموم معانيها اللغوية .

الوجه الثاني : اللغة لا تنتقي - بالفعل المبني للمعلوم :

حكم السائر بأن لغتنا لم تنتق من الكلمات للملازمة العمل غير كلمة مهنة .  
قال أبو عبد الرحمن : بينت أن المهنة ليست للملازمة بل هي لحذق العمل ،  
والامتحان إنما هو للاختاذ .

وها هنا أقول : ليست اللغة شخصاً ينتقي ، وإنما هي مادة للانتقاء .

الوجه الثالث : سلوك العربي غير فلسفة لغته :

بلا ريب أن العرب يحتقرون الصناعة والحرفة ، وهذا عيب في سلوكهم  
منكر .

ولم ندع قط أن العربي معصوم في موهبته ، ولا أن تاريخه لا يأتيه الباطل .  
بل ألححت كثيراً في دراساتي المتصدرة بين التراثي والحداثي : أن التراث  
العربي تراث بشري غير معصوم وإنما العصمة والكمال لإرث الأنبياء عليهم الصلاة  
والسلام .

والسلوك العربي - قبل الإصطفاء بالإسلام - سلوك جاهلي في أكثره بين  
التحسير والتقصير .

والعربي وارث لغة ، ولا يتميز اللسان بكونه لغة إلا إذا وفي بالدلالة على الفهم  
المشترك بين الأمة .

ولكن ربما تجوز العربي بلغته للدلالة على مافي بعض سلوكه الرديء وليس  
المثال بالمهنة ، لأنني بينت عدم دلالة المهنة على ذلك .

وإنما أمثل - المثال غير حاصر - بظالم ، وبجهل فلهذين في لغة العرب  
مدلولهما الرديء ، لأن في الوجود معنيين رديئين يرمز لهما هذان اللفظان .

ثم تدخل بعض سلوك العربي الرديء فسمى ولده ظالماً وجهلاً ، لأن حياة  
التهسب والسلب في دنيا العرب تستحسن هذين المعنيين .

والخلف من العرب يرفضون السلوك العربي في تسمية الولد ظالماً ، ويجدون  
في لغتهم الاسم الأجمل .

وهم هاهنا لا يرفضون اللغة العربية ، لأن في الوجود ما يسمى ظلاماً .

وإنما يرفضون الاستعمال غير الرشيد للغة الرشيدة .

وهذا الاستعمال غير الراشد هو ما أسميته بالسلوك الرديء .

الوجه الرابع : اللغة رمز للمعرفة ، والفكر من وسائل تحصيل المعرفة .

فرح هذا السائر بكلمة نقلها علي عجل عن (( هنري سويت )) تقول (( اللغة

قالب للفكر ))

قال أبو عبد الرحمن : هذا النقل كنقل من يقول :

قال سيبويه : إن الفاعل مرفوع وقال المبرد : إن المفعول به منصوب وقال أبي

إن الجمعة عيد الأسبوع وقال السقاء : إن الماء يدفع العطش

ونقل هذه المعلومة المحترقة عن (( هنري سويت )) إنما هو عقدة خواجات .

والدراسات عن علاقة اللغة بالفكر وبالطبيعة منذ ابن جني وشيخه الفارسي ،

ومشايقه إلى الدراسات المتطورة للخواجات ككتاب التفكير واللغة تأليف (( ل .

س فيجوتسكي )) كلها لا تمحض القول للحكم بأن اللغة قالب للفكر بمعنى أنه

ليس في اللغة إلا ما كان حصيلة فكر ، بل اللغة ترمز إلى أمور بسيطة يدركها

الحس مع راحة الفكر .

وإنما تنحو دراسات الفكر واللغة إلى التنبيه على حقائق :  
الحقيقة الأولى : أن اللغة تطابق مافي الفكر ، ولايراد بالفكر المعارف العقلية  
الصورية وإنما يراد هذا كما يراد ملكة الفهم والتمييز والتذكر والتخيل .  
فكلمة تفاحة تدل على موجود في الخارج محسوس إلا أن معرفته مشتركة  
لأن في ذاكرة الفكر طعمها وشكلها ولونها .  
فهذا معنى محسوس لامجهود للفكر في تصويره إلا بملكة التذكر أو التخيل .  
إذن لايراد بمطابقة اللغة للفكر أن يكون كل مدلول لغوي حاصلًا بتفكير  
العقل وملكته الحكيمية .

ولهذا قلت : إن اللغة علم صوري ترمز لما هو معروف إما لأنه موجود في  
النفس كمعنى الفرح والألم وإما لأنه موجود في الخارج كمكة والمدينة وجبل التوباد  
ولما لأنه مركب من معاني مجردة من أمور محسوسة ركبها الفكر بملكة الحكم ، أو  
ركبها الوهم بملكة الخيال كمدلول العناء والسعلاة .  
والحقيقة الثانية : أن التفكير معرفة صامته ، وقد أساء بعضهم التعبير بقوله :  
التفكير كلام ناقص .

واللغة تجعل الفكر مسموعاً ، فأنت تسمعي الكلمة فأفهم منها ما فهمته أنت  
وأردته عند ما اخترتها للتعبير عن مرادك .

والحقيقة الثالثة : أن أصول اللغة وبناءها ومنهجها في التعبير عمل فكري ، لأن  
استقراء الفكر بملكته الحاكمة يحكم للغة بأنها ذات قصد فكري ، وبمقياس هذا  
القصد في نصاب الفكر تتفاضل اللغات بخلاف دعاوى المروجين للعامية من أمثال  
أنيس فريحة .

وتظاهر هذا السائر بالعلم اللغوي تظاهراً كشفت أحكامه عن الجهل ، أو  
المغالطة ، أو هما معاً ، وذلك عند مقارنته بين الصيد والقنص والحداق .  
يقول : « كلمة صيد في اللغة لاتعني غير قنص الطير أو الحيوان في البر .

فنضطر نحن مفضوحين لاستعمال كلمة صيد في البحر لنقول :  
صيد السمك )) . أهـ

قال أبو عبد الرحمن : إنما تثبت الفضيحة بثبوت ارتكاب العيب ، وما سماه  
الساير بعقله القاصر عيباً إنما هو الجلال والجمال بمعقول اللغة العبقري  
والصيد يطلق اسماً للحيوان المراد اقتناصه ، ويطلق اسماً لفعل الإنسان  
بأقتناص الحيوان .

فالاستعمال الأول بسيط يراد به نوع حيوان ، فاللغة تطلقه ولا تقيده ببر أو بحر  
والاستعمال الثاني مركب لأنه علاقة بين مصيد وصائد فلا بد من التقييد إذا أريد  
التحديد .

فهذا هو منهج اللغة الفكري العبقري .

وبيان ذلك أن (( الصيد )) في لغة العرب حيوان بمضى لوجهه ولا يلتفت ،  
ومنه جاء معنى الصيد - بكسر الصاد - صفة للملوك .

فمن أراد هذا المعنى المطلق فلا يحدد ببر أو بحر ، ولا بأرنب أو ظبي ، لأن  
اللفظة اسم لصفة حيوانات وليس اسماً لذوات حيوان .

فأينما وجدت صفة عدم الالتفات فصاحبها صيد .

ثم اشتق المعنى الثاني وهو اقتناص الصيد على منهج اشتقاق الفعل من الاسم كما  
بين ذلك ابن فارس وغيره .

وحينئذ قد يصيد الإنسان حيواناً يلتفت ، وقد يصيد ما يسمى لغة صيداً  
وهو ما لا يلتفت .

وإذا أريد هذا المعنى الأخير فإن مراد المتكلم يختلف ، فقد يريد تحديد فعله  
فحسب فيقول : صدت وقد يريد تحديد مفعوله وحينئذ يبين هل اصطاد فأراً أو  
حداة أو غراباً أو حمامة أو كنعدا .



وبما أن اللغة تعبر عن مراد المتكلم فإننى أسرع بالبشرى أن السائر لن يفتضح إن شاء الله إذا قال : صيد السمك .  
لأنه أراد أن يحدد مفعوله .

فإن أراد بيان مجرد فعله - بغض النظر عن مفعوله - فلا شيء يلزمه بذكر كلمة السمك أو الكنعند .

وهكذا القنص له ملحظ في لغة العرب وهو الجمع بين الاختطاف والاحتواء معاً ، لأن الجريئة - وهي قوائص الطير - أوعية فى أجسام الطير كالمصارين في الحيوانات

وقانصة الطير كالحوصلة للإنسان .

فاستعير من هذا الاسم معنى الاختطاف والاحتواء .

إن الصيد مصدر صاد مشتق من اسم الصيد وهو الذي لا يلتفت ، وإذن فالصيد بعد اشتقاقه اسم لحدث أى اسم لفعل محدث .

وليس من معقول اللغة - والحالة هذه - أن يكون الصيد دالاً على صيد البر فحسب ، أو على صيد البحر فحسب .

بل هو اسم فعل معين في مكان مطلق .

وإنما التحديد للمفعول لا للفعل إذا أراد المتكلم تحديد فعله . وأتى بعد ذلك إلى تبجح السائر بقوله «أما اللغة المحكية في الكويت التي يتكلمها الناس الكويتيون فإن كلمة قنص تعني صيد البر» .

(( في الكويت )) تغنى عن (( الكويتيون )) وعن (( الناس ))

وأما صلب الموضوع فأقول : إن السائر لا يفرق بين اللغة الوضعية والعرفية العامة .

فأما الوضع فالأصل في قنص الاختطاف مع الختل ، فأينما وجدت هاته الصفات أطلقت في بر ، أو بحر ، أو جو .

وأما العرف فأكثر ماتكون صفات القنص في صيد البر ، ، فلا يكاد العرب يطلقون القنص إلا على الصائد في البر يختل الصيد ، وعلى فعل جوارح الطير ، والكلب السلوقي .

ولو قد أن شيئاً من جوارح الطير يختل صيد البحر لكان فعله قنصاً لأجل الختل .

وقد قال الشاعر العامي :  
يا الجحدري لا يعجبك كثرة الحوم

طير البحر ما يغرقه كود ظله  
يريد أن يقنص حيوان البحر فيقع في ظله . قال أبو عبد الرحمن : إذن إطلاق العامة في جزيرة العرب القنص على صيد البر ليس لهجة عامية كويتية . وإنما هو لغة عرفية فصيحة موروثة .

وليس ذلك لأن القنص خاص بصيد البر ، بل لأن أغلب ما يصاد بصفات القنص إنما هو صيد البر .

ثم عاد السائر لتبجحه فقال : « أما كلمة حداق فتعني فقط صيد البحر » .  
قال أبو عبد الرحمن : لم يفرق السائر هذه المرة بين اللغة الوضعية واللغة المجازية ، والعرف العام العامي الأمي .

وفي نفس الوقت نسي أن أي عرف عامي لا يكون موفقاً إلا بشهادة من أصول الفصحى ومعقولها .

واليكم البيان :

ليس في لغة العرب حداق ، أو حداك ، أو حداج بمعنى صائد السمك .  
وإنما في لغة العرب الحدج وهو الحنظل ، وهناك من فعل العرب رمى بعضهم بالحدج .

ثم توسعوا فجعلوا الحدج - بسكون الدال - للرمي  
وأكثر ما يرمون بالسهم : أي يحدجون به .  
هذا هو مجاز العرب الفصحاء .

ثم جاءت عامية الخليج وساحل عمان ، فسمت السنارة التي يصاد بها  
السماك حداكه وحداقة - بتخفيف الدال -

وسموا صائد السمك حداكاً وحداقاً - بتشديد الدال - لأنه يصيد بالحداقة .  
فالعامية بإغفال الجيم وهي حرف أصلي ، وبالنطق بحروف فرعية بين الجيم  
والكاف والقاف .

وأضافت العامة إلى مجاز الفصحاء مجازاً آخر ، وذلك بتسمية السنارة من  
مادة حدج .

ووجه المجاز تشبيه السنارة ذات الرأس المدبب بالسهم ( ٤٣ )  
والفصحى لاتأبى مثل هذا المجاز في تسمية السنارة حداجة بعد الرجوع إلى  
الحرف الأصلي .

أما تمييز فعل الحدج بالسمك فهو استعمال أخرق لأنه يصاد بغير السنارة  
كالشبكة ، فصيد البحر أعم من الصيد بالحداجة .

قال أبو عبد الرحمن : فصيح بهذا أن الفصحى تأبى أصولها مثل هذا الإطلاق  
لأنه غير مميز ولا مفرق ، وصح أن مثل هذا الإطلاق عند عوام الساحل لم يأت من  
دقة تفكير وسعة ، بل جاء من العادة المحدودة ، لأن معظم صيدهم بالسنارة .

وصح أن ما كان معقولا من تسمية السنارة حداجة إنما كان معقولا لأن الأصل  
مأثور الفصحى وهو مادة حدج ولأن أصول الفصحى تقر التجوز بالتشبيه إذا  
صح وجه الشبه .

ومقالة السائر كلها استفزازية ولولا ما فيها من تظاهر بالعلم وتضليل لأهميتها  
كغيرها من هرطقات المبتدئين  
ومن تضليل هذا السائر أنه لا يفرق بين الضرورة الخائفة المؤقتة وبين  
المعايير الثابتة .

فالعامة ضرورة تحتمل بمقدار العجز عن محوها  
والفصحى ذات معايير ثابتة وأصول عبقرية ، وهي الغاية بعد إذابة العامة أو  
العمل على تضيق نطاقها في مجال ذوى الجهل والأمية .  
وليعلم هذا السائر أن اللهجة العامية في أي بلد عربي إن خرجت عن الثمانية  
وعشرين حرفاً الهجائية فليست لهجة عامية لأمة عربية .  
وإن اعتقت من الأوزان العربية ( الصيغ ) فتكون رطانة مؤذية في كل رقعة  
أورثناها الله ثم أجدادنا العرب المسلمون .  
وإن اعتقت مادتها من أصول الاستعمال الفصيح الموروث فتكون كابن  
السقاطة ينسب لأمه .  
فلم يبق سوى أمر واحد وهو أن من التفت إلى العامية - أي عامية - فلا يخلو  
من أحد أمرين :

أحدهما : أن يندفع إليها ويتحمس لها بحريته السلوكية وذلك هو التحكم  
والسلوك غير المستول .  
وهذا مافعله السائر :

وثانيهما : أن يندفع لها بحريته الفكرية ، وحيث يجد الفصحى في فكرها  
ومأثورها هي المحك فيما يأخذه أو يرفضه .  
يجدها هي المحك ضربة لازب إذا أراد أن يظل عربياً يتعبد لربه بدين عربي  
اللغة ، وينشر هدايته بلسان عربي مبين .

وهكذا مافي إطار تاريخه من كيان الرقعة الموروثة والثقافة المكتوبة .  
وكذب هذا السائر في مكابرتة ودعواه أن شعر العامية المصرية أبلغ من الشعر  
العربي الفصيح .

وإنما المجال مجال مغالطة ، فغالط بتعمية المعالم التالية :  
المعلم الأول : أن شعر العامية المصرية قاموس عاطفي تحفظه الذاكرة العربية ،  
لأنه يدور حول : ياظالمني . هجرتك . . مهما تقيد تصبح رماد . . على بلد  
المحبيب . . إلخ . . إلخ .  
كلها حول السهر والنحيب والهجر والوداع واللقاء ونعيم الوصل ونعيم  
الحرمان .

الحب كله نعيم . . . وما أشبه ذلك .  
وهو يثير عواطف الآخرين ، لأن هذا الموضوع تجربة بشرية ، ولأنه مرغوب  
بالطبع ، لأن ذا اللغة الفصيحة المفعم بتجربة الشعر الفصيح في أدب العواطف يتنازل  
عن كثير من فضل معقوله ومأثوره ليشترك الدهماء تصفيقتها ويذخر لأهل الميزة من  
ذوي الأدب الفصيح تصفيقتهم .

ولا يعلم قط أن الشعر العامي أفلح في الغناء الفكري ، أو حقق ثراء خيالياً فوق  
ما تسمح به الكلمة العامية المحدودة ثقافتها .

والشعر العامي قد يعالج الهموم الوطنية والقومية والدينية ، ولكنه يظل في  
حدود تفكير العامي وفهمه للأشياء حوله .

والمفكر الحق لا يقدر على الإفضاء بما عنده ماضل محجوراً عليه بمفردة العامي  
والمعلم الثاني : أن جناح العامية مقصوص بلا ريب ، وهي في نطاق تفكير  
الأمي وثقافته ، وما فيها من قدرة محدودة على إثارة النخبة فليس ذلك من ثراء في  
المفردة العامية وإنما ذلك لأحد سببين :

إما للصورة البلاغية في تركيب الكلام ، وتركيب الكلام عمل عقلي لا نقلي  
يشارك فيه العامي والفصيح ، ويتميز به الفنان عن العادي .

وإما لأن المفردة فصيحة وإنما جاءت العامية من فساد تركيب الكلام نحواً .  
والنحو قيود علي الكلام يقتضى كثرة مدلول ودقة تمييز .

والكلام غير النحوي يظل إما قاصر المدلول ، وإما ملتبساً .  
والمعلم الثالث : أن الفصحى يتميز بها الفصحى سلوكاً وفهماً ، وأما العامية  
فيشارك في فهمها ويعجز عن محاكاتها .

وما غمض من العامي يفسره الفصحى والعامي معاً باللغة الفصيحة .  
إذن الفصحى ذات الفضل في توصيل الأدب العامي على علته .  
ولست أدري كيف سمحت عقلية هذا المسكين بدعواه أن اللغة  
الفصحى مهجورة .

كيف تكون مهجورة والقرآن لغة الملايين وقد استحفظ الله الأُمم كتبهم  
فضيعوها وتكفل الله بحفظ القرآن وهذا يعنى حفظ لغته ، وضمن لنا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أنه لن يزال على الحق طائفة منصوره .  
وكيف تكون مهجورة والعربي في كل أرجاء المعمورة لا يجد في واقعه لغة  
عامية محلية مكتوبة .

وهذا السائر لا يفرق بين الهجر والعجز .  
إنما الهجر حينما يجد عربياً فصيحاً تحول إلى عامي والعكس هو الواقع  
المشاهد .

ومنذ اندحار العربي عسكرياً وهو يحاول استعادة تاريخه لاهجره .  
ومنذ اندحاره عسكرياً كان تلقيه للفصحى في تصاعد تطاوعه شفهاً بتكلف  
ويستولى عليها كتابة بيسر ومحو الأمية يواكب محو العامية .  
ثم انظروا بعد هذا - يا عباد الله - كيف يتعامل ذوو ثقافة الجرائد مع  
حقائق الوجود .

يقول صلاح السائر : (( نحن العرب إنما نفكر ونتحدث ونتذكر ونجرب  
ونبدع فنوننا ونصبغ أحلامنا وآمالنا بلهجاتنا المحلية . . . كل حسب لهجة قطره أو  
مصره أو إقليمه )) ١١

قال أبو عبد الرحمن : ها هنا عجائب :

العجبية الأولى : أن هذا كلام إنشائي بدائي لاتعالج به حقائق الأمور .

ولما ينبغي في مثل هذا المجال الأسلوب العلمي التقريري المباشر .

هل يريد مثلاً أننا نولد اللهجة المحلية بالفكر ؟

أم يريد أننا نستطيع أن نفكر دون لهجة محلية مسبقة ؟

أي هل تفكيرنا مضمون مفردة من لهجة محلية ، أم أن التفكير يصنع المفردة

ثم قس على ذلك ما ذكره من أحلام وتجارب . . إلخ .

والعجبية الثانية : أنه جعل ظاهرة اللهجات المحلية المتعددة دليلاً على أن اللغة

ليست وعاء للأمة !

وهذا إفلاس في التفكير ، وهجنة في التناول الصحفي يهين جلال أي صحيفة

طلعة رائدة تسمح بعض المرات بالإفضاء بمثل هذه اللكنة لجمهورها .

واحتساباً للأجر - ولو بتوضيح الواضح - أبين لهذا السائر : أن تعدد

اللهجات المحلية ظاهرة صحيحة ماثلة لأمجال لنكرانها ، ولكن هذه الظاهرة

الصحيحة لاتنفي الحقيقة التحليلية القائلة بأن اللغة وعاء للأمة .

بل نقول اللغة العربية وعاء للأمة قبل التحول من الأمية ، وقبل فساد السليقة .

واللغة العربية وعاء للأمة بعد ظهور العلوم في دنياها ، وبعد تطور

عقلها الحضارى .

واللغة العربية وعاء للأمة بعد الإنحطاط وتعدد اللهجات المحلية .

واللغة العربية وعاء للأمة العربية ، والأم الإسلامية والأم المندمجة معها باللغة

والمواطنة في كل أطوار التاريخ وأدواره ماظلت اللغة المكتوبة لغة فصحي .

واللهجة المحلية وعاء للطائفة المنقول مضمونها بلهجة محلية .

والعجبية الثالثة : أن هذا السائر لايعلم أن اللغة ينظر إليها وعاء ومضموناً .

فحينما ينظر إليها مضموناً فإنما ينظر إلى الأمة ذاتها في تاريخها العالمي والثقافي والحضاري والبيئي والخلقي . . الخ .

وحينما ينظر إليها وعاء فإنما ينظر إلى استيعابها للتعبير المتميز بتميز حقائق الوجود مما عرفه حس الأمة أو تفكيرها أو تخيلها .  
كما ينظر إلى استعداد أصولها للنمو ، لتستوعب ماتستجد معرفته .

واللهجات المحلية المتعددة - باتفاق لا يختلف فيه اثنان - ليست بذات أصل ولاقاعدة ، وإنما تفسر فكراً إما بتحليلها إلى الفصح الذي انحرفت عنه من مآثور الاستعمال ، وإما بتحليلها إلى الصحيح الذي انحرفت عنه من أصول وقواعد النحو

والعجيبة الرابعة : أن هذا السائر يجهل أن اللغة - أي لغة - توزن أصولها وتعليقاتها بالفكر ، وتحصى قواعدها بالاستقراء .

أما دلالة مفرداتها فلا بد أن تكون دالة على مافي الفكر ، أو الذاكرة ، أو الخيال ، أو الشعور سواء أكانت دلالة تضمن ، أو لزوم ، أو مطابقة .

والدعوة إلى استحياء ظاهرة اللهجات المحلية المتعددة يعنى استحياء نمط من التفكير والفعل محدد بدلالة اللهجة المحلية العاجزة عن استيعاب مافي الفكر والشعور والذاكرة والخيال بمفردة دقيقة التمييز .

وليس عيب اللهجة المحلية في تلثم اللسان فحسب ، وإنما العيب في تلثم المضمون حينما تقل مفرداتها ثم يوسع مدلول المفردة .

بينما الفصحى ثرية المفردات والمعانى ولكنها دقيقة المدلول .

يظهر ذلك في المترادفات حينما تكون حقيقة مفردة ما ، أو مجاز مفردة ما بمعنى مجاز مفردة أخرى .

فهذا ثراء جمالى ينقذ من رتابة المفردات القليلة .



وهو في نفس الوقت دقة في الفكر ووفاء بالمدلول لأنه لا يوجد في المترادف كلمتان تدلان على مدلول واحد دلالة مطابقة : أي دلالة وضعية حقيقية .  
والعجيبة الخامسة : ليست القضية قضية مفاضلة بين لغة ولغة أو بين لغة ولهجتها المحلية .

فليس في النية أن الخلق سيجمعون على اختيار لغة واحدة ، أو لهجة واحدة ، لأن سنة الله الكونية قاضية بأن الناس سيموتون ثم يبعثون مختلفي اللغات والأصوات .  
وحتمية اختلاف اللغات كحتمية وجود الفرد ومقدار أجله ، ووضعيته فيما بين مولده ووفاته .

ولما القضية أن للأمة العربية خصوصية وضع محرج جداً لا يبيح لها - حسبما ينبغي أن يكون ، وليس حسب ماهو كائن - أن تستبدل لغتها ، أو تتسامح في فصاحتها ، لأن رسالتها شاملة خالدة لكل الأمم والأجناس ، ولأن حقيقة الدين الخالد لا تفهم إلا باللغة الخالدة ، لأن غير العربي مطالب بأن يتقرب إلى ربه بتلاوة عربية ، وأذكار شرعية بلسان عربي مبين .

وسواء أجمعت الأمة على الحفاظ على لغتها ، أم وجد منحرفون يتكبرون بنيات الطريق : فاللغة العربية خالدة إلى يوم القيامة ولا حيلة لكيد البشر ألبته . لأن الله ضمن حفظ القرآن والذكر ، والقرآن والسنة بلسان عربي مبين .

والعجيبة السادسة : يظهر من سياق صاحب المقالة الخائبة أنه يريد مطابقة اللهجة المحلية لما في الفكر والحس بحيث تدل وترمز على وإلى ما تذكره ونجربه . .  
إلخ . . إلخ .

وهذا كذب أيما كذب ، لأن من لا يتحدث ولا يكتب بغير لهجة محلية لن يستطيع أن يوصل التفكير العامي والشعور العامي كتابة إلا بإرفاد من الفصحى ، ولن يستطيع ذلك متحدثاً إلا بالإشارة ودلع اللسان والتشبيه والتقريب .

والأفني عامي يستطيع أن يوصل أفكاره وأحاسيسه بلهجة محلية محددة يتلثم بها أي مقهور لسانه ؟

إذن اللهجة المحلية تعبر بتلثم عن الحد الأدنى من المعرفة الذي يشترك فيه غاية جهد العامي في المعرفة وغاية جهد العالم والمفكر في التنازل إلى مستوى التفكير العامي والثقافة العامة .

ومن عجائب هذا الرجل أنني وجدت له منهجاً في الاستدلال لا أقول : إنه متخلف .

بل أقول : إنه ليس من منهج من بلغوا الحلم وأصبحوا مسؤولين عن تصرفاتهم لأنه استدلال تنتفي فيه العلاقة بين مفهوم الدليل وواقع المدلول عليه كمن يستدل مثلاً على يأجوج ومأجوج بقوله تعالى : ﴿ إنا أعطيناك الكوثر ﴾

يقول هذا المسكين : (( اللغة التي يصير الجميع على أنها الوعاء الحضاري لنا ، وتصر هي في معاجمها على أن كلمة (( عقل )) تعني الحجر والنهي )) قال أبو عبد الرحمن : اللغة وعاء الأمة فحسب تدل علي مفهومها للحق والخير والجمال وأضدادهن .

إنها تسمى الغزال غزلاً ، وتسمى القرد قرداً .

وبعد هذا فما العلاقة بين كون اللغة ليست وعاء في زعم السائر ، وكون العقل في لغة العرب بمعنى الحجر والنهي ؟ .

ورغم هذا فسأحتسب الأجر في ترشيد الفهم الطافح .

فأقول لهذا العبقري أولاً : ما وجه هجائك للفصحى إذا كان في الوجود

شيء من صفته أنه يحجر وينهى فسمته بما ينطبق على صفته ؟

وأقول له ثانية : ما برهانك على أن كل حجر ونهى مذموم بإطلاق .

إنه لامضمون ذا حكم لمثل كلمة حجر ونهى وحرية ومساواة إلا بالإضافة .

فالحجر عن الشر خير والحجر عن الخير شر .  
وهكذا وهكذا .

ولهذا فسر اللغويون الحجر مقيداً ، فقال ابن فارس على سبيل المثال : (( العقل هو الحابس عن ذميم القول والفعل )) ( ٤٤ )

وأقول له ثالثة : ليس الحجر مطلقاً أولى بالهجاء من التسبب مطلقاً .

وأقول له رابعة : العقل ذو المفهوم العرفي العام له ملكات متعددة متميزة بأسمائها اللغوية كالذهن والذكاء والفكر . . إلخ .

وإنما ثمرة كل تلك الملكات في مدلولها الحكمي وهو العقل المانع للسلوك من باطل وشر وقبح ، والمانع لعناد الفكر بحتميات المباديء سواء أكانت فطرية أم حسية وهي التي يوزن بها الواجب والممتنع والممكن .

وأقول له خامسة : هذا المفهوم الحكمي للعقل مفهوم بشري ، فكل الأمم تعلم أن العقل يمنع من تصور المحال ، وكل الأمم تعبر عن العقل بمعنى الحجر والمنع ، وإنما تختلف العبارات باختلاف اللغات .

والمعنى المشترك الذي هو وظيفة اللغة قمشة السائر تقيشاً صحفياً من كلام الخواجات ، وفاته أن الاشتراك لا يعني اتحاد العبارة وإنما يعني أن تدل اللغة على معنى قابل للفهم المشترك لأنه موجود في الفكر ، أو حاضراً لتجربة الحس .  
فسبع مفردات من سبع لغات تدل على معنى واحد مشترك كالعقل .



## ٨ - التصحيح اللغوي ، والتخطئة اللغوية

أ - التعريف باللحن والعامية

ب - جهود العلماء في التصحيح والتخطئة

ج - نماذج من الإصلاح اللغوي عند الأسلاف ( التعريف بالتهذيب بمحكم الترتيب ، وذكر نماذج منه )

د - دراسات تطبيقية وفق ضوابط للتصحيح



## ١ - التعريف باللحن والعامية

موضوع التصحيح والتخطئة كل كلام بعد فساد السليقة ، وغلب في العرف جعل الموضوع كلام عامة الناس - وإن وجد الخطأ في كلام الخاصة - لغلبة الخطأ في كلام العامة .

والعامة ضد الخاصة ، وتتميز الخاصة بأحد أمرين :

إما البقاء على السليقة ، وإما العلم المكتسب بالعربية رواية وتأصيلاً .

على أن العامة قبل فساد السليقة هم الفصحاء .

يبد أن العامية والأمية أخذت معنى الجهل .

وكما يسمى الخطأ عامياً يسمى لحناً .

ومادة لحن مما ثنى ابن فارس تأصيله ، فقال عن المادة : (( بناءً ان :

يدل أحدهما على إمالة شيء من جهته .

ويدل الآخر على الفطنة والذكاء )) ( ١ )

قال أبو عبد الرحمن : بل هو أصل واحد ، وهو إمالة الشيء عن وجهه في

المعنويات ، فلا يطلق على حسي كإمالة الجدار ، وإنما يطلق على معنوي كإمالة القول

من المعنى الظاهر إلى معنى آخر كما سيأتي في فروع المادة .

ولهذا قال الخليل : (( اللحن ما تلحن إليه بلسانك : أي تميل بقولك )) ( ٢ )

والأصل الثاني الذي ذكره ابن فارس - وهو الفطنة والذكاء - الأصل فيه

الإمالة ، لأنهما أتيا من ميل عن الوضوح والبساطة إلى ما يقتضي لما حية موهوبة .

وقد بين هذا غاية البيان الراغب الأصفهاني بقوله : ( اللحن صرف الكلام عن

سننه الجاري عليه : إما بإزالة الإعراب أو التصحيف ( وهو المذموم ) وذلك

أكثر استعمالاً .

( ١ ) مقاييس اللغة ٥ / ٢٣٩ .

( ٢ ) العين ٣ / ٢٢٩

وإما إزالته عن التصريح وصرفه بمعناه إلى تعريض وفحوى .  
وهو محمود عند أكثر الأدباء من حيث البلاغة (( ( ٣ )  
ومثله قول الزمخشري : (( لحن في كلامه إذا مال به عن الإعراب إلى الخطأ ،  
أو صرفه عن موضوعه إلى الإلغاز )) ( ٤ )  
قال أبو عبد الرحمن : جعل نصب الفاعل ورفع المفعول به لحناً ، لأنه إمالة  
للكلام عن جهته الصحيحة في لغة العرب قال ابن فارس : واللحن إزالة الإعراب  
عن جهته ( ٥ )  
وقد فقه التلازم بين هذين المعنيين اللذين ذكرهما ابن فارس أبو البقاء الكفوي  
إذ قال (( لحن القول فحواه ومعناه وأسلوبه وإمالته إلى جهة تعريض وتورية . . ومنه  
قيل للمخطيء : لحن ، لأنه يعدل بالكلام عن الصواب )) ( ٦ )  
وسميت الأغاني ألحاناً ، لأن الغناء إمالة عن النطق العادي .  
واللحن بسكون الحاء مصدر الفعل لحن بفتح الحاء واللحن بفتح الحاء اسم للغة  
واللحن بفتح الحاء مصدر لحن بكسر الحاء ، واللحن بسكون الحاء اسم للفطنة .  
وسميت بذلك لأن الفطن يميل بالكلام إلى مراده .  
وقوله صلى الله عليه وسلم : (( لعن بعضكم أن يكون ألحن  
بحجته من بعض )) بمعنى أميل بها إلى الإصابة أو الإقناع .  
وقول أبي عن معنى الحديث : أفطن لها وأجدل ( ٧ ) كلام صحيح ، لأن  
الميل بها إلى جهة الإصابة أو الإقناع صادر عن فطنة .

( ٣ ) المفردات ص ٤٤٩

( ٤ ) أساس البلاغة ص ٥٦١

( ٥ ) المجمل ٤ / ٤٦٩

( ٦ ) الكليات ٤ / ١٧٢ وانظر أساس البلاغة ص ٥٦١ - ٥٦٢

( ٧ ) غريب الحديث ٢ / ٢٣٢



وعن قوله تعالى ﴿ ولتعرّفنهم في لحن القول ﴾ .

قال أبو عبيد : في فحواه ومعناه ( ٨ )

قال أبو عبد الرحمن : هذا تفسير بالنتيجة ، والمراد بلحن القول في الآية ما يرمون إليه بالتورية والتعريض .

فمن فسر لحن القول بنيته نظر إلى أن ما يميل إليه الكلام من المعنى الخفي هو المنوي .

ومن فسر بالفحوى نظر إلى ميل الكلام وغموضه ، لأن الفحوى فسرت بمذهب الكلام .

وأما الغموض فملحوظ في تعريف الأصوليين ، ولهذا قال الزمخشري : (( عرفت ذلك في فحوى كلامه : أي فيما تنسبت من مراده بما تكلم به » ( ٩ )

قال أبو عبد الرحمن : ها هنا فوائد :

الفائدة الأولى : قال ابن فارس : (( فأما اللحن بسكون الحاء فإمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية . يقال : لحن لحناً .

وهذا عندنا من الكلام المولد ، لأن اللحن محدث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلموا بطباعهم السليمة » ( ١٠ )

قال أبو عبد الرحمن : الذي استجد المسمى وهو المصطلح عليه باللحن كالخطأ في الإعراب .

أما الاسم فمن كلام العرب ، وهو إطلاق اللحن على ماثل القول .

والأصل في إطلاق المولد عند قدماء المحدثين ما كان من استعمال المولدين وهم المحدثون الذين فسدت سليقتهم .

---

( ٨ ) غريب الحديث ٢ / ٢٣٣

( ٩ ) أساس البلاغة ص ٤٦٦

( ١٠ ) مقاييس اللغة ٥ / ٢٣٩ ، وتابعه عبد العزيز مطر في لحن العامة ص ١٩

قال السيوطي : (( المولد ما أحدثه المولدون الذين لا يحتج بألفاظهم )) ( ١١ )  
قال أبو عبد الرحمن : وليس من الشرط أن يكون كل كلام المولدين فاسداً  
فقد يكون كلامهم فاسداً ، وقد يكون صحيحاً فصيحاً ، ومصطلح اللحن عندهم  
من الكلام الصحيح الفصيح .

واللحن في الاصطلاح قسمه الكفوي إلى جلي ، وهو خطأ يعرض للفظ  
ويخل بالمعنى والعرف كتغيير كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور  
والمجزوم .

أو تغيير المبنى عما قسم له من حركة أو سكون .  
وخفي وهو خطأ يعرض للفظ ولا يخل بالمعنى بل بالعرف كتكرير الرءاءات  
وتطين النونات ( ١٢ )

وذكر الأستاذ مجدي وهبة أن اللحن الخطأ النحوي ، ويكون ذلك في  
الإعراب ، أو في ترتيب كلمات الجملة ترتيباً يخالف قواعد اللغة .

وقد يكون اللحن أيضاً في نطق الألفاظ ( ١٣ )  
وقد يكون في استعمال الكلمة في غير ما وضعت له كقولك : بث الحاكم  
ألسنته في المدينة تقصد جواسيسه .

لأن الألسنة لا تستعمل في معنى الجواسيس لاحقيقة ولا مجازاً ( ١٤ )

---

( ١١ ) الزهر ١ / ٣٠٤ وعن المولد عند القدماء والمحدثين انظر المولد في اللغة للدكتور حلمي خليل ص  
١٦١ - ١٦٨ ، ١٨٠ - ١٩٤ .

( ١٣ ) معجم مصطلحات الأدب ص ٥٢٦

( ١٤ ) معجم مصطلحات الأدب ص ٦٠ - ٦١

وقال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام : اللحن هو الخطأ ( ١٥ )  
 وقال أبو بكر الأنباري : اللحن بتسكين الحاء الخطأ ، واللحن بفتح  
 الحاء الفطنة ( ١٦ )  
 وقال مجدي وهبة : اللحن استعمال الكلمة في غير ما وضعت له استعمالاً  
 خاطئاً ( ١٧ )  
 واللحن الخطأ النحوي الذي يقع فيه الإنسان أثناء الكلام أو القراءة ويكون  
 ذلك في الإعراب ، أو في ترتيب كلمات الجملة ترتيباً يخالف قواعد اللغة .  
 وقد يكون اللحن أيضاً في نطق الألفاظ ( ١٨ )  
 وقال يوهان فك : ولا يزال ينقصنا بعد كل دليل يبين كيف تم نقل لفظ اللحن  
 إلى معنى الخطأ في الكلام .  
 وأغلب الظن أنه استعمل لأول مرة بهذا المعنى عندما تنبه العرب بعد  
 اختلاطهم بالأعاجم إلى فرق ما بين التعبير الصحيح والتعبير المملحون ( ١٩ )  
 ومن الاصطلاح اللحن - بفتح الحاء - في القرآن والأذان ، وهو التطويل فيما  
 يقصر ، والقصر فيما يطال ( ٢٠ )

- 
- ( ١٥ ) غريب الحدث ٢ / ٢٣٢ وانظر الشواهد الأدبية على هذا المعنى التي يحتج بها لغة في لحن العامة  
 للدكتور عبد العزيز مطر ص ٢٣٠ ٢٢٦  
 ( ١٦ ) الزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ٤٠٩  
 ( ١٧ ) معجم مصطلحات الأدب ص ٦٠  
 ( ١٨ ) معجم مصطلحات الأدب ص ٥٢٦ . وقد عرف الدكتور حسن ظاها اللحن اللغوي بيمض أفراده  
 في كتابه كلام العرب ص ٨٠ . وانظر عن تعريف اللحن أزهير الفصحى ص ١١٦  
 ( ١٩ ) لحن العامة ص ٢٩ عن العربية ليوهان فك ص ٢٤٥ وعن بدايات اللحن وتاريخه راجع لحن  
 العامة للدكتور عبد العزيز مطر ٢٩ - ٣١  
 ( ٢٠ ) التعريفات ص ٢٠٠

وذكر جبور عبد النور أن اللحن لغة اصطلاحية خاصة بفئة قليلة معينة لا يفهمها إلا من انتمى إليها (٢١)

قال أبو عبد الرحمن : لامعهود لهذه الفئة ، وإنما التورية والتعريض سبيل لمن أرادها دون أن يكون ذلك وفقاً على فئة .

وذكر مجدي وهبة من المصطلحات اللحن الحر ، وهو مؤلف موسيقي للعرف على القليل من الآلات الموسيقية يوحى إلى السامع بأنه قد وضع ارتجالاً .  
ومن أشهر أمثله مقطوعات البيانو المسماة الألحان الحرة ، لشوبرت وشوبان ، وشومان (٢٢)

الفائدة الثانية : مخالفة أسلوب العرب في البلاغة لا يسمى لحناً كقول امرئ القيس يصف فرساً :

وأركب في الروح خيفانة

كسا وجهها سعف منتشر

والمعروف عند العرب أن شعر الناصية إذا غطى العينين لم تكن الفرس كريمة ولا خفيفة . وقد سمي مجدي وهبة ذلك بالتعسف المجازي (٢٣)

الفائدة الثالثة : عدد الدكتوران إميل بديع وميشال عاصي أنواع اللحن بمعنى الميل بالكلام عن سنن العربية ، فذكروا من ذلك العجز عن لفظ بعض الكلمات وعن تهجيتها وكتابتها (٢٤)

قال أبو عبد الرحمن : هذه أمية وليست لحناً وإنما يتبين اللحن أو الفصاحة بعد النطق .

---

(٢١) المعجم الأدبي ص ٢٢٦

(٢٢) معجم مصطلحات الأدب ص ٢٤٧

(٢٣) معجم مصطلحات الأدب ص ٦١

(٢٤) المعجم المفصل في اللغة والأدب ٢ / ١٠٦٢

الفائدة الرابعة : قال الراغب عن معنى قوله صلى الله عليه وسلم : (( لعل بعضكم ألحن بحجته )) : أي ألسن وأفصح وأبين كلاماً وأقدر على الحجة ( ٢٥ )  
قال أبو عبد الرحمن : هذا تفسير بسبب المعنى لا بالمعنى نفسه .

والمعنى الميل إلى الإقناع أو الصواب .

وسبب ذلك اللسن والفصاحة والقدرة على الحجة .

الفائدة الخامسة : قال الزمخشري : (( وهذا لحن معبد وألحانه وملاحنه لما مال

إليه من الأغاني واختاره » ( ٢٦ ) .

قال أبو عبد الرحمن : يتساوى قولك : لما مال إليه من الأغاني ، ولما مال إليه من الألحان ، لأن الأغاني ألحان ، وليس كل لحن غناء .

وإنما سميت الأغاني ألحاناً لميلها عن النطق العادي .

وأما ميل معبد إلى ما اختاره من الألحان فذلك تعليل لجعل اللحن لحنه هو .

أما تعليل تسمية اللحن - أي لحن - غناء فهو ما ذكرته من الميل عن النطق العادي .

الفائدة السادسة : التعبير باللحن عن الفطنة مجاز لغوي لما أسلفته من كون

الميل بالكلام إلى الإقناع أو الإصابة يصدر عن فطنة .

قال الزمخشري : لحن ذلك عني بكسر الحاء : فهمه ، وألحنته إياه .

وهو لحن بحجته : فهم فطن بها يصرفها إلي أي وجه شاء . قال ليبد .

متعود لحن يعيد بكفه

قلما على عصب ذبلن وبان ( ٢٧ )

---

( ٢٥ ) المفردات ص ٤٤٩

( ٢٦ ) أساس البلاغة ص ٥٦٢

( ٢٧ ) أساس البلاغة ص ٥٦٢

وقال أبو السعادات ابن الأثير : (( ويقال : لحن فلان إذا قلت له قولاً يفهمه ويخفى على غيره ، لأنك تميله بالتورية عن الواضح المفهوم ، ومنه قالوا لحن الرجل فهو لحن إذا فهم وفطن لما لا يظن له غيره )) ( ٢٨ ) .  
الفائدة السابعة قال الأزهرى : أخبرني المنذرى : عن أبي الهيثم أنه قال :  
العنوان واللحن واحد ، وهي العلامة تشير بها إلى الإنسان ليفطن بها إلى غيره .  
تقول : لحن فلان بلحن فقطنت .

وأنشد :

وتعرف فى عنوانها بعض لحنها

وفى جوفها صمعاء تحكي الدواهي ( ٢٩ )

قال أبو عبد الرحمن : التعبير عن اللحن بالعنوان مجاز وجهه أن اللحن بمعنى الفطن مجاز ، ثم سميت العلامة لحناً لأن الإنسان يفطن بها ، فهذا مجاز من وراء مجاز .

ثم تجوزوا مجازاً أدياً فشبهاوا اللحن بالعنوان فأقاموا المشبه به مكان المشبه ، لأن العنوان دليل الموضوع واللحن دليل الملحون له .

الفائدة الثامنة : قال محمد بن القاسم الأنباري : (( حدثنا بشر بن موسى قال : حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ : عن يزيد بن إبراهيم التستري : عن أبي هارون الغنوي : عن مسلم بن شداد : عن عبيد بن عمير : عن أبي بن كعب قال : تعلموا اللحن فى القرآن كما تتعلمونه .

قال أبو بكر : فيجوز أن يكون اللحن فى هذا الحديث الصواب ، ويجوز أن يكون الخطأ ، لأنه إذا عرف القارئ الخطأ عرف الصواب .

---

( ٢٨ ) النهاية فى غريب الحديث والأثر ٤ / ٢٤١

( ٢٩ ) تهذيب اللغة ٥ / ٦١ والبيت لعمر بن أحمد بن فراس كما فى الأضداد للأنباري ص ٢٤٠

وحدثنا بشر بن موسى قال : حدثنا أبو بلال - من ولد أبي موسى - قال :  
حدثنا قيس بن الربيع : عن عاصم الأحول : عن مورك : عن عمر قال : تعلموا  
الفرائض والسنة واللحن كما تتعلمون القرآن .

فيجوز أن يكون اللحن الصواب ، ويجوز أن يكون الخطأ ، يعرف فيتجنب .  
وحدث يزيد بن هارون بهذا الحديث ، ف قيل له : ما اللحن ؟ فقال : النحو .  
واللحن أيضاً يكون بمعنى اللغة .

وقال شريك : عن أبي إسحاق : عن أبي ميسرة في قول الله عز وجل :  
﴿ سبل العرم ﴾ العرم : المسناة بلحن اليمن : أي بلغتهم )) ( ٣٠ )

وقال الأزهري : (( قال شمر : قال أبو عدنان : سألت الكلايين عن قول عمر :  
تعلموا اللحن في القرآن كما تعلمونه ؟

فقالوا : كتب هذا عن قوم لهم لغو ليس كلغونا  
قلت : ما اللغو ؟

فقال : الفاسد من الكلام .

وقال الكلايون : اللحن اللغة .

فالمعنى في قول عمر : تعلموا اللحن فيه :

يقول : تعلموا كيف لغة العرب الذين نزل القرآن بلغتهم .

قال أبو عدنان : ويكون معنى تعلموا اللحن فيه : أي اعرفوا معانيه كقوله جل

وعز ﴿ ولتعرفنهم في لحن القول ﴾ أي في معناه وفحواه .

قال أبو عدنان : وأخبرني أبو زيد أن معنى قول عمر : أبى أقرؤنا، وإنا ل نرغب

عن كثير من لحنه .

قال : لحن الرجل لغته .

وأنشدتني الكلية :

وقوم لهم لحن سوى لحن قومنا

وشكل وبيت الله لسنا نشاكله ( ٣١ )

وقال الزبيدي ناقلاً عن أبي عبيد مختصراً متصرفاً في كلام أبي عدنان :

(( قال أبو عدنان : سألت الكلبيين عن قول عمر هذا ؟

فقالوا : يريد به اللغو وهو الفاسد من الكلام )) ( ٣٢ )

وقال الزمخشري : (( وعن أبي مهدية : ليس هذا من لحنني ولا من لحن قومي :

أي من نحوي ومذهبي الذي أميل إليه وأتكلم به : يعني لغته ولسنه )) ( ٣٣ )

قال ابن الأثير : (( وفي حديث عمر : تعلموا السنة والفرائض واللحن كما

تعلمون القرآن .

وفي رواية : تعلموا اللحن في القرآن كما تتعلمونه .

يريد تعلموا لغة العرب بإعرابها .

وقال ابن الأعرابي : واللحن أيضاً بالتحريك اللغة .

وقد روي أن القرآن نزل بلحن قريش : أي بلغتهم .

وقال أبو عبيد : قول عمر : تعلموا اللحن : أي الخطأ في الكلام

لتحترزوا منه )) ( ٣٤ )

قال أبو عبد الرحمن : هذا الكلام ليس في مادة لحن من غريب الحديث لأبي

عبيد ، فلعله من كتاب آخر .

---

( ٣١ ) تهذيب اللغة ٥ / ٦٢

( ٣٢ ) تاج العروس ٩ / ٣٣١

( ٣٣ ) أساس البلاغة ص ٥٦٢

( ٣٤ ) النهاية في غريب الحديث ٤ / ٢٤١



قال أبو عبد الرحمن : ها هنا وقفات :

أولها : النصان المرويان عن أبيّ وعمر رضي الله عنهما بلفظ : «تعلموا اللحن في القرآن كما تتعلمونه » فاطعان بأن المعنى الخطأ في التلاوة : أي الميل عن سنن العربية بالخطأ نحواً وصرفاً ومفردة لأنه جعل تعلم اللحن في القرآن شيئاً غير تعلم القرآن .

ولا ريب أن الخطأ في القرآن غير القرآن .

وعلي هذا تحمل الرواية الأخرى : تعلموا الفرائض والسنة واللحن كما تتعلمون القرآن .

وثانيها : احتمال الأنباري أن يكون اللحن بمعنى الصواب ، وأن يكون بمعنى الخطأ ، وهذا لا يصح إلا بدعوى أن اللحن يطلق على الصواب لغة . وهذا لا يصح وسأناقشه إن شاء الله في فائدة خاصة بدعوى أن هذه المادة من الأضداد .

وثالثها : اللحن يطلق على اللغة والنحو بدليل قول أبي ميسرة : بلحن اليمن : أي بلغتهم .

وبدليل قول عمر : ولنا لرغب عن كثير من لحنه : أي لغته .  
وبدليل ما أنشدته الكلية .

وهذا تعبير مجازي وجهه أن لغة الإنسان هي مذهبه في الكلام الذي يميل إليه في النطق .

وقد بين هذا الوجه الزمخشري فيما سلف من كلامه .

وثالثها : نص الأزهري لا يدل على أن تفسير اللحن باللغة مذهب بني كلاب

بل يدل على أنهم فسروا اللحن في كلام عمر باللغة الفاسدة لا بمطلق اللغة ،

لأنهم فسروا اللغو بالفاسد من الكلام ، وأن عمر أراد تعلم اللغو الفاسد .

ورابعها : أن اختصار الزبيدي شديد لأن السياق يؤول إلى أن المراد الفاسد من الكلام .

الفائدة التاسعة : ردد الأدباء واللغويون قول مالك بن أسماء الفزاري :  
وحديث ألذه هو مما

تشتهيه النفوس يوزن وزنا  
منطق صائب وتلحن أحياناً

( م ) وخير الحديث ما كان لحناً

وأفاض في هذا الخلاف الأنباري فقال : (( وقال ( يعني أبا العباس المبرد ) :  
أراد تلحن تصيب وتفطن ، وأراد بقوله : ( ما كان لحناً ) ما كان صواباً .

وقال ابن قتيبة : اللحن في هذا البيت الخطأ ، وهذا الشاعر استملح من هذه  
المرأة مايقع في كلامها من الخطأ .

قال أبو بكر : وقوله عندنا محال ، لأن العرب لم تنزل تستقبح اللحن من النساء  
كما تستقبحه من الرجال ، ويستملحون البارع من كلام النساء كما  
يستملحونه من الرجال .

الدليل على هذا قول ذي الرمة يصف امرأة :

لها بشر مثل الحرير ومنطق

رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر

فوصفها بحسن الكلام ، واللحن لا يكون عند العرب حسناً إذا كان بتأويل  
الخطأ ، لأنه يقلب المعنى ويفسد التأويل الذي يقصد له المتكلم .

وقال قيس بن الخطيم يذكر امرأة أيضاً :

ولا يفت الحديث ما نطقت

وهو بفيها ذو لذة طرف

تخزنه وهو مشتهى حسن

وهو إذا ما تكلمت أنف

فلو كانت هذه المرأة تلحن وتفسد ألفاظها كانت عند هذا الشاعر الفصيح غثة الكلام ، ولم تستحق عنده وصفاً بجودة المنطق وحلاوة الكلام .  
وقال كثير :

من الخفريات البيض ود جليساها  
إذا ما انقضت أحدوثة لور تعيدها  
فخبر بهذا لصحة ألفاظها .

ولم تزل العرب تصف النساء بحسن المنطق ، وتستملح منهن رواية الشعر ،  
وأن تقرض المرأة منه البيت والأبيات ، فإذا قدرت على ذلك زاد في معانيها ،  
وتناهت عند من يشغف بها .

ثم كان الناس على هذا إلى وقتنا أو قبل وقتنا إذا عرف من المرأة فصاحة  
واقترار على قول الشعر حلت في قلوب الرجال ، وكان ذلك منها زائدا في كمالها  
ومن قدر على قول الشعر حكم له بمعرفة أكثر الإعراب وتجنب اللحن .  
وكيف يكون الخطأ في الكلام مستحسنا والصواب مستسمجاً والعرب تقرب  
المعربين ، وتنقص اللاحنين وتبعدهم « ( ٣٥ ) .

ومن التأويلات لبيت مالك بن أسماء مذكروه الأزهرى بقوله : (( وقال أبو  
إسحاق الزجاج : وقول الناس : قد لحن فلان تأويله : قد أخذ في ناحية من  
الصواب إليها .

وأنشد : منطق صائب وتلحن . . إلخ .  
تأويله : وخير الحديث من مثل هذه الجارية ما كان لا يعرفه كل أحد ، إنما  
يعرف أمرها في أنحاء قولها )) ( ٣٦ )

---

( ٣٥ ) الأضداد ص ٢٤١ - ٢٤٣ و ٢٤٤

( ٣٦ ) تهذيب اللغة ٥ / ٦١

وقال الأزهرى أيضاً : وقال بعضهم : ((إنها تخطيء في الإعراب ، وذلك أنه يستملح من الجوارى ذلك إذا كان خفيفاً ، ويستقل منهن لزوم حاق الإعراب )) (٣٧)

وقال الجوهري : (( يريد أنها تتكلم وهي تريد غيره ، وتعرض في حديثها فتزيله عن جهته من فطنتها وذكائها .  
قال القتال الكلابي :

ولقد وحيث لكم لكي ماتفهموا

ولحنت لحناً ليس بالمرتاب (٣٨)

وقال ابن منظور : (( قال عثمان بن جني : منطلق صائب أي تارة تورد الدول صائباً مسدداً وأخرى تتحرف فيه وتلحن أي تعدله عن الجهة الواضحة معتمدة بذلك تلعباً بالقول ، وهو من قوله ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته أي أنهض بها وأحسن تصرفاً .

قال : فصار تفسير اللحن في البيت على ثلاثة أوجه :

الفطنة والفهم ، وهو قول أبي زيد وابن الأعرابي وإن اختلفا في اللفظ .

والتعريض : وهو قول ابن دريد والجوهري .

والخطأ في الإعراب على قول من قال تزيله عن جهته وتعديه عن الجهة الواضحة ، لأن اللحن الذي هو الخطأ في الإعراب هو العدول عن

الصواب )) (٣٩)

قال أبو عبد الرحمن : هاهنا وقفات :

---

(٣٧) تهذيب اللغة ٥ / ٦٣

(٣٨) الصحاح ٦ / ٢١٩٤

(٣٩) لسان العرب ١٣ / ٣٨٢

أولها : تفسير المبرد (( ما كان لحناً )) بقوله : (( ما كان صواباً )) : يجعل معنى شاطر البيت تكراراً لمعنى صدره ، لأن صدره : منطق صائب .

فيكون المعنى : منطق صائب ، وتصيب أحياناً وخير الحديث ما كان صواباً .  
وإذا كان المنطق صائباً : فما معنى الاستدراك بالصواب أحياناً .

وثانيها : تفسير اللحن بالخطأ هاهنا يناسب السياق ، لأنه ذكر أن منطقها صائب وذلك هو الأغلب ، ثم قال : وتلحن أحياناً فكان هذا استدراكاً يعني أنها تخطيء قليلاً .

ثم مدح لحنها - وهو خطؤها - على سبيل حسن التعليل بأن أحسن الحديث ما كان لحناً بمعنى ذي فطنة .

ووجه حسن التعليل أن الخطأ القليل من الأثني قد يستعذب في حين كان التفاسح والتشديق يستثقل .

إلا أن هذا المعنى ليس هو الأرجح .

وثالثها : استدراك الأنباري على ابن قتيبة لا محل له ، لأن ابن قتيبة لم يقل باستملاح اللحن بإطلاق وإنما استملحه إذا جاء من المخدرات بقلة .

ورابعها : ما أورده الأنباري من الشعر في مدح حديث النساء ليس خالصاً لمدح صواب اللغة ، بل يدخل في ذلك القيم الفكرية والجمالية وجاذبية المتحدثة .

وخامسها : أصح التأويلات وأرجحها القول بأن اللحن هاهنا التعريض والمرمى البعيد حيث جمع لها بين صواب النطق وذكائه .

الفائدة العاشرة : قال الأنباري : (( اللحن حرف من الأضداد يقال للخطأ لحن وللصواب لحن .

فأما كون اللحن على معنى الخطأ فلا يحتاج فيه إلى شاهد .

وأما كونه على معنى الصواب فشاهده قول الله عز وجل : ﴿ وتعرفنهم في

لحن القول ﴾

معناه في صواب القول وصحته .  
وأخبرنا أبو العباس : عن ابن الأعرابي قال : يقال : لحن الرجل يلحن  
لحناً إذا أخطأ .

ولحن يلحن إذا أصاب .  
وقال غير أبي العباس : يقال للصواب : اللحن واللحن )) ( ٤٠ ) ( يعنى بفتح  
الحاء وسكونها )

وقال ابن الأثير : (( اللحن اللغة والنحو .  
واللحن أيضاً : الخطأ في الإعراب ، فهو من الأضداد .  
قال الخطابي : كان ابن الأعرابي يقول : إن اللحن بالسكون الفطنة  
والخطأ سواء .

وعامة أهل اللغة في هذا على خلافه .  
قالوا : الفطنة بالفتح والخطأ بالسكون )) ( ٤١ )  
قال أبو عبد الرحمن : وفي اللسان اختصار مغل إذ قال ابن منظور : (( قال  
ابن الأعرابي : اللحن بالسكون الفطنة والخطأ سواء .  
قال : وعامة أهل اللغة في هذا على خلافه )) ( ٤٢ )  
قال أبو عبد الرحمن : القائل : (( وعامة أهل اللغة )) الخطابي وليس  
ابن الأعرابي .

وكان ابن منظور قال قبل ذلك مباشرة : (( واللحن بفتح  
الحاء الفطنة )) ( ٤٣ )

---

( ٤٠ ) الأضداد ص ٣٢٨ - ٢٢٩

( ٤١ ) النهاية في غريب الحديث ٤ / ٢٤١

( ٤٢ ) لسان العرب ١٣ / ٣٨٠

( ٤٣ ) لسان العرب ١٣ / ٣٨٠

ولم يذكر الأصمعي والسجستاني وابن السكيت اللحن من الأضداد في كتبهم عن الأضداد .

وإنما ذكره الأنباري كما مر من كلامه ، وذكره الصغاني في ذيله ، فقال :  
اللحن الخطأ والصواب (( ( ٤٤ )

قال أبو عبد الرحمن : هاهنا وقفات :

الوقفة الأولى : لم يرد إطلاق اللحن على الصواب ، وإنما بعض اللغويين فهم بعض النصوص فهما خاطئاً فظن أنها تعني الصواب وهي لاتعنيه .  
وبعضهم رأي الفطنة - واللحن بمعنى الفطنة - ينتج في الغالب صواباً فظن أن اللحن بمعنى الصواب .

الوقفة الثانية : قوله تعالى : ﴿ ولتعرفنهم في لحن القول ﴾ ليس بمعنى صوابه وصحته ، وإنما هو بمعنى الميل به إلى مرمي بعيد ، أو بمعنى ميله ومذهبه واتجاهه .

الوقفة الثالثة : الصواب مع الجمهور في قولهم يفتح حاء اللحن بمعنى الفطنة .  
لأن لحن بكسر الحاء بمعنى فطن فمصدرها اللحن بفتح الحاء ، وهكذا يكون مصدر اللازم الذي على وزن تعب وفرح في الأغلب .

الفائدة الحادية عشرة : قال الفيومي : «اللحن بفتحيتين الفطنة ، وهو مصدر من باب تعب .

والفاعل لحن (أي بكسر الحاء) ( ٤٥ )

قال أبو عبد الرحمن : ورد في كتاب الفارابي اللحن بمعنى الفطنة وضبطه المحقق ضبطاً قلمياً في باب فعل بكسر العين يفعل بفتح العين ( ٤٦ )

---

( ٤٤ ) ثلاثة كتب في الأضداد ص ٢٤٤

( ٤٥ ) المصباح المنير ص ٧٥٦

( ٤٦ ) ديوان الأدب ٢ / ٢٥٤ ، وهكذا ضبطه ضبطاً قلمياً في المنجد ص ٧١٧

قال أبو عبد الرحمن : القاعدة - على سبيل الكثرة والغلبة - أن مصدر الفعل على وزن فعل ( بكسر العين ) الفعل بفتح الفاء والعين .

ولحن فعل لازم فحق مصدره اللحن بفتح اللام والحاء كما قال الفيومي .  
الفائدة الثانية عشرة : ذكر اللغويون معاني لم يذكروا وجه اشتقاقها . قال الأزهرى : ( قدح لحن إذا لم يكن صافى الصوت عند الإفاضة .  
وقوس لحنة إذا أنبضت .

وسهم لحن عند التنقيز إذا لم يكن حناناً عند الإدامة على الإصبع .  
والمعرب من جميع ذلك على ضده ) ( ٤٧ )  
قال أبو عبد الرحمن : وفسر الجملة الأخيرة الزمخشري بقوله : وإذا صفا صوته قيل : معرب ( ٤٨ )  
وفسره أيضاً شطر بيت ذكره ابن سيده وهو :  
فزت بقدرى معرب لم يلحن ( ٤٩ )

قال أبو عبد الرحمن : في طبعة تهذيب اللغة : (( عند التنقيز ))  
فقد ضبطت قلمياً بالفاء ذات الواحدة ، والزاي المعجمة ، وهكذا ورد في  
اللسان بالضبط القلمي ( ٥٠ )

ورود بالقاف المثناة والراء المهملة عند الصغاني ( ٥١ )  
وضبطه أحمد رضا ضبطاً قلمياً بالفاء ذات الواحدة والراء المهملة ، وفسره  
بالإدارة على الظفر ( ٥٢ )

---

( ٤٧ ) تهذيب اللغة ٥ / ٦٣

( ٤٨ ) أساس البلاغة ص ٥٦٢

( ٤٩ ) المحكم ٣ / ٢٥٨

( ٥٠ ) لسان العرب ١١ / ٣٨٢

( ٥١ ) التكملة والذيل والصلة ٦ / ٣٠٦

( ٥٢ ) معجم متن اللغة ٥ / ١٦٤



قال أبو عبد الرحمن : يظهر لي أن وجه المجاز في قولهم : قدح لحن على التشبيه بالمخطيء في كلامه لأنه لا يفصح .

والدليل على ذلك أنهم يسمون صافى الصوت معرباً .

وورد في اللغة تنفيذ السهم بالزأ المعجمة بمعنى أداره على ظفره بيده الأخرى

ليبين له اعوجاجه من استقامته ( ٥٣ )

وبهذا يصح أن الضبط القلمي بالراء المهملة مع القاف ، أو الفاء - غير صحيح

الفائدة الثالثة عشرة : قال ابن منظور : (( واللحن الذي هو الفطنة يقال منه :

لحنت لحناً : إذا فهمته وفطنته .

فلحن هو عني لحناً : أي فهم وفطن .

وقد حمل عليه قول مالك بن أسماء :

وخير الحديث ما كان لحناً

قاله ابن الأعرابي وجعله مضارع لحن بالكسر )) ( ٥٤ )

قال أبو عبد الرحمن : ضبطت المطبوعة ضبطاً قلمياً هكذا : واللحن الذي

هو الفطنة - بسكون الحاء - .

لحنت لحناً - بفتح حاء لحنت ، وسكونها في لحناً - .

إذا فهمته وفطنته - بكسر الهاء والطاء - .

فلحن هو عني لحناً - بفتح الحاء في لحن ، وسكونها في لحناً

قال أبو عبد الرحمن : اللحن الذي هو الفطنة بفتح الحاء .

ولحنت لحناً يكون بفتح الحاء في لحنت ، وفي لحناً بالسكون .

وفهمته وفطنته إنما هما بفتح الهاء والطاء وتشديدهما .

وقوله : فلحن هو عني لحناً بكسر حاء لحن وفتح حاء لحناً .

---

( ٥٣ ) تاج العروس ١٥ / ٢٥٧

( ٥٤ ) لسان العرب ٣ / ٣٨٢

الفائدة الرابعة عشرة : قال عمر بن عبد العزيز : (( عجبت لمن لاحن الناس كيف لا يعرف جوامع الكلم )) ( ٥٥ )

وفي إحدى نسخ المحكم : رجل لاحن عالم بعواقب الكلام ظريف .  
وقال مصصح النسخة بالهامش : صوابه اللحن ككتف .  
قال أبو عبد الرحمن : هكذا ذكرت بنت الشاطيء في تحقيقها للمحكم ( ٥٦ )

وقال ابن منظور : (( رجل لحن عارف بعواقب الكلام ظريف )) ( ٥٧ )  
وقال الفيروز آبادي : (( والاحن العالم بعواقب الكلام )) ( ٥٨ )  
وتعقبه الزبيدي بقوله : (( هكذا في النسخ ، والصواب أنه بهذا المعنى ككتف وهو العالم بعواقب الأمور الظريف .  
وأما الملاحن فهو الذي يعرف كلامه من جهة )) ( ٥٩ ) .  
قال أبو عبد الرحمن : أما التقييد بظريف فليس من مفهوم اللغة ، فلا يشترط .  
ولاحن اسم فاعل مجرد ، ولحن للمبالغة فلا مجال للاختلاف في أي اللفظين أصح .  
بل لكل صيغة دلالتها .

الفائدة الخامسة عشرة : قال ابن سيده : (( ألحنه القول أفهمه إياه فلحنه لحناً : فهمه .

ولحنه غنى لحناً عن كراع كذلك ، وهي قليلة ، والأول أعرف )) ( ٦٠ )

---

( ٥٥ ) غريب الحديث ، والصباح ٦ / ٢١٩٤ والمحكم ٣ / ٢٥٩

( ٥٦ ) المحكم ٣ / ٢٥٨

( ٥٧ ) لسان العرب ١٣ / ٣٧٩

( ٥٨ ) القاموس المحيط مادة لحن

( ٥٩ ) تاج العروس ٩ / ٣٣١

( ٦٠ ) المحكم ٣ / ٢٥٨

قال أبو عبد الرحمن : هكذا ورد الضبط القلمي لمحقق المحكم ففتح حاء ولحنه وبالفين المعجمة وتنوين النون في غنى .

وقال ابن منظور : (( وألحنه القول : أفهمه إياه فلحنه لحناً : فهمه .

ولحنه عني لحناً عن كراع : فهمه ( ٦١ )

قال أبو عبد الرحمن : وضبط ضبطاً قلمياً هكذا : ولحنه عني - بفتح الحاء ، والعين المهملة -

وهذا هو الصحيح ، ولحنه بكسر الحاء .

الفائدة السادسة عشرة : قال ابن منظور : (( ويقال : جعل لحناً لحاجته إذا

عرض ولم يصرح .

ومنه أيضاً قول مالك بن أسماء ، وقد تقدم شاهداً على أن اللحن الفطنة ،

والفعل منه لحت له لحناً على ما ذكره الجوهري عن أبي زيد )) ( ٦٢ ) .

قال أبو عبد الرحمن : ضبط في المطبوعة ضبطاً قلمياً « جعل كذا لحناً »

بسكون الحاء .

وضبط (( على أن اللحن )) بسكون الحاء .

قال أبو عبد الرحمن : الصواب الفتح فيهما .

الفائدة السابعة عشرة : قال ابن الأثير : (( ومنه الحديث : وكان

القاسم رجلاً لحنه .

يروى بسكون الحاء وفتحها ، وهو الكثير اللحن .

وقيل : هو بالفتح الذي يلحن الناس : أي يخطئهم .

---

( ٦١ ) لسان العرب ١٣ / ٣٧٩

( ٦٢ ) لسان العرب ١٣ / ٣٨٢

والمعروف في هذا البناء أنه للذي يكثر منه الفعل كالهزمة واللمزة والطلعة  
والخدعة ونحو ذلك)) (٦٣) .

قال أبو عبد الرحمن : لكل صيغة معناها ، واللحنة بسكون الحاء بمعنى الذي  
لا يزال عند الناس كذلك فهم لا يتصورونه إلا لحناً .  
وذلك مثل سخرة وسبة .

الفائدة الثامنة عشرة : قال ابن سيده : (( رجل لحن لا غير إذا صرف  
كلامه عن جهته .

ولا يقال لحن )) (٦٤)

الفائدة التاسعة عشرة : قال الزبيدي : (( وقد ظهر أن للحن سبعة معان : الغناء ،  
واللغة ، والخطأ في الإعراب ، والميل ، والفتنة ، والتعريض والمعنى )) (٦٥)  
قال أبو عبد الرحمن : نقل ابن منظور عن ابن بري ستة معان  
ولم يذكر الميل (٦٦)

الفائدة العشرون : تقول العامة في نجد : ما يلاحن - بكسر الحاء .  
يقولونه لمن تفوق في عمل ما ، والمعنى : أنه لا يساريه أحد في تفوقه فضلاً عن  
مشابته له .

والمشابهة عندهم بمعنى الملاحنة يقولون ما يلاحن .  
والمفروض بفتح الحاء .

ولعل أصل الاستعمال أن لحن هذا جواب لحن هذا فكانا متماثلين ، ولحن هذا  
لا يتجاوب مع لحن هذا فكانا غير متماثلين ، فكان أحدهما قاصراً عن لحن الآخر .  
فهذا المعنى دلالة صيغة التفاعل .  
وأكثر ما يكون هذا المعنى في عامية أهل القصيم .

---

(٦٣) النهاية في غريب الحديث ٣ / ٢٤٢ ، ولسان العرب ١١ / ٣٨٢ ولم يحل إلى النهاية .

(٦٤) المحكم ٣ / ٢٥٨

(٦٥) تاج العروس ٩ / ٣٣٣

(٦٦) لسان العرب ١٣ / ٣٨١

## (ب) - جهود العلماء في التصحيح والتخطئة :

قال أبو عبد الرحمن : كان ديدن المجامع العلمية واللغوية أن تعقد جلساتها للنظر في كلمات وصيغ وأساليب شكك بعض الكتاب في صحتها .

وكثيراً ماتقوم الفتوى على أساسين :

اولهما : البت تاريخياً في المشكوك فيه أهو من مستعمل كلام العرب ، أم أنه

لم ينقل عنهم قط .

وثانيهما : البت نظرياً في حكم ذلك الاستعمال أهو مما يجوز الاستمرار عليه

أو مما يجب وأده

وعندي أن إباحة الاستعمال المستحدث بضرورة نظرية يلبي حاجة

مستجدة ، ولا يهدم مسلمة سابقة قائمة .

ولأما المراعى أن يفسر بالمعنى المستحدث ما تلاه من كلام ، ولا يفسر به النصوص

القديمة . مثال ذلك الفزاعة بمعنى الحباله ، ورئيس التحرير بمعنى رئيس الكتبة ( ١ )

وتقييم بمعنى تقدير القيمة .

وماتقدمه المجامع من تصحيح أو تخطئة يكون تارة قرارات من أعضاء المجمع ،

ويكون تارة مباحث فردية مطروحة للاجتهاد ( ٢ )

وبعض الاستعمالات المباحة نظرياً لاعلاقة لها بتفسير كلام سابق أو لاحق ، بل

يكاد يجزم الباحث أنها من المستعمل الذي لم ينقل كعضوة ( ٣ ) لوجود المقتضى

النظري وتخلف المانع بإطلاق .

---

( ١ ) انظر كتابي اللغة العربية بين القاعدة والمثال ص ٩٢ - ٩٩ وص ٢٦ ولجام الأعلام ص ٣٤٤ - ٢٤٥

وكبوات اليراع ص ١٦٢ - ١٦٤ والموزون والمخزون ص ١٠٤ - ١٠٥ .

( ٢ ) تجمد الأموذجين في البحوث والمحاضرات لدورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

( ٣ ) انظر المباحث اللغوية في العراق ص ١٢٤ وكبوات اليراع ص ٣٨٥ - ٣٨٦ ولجام الأعلام ص

ومن البحوث التي صدرت عن المجمع متضمنة تصحيحات وتخطئات كتاب  
في أصول اللغة بتخريج وضبط وتعليق محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين  
وكتاب الألفاظ والأساليب إعداد وتعليق محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي .  
وبعض الدراسات اللغوية المعاصرة تدور على هدفين هما : حماية الفصحى ،  
وتيسيرها .

ويترتب على هذين تزييف العامية .  
ومما صدر في هذا المجال كتاب ( نظرات في اللغة والنحو )  
بعض الدراسات اللغوية تتضمن إصلاحاً للحن العامة وتخطئة لبعض استعمال  
الكتاب كبعض كتب العطار  
إلا أن كتاب أزهير الفصحى في دقائق اللغة لعباس أبو السعود تنقص هذا  
الملحظ تقصداً متقصياً .

ومن عنا بالتصحيح والتخطئة الدكتور مصطفى جواد ، وطالما أمتع مستمعيه  
منذ أزيد من ثلاثين عاماً ببرنامج ( قل ولا تقل ) من إذاعة بغداد ، وكان ذا قدرة في  
استقراء أساليب العلماء من أمهات الكتب في مختلف الفنون - بعد انقطاع  
السماع - لتصحيح أو تخطئة الاستعمال المختلف فيه .  
ولغلبة الجانب النظري عنده - بعد طول الاستقراء اعتبره بعض الباحثين من  
إباحي اللغة .

ولجبر ضوابط تصحيحات لغوية نشرها بالمقتطف والهلل ثم أدمجها في  
كتابه فلسفة اللغة العربية وتطورها .  
وكان التصحيح والتخطئة رياضة أدبية يمارسها الكتاب في كبريات المجلات  
كالمقتطف والرسالة والأديب .  
وتزداد العناية بهذا الجانب في المجلات المتخصصة كمجلات المجامع  
ومجلة لغة العرب .

وعني بالتصحيح والتخطئة في الصحف السعودية شيخنا أبو تراب الظاهري .  
وقد بدأ يعيد نشر أبحاثه في كتبه الجديدة مثل كبوات اليراع ، والموزون والمخزون ،  
وأوهام الكتاب ، ولجام الأقلام .

وقال الشيخ محمد المبارك : ومن أجمع ما كتب في هذا الباب وأحسنه تأليفاً  
كتاب ( أخطاؤنا في الصحف والدواوين ) للأستاذ صلاح الدين سعدي الزعبلوي  
وقد طبع عام ١٣٥٨ هـ بدمشق ( ٤ )

وبلغ التفنن والإسهاب إلى أن أصدر أحمد الأخضر غزال كتيباً يصحح فيه  
جملة السوق الأوربية المشتركة بكسر الراء - أو المشترك فيها .

أما تسجيل العامية ودراساتها والتأريخ لها فقد صدر بذلك عدة كتب وأبحاث  
أذكر منها :

١ - العامية في ثياب الفصحى لسليمان محمد سليمان وهو دراسة  
لأدبها وخصائصها .

٢ - معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية . صدر منه جزآن .

٣ - قاموس رد العامي إلى الفصحى للشيخ أحمد رضا .

٤ - معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية للدكتور عبد  
المنعم سيد عبد العال

٥ - معجم الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني

٦ - معجم الألفاظ العامية لأنيس فريحة

٧ - معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربية المتحدة لفالح حنظل .

٨ - معجم اللغة العامية البغدادية للشيخ جلال الحنفي .

- ٩ - لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتفريط للدكتور إبراهيم درديري  
كتيب يعني بالألفاظ والأساليب الحديثة .
- ١٠ - قل ولا تقل للدكتور مصطفى جواد
- ١١ - الاستدراك على قل ولا تقل لصبحي البصام
- ١٢ - أغلاط اللغويين الأقدمين للكرملي
- ١٣ - الأخطاء السائرة في اللغة العربية لخالد توطرش وعبد اللطيف الأرناؤوط .
- ١٤ - قاموس العادات واللججات والأوابد الأردنية لروكس بن زائد العزيري
- ١٥ - في الألفاظ العامية الموصلية ومقارنتها مع الألفاظ العامية في الأقاليم العربية  
للدكتور حازم البكري .
- ١٦ - الأخطاء اللغوية الشائعة لمحمد علي النجار .
- ١٧ - مناظرة لغوية أدبية لعبد الله البستاني وعبد القادر المغربي وأنستاس الكرملي .
- ١٨ - معجم شمال المغرب تطوان وماحولها للدكتور عبد المنعم سيد عبد العال .  
وقد عالج طنطاوي جوهرى قضية العامية في مجلة المقتطف .
- ولأكاد أحصى الأبحاث والمقالات المبددة في المجلات والكتب بهذا الصدد ( ٥ )

---

( ٥ ) انظر مقدمة الدكتور الضبيب لكتاب دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية تأليف ت . م  
جونستون ص ١٧ - ١٨ ولحن العامة للدكتور عبد العزيز مطر ص ٩ - ١٠ وانظر عن العامية وتاريخها  
فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي ص ١٢٧ - ١٥٦



وأشهر ما بأيدي الناس اليوم من الكتب التي سجلت اللحن القديم وعالجته كتاب الزبيدي ، وثقيف اللسان لابن مكّي الصقلي ، وتقويم اللسان لابن الجوزي ، ودرة الفواصص للحريري وشرحه للآلوسي ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ، وكتاب ماتلحن فيه العامة للكسائي ، وإصلاح ماتلظ به العامة للجواليقي ، والتنبيهات لعلي بن حمزة وذيل الفصيح للموفق البغدادي ، والقول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب لمحمد بن أبي السرور ، ودفع الإصر عن كلام أهل مصر لأبي المحاسن جمال الدين يوسف بن زكريا بن حرب ( - ١٠١٩ هـ ) وهو ينحو منحى الدفاع عن عامية بلده وتسويغها ( ٦ )

ويصاحب هذه الكتب المتخصصة ما ألف في نقد بعض كتب اللغة كغلط العين للإسكافي والموعب لابن التياني .

وكذلك ما ألف في تخطيط الصحاح والمصباح والقاموس ( ٧ ) وكذلك ما يرد مفرقاً في كتب ابن السكيت وثلعب وأدب الكاتب لابن قتيبة والمزهر للسيوطي ( ٨ ) وتصحيح الفصيح لابن درستوبه ، وفعلت وأفعلت لأبي حاتم .

ج - نماذج من الإصلاح اللغوي عند الأسلاف ( التعريف بالتهذيب بمحكم الترتيب ، وذكر نماذج منه ) :

كتاب التهذيب بمحكم الترتيب وترتيب وتهذيب لكتاب لحن العامة للزبيدي الذي نشر الدكتور رمضان عبد التواب القسم الأكبر ، ولا يزال التهذيب مخطوطاً وفي نشره عدة فوائد تكسبه أهمية خاصة .

( ٦ ) انظر عن هذا الكتاب بحث الدكتور رمضان عبد التواب في مجلة مجمع اللغة العربية ج ٢٨ سنة ١٣٩١ هـ ص ٢٣٨ - ٢٥٢ .

( ٧ ) انظر أيضاً مقدمة حسين نصار لمعجم تيمور ١ / ٨ - ١٠ وكبوات اليراع ١ / ٢٥ ومادة كتاب لحن العامة للدكتور رمضان عبد التواب ولحن العامة للدكتور عبد العزيز مطر ص ٥٧ - ٧٠ ، ٨٨ - ٨٩ ( ٨ ) ١ / ٣٠٤ - ٣٢٠ وأغلبه عن أدب الكاتب .

أولها : أن دارسي أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي ( ٣١٦ - ٣٧٩هـ ) متفقون على أنه لا يوجد من لحن العامة غير نسخة سقيمة لاتصلح للنشر ( ١ ) وهي الموجودة بمكتبة رئيس الكتاب بالسليمانية باستانبول ، وعنها نشر الدكتور رمضان الكتاب .

فكان هذا الكتاب الذي أذكره الآن للمحققين نسخة كاملة صحيحة لم أر أحداً من دارسي اللحن ومفهرسي المخطوطات وكتاب التراجم ومؤلفي الفهارس والبرامج أشار إليه بكلمة .

وثانيها : أن هذه النسخة لاتتميز بكونها كاملة صحيحة فحسب ، بل إنها تشتمل على مستدرك ألفه الزبيدي مستقلاً بعد تأليفه للحن العامة ، وهو داخل في منهج وترتيب الكتاب الأول إلا أنه إضافة مواد فاتت الزبيدي عند تأليفه لكتابه فاستدركها .

وثالثها : أن جامع الكتابين - وهو ابن شهيد - رتبهما على الحروف وفي هذا منهجية لا بأس بها .

إلا أن الأهم من ذلك أن الجامع أبقى لنا مادة الكتابين كما هما دون إضافة أو نقص ، وإذا كان رتب المواد فهو لم يتدخل بأي تقديم أو تأخير داخل أي مادة . فبقي لنا لهذا تأليف الزبيدي كما هما .

ورابعها : أن في نشر هذا الكتاب ميداناً للتحقيق دون أن يكرر جهد الدكتور رمضان فيما نشره مع الكتاب من تخريجات ، وذلك بأن يكمل ما أغفله ، وبأن يحال إلى ما ذكره وبأن يشارك المحقق المؤلف في عمله مرجحاً ومصححاً ومستدركاً

---

( ١ ) انظر على سبيل المثال مقدمة الدكتور رمضان للحن العوام ص ٥

وقد كان عمل محققى الكتب إما ضبط النص فقط كما هو منهج مصححي مطبعة بولاق ، وإما ضبط النص وتخريجه وهو عمل الأكثرين ، وإما الإفاضة في الشرح والتفسير إحياء لكتب الحواشي والهوامش كأعمال أحمد شاكر رحمه الله وأخيه وعبد السلام هارون في بعض مواد الكتاب لا في جميعه .

والجمع بين هذه المناهج هو التحقيق العلمي ، وما عدا ذلك فضبط نصي لا يوفق إليه إلا العلماء من النساخ .

ومهما تظاهر بعض علمائنا الأفاضل بمشالية الاكتفاء بضبط النص فهم لا يهجرون المنهج الذي أشرت إليه لأن غيره أفضل منه ، وإنما يتحاشونه لصعوبته ، لاسيما إن كان الكتاب من الموسوعات الكبار ليساهموا بنشر أكبر عدد ممكن من كتب التراث .

وهو منهج لا أحبذ غيره مسارعة إلى نشر كتب التراث التي لا يزال المخطوط منها أكثر من المطبوع .

والدكتور رمضان - والحق يقال - نهج المسلك فيما نشره من الكتاب ، فترك فرصة التحقيق العلمي المضاف إلى ضبط النص وتخريجه .

والدكتور رمضان وجد في الكتب عن اللحن نصوصاً منقولة عن الزبيدي ليست في كتاب لحن العامة الذي حققه ، فظن أن الكتاب الذي حققه هو المختصر لا الأصل وهم أن يسمى الكتاب ( مختصر لحن العامة )

قال أبو عبد الرحمن : لو أمعن الدكتور النظر في فهرسة ابن خبير لعلم أن للزبيدي كتابين في اللحن غير المختصر ( ٢ )

فلما من الله علي باكتشاف النسخة الجديدة من مكتبة جسترى علمت أن مائثره الدكتور هو لحن العامة الأصل إلا أن نسخته ناقصة .

---

( ٢ ) انظر فهرسة ابن خبير ص ٣٤٦ و ص ٣٤٧

وأن ما وجدته من نصوص عن الزبيدي في غير نسخته إنما هو من كتاب الزبيدي المستدرك ومن كتابه الأصل في نسخته الكاملة .

وجامع الكتابين ومرتبهما ابن شهيد إن فرض له ترجمة في مصدر نادر لم أطلع عليه فهو مغمور غير مشهور بحمل العلم ، لأن كتب المغاربة التي ترجمت لمعاصري ابن شهيد منذ الحميدي إلى ابن عبد الملك - وهي المطبوعة الآن - ذكرت كل من عرف عنه أثارة من علم .

وقد لايهم الاحتفاء بالبحث عن ابن شهيد مادام عمله مقتصر على الجمع والترتيب لولا ماورد في طرة الكتاب من نسبته إلى أبي عامر بن شهيد صاحب ابن حزم فهذا وهم لاصحة له ، ولتحقيق هذا الوهم أحب أن أتحرى نسب المؤلف من سلسلة نسب المشهورين من آل شهيد .

لقد افتتح المؤلف كتابه بقوله ( قال أبو بكر أحمد بن عبد الملك بن مروان بن أحمد بن شهيد الأندلسي )

ثم روي كتاب لحن العامة للزبيدي عن : أبي الحسن عبد الملك بن مروان رضي الله عنه .

وإذ قد عرفت عصر المؤلف فقد حاولت أن أجد له ترجمة تنطبق على عصره وسياق نسبه منذ كتاب الحميدي الجذوة إلى كتاب ابن عبد الملك وما بينهما كالصلة والتكملة فلم أجد له ذكراً فيما تيسر لي من كتب التراجم .

إلا أنني أرجح استنتاجاً أن أبا الحسن عبد الملك بن مروان ( الذي روى عنه كتاب الزبيدي وترضى عنه بعبارة لا تكاد تستعمل إلا للصحابة ) هو والده ، لأنني لم أجد في علماء الأندلس من هو معاصر للزبيدي ومساكن له واسمه عبد الملك بن مروان وكنيته ، أبو الحسن غير عبد الملك بن مروان بن أحمد بن شهيد القرطبي المتوفى سنة ٤٠٨ هـ ( ٣ )

وآل شهيد أسرة علم ورياسة في الأندلس ينتسبون إلى جدهم شهيد بن عيسى  
ابن الوضاح بن رزاح الأشجعي .

وجدهم الوضاح بن رزاح هو الذي أسره مروان بن الحكم في معركة مرج  
راهط سنة ٦٤ هـ .

وأول من دخل الأندلس من أحفاد الوضاح هارباً من العباسيين في المشرق  
شهيد بن عيسى بن الوضاح .

وكان شاعراً تولى بعض المناصب الهامة في حكم الخليفة الأموي بالأندلس  
عبد الرحمن الأول .

ومن حفدة شهيد عبد الملك بن عمر بن محمد بن شهيد الذي خلع عليه عبد  
الرحمن الناصر الثالث لقب ذي الوزارتين ( ٤ )

وبرز من آل شهيد ابن ذي الوزارتين أحمد بن عبد الملك بن عمر وكان شاعراً  
وقد استوزره الناصر .

ومن دريته الأديب المشهور صديق أبي محمد ابن حزم أبو عامر أحمد بن  
عبد الملك بن أحمد بن عبد الملك بن ذي الوزارتين .  
توفي أبو عامر سنة ٤٢٦ هـ .

ونقل ابن سعيد من كتاب حانوت عطار لأبي عامر شعراً لعم أبي عامر  
وأخيه ولم يسمهما ( ٥ ) .

ومن أفراد الأسرة أبو الحسن عبد الملك الذي رجحت أنه والد المؤلف ، وقد  
وصفه يعقوب زكي بأنه عم أبي عامر ( ٦ ) .

---

( ٤ ) أفدت كل ذلك من مقدمة يعقوب زكي لديوان ابن شهيد ص ٥ - ٦ ومصادره مشهورة من  
كتب المغاربة .

( ٥ ) المغرب ١ / ٨٥ - ٨٦

( ٦ ) مقدمة ديوان ابن شهيد ص ١٢

قال أبو عبد الرحمن : هذا بعيد عندي ، لأنه لو كان عمه لكان عبد الملك أخاً  
لوالد أبي عامر ، فيكون أخاً لعبد الملك وهو عبد الملك أيضاً ، وبعيد أن يكون عبد  
الملك اسماً لكل من الأخوين ، ثم إن والد أبي عامر اسمه عبد الملك بن أحمد ( ٧ )  
أما والد المؤلف فاسمه عبد الملك بن مروان .

والأظهر - بدليل المعاصرة واتساق سلسلة النسب أن عبد الملك ابن عم لأبي  
عامر فيكون المؤلف :

أبا بكر أحمد بن أبي الحسن عبد الملك بن مروان بن أحمد بن عبد الملك ذي  
الوزارتين .

ومن أفراد الأسرة والد أبي عامر عبد الملك كان مؤرخاً شاعراً لغوياً ( ٨ )  
هذا هو المحقق في تسلسل نسب من ذكرتهم من آل شهيد ، إلا أن أبا العباس  
ابن خلكان سلسل نسب أبي عامر هكذا : أحمد بن أبي مروان عبد الملك بن مروان  
ابن ذي الوزارتين الأعلى أحمد بن عبد الملك ( ٩ ) .

فجعل جده أبا مروان وجعل ذا الوزارتين أحمد بن عبد الملك ، وكلا هذين  
بخلاف ما ألفه المغاربة عن رجال بلادهم ، وهم أدري بهم .

ووجدت محل اللبس على ابن خلكان آتياً من قوله عن أبي عامر : وأبو عبد  
الملك مذكور في الصلة ( ١٠ )

قال أبو عبد الرحمن : نعم في الصلة اثنان أحدهما عبد الملك بن مروان  
المتوفي سنة ٤٠٨ هـ ( ١١ )

---

( ٧ ) زعم ابن خلكان أن والد أبي عامر عبد الملك بن مروان وعلي هذا يكون المؤلف أخاً لأبي عامر ، إذ  
يكون أبا بكر أحمد بن عبد الملك بن مروان ، إلا أن هذا بعيد إذ يكون اسم كل من الآخرين المتعاصرين  
أحمد كما أن كلام ابن خلكان وهم كما سيأتي بيانه .

( ٨ ) انظر الصلة ١ / ٣٣٨ - ٣٣٩

( ٩ ) وفيات الأعيان ١ / ١١٦

( ١٠ ) وفيات الأعيان ١ / ١١٨ .

( ١١ ) الصلة ١ / ٣٤٠

وهناك عبد الملك بن أحمد المتوفى سنة ٣٩٣ هـ

وهذا الأخير هو والد أبي عامر بإجماع المؤرخين والمشهور من سيرته  
والمشهور من سيرة أبي عامر هو المنسجم في الدلالة علي أن أبا عمر ابن لعبد الملك  
- ابن أحمد .

وجاء في طرة المخطوط أن المؤلف أبو عمر أحمد بن عبد الملك  
ابن مروان بن شهيد .

وعرف به الناسخ في الطرة فقال : ذكره الحميدي في الجذوة وقال :  
أحمد بن عبد الملك بن أحمد بن عبد الملك بن عمر بن محمد بن عيسى بن  
شهيد أبو عامر .

توفي آخر يوم جمادى الأولى من عام ستة وأربعمئة .

قال غيره : وكان يقال له جاحظ الأندلس .

قال أبو عبد الرحمن : المؤلف كنيته أبو بكر لا أبو عمر ولا أبو عامر .  
وجد المؤلف الأقرب مروان وجد أبي عامر أحمد .

وأبو عامر توفي سنة ٤٢٦ هـ أما المتوفى سنة ٤٠٦ هـ فهو والد المؤلف .

هذا ما ظهر لي الآن اجتهداً ، ولعله أن يظهر من طي الخفاء ما يصحح ما  
ذهبت إليه تنصيماً .

وعصر المؤلف مفهوم من تاريخ تأليفه لكتابه ، فقد ألفه ييقين بعد سنة ٤١١ هـ  
لأنه وصف أبا الحسن عبد العزيز ابن أبي عامر بذي السابقتين ، وقد حصل علي هذا  
اللقب عام ٤١١ هـ

وربما ألفه بعد ٤٥٢ وهو وقت ولاية ابنه محمد الذي تولى وأبوه مخلوع علي  
قيد الحياة ، لأن المؤلف رسم الإهداء للمنصور الأمير المعتصم بالله محمد .  
قال المؤلف في مقدمته :

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم .

قال أبو بكر أحمد بن عبد الملك بن مروان بن أحمد بن شهيد الأندلسي :  
الحمد لله الذي خلق فسوى ، والذي قدر فهدى ، خلق الإنسان علمه البيان  
وصلى الله علي محمد عبده ورسوله وخاتم أنبيائه .

بعثه بالقرآن المجيد قرآنًا عريباً غير ذي عوج ليبين للناس ما أنزل إليهم .  
أما بعد : أصلح الله المنصور أبا الحسن صلاح إفاضة على أوليائه القائمين  
بطاعته العاملين بأوامره :

فإن أفاضل السالفين لم تزل ترغب أن يكون لهم في تخليد الفضائل أثر ،  
وفي نشر ما ينتفع به الناس ذكر حتى نظم ذلك ( ١٢ ) فقيل :  
فقلت امدحونا لا (أبا) لأبيكم

بأفعالنا إن الشاء هو الخلد ( ١٣ )

وإذ لا سبيل إلى تخليد الجسم فالخط للعلية وذوي الشرف في السعي في  
تخليد الاسم ، وليس ذلك إلا بإصحابه المحاسن والمآثر على آباد الدهور .  
والمنصور ذو السابقتين ( ١٤ ) - أعزه الله - صدر في الملوك والعظماء ،  
ومقدمة في الأمراء والزعماء ، وغرة في وجه الزمان .  
ومعلوم منه الرغبة في إحياء حسنة وإشادة ( ١٥ ) وإثارة غريبة ،  
وإنباط عجيبة .

---

( ١٢ ) في الأصل : تنظيم

( ١٣ ) ما بين القوسين زيادة يقتضيها الوزن

( ١٤ ) هو أول سلاطين الدولة العاصرية من ملوك الطوائف بالأندلس أبو الحسن عبد العزيز بن عبد  
الرحمن بن محمد المنصور بن أبي عامر ( ٣٩٧ - ٤٥٧ هـ )

منحه أبوه لقب ( الحاجب ) وهو طفل ثم نعت بسيف الدولة ، وزال عنه اللقبان بعد ما قتل أبوه ، فلما  
توي أمر بلنسية سنة ٤١١ هـ ساء الخليفة بقرطبة القاسم بن حمود ذا السابقتين ، وقد خلع سنة ٤٥٢ هـ  
فاسترد الأمر ابنه محمد : ١٤٢ .

انظر عنه الأعلام ٤ / ١٤٢

( ١٥ ) في الأصل : أشاد



وإن شاكر نعمه - قامت نعمته - لعلمه بذلك من خلقه أيده الله تعالى، لم (١٦) يزل يشغل نفسه بهدية هي أنفس عند مولانا المتصور أثره ، من علم منشور يرتب ليقرب تناوله ، ويسهل تحفظه (١٧) وتنشط النفوس إليه ، لتأتي مأخذه ووضوح منهجه .

فرتب كتاب ( إصلاح لحن العامة بالأندلس ) لمحمد بن حسن الزبيدي - رحمه الله - علي حروف المعجم مأخوذة من أوائل كلماته المصلحة لا الملحونة ، ليكون سهلاً لطلب ما يطلب فيه ، فيقصد القاصد إلى مكان الكلمة دون تعب ولا نصب ولا تكلف يقطع (١٨) بنشاطه .

وكان وجه العمل أن يعتمد الشبه التي وقع الغلط فيها حيث ما كانت من اللفظة ، فتضم تلك اللفظة إلى ذلك الحرف مثل ماتضمها إلى حرف الميم لوقوع اللحن فيه .

واجترت الدابة إلى حرف الجيم .

وهو أصوت من فلان وإلى حرف (١٩)

لكننا توقعنا أن نثير من التلبس على المتعلم والمتعب للطالب أشد مما (٢٠) نزعنا بسببيه إلى الترتيب .

مع أنه قد يقع اللحن في اللفظة في شبهتين كقرنفل وما أشبهه (٢١) ويقع في آخرها كقسطار وما أشبهه .

---

(١٦) في الأصل : فلم يزل

(١٧) صيغة التفعّل تدل على التكلف كالصبر والتحمل والتشجيع .

(١٨) هكذا في الأصل وحققها هنا التعدية مباشرة ، فلعله ضمن الفعل معنى يتهدى

(١٩) هكذا في الأصل دون تبيين أو ما يشير إلى النقص وفي الكلام نقص بلا ريب

(٢٠) في الأصل ما .

(٢١) يعني بالشبهتين ضم الراء في قرنفل ، وإيرادها بصيغة قرنفل .

فلذلك ما توخينا أول الكلمة المصلحة رغبة في تسهيل القصد إليها ( ٢٢ )  
وإن كان سبق للمتقدم والفضل للأول : فلتألي أيضاً حظه من الإحسان ،  
وقسطه من الحمد ، إذ لا بد للسالف من تركة وللغابر من بقية ، لتعم نعم الله الجميع ،  
ويشمل إنعامه الكل .

وجعل شاكر المنصور - أعزه الله تعالى - هذا التأليف تحية للأمير السيد  
المعتصم بالله تعالى ( ٢٣ ) أبي بكر محمد بن المنصور ذي السابقتين أبي الحسن عبد  
العزیز بن عبدالرحمن بن أبي عامر موسوماً باسمه ، مؤلفاً له ، مجموعاً بذكره  
موضوعاً بخزائنه ليكون - سلمه الله تعالى - السبب في الانتفاع به أبد الأبد إن  
شاء الله تعالى - إذ المنصور أيده الله هو الذي يقتبس منه رفيع المعاني ، وتقبل منه  
نفائس المعاني ، ويفزع نحوه في غوامض العلوم ، ولا يقابل إلا بالجوامع الدقيقة  
من أنواع المعارف وأفانين العلم .

وجمعنا في هذا التأليف تأليفي أبي بكر رحمه الله تعالى معاً ، لئلا تفترق  
الفائدة ، وأبقينا الرتب الثلاث على ، وأوردنا خطبتيه اللتين في صدر  
كتابه - على مارتبها نصهما ( ٢٤ ) لئلا نظم من محاسن الشيخ الفاضل البادي  
بالإحسان سناها ، ولانحيل بهاءها .

وبالله التوفيق ، وهو حسبنا ونعم الوكيل

---

( ٢٢ ) يريد أنه رتب الكتاب على أوائل حروف الكلمات الصحيحة الفصيحة ، لأن الترتيب على  
حروف الكلمات الملحونة يثير اللبس الذي أشار إليه .

( ٢٣ ) استرد الأمر بعد خلع أبيه واستمر ملكاً إلى أن توفي سنة ٤٧٨ هـ

انظر عنه الأعلام ٧ / ٧٧ - ٧٨

( ٢٤ ) في الأصل وضعت علامة التحويق على ( رتبها ) .

قال أبو عبد الرحمن : ولو أخذ المعروفون بشرط الدكتور صلاح الدين المنجد لما أمكن التعريف بنسخة هذا الكتاب أو فهرسته ، فإنه يكلف المعرفين بالنسخ الخطية شططاً قد يكون هو أول العاجزين عن الوفاء به ، فإنه ذهب في كتابه قواعد فهرسة المخطوطات العربية ص ٦٦ إلى أنه يجب على المفسهرس أن يكون ملمّاً بأنواع المخطوط فيذكر الخط الذي كتب به المخطوط على الصحة فيقول : كتب بالخط الكوفي الغليظ ، أو الكوفي المزهر ، أو الكوفي الأندلسي أو النسخي الأيوبي ، أو النسخي المملوكي ، أو المحقق أو النسخي العادي أو التعليق أو الرقعة أو المشق أو الفارسي أو الديواني ، ولايجوز أن يكتب المفسهرس مثلاً : كتب بخط جيد أو بخط عادي أو خط معتاد ، كما في معظم الفهارس . ١ هـ .

ولهذه الدعوى وجه من الاحترام في حالة واحدة فقط ، وهي حينما تحكم الضرورة بالتحقيق في تاريخ المخطوط فيضطر العالم الى إقتناء كتب الخط - وهي كثيرة بحمد الله - فيقارن بين صورها ويستعين أيضاً بأهل الخبرة ليخرج في النهاية برأى يستأنس به عن تاريخ خط المخطوط .

أما تكليف المفسهرسين والمعرفين بما اشترطه الدكتور فهو ضرب من العبث ، لأن جهابذة العلماء لا يحسنون معرفة عشرات المخطوط ، وإنما يمايزون بينها بالمقارنة إذا مثلت أمامهم ، كما أن لبعض البلاد وبعض العصور خطوطاً محصورة معروفة متداولة الانتساخ ، وما عدا ذلك من جملة المخطوط فهو نادر لا يكاد يوجد إلا في دائرة اختصاص الخطاطين .

وثمة أمر أهم من هذا ، وهو أن جمهور النساخ من الوراقين وجمهور العلماء الذين ينسخون بأيديهم لا يتقصّدون صنعة أهل الخط ، وإنما حسبهم أن يكتبوا ما يقرأ ، فتجد في الخط أكثر من ملامح من ملامح أنواع المخطوط .

ومثال ذلك نسختي من هذا الكتاب ، فهي على الأعم الأغلب جارية على قاعدة الخط الريحاني والديواني وفي هذا الخط - بطبيعته - مزيج من النسخ ، فإن أرت طرح التكلف قلت : إنه خط معتاد فحسب ، بمعنى أنه واضح مقروء كثير الأتمودج في المخطوطات .

وهي النسخة الوحيدة فيما أعلم لاثاني لها غير النسخة الناقصة السقيمة التي حقق عنها بعض الكتاب .

ولم أر أحداً من المفهرسين أو الدارسين أو المترجمين أشار إلى هذه النسخة أو علم بوجودها أو علم بعلاقتها بكتاب الزبيدي .

صورت هذه النسخة من مكتبة ( شستربتي ) وتقع في أربع وتسعين ورقة أي ( ١٨٨ ) صفحة بمعدل ١٩ سطراً للصفحة .

وليس على هذه النسخة سماع ولا تملك ولا ذكر لاسم الناسخ ولا تاريخ النسخ

ولكن بمقارنة هذا الخط بنماذجه من مصوراتي غلب في ظني أنه من خطوط القرن السابع الهجري .

وظهر لي من الهوامش أن الناسخ قابل على أصل محقق .

كما أن ضبطه وتهميشاته تدل على إتقانه : لندرة التصحيف والتحريف في مادة الكتاب .

والآن : أعرض بعض مواده ولأخليها من تحقيقي وتعقيبي :

١ - إبريم : قال الزبيدي : يقولون يزيم للحديدة التي تكون في طرف حزام السرج تسرج بها وقد تكون في طرف المنطقة ولها لسان يدخل في الطرف الآخر من الحزام والمنطقة .

قال أبو بكر : الصواب إيزيم على مثال إفعيل وفيه لغة أخرى يقال :

إيزام والجمع أبازيم قال العجاج :

من كل هراج نبيل محزمه

يدق إيزيم الحزام جشمه

ويقال أيضاً إيزين ويجمع على أبازين .

قال أبو ذؤاد الإيادي :

من كل جرداء قد طالت عقيقتها

وكل أجرد مسترخي الأبازين

ويقال للإيزيم أيضاً زرفين وزرفن وفي الحديث : أن درع رسول الله

صلى الله عليه وسلم كانت ذات زرافين ، إذا علقت بزرافينها ثمرت ، وإذا

أرسلت مست الأرض .

وقال مزاحم :

يباري سديساها إذا ما تلمحت

شُعَى مثل إيزيم السلاح المؤسل

يصف ناقة .

والمؤسل المحدد الذي رقت أسلته .

ويقال أيضاً للقفل إيزيم .

وهذه العبارات كلها متفقة ، لأن الإيزيم إفعيل من يزيم إذا عض .

قال أبو زيد : يزمت به أبزم يزماً : إذا عضضته بالثنايا - دون الأنياب

والرباعيات ، وكذلك البزم في الرمي وهو أخذك الوتر بالإبهام والسبابة ثم

ترسل السهم .

فأما قول تميم بن أبي بن مقبل :

على كل ملواح يزل بريمها

تعاطي اللجام الفارسي وتصدف

فهو البريم بالراء وكذلك أنشدني قاسم بن أصبغ : عن السكري : عن أبي

حاتم : عن أبي عبيدة .

والبريم جبل مفتول يكون فيه لوانان وربما شدته المرأة على وسطها .

وأنشد الأصمعي :

انتهى النص من كتاب لحن العوام .

وليس بالإبريم الذي ذكرنا

والبريمان أيضاً الكبد والسنام .

قال أبو عبيدة : يقال : ( أئمو لنا من بريمها شيا )

انتهى النص من كتاب لحن العوام .

قال أبو عبد الرحمن : أما أصل المادة فقد قال عنه ابن فارس : ( الباء

والزاء والميم أصل واحد : الإمساك والقبض ، والإبريم عربي فصيح ، وهو

مشتق من هذا ) ( ٢٥ )

قال أبو عبد الرحمن : وقد تابعه الخفاجي في شفاء العليل ، والعجيب أن

الدكتور عبد المنعم سيد عبد العال اعتبر الإبريم من العامية ذات الأصول

العربية ( ٢٦ ) .

ومثل هذا كثير في كتابه ، وإنما صفتها أن يسوب لها بالألفاظ الفصيحة التي لاتزال العامة تستعملها .

أما ذات الأصول العربية فهي بخلاف هذا ، وهي التي يلتبس لها وجه يصححها أو يعدلها .

وأعجب منه الأستاذ روكس بن زائد العزيزي فقد قال : إبزيم عروة من المعدن

ج بزمة ( ٢٧ )

قال أبو عبد الرحمن : ما كنت إبزيم تستعمل عند عامة أهل الأردن جمعاً وإنما تستعمل للمفرد ، وهذه الصيغة في هذا الموضوع لاتليق بالجمع لانفي الفصحى ولا في حس العامة .

وأما بيت العجاج الذي أورده الزبيدي فقد كان عنده بلفظ هداج ، والتصحيح من ديوان العجاج ( ٢٨ )

والهراج صفة للفرس إذا كثر عدوه أو اشدت ونبيل محزومه : ضخم الوسط . وجشمه : وسطه .

وأما إبزيم فهي على الإبدال ، والأصل الميم ، ولهذا جعل اللغويون الإبزيم لغة في الإبزيم ، وهذا اتفاق منهم على أن الأصل الميم ( ٢٩ )

وفي الأصل الخطي من كتاب التهذيب لابن شهيد ورد بيت أبي دؤاد بلفظ عقيقها .

---

( ٢٦ ) معجم الألفاظ العامة ذات الحقيقة والأصول العربية ص ١٢٩

( ٢٧ ) قاموس العادات ١ / ١١٦

( ٢٨ ) بشرح الأصمعي ص ٤٣٥ - ٤٣٦ .

( ٢٩ ) عن إبدال الميم نوناً راجع معجم تيمور ١ / ٨٤ ومعجم الألفاظ العامة لمبد المنعم ص ٦٠

والبيت من قصيدة لأبي دؤاد في وصف الخيل وهو في تهديد الأعداء بإغارة على الخيل وقوله :

إن لم تلطني بهم حقاً أتبنكم

حواً وكمناً تعادي كالسراحين (٣٠)

وفي لحن العوام الذي حققه الدكتور رمضان عبد التواب ورد المفرد زرفن والجمع زرافن .

وهكذا في الأصل إلا أنه أورد الحديث بالقاف وبصيغتي الجمع هكذا :

( ذات زرافن إذا علقت بزرافينها ) . أ هـ .

وما أثبتته هو المحقق في كتب اللغة والغريب

وقد ضبط زاء الزرفين بالضم والكسر الجوهري ونص على أنه معرب ( ٣١ )

وقال الأزهري : والصواب بالكسر وليس في كلامهم فعليل بالضم ( ٣٢ )

ونص الدكتور محمد ألتونجي على أن زرفين بمعنى حلقة تدق على الباب أو الصندوق ليقفل بها ، فالكلمة فارسية لأن كتابه عن بيان معاني الألفاظ الفارسية ، وضبط الزاء بالضم ( ٣٣ )

وقد حرفها عوام أهل الأردن إلى اللام وجعلوها بمعنى إغلاق الباب فقالوا :

زرفل عليه الباب ( ٣٤ )

قال أبو عبد الرحمن : وزعم الزبيدي رحمه الله بأن زرفين مرادفة للإيزيم

محل نظر ، بل أصلها في الفارسية حلقة الباب ، ثم توسع بها العرب لكل حلقة كحلق الدرع الواردة في الحديث الشريف .

---

( ٣٠ ) انظر غرباوم ص ٣٤٥

( ٣١ ) الصحاح ٥ / ٢١٣١

( ٣٢ ) تهذيب اللغة ١٣ / ٢٨٧

( ٣٣ ) المعجم الذهبي ص ٣١٣

( ٣٤ ) قاموس العادات ٢ / ١٠



وأنا أميل إلى مذهب الأزهرى في تخطئة من ضم الزاي لأن المعرب يجب أن يجري على صيغ أوزان العرب .  
وأما بيت مزاحم فقد ورد في الأصل تلمحت بالحاء .  
وورد في بعض المصادر موثلاً بالشين . ولا وجه لهذين الضبطين ( ٣٥ )  
وورد في أصل التهذيب وأصل المطبوع من لحن العوام ذكر ابن مقبل هكذا :  
ابن أبي مقبل .

والإسناد في كلام الزبيدي يظهر لي أنه إسناد لكتاب ماتلحن فيه العامه لأبي  
عبدة معمر بن المثنى ( ٣٦ ) وآخر ما في المطبوع من لحن العامه بهذه المادة :  
( والبرمان أيضاً ) ثم ذكر في التحشية أن هذه النقط موضع كلمة غير مقروءة في  
الأصل ( ٣٧ ) والواقع أنه موضع سطر ونصف في الأصل الذي رجعت إليه كما  
تري . وتخريج البيت الذي رواه الأصمعي نجده في المطبوع ( ٣٨ )  
قال أبو عبد الرحمن : وحكم ابن فارس بأن الإبزيم عربي فصيح هو مذهب  
جمهور اللغويين بيد أن الإمام ابن دريد قال : والإبزيم إبزيم السرج ونحوه فارسي  
معرب ، وقد تكلمت به العرب ١٠ هـ ( ٣٩ )

---

( ٣٥ ) المادة في المطبوع من لحن العوام ص ١٥ - ١٨ وعن إيزين وزرفين انظر معجم تيمور الكبير ٢ /  
٩ ومعجم شمال المغرب ص ٢٩

( ٣٦ ) انظر عن هذا الكتاب لحن العامه للدكتور رمضان عبد التواب ص ١١٧

( ٣٧ ) لحن العوام ص ١٥ - ١٨

( ٣٨ ) أي من لحن العوام ص ١٨

( ٣٩ ) الجمهرة ٣ / ٣٧٧ وتابعه الجواليقي في المعرب ص ٢٤ وتابعهما صاحب المنجد ، وصاحب  
محيط المحيط ، وصاحب غرائب اللغة ولم يرهنا

وقال أدي شير : قلت إن صيغة هذا الاسم تدل على كونه أعجمياً ، فهو  
معرب إما عن اليوناني وهو المهماز أو عن الفارسي أبزن وهو إناء من حديد أو من  
نحاس منوع على شكل التابوت ( ٤٠ )

قال أبو عبد الرحمن : الإبزيم عربية المادة والمعنى ، ودعوى التعريب متهافة  
من أمور جمّة :

أولها : أن الأصل في كلام العرب الأصالة حتى يقوم البرهان على خلاف  
ذلك بتنقيص أو ضرورة فكر .

وثانيها : أن مادة بزم عربية المادة ، ومعنى الإبزيم واضح الاشتقاق من المعنى  
العربي العام لبزم وهو القبض .

ولاتجوز دعوى التعريب أو الإبدال إذا صح المجاز ووضح الاشتقاق  
وثالثها : أن مدافعة الاشتقاق العربي بدعوى التعريب غير مقبولة على الإطلاق  
وهي أشد بطلاناً إذا كان المدعى تعريبه بخلاف المعنى الأعجمي الأصل .  
والإبزيم في استعمال العرب ليس هو المهماز عند اليونان وليس  
هو الإبزيم عند الفرس .

ومن تأمل المعجم الذهبي وغيره لم يجد معنى الإبزيم ضمن معاني الإبزيم .  
فما بالناتوه اشتقاقاً عربياً - لاتعريباً محضاً - من اليونانية أو الفارسية ولدينا  
الاشتقاق من لغة العرب واضح جلي .

ودعوى الاشتقاق من العرب قد تصح إذا صحت دعوى التعريب .  
ورابعها : أن أدي شير توهم تعريبها لأنها على صيغة إفعيل ، ولم يعلل علاقة  
الدعوى بهذه الصيغة .

ولعل وجه دعواه أن أكثر ماورد على هذه الصيغة معرب ( ٤١ )

---

( ٤٠ ) الأنفاظ الفارسية المعربة ص ٧

( ٤١ ) انظر ماورد على هذه الصيغة في ديوان الأدب ٢ / ٢٧٨ - ٢٧٩

قال أبو عبد الرحمن : الصيغ أوزان الألفاظ وقوالب المعاني ، ولا تصح دعوى أعجمية الصيغة حتى يحكم الاستقراء بأنه لم ترد كلمة عربية الأصل علي تلك الصيغة ، والمر في ذلك أن آخر ما يضطر إليه العرب تعريب الصيغة ، بل كان منهجهم في التعريب الرد إلى صيغهم العربية .

وقد دل الاستقراء على أن إفعال عربية الصيغة ترد للمبالغة في ألفاظ لاشك في عربيتها كالإصليت والإضريح والإمليس والإجفيل .

وترد اسم آلة سماعية في ألفاظ لاشك في عربيتها كالإقليد والإزميل .

٢ - الأذان : قال الزبيدي : ويقولون : سمعنا الأذان الأول (٤٢) وأذان العصر (٤٣)

قال أبو بكر : وذلك كله خطأ . والصواب الأذان على وزن فعال وقد أذن بالأولى وبالعصر (٤٤) قال الفرزدق :  
وحتى علا في سور كل مدينة

مناد ينادي فوقها بأذان  
وفيه لغة أخرى ، يقال الأذين وأنشدنا أحمد بن سعيد قال : أنشدنا الشيرازي  
لجرير يهجو الأخطل :  
هل تشهدون من المشاعر مشعراً

أو تسمعون لدى الصلاة أذينا  
قال أبو عبد الرحمن : أذن الأول ، وأذن بالأول ، وأذن العصر ، وأذن بالعصر  
كل هذا كلام مركب ، والتصحيح والتخطئة في الكلام لا يتحقق إلا إذا قرن معه  
مراد المتكلم

---

(٤٢) في الأصل : أذان الأولى .

(٤٣) في الأصل : أذن

(٤٤) في المطبوع ورد بيت جرير مقدماً على بيت الفرزدق .

ولهذا فقول الزبيدي : (أذن الأول خطأ والصواب بالأول) غير محرر لأن لكل تركيب معناه ، والصحيح حسب مراد المتكلم .

وإنما الصواب أن يعين التركيب الصحيح لكل مراد على هذا النحو :  
أذن - بفتح الهمزة وتضعيف الذال مع فتح الثانية - الأول : يصبح بمعنى أذن المؤذن الأول فتكون الأول مرفوعة تبعاً للفاعل وهو المؤذن .  
وبمعنى أذن المؤذن أذانه الأول فتكون الأول منصوبة لأنها نائب مفعول مطلق ،  
وأذن العصر يصح بنصب العصر بمعنى أذن في وقت العصر .  
ومن هذا يتضح أن عوام الأندلس يرفعون الأول والعصر على أنهما فاعلان ،  
المعنى أن وقت الأول ووقت العصر هما اللذان يؤذنان ، مع العلم أن الذي يؤذن ابن آدم .

وهذه التخطئة بلاغية لا لغوية ، ولا تصح التخطئة بلاغة إلا إذا لم توجد نكته بلاغية يقصدها المتكلم من إسناد الفعل إلى الوقت .  
فلعل دارسي اللحن أن يتجهوا إلى مثل هذا .  
وقصر الزبيدي الصحة على أذن بالأول وبالعصر ليس سديداً ، ولعله فعل ذلك لعلمه بأن أذن فعل لازم فأراد أن يعدي إلى معموله بحرف الجر .  
وهذا صحيح إذا أريد المعمول مفعولاً به .  
لهذا لا يتعين أذن بالأول وبالعصر ، بل يجوز أذن الأذان الأول بالصلاة وأذن العصر بالصلاة .

هذا على صيغة البناء للمجهول ، وعند البناء للمعلوم يجوز :  
أذن العصر بالصلاة ، وأذن الأول بالصلاة ( ٤٥ )

٣ - أماره : قال الزبيدي : ويقولون سر إلى فلان إماره كذا فيكسرون .  
قال أبو بكر : والصواب بأماره بالفتح وهي العلم والسمة ( ٤٦ ) وقال  
الأفوه الأودي :

أماره الغي أن تلقى الجميع لدى  
(م) الإبرام للأمر والأذئاب أكتاد

ويقال الأمر أيضاً بمعناه ( ٤٧ )  
والأمر الحجر يكون علامة من هذا  
قال أبو زيد في ( ٤٨ ) ( أمير المؤمنين ) ( ٤٩ ) عثمان بن عفان  
رضي الله عنه :

إن كان عثمان أمسى فوقه أمر  
كراقب العون فوق القبة الموفي  
وإنما عني مافوق قبره من الحجارة والطين شبهه ( ٥٠ ) بالعلم .  
وأما ( ٥١ ) الإمارة فالولاية .  
والأماره المؤامرة . قالت صفية ( الباهلية ) ( ٥٢ )

- 
- ( ٤٦ ) والسمة زيادة من المطبوع .  
( ٤٧ ) في المطبوع : يقال أيضاً معناه ( الموعد والوقت ) وما بين القوسين إضافة من المحقق د / رمضان  
والبيت ضمن قصيدة في الطرائف الأدبية ص ١٠ .  
( ٤٨ ) في الأصل : أبو زيد  
( ٤٩ ) ما بين القوسين ليس في المطبوع .  
( ٥٠ ) في المطبوع : فشبه  
( ٥١ ) في المطبوع : فأما  
( ٥٢ ) ما بين القوسين ليس في المطبوع ولعل الكلمة محرفة عن الهاشمية ، لأن البيت من أبيات منسوبة  
لصفية بنت عبد المطلب ناصة على أن الشاعرة من قریش

ألا بلغ بني عمرو رسولاً

فقيم الكيد فينا والامار ( ٥٣ )

٤ - الألب : قال الزبيدي : ويقولون للقوم يجتمعون على الإنسان في خصومة

( ٥٤ ) أو حزب : هم إلب على فلان .

قال أبو بكر : والصواب هم ألب بالفتح وقد تألبوا عليه إذا تجمعوا ( ٥٥ )

عليه بالعداوة .

قال حسان بن ثابت :

والناس ألب علينا فـيك ليس لنا

إلا السيوف وأطراف القنا وزر

ويقال : الناس علينا ألب واحد وضلع واحد ( ومبدع واحد ) ( ٥٦ ) إذا

اجتمعوا بالعداوة .

ويقال : لاتدخل أمرك من ألبه عليك

والألب أيضاً الطرد يقال ( ٥٧ ) ألبت الناقة ألبها ألباً طردتها عن الفراء .

---

وهذا هو البيت كما في شرح المرزوقي ١٧٨٨ / ٤

الامن مبلغ عني قريشاً

فقيم الامر فينا والإمار

وعلى هذه الرواية يكون الإمار بمعنى الشاور ، لأن الإمار مصدر آمر ، والمؤامر هو المشاور في اللغة وفي الحديث : أمروا النساء في أنفسهن : أي : شاوروهن وقول المؤلف : والأمار : المؤامرة نقل غريب وإنما الوارد لغة الأمار بمعنى التأمر .

( ٥٣ ) في المطبوع : يقيم . . والأمارا ١٩

قال أبو عبد الرحمن : وردت هذه المادة في المطبوع ٥٠ - ٥١ وانظر عنها تنقيف اللسان ص ١٣٠

ومعجم الأخطاء الشائعة ص ٢٨

( ٥٤ ) في المطبوع : علي إنسان في مصيبة

( ٥٥ ) في المطبوع : اجتمعوا .

( ٥٦ ) في المطبوع : ضلع واحد ، وماين القوسين ليس في المطبوع .

ويقال : لاتدخل أمرك من ألبه عليك .

والألب أيضاً الطرد يقال ( ٥٧ ) ألبت الناقة آلبها ألباً طردتها عن الفراء .

قال أبو عبد الرحمن : حكم الزبيدي بأن الإلب بالكسر لحن غير صحيح ، وكذلك قول اللغويين : إن الفتح والكسر جائزان والفتح أعرف : كلام فيه مسامحة .

والصواب عندي جوازهما بلا تفاضل ، بل لكل صيغة معناها ، فمن أراد معنى متألين فتح ، ومن أراد معنى المفعول وأنهم مؤلبون كسر ، لأن فعل بكسر الفاء تدل على المفعول .

والألب بمعنى الطرد منقول أيضاً عن أبي عمرو الشيباني ، وهو مجاز ، ووجه المجاز أن الطارد يسعى إلى ضم طريدته إليه ، والضم فيه معنى الجمع ( ٥٨ )  
٥ - الإكاف : قال الزبيدي : ويقولون لجمع الإكاف أكفة ( ٥٩ )

---

( ٥٧ ) في المطبوع : ويقال .

( ٥٨ ) انظر كتابي اللغة العربية بين القاعدة والمثال ص ٤٢

وقد وردت هذه المادة في المطبوع ص ٨٢ - ٨٣

وانظر تنقيف السان ص ١٣٢ ومعجم الألفاظ العامة لمبد المنعم ص ١١٣

( ٥٩ ) ضبط بفتح الهزة والكاف والفاء .

والهزة غير مملودة

وفي المطبوع : أكفة بالتشديد . أ هـ

قال أبو عبد الرحمن : وأي الضبطون كاف فهما لحنان وقد ذكر ابن مكى تصرفاً للعامة من وجهين آخرين

فقال : وكللك قولهم : لكاف لأحواد تحمل على ظهر الدابة بعينها .

وليس هو تلك الأحواد . تنقيف اللسان ص ٢٢٤ وهذه المادة يذكرها اللغويون في مادة أكف ووكف وقد

نص ابن فارس على أن الأصل وكف وأن الهزة بدل من الواو .

والإكافة برذة الحمار .

وقال أبو بكر : والصواب أكفة بالتشديد مثل إزار وأزرة ( ٦٠ )  
وقد آكفت الدابة ، وهي موكفة ، وأوكفتها ( ٦١ ) أيضاً ، وهو الإكاف  
والوكاف وقال الراجز :

كالكودن المشدود بالوكاف ( ٦٢ )

٦ - استكتل : قال الزبيدي : استكتل في الأمر إذا يجد ( ٦٣ ) فيه بالكاف .  
قال أبو بكر : والصواب : استقتل وأصله من القتل وقد غلط في هذا ( ٦٤ )  
بعض أهل الأدب ( ٦٥ ) واحتج فيه ( ٦٦ )

---

( ٦٠ ) في المطبوع : أكفة . . وأزرة - بمد الهمزة - قال أبو عبد الرحمن : ما في المطبوع هو الصحيح  
ويصح ما في الأصل بغير شرط التشديد بل بالتخفيف وضم فاء الكلمة وعينها .  
( ٦١ ) في المطبوع ذكر فعلاً ثالثاً هو : أكتتها نقلاً عن الصفدي قال أبو عبد الرحمن : أكف لهجة بني نعيم ،  
وأوكف لغة أهل الحجاز ، وأكف لهجة نقلها الصفاني .  
( ٦٢ ) قال الأصمعي في شرحه لديوان المعجاج ص ١١٢  
الكودن : البرذون الهجين . . والوكاف إذا قلت إكاف :  
قلت أكف ، وإن قلت وكاف : قلت أوكف . ا هـ .

وفي المطبوع : بالإكاف .

والبيت للمعجاج وقد ورد بالروایتين .

( ٦٣ ) في المطبوع : جد .

( ٦٤ ) في المطبوع : فيه .

( ٦٥ ) في المطبوع : الآداب .

( ٦٦ ) حمل هـ على اللهجات أولى من حملة على اللحن الحادث في الأندلس لوقوع الكاف بدلاً من

القاف في كثير من مفردات اللغة ، كقحط وكحط ، وانظر نموذج ذلك في معجم الألفاظ العامة

للدكتور عبد المنعم سيد عبد العال ص ٥٩ وانظر معجم تيمور الكبير ١ / ٨٠ - ٨١ و ٧٥ - ٧٨

وهذه المادة وردت في المطبوع ص ٢٥٥ ( الملحق ) نقلاً عن الصفدي . وانظر معجم الألفاظ العامة

لعبد المنعم ص ٤٣٦



- ٧- آمال : قال الزبيدي : ويقولون : بلغه الله أماليه .  
 وقال أبو بكر : والصواب : آماله ، وهو جمع الأمل ( ٦٧ )  
 يقال : آملت الرجل آمله وأملته .  
 ولا وجه للياء هنا ( ٦٨ )
- ٨- آحاد : قال الزبيدي : ويقولون : مضى لذلك سبوت وحدود .  
 قال أبو بكر : والصواب : وآحاد ( ٦٩ ) جمع أحد .
- ٩ - مؤخرة : قال الزبيدي : ويقولون مؤخرة ( ٧٠ ) السرج .  
 قال أبو بكر : والصواب : آخرة السرج ، وكذلك آخرة الرحل  
 وقادمتها ( ٧١ )  
 وقال الهذلي : ردف لآخرة الرحل ( ٧٢ )  
 وعامة أهل الشرق ( ٧٣ ) يقولون : مؤخرة السرج  
 ويقولون ( ٧٤ ) نظراً إليه بمؤخر عينه .. ومؤخر كل شيء ضد  
 مقدمه ( ٧٥ ) .

- 
- ( ٦٩ ) في المطبوع : وهو جمع  
 ووردت هذه المادة في المطبوع ( الملحق ) نقلاً عن الصفدي ص ٢٦٦  
 وانظر وجهاً آخر للعامة في القول المختضب ص ٤٠  
 ( ٧٠ ) في المطبوع : شكلت مؤخرة بالتخفيف .  
 والصواب ما في الأصل وهو تشديد الحاء مع كسرها لأن الضبط بالتشديد هو محل الخلاف ، فقد أنكره  
 ابن السكيت ، واعتبره الفيومي في المصباح لحناً  
 ( ٧١ ) في الأصل وقامتها .  
 ( ٧٢ ) تمام الشطر من أوله : مقيرة ردف . إلخ وهو لأبي ذؤيب .  
 وترد آخرته وآخره حسب مقتضى التذكير والتأنيث  
 ( ٧٣ ) في المطبوع : وأهل المشرق  
 ( ٧٤ ) في المطبوع : ويقال  
 ( ٧٥ ) هناك غير المؤلف من منع مؤخرة بالتخفيف والتشديد ومنهم من اعتبرها لغة قليلة .

١٠ - اشترت الماشية : قال الزبيدي : ويقولون : اشترت الماشية .

قال أبو بكر : والصواب : اجترت ، وهو أن تجتر مافي بطنها من ( ٧٦ )  
يقال : لا أفعل ذلك ما خلفت جرة درة ( ٧٧ ) .

واختلافهما : أن هذه تسفل وهذه تعلق ( ٧٨ )

١١ - أنيس : قال الزبيدي : ويقولون في تصغير الإنسان : أنيس ( ٧٩ )  
قال أبو بكر : والصواب : أنيسان فيمن اشتقه من الأنيس .

---

ومنهم من أنكر التشديد فقط واعتبره لحناً ، والجمهور على جوازهما معاً ، وإلى هذا ذهب أبو عبيد إذ اعتبر التخفيف أجود .

قال أبو عبد الرحمن : هذا الصحيح ، فكل هذه الصيغ جائزة وتختلف معانيها باختلاف مراد المتكلم وهذه المادة وردت في المطبوع ص ١١٨ - ١١٩ وانظر الزهر ١ / ٣١٧ - ٣١٨ ومعجم الأخطاء السابعة ص ٢٢

( ٧٦ ) في الأصل : يياض لمقدار نصف كلمة لم أستطع استظهارها كاملة .  
( ٧٧ ) في مجمع الأمثال للميداني ٢ / ٢٣٧ لا أفعل كذا ما اختلفت الدرة والجرة ، وذلك أن الدرة تسفل والجرة تعلق فهما مختلفان . آ هـ

وقال ابن مكى : واختلافهما أن الجرة تعلق إلى الفم والدرة - وهي اللبن - تسفل إلى الضرع . اهـ .  
والجرة ما يفيض البعير من كرشه فيأكله ثانية يتعلل به إلى وقت علفه ، وكل ذي كرش يجتر .  
قال أبو عبد الرحمن : العوام في نجد إذا بالغوا في الدعاء لشخص بعصته من المعصية قالوا : جعل (أي لعل) الذي حرم الحمار من الجرة يحرمك من فعل كذا .

( ٧٨ ) اختصر هذا النص الخفاجي في الشفاء عنه أخذ الدكتور رمضان وألحقه بالمطبوع ص ٣٠٣  
وقبل الخفاجي ابن الجوزي أوردته مختصراً في تقويم اللسان ص ١٠٤ وأوردته على نحو ما أوردته الزبيدي ابن مكى في تقويم اللسان ص ٨١

وقد تعقب الخفاجي المؤلف في حكمه باللحن فقال : والأمر فيه سهل لقرب المخرج .  
قال أبو عبد الرحمن : لا تزان هذه اللهجة لهجة قبائل بني مالك وبلحارث وبلقرن وماحولهم ، وقد ذكر الدكتور رمضان نموذجاً لهذه اللهجة من عامية مصر في كتابه لحن العامة ص ٣١٥ و ٣٣٥  
وذكر الجواليقي في التكملة : الشاة تشتت ، وتابع الزبيدي أيضاً ابن هشام اللخمي في المدخل . وعن التناوب بين الجهم والشين راجع تيمور الكبير ١ / ٥٤٦ .

( ٧٩ ) ورد في ملحق المطبوع ص ٥٢٩ نقلاً عن تصحيح التصحيح للصفدي : أنيسي .

ومن اشتقه من النسيان قال : أنيسيان ( ٨٠ )

١٢ - أقرأ عليه السلام : قال الزبيدي : ويقولون : أقرى فلاناً السلام .

قال أبو بكر : والصواب : أقرأ عليه السلام .

فأما أقرئه السلام فمعناه : اجعله أن يقرأ السلام كما يقال أقرأته السورة .

وقد غلط حبيب ( ٨١ ) في مثل هذا ، فقال :

أقرى السلام معرفاً ومحصباً

من خالد المعروف والهيحاء

والصواب : ماأنشدنا ( ٨٢ ) أبو علي :

أقرأ على الوشل السلام وقل له

كل المشارب مذ هجرت ذميم ( ٨٣ )

قال أبو عبد الرحمن : لم يحقق المؤلف رحمه الله مذهب اللغويين الذين

حكموا باللحن في هذه المادة ، ولم يحقق تحكم من ادعى اللحن بل تابعهم في عرم الدعوى ولم يتقيد بتفريقهم .

---

( ٨٠ ) الصواب ما قاله المؤلف ، وليس ذلك لمجرد أنه مشتق من الإنسان ، بل لأن صيغة إنسان تحول عند

التصغير إلى صيغة أنيسان حسب قواعد النحر

أما مسوغ أنيسيان - بيانين . فقد بينه الزبيدي بقوله في تاج العروس ٤ / ١٠٣ : الإنسان أصله أنيسان ،

لأن العرب قاطبة قالوا في تصغيره أنيسان ، فدلّت الياء الأخيرة على الياء في تكبيره ، إلا أنهم حذفوها لما كثر في كلامهم .

وقد جاء أيضاً هكذا في حديث ابن سياد انطلقوا بنا إلى أنيسان ، وهو شاذ على غير قياس .

وانظر وجهاً آخر للعامة في معجم الأخطاء الشائعة ص ٣٠ والمزهر ١ / ٣٢٠ وتقييف اللسان ص ٢١٠

( ٨١ ) حبيب زيادة من المطبوع ، وهي في الأصل يياض

( ٨٢ ) في الأصل : أنشده

( ٨٣ ) في الأصل : قد هجرت

وهذه المادة وتخريج البيت في المطبوع ص ٢٥٨ ٢٥٩ نقلاً عن الصنفدي .

فأما مذهب بعض اللغويين فهو الحكم بأن أقرىء فلاناً السلام لحن إذا كان السلام غير مكتوب .

وأما تحكمهم في هذا التفريق فلأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو سيد الفصحاء لم يراع هذا الفرق ، فقد ورد الاستعمال في الحديث النبوي كثيراً بالنسبة للسلام غير المكتوب .

وبهذا يتضح أن قولهم أقرىء فلاناً السلام استعمال صحيح فصيح لا لحن فيه ، وهو من المجاز الأدبي لا اللغوي ، ذلك أن المقيم عادة يلح في استجواب القادم حتي يحمله على الإخبار بكل ماسمعه من صديقه الغائب ، فكأن القادم بهذا يقرىء المقيم ، ولهذا يقول التلميذ أقرأني الشيخ فلان ، لأنه عادة يحمله على القراءة عليه . ثم إن أقرأ أصبحت عرفاً أدبياً بمعنى أبلغ ، والمبالغة في الإبلاغ تقتضي أحياناً الإقراء للثبت من التبليغ ( ٨٤ )

١٣ - انبصها : قال الزبيدي : ويقولون عند تحقيق القول :

إن لم يكن كذلك فانبصها ( ٨٥ )

يعنون اللحية .

قال محمد : والصواب فانمصها بالميم .

أي انتفها .

يقال : نمصت الشعر أنمصه نمصا .

إذا نتفته .

وكذلك نقشته أنقشه ، ونتخته أنتخه .

---

( ٨٤ ) انظر معجم الأخطاء الشائعة للمدني ص ٢٠١ ومعجم الألفاظ العامية لعبد المنعم ص ٤٣٨

( ٨٥ ) ما احتج به المؤلف هنا لحناً قد نقله ابن القطاع عن العرب ، واستعمال مادة نبص بمعنى القليل من

البقل إذا طلع بدل على أن فعل نبص مشتق من الاسم النبص ، ثم تجوز بالبقل إلى الشعر .

والأرجح هندي أن النبص لهجة أبدلت الميم بآء ، والهجاء غير اللحن .

ويقال للذي يتنف به الشعر: المنماص والمنقاش والمتاخ وفي الحديث أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لعن النامصة والمنمصة ، فالنامصة ( ٨٦ ) النافثة للشعر من  
وجهها والمنمصة التي تطلب أن تنمص شعرها ، وأنشد يعقوب :

يا ليتها قد لبست وصواصا

وعلقت حاجبها تنماصاً (٨٧)

حتى يجيئوا عصباً حراساً

ويرقصوا من حولها القلاصا (٨٨)

فيجدوني حركاً حياصا ( ٨٩ )

والوصواص البرقع . والحياص الذي يحيص من جانب ( ٩٠ ) إلى آخر ،  
وكان نساء العرب ينتفن ( ٩١ ) الشعر عن وجوههن ، يتزين بذلك .

أنشدنا أبو علي ( ٩٢ ) قال :

أنشدنا أبو بكر بن دريد :

---

( ٨٦ ) في الأصل : والنامصة .

( ٨٧ ) في الأصل : نيماصا .

( ٨٨ ) في الأصل : يجيئوا عصها .

والتصحیح من المطبوع ومن الفاخر ص ٣٦

( ٨٩ ) في الأصل : فيجدون .

وفي المطبوع وبقية المصادر : فيجدوني ، وفي كلتا الروايتين خلل في الوزن وثرة قبيحة ، ويستقيم لو  
قيل مثلاً : يلقون مني .

وهذا الخلل من ضمن تمهيزات الرجاز غير المقبولة التي درستها في بحثي عن الهداء بأحد أسفار كتابي  
ديوان الشعر العامي .

( ٩٠ ) في المطبوع : من جانب إلى آخر .

( ٩١ ) في المطبوع : ينتفن .

( ٩٢ ) في المطبوع : قال أبو علي أنشدنا ، وأبو علي هو القالي .

فلما مضى شهر وعشر لعييرها  
وقالوا تجيء الآن قد حان حينها  
أمرت من الكتان خيطا وأرسلت  
حريراً إلى أخرى سواها تعينها ( ٩٣ )  
فما زال يجري السلك في حروجهما  
وجبهتها حتى ثنته قرونها  
وقال (٩٤) أبو بكر ابن دريد : هذه (٩٥) امرأة انتظرت عيراً يقدم زوجها فيها  
فتفتت بالخيط شعر وجهها ونهيات له . والجري الرسول ، والقرون النوائب ،  
والسلك الخيط .  
١٤ - صبل : قال الزبيدي : ويقولون لموقف الدابة : صبل ، ويجمعونها على  
صبول (٩٦)  
قال أبو بكر : والصواب : لاصطبل ، وهو من كلام أهل الشام ، وجمعه  
أصاطب .  
ورغم أبو العباس المبرد أن الهمزة أصلية وقال : إن الهمزة إذا كانت خامسة  
فصاعداً فحكمها أن تكون أصلاً إلا في باب ائسهياب وإكرام ( ٩٧ )  
ونحوهما

---

( ٩٣ ) في المطبوع : رَأرسلت ( براء قبل الهمزة )  
وفي الأصل : ورأرسلت بواو وراء قبل الهمزة .  
( ٩٤ ) في المطبوع : وقال  
( ٩٥ ) في المطبوع : وهذه  
وهذه المادة وردت في المطبوع ص ٢١ - ٢٣ - وانظر تثقيف اللسان ص ٧٩ - ٨٠ وعن تناوب الباء  
والميم انظر معجم الألفاظ العامة لعبد المنعم ص ٤٩ - ٥٠ ومعجم تيمور الكبير ١ / ٣٧ و ٨٣ - ٨٤  
( ٩٦ ) في الأصل : ويجمعونه .  
( ٩٧ ) في المطبوع : واغد بدان ، وذكر المحقق أن الزيادة من كتاب سيويه .

قال : إنما يُقضى عليها بالزيادة إذا كانت أولاً ورابعة ( ٩٨ )

وتصغير إصطبل على نحو جمعه أصيطب .

وقال بعض النحويين ( ٩٩ ) : جمع إصطبل صطابل ، وتصغيره صطيبل .

وقال : أحذف الهمزة ، كما أحذفها من إبراهيم وإسماعيل إذا جمعت أو

صغرت .

والحجة في حذفها أنها وإن لم تكن هاهنا زائدة ( ١٠٠ ) فهي من حروف

الزوائد ، ألا ترى أن بعضهم يصغر فرزدقاً وشمردلاً على فريزق وشميرل ويجمعها

على ذلك ، لأن الدال قريبة المخرج من التاء ، والتاء من حروف الزوائد ، والهمزة

في إصطبل أجدر بالحذف من الدال في شمردل .

قال أبو بكر : والقول الأول أحب إلي ، لأن القياس أن يأخذ التصغير والجمع

حقهما ثم يرتدعان فتحذف ( ١٠١ ) ما بعد الحرف الذي ارتدعا عنده ، بل لا يجوز

غيره عند سيبويه ، لأنه لا يجوز عنده أن ( ١٠٢ ) يحذف من الخماسي إلا آخره .

وإن كان الرابع من الحروف التي تشبه الزوائد ولم يكن زائداً جاز حذفه ، مثل

النون في حدرنق ، والدال في فرزدق . ولا يجوز عنده حذف الثالث ألبتة

مثل الميم من ( ١٠٣ ) جحمرش .

---

( ٩٨ ) في المطبوع : دون واو قبل رابعة

( ٩٩ ) في المطبوع : اللغويين .

( ١٠٠ ) في المطبوع : لم تك زائدة هنا .

( ١٠١ ) في المطبوع : ويحذف .

( ١٠٢ ) ما بين القوسين زيادة من المطبوع ليست في الأصل .

( ١٠٣ ) في المطبوع : في .

وحجته في ذلك أنه لا يستنكر أن يكون بعد الثالث حرف ينتهي إليه في التصغير ، كما كان ذلك في جميعفر ، وإنما استجاز أن يحذف الحرف الذي وقف التصغير عنده ، وهو الرابع إذا أشبهه حروف الزوائد ، فهمزة ( ١٠٤ ) إصطبل أخرى أن لا تحذف ، إذ كانت أولاً .

وإنما حذفت همزة إبراهيم وإسماعيل لأنهما جاءا على همزة اشهياب وهما أعجميان فصارعت الألف الثالثة ( ١٠٥ ) ياء اشهياب وإصطبل على مثال جردحل لا زيادة فيه .

قال أبو عبد الرحمن : ذكر ابن مكى وجهاً آخر للعامية في هذه المادة وهو إسكان الصاد وفتح الباء وتشديد اللام هكذا : إصطَبَلَّ ( ١٠٦ )

والإصطبل موقف الدواب ، وقد نص أبو عمرو بن العلاء على أنه معرب . ودل سياق الأزهري على أنها مولدة إذ قال :

الإصطبل موقف الفرس شامية .

وزعم صاحب تاج العروس أن الجوهري أهملها .

قال أبو عبد الرحمن : نقل ابن منظور عن الجوهري قوله : الإصطبل للدواب وألفه أصلية لأن الزيادة لا تلحق بنات الأربع من أوائلها إلا الأسماء الجارية على أفعالها وهي من الخمسة أبعد .

وورد في رجز أبي نخيلة قوله :

ومن صلاح راشد اصطبله

قال أبو عبد الرحمن : الإصطبل بلفظها ومعناها معربة عن اليونانية ( ١٠٧ )

---

( ١٠٤ ) في المطبوع : وهمزة .

( ١٠٥ ) في المطبوع : فيهما الباء في .

( ١٠٦ ) انظر تنقيف اللسان ص ١٦٠ .

( ١٠٧ ) انظر دائرة المعارف للبستاني ٣ / ٧٤١ - ٧٤٢ والمادة في المطبوع ص ١٣٣ - ١٣٥ وانظر

القول المختضب ص ١٣٣ .



١٥ - الأيل : قال الزبيدي : ويقولون : الأيل بفتح أوله .

قال أبو بكر : والصواب إيل وفيه لغة أخرى ( ١٠٨ ) يقال هو الأيل .

وقال يعقوب : بعض العرب يقول الأجل يدل الياء جيماً . وأنشد ( ١٠٩ )

أبو علي :

كأن في أذنا بهن الشـول

من عبس الصيف قرون الأجل ( ١٠٠ )

وجمعه أياثل مهموز كجمع سيد ، ووزن أيل أفعل ، والهمزة فيه أصل ، لأنه ( ١١١ ) ليس في الكلام أفعل اسماً ( ١١٢ ) ولا صفة .

قال أبو عبد الرحمن : الأيل هو الوعل مشتق من آل .

قال أبو علي الفارسي : سمي بذلك لمآله إلى الجبل يتحصن فيه . اهـ

وهو بتشديد الياء وبكسر الهمزة وضمها وفتحها ، والمشهور الكسر .

ولاذن فتحكم الزبيدي بأن أيل - بفتح الهمزة وتشديد الياء - لحن غير صحيح

بل هو لهجة .

ولما العامي مذكروه الجواليقي في التكملة إذ قال : والعامية تفتح الألف والياء .

أما الأجل بالجيم فلولا شاهد أبي النجم لقلت : إن قلب الياء جيماً من تصرف

العامية ( ١١٣ )

---

( ١٠٨ ) في المطبوع : وفيه لغات .

( ١٠٩ ) في المطبوع : وأنشدنا .

( ١١٠ ) في الأصل : عبس الصيف ، وضبط جيم الأجل بالسكون . ، هو ضبط يخل بالوزن .

والبيت من قصيدة لأبي النجم تمهد تخريجه وكامل المادة في المطبوع ص ١٤٢ - ١٤٣ ، وتمهد تخريج

القصيدة في الطرائف الأدبية ص ٥٥

( ١١١ ) في الأصل : لأن

( ١١٢ ) في المطبوع : لا اسما

( ١١٣ ) انظر معجم تيمور الكبير ١ / ٨٧ .

- ١٦ - لاجور : قال الزبيدي : ويقولون : للحجر المطبوخ : لاجور .  
قال أبو بكر : والصواب : أجْر وأجور ، وهو فارسي معرب ، ويقال ( ١١٤ )  
أجرون ، وقال أبو دؤاد الإيادي :  
ولقد كان في كتاب خضر  
وبلاط يلاط بالآجرون ( ١١٥ )
- ١٧ - أي : قال الزبيدي : ويقولون في النداء :  
أي فلان فيشددون حتى ، قال بعض شعرائهم الحميري ( ١١٦ ) .  
مت فيك الممات أي بناتي ( ١١٧ )

---

( ١١٤ ) في المطبوع : ويقال أيضاً .  
( ١١٥ ) وردت في المعجمات :  
الأجور بفتح الهمزة وضم الجيم .  
واللهجور بفتح الهاء وسكون الهمزة وضم الجيم .  
والأجور بمد الهمزة وكسر الجيم وضم الراء .  
والأجور بضم الهمزة وضم الجيم وتشديد الراء  
والأجور بمد الهمزة وضم الجيم وكسرها وتخفيف الراء  
وأجور على وزن فاعول  
والأجور طبع الطين وهي معربة عن ( أكور ) المعجم الذهبي ص ٤٥ وانظر دائرة المعارف لبطرس  
٣٩ - ٣٤ / ١

قال أبو عبد الرحمن : مادامت معربة عن صيغة فاعول فيجب أن تحول إلى صيغة المعاني الأخرى بهذا  
القياس وماخالف ذلك من الشواهد فهو مجوز ، لأن الأصل في المعرب ألا يتصرف فيه إذا كان على أوزان  
العرب فإن خالفها رد إليها كـتليغزبون يرد إلى تفعال ، وبسكوت إلى فـعلول ، وما أشبه ذلك .  
ومن الشواهد الصحيحة على ذلك قول المعجاج :

عـولـي بالـطـين وبـالـأجـور

والمادة في المطبوع ص ٢٩١ - ٢٩٢ ( الملحق ) عن الصفدي .  
( ١١٦ ) في المطبوع بدون الحميري . وفي الأصل حتى قال جض شعرائهم .  
( ١١٧ ) في المطبوع : ممات

قال أبو بكر : والصواب أي فلان بالتحفيف ، والعرب تنادي الاسم غير  
المندوب بخمسة أخرى (١١٨) يقولون : يازيد وأي زيد وأي (١١٩) زيد وأزيد  
وأزيد (١٢٠) فإن كان متراحياً قالوا أيا زيد وهيا زيد وينادون المندوب : وازيد .  
وقال أبو علي : عن (١٢١) ابن الأنباري : عن الفراء . قال :  
العرب تنادي على تسع لغات يقولون : يارب وهيارب وأرب وآرب ، وأي  
(١٢٢) رب وآي رب (١٢٣) (وأيارب) ووارب (١٢٤) ورب (١٢٥)  
١٨ - أقفزة : قال الزبيدي : ويقولون : أقفزة (١٢٦) لجمع القفيز .  
وقال أبو بكر والصواب أقفزة : مثل كتيب وأكتبة .  
وأما (١٢٧) أفعله فليس من أبنية الجمع .  
١٩ - أظفر : قال الزبيدي : ويقولون : مسك أظفر بالطاء  
قال أبو بكر : والصواب أذفر بالذال (١٢٨)

- 
- (١١٨) في المطبوع : على خمسة أوجه  
(١١٩) في الأصل : وأ  
(١٢٠) ما بين القوسين زيادة من المطبوع .  
(١٢١) في الأصل : بدون عن  
(١٢٢) في الأصل : ويارب  
(١٢٣) في الأصل : ووارب  
(١٢٤) ما بين القوسين ليس في الأصل  
(١٢٥) قال ابن مكّي : وقد جاء في اللنداء خاصة المد إلا أن القصر أشهر وأنصح . تنقيف اللسان  
ص ١٦٣ والمادة في المطبوع ص ١٤٦ - ١٤٧  
(١٢٦) في المطبوع : ويقولون : لجمع القفيز أقفزة  
(١٢٧) في المطبوع : فأما  
قال أبو عبد الرحمن : المصوب كسر الفاء ، والمخطأ ضمها ، والمادة في المطبوع ص ١٥٨  
(١٢٨) في المطبوع : بالذال المعجمة .

وقال يعقوب : الذفر بالذال لكل رائحة ذكية من نتن أو طيب ( ١٢٩ )  
ويقال للصنان ذفر . وأنشدنا الفراء :  
ومؤولق أنضجت كية رأسه  
فتركته ذفرا كريح الجورب  
فأما ( ١٣٠ ) الذفر بإسكان الفاء وبالذال غير المعجمة فهو النتن خاصة ، ومنه  
قيل للأمة يادفار وللدنيا أم دفر .  
وأما الأظفر بالطاء فهو الطويل الأظفار ( ١٣١ )  
قال أبو عبد الرحمن : رجح أكثر المعاصرين كالشيخ أحمد تيمور أن الزاي  
مبدلة من الذال .  
والأصوب عندي أنها مادة مستقلة مأخوذة من الزفير مجازاً ، ومع الزفير  
يكون الجشأ ونحوه من ردىء الرائحة .  
٢٠- أخفش : قال الزبيدي : ويقولون : نحو أخفش ، وشعر أخطل ،  
( وشعر أعشى ) ( ١٣٢ )

---

( ١٢٩ ) في المطبوع : من طيب أو غيره  
( ١٣٠ ) في المطبوع : وأما ، والمادة وتخريج الشاهد في المطبوع ص ١٩٥ - ١٩٦  
( ١٣١ ) قال أبو عبد الرحمن : عن هذه المادة راجع تثقيف اللسان ص ٨٣ - ٨٤ .  
وذكر ابن الجوزي وجهاً آخر للعامة في المشرق وهو قولهم : زفر بالزاي . . انظر تقويم اللسان ص  
١٢٨ - ١٢٩  
ومن أوجه العامة قولهم عن النتن زفر . انظر التكملة للجواليقي ص ٢٢ ومعجم الألفاظ العامة لفريحة  
ص ٧٣ وقاموس العادات ٢ / ١٥ ومعجم شمال المغرب ص ٩٧ ولم يذكر الشيخ أحمد رضا هذا المعنى  
في مادة زفر ص ٢٣٥ بكتابه قاموس رد العامي ، وفي الموصل أبدلوا الرائ غينا فقالوا زفغ  
انظر دراسات في الألفاظ العامة الموصلية ص ٢٤٤ وعن نيابة الطاء والزاي والغين عن الدال راجع معجم  
تيمور الكبير ١ / ٥٦ ومعجم الألفاظ العامة لعبد المنعم ص ٥٥  
( ١٣٢ ) ماين القوسين ليس في المطبوع

قال أبو بكر : والصواب نحو الأخفش ، وشعر الأخطل ( ١٣٣ ) والأعشى ولا يجوز حذف الألف واللام من هذه الأسماء ولا من أمثالها ، لأنها نعوت لقوم معروفين ، وقد أولعت العامة بذلك وكثير من الخاصة ( ١٣٤ ) .

٢١ - آي : قال الزبيدي : ويقولون : آي التي بمعنى العبارة والتفسير فيمدون .  
قال أبو بكر : والصواب قصرها ، وحكي بعض أصحابنا عن أبي على أنه أجاز المد وحدثنا أبو علي : عن ابن الأنباري : عن أحمد بن يحيى قال : إذا فسرت فعلك ( ١٣٥ ) بأي رددته على ( ١٣٦ ) نفسك ، وإذا فسرته بإذا رددته على المخاطب .

وذلك نحو قولك : لبث بالمكان أي أقمت به .  
فإن قلت ( إذا ) : قلت ( إذن ) ( ١٣٧ ) أقمت به .  
٢٢ - شفاف : قال الزبيدي : يقولون : أسود شفاف : أي عظيم الشفة ( ١٣٨ )  
قال أبو بكر : والصواب أشفه

يقولون : رجل أشفه وشفاهي إذا كان عظيم الشفة ورجل رأس ورؤاسي للعظيم الرأس ، وأركب وأرجل للعظيم الركبة والرجل . وإنما قيل أشفه لأن الذهاب من الشفة الهاء . ألا ترى أنك تقول في تصغيرها شفيهة ( ١٣٩ )

---

( ١٣٣ ) في المطبوع : وشعر الأعشى  
( ١٣٤ ) قال أبو عبد الرحمن : عند الحكم باللحن يجب أن تراعى المقاصد البلاغية التي يراعيها المتكلم فللكاتب أن يقول : نحو أخفش وهو يريد الأخفش العالم الجليل إذا أراد التجهيل أو التحقير . والمادة في المطبوع ص ٢٠٣ .

( ١٣٥ ) في الأصل : فعلا .

( ١٣٦ ) في الأصل : إلى .

( ١٣٧ ) ما بين القوسين ليس في المطبوع والمادة في المطبوع ص ١٩٧ - ١٩٨

( ١٣٨ ) لم ترد هذه المادة في المطبوع

ومن أوجه العامة تشديد فاء الشفة . انظر تثقيف اللسان ص ١٦٠ وتقوم اللسان ص ١٤٥

( ١٣٩ ) في الأصل : في تحقير شفيهة .

وفي جمعها شفاه فترد الهاء الذاهبة من الواحدة ؟  
وكذلك تقول : شافهت الرجل إذا كلمته كأنك أدنيت شمتك من شفته  
وأدنى شفته منك .

فأما قولهم في جمع شفة شفوات فكقولهم : سنوات .  
والأصل الهاء ، ولكنهم لما رأوا أكثر ما يذهب من الأسماء الناقصة الواو والياء  
توهموا ذلك في سنة وشفة .

وكذلك النسبة أيضاً إلى شفة شفهي وشفوي  
وأما الشفاف فهو ( ١٤٠ ) المشتق لما في الإناء من الشراب : بمعنى الشارب  
لشفافته ، وهي البقية .

يقال : اشتف ما في الإناء إذا شرب جميع ما فيه وقال بعض نساء العرب :  
إن شربك لاشتفاف ، وضجعتك انجعاف ، وإنك لتشبع ليلة تضاف ، وتنام ليلة  
تخاف .

قال أبو عبد الرحمن : القول بأن الناقص من سنة الهاء مذهب كثير من  
اللغويين .

ومن ذهب هذا المذهب الخاطيء الإمام الفذ ابن فارس ، وحجته قولهم سنيهة  
ونسيت النخطة إذا أتت عليها أعوام وقوله تعالى ( لم يتسنه ) أي لم يصبر كالشيء  
الذي تأتى عليه السنون فتغيره ( ١٤١ )

قال أبو عبد الرحمن : الناقص من سنة الواو .  
والهاء في سنة للوقف وليست أصلية ، ولهذا لا تثبت في الوقف .  
أما ثبوتها في بعض التصرفات كسنيهة فعلى توهم أصالة الهاء .

---

( ١٤٠ ) في الأصل : فهو المشتق .

( ١٤١ ) مقاييس اللغة ٣ / ١٠٢

أما آية ( لم يتسنه ) فمن فعل سنه بمعنى تغير . وانظر الخلاف في ذلك في تفسير آية ٢٥٩ من سورة البقرة كتفسير القرطبي .

واللغويون في الناقص من شفة على ثلاثة مذاهب .  
أ - المذهب الأول : أن الناقص لامها .

والدليل على ذلك أنه يقال : رجل أشفى إذا كان لا تنضم شفاه ، فظهر الحرف المعتل .

ب - المذهب الثاني : وهو مذهب جميع البصريين والمؤلف : أن الناقص لامها وهو الهاء .

والدليل على ذلك : أن التصغير شفوية فظهرت الهاء ، وأن العرب يقولون عن المواجهة بالكلام المشافهة لأن الكلام مواجهة من فيك إلى فيه ، وأن العرب يقولون : أشفه وشفاهي ، وأن جمع الكثرة شفاه ، فظهرت الهاء في جميع ذلك .  
ج - المذهب الثالث : احتمال الأمرين .

والدليل على ذلك قولهم في الجمع : شفها ، وتقول في النسبة : شفوي وشفهي .

فظهرت الهاء والواو معاً .

ومن هؤلاء ابن فارس قال : إن القولين محتملان والواو أجود لمقاربة القياس . والقياس الذي يريده ابن فارس : أن شفى الفعل المعتل أصل في الإشراف على الشيء لأن الشفتين تشرفان على الفم .

وبعكسه الليث صاحب العين رأى أن الهاء أقيس وأن الواو أعم لأنهم كما قالوا شفوات قالوا سنوات ، فالشفوات على التشبيه بالسنوات ( ١٤٢ )

---

( ١٤٢ ) انظر مقاييس اللغة ٣ / ١٩٩ - ٢٠٠ ولسان العرب ١٣ / ٥٠٦ - ٥٠٧ و ١٤ / ٤٣٨ ودره الغواص ص ١٦٠ وتاج العروس ٩ / ٣٩٤ و ١٠ / ٣٠١

قال أبو عبد الرحمن : الناقص هو الواو لا الهاء ، لأن احتمال الاشتقاق اللفظي من شفه أو شفو يرتفع بتعين الاشتقاق المعنوي ، وقد تعين الاشتقاق المعنوي من مادة شفي الفعل المعتل كما سبق في كلام ابن فارس ثم إن الواو والياء تأتيان كثيراً أصليتين محذوفتين ولا ترد الهاء أصلية محذوفة وإنما تأتي زائدة للوقف ، وأن هاء شفه لا تثبت في الوصل ، وما قاله الإمام الأزهري رحمه الله ما أراه محققاً ، والوهم فيه أقرب .

وما ورد من صيغ تظهر فيها الهاء إنما هو من توهم أصالة الهاء ، إلا أن هذا التوهم سري على ألسنة الفصحاء فأصبح عربياً مسموعاً ، ومن ثم اشتقت شفة من شفى بمعنى الإشراف ، ثم اشتق من الشفه معنى المدانة فقالوا : شافه البلد والأمر دانه .

وبعض من معاني اللغة وصيغها توجد على أسس من الوهم والخطأ بخلاف من زعم غير ذلك .

٢٣ - نفيح : قال الزبيدي : ويقولون : فحصى (١٤٣) نفيح للواسع .

قال أبو بكر : والصواب أفيح ، وبلدة فيحاء .

قال الشماخ :

نظرت وسهـب من نوابه دوننا

وأفـيح من روض الرباب عميق

ويقال : دار فيحاء : أي واسعة .

وقد فاحت الجرحة تفيح فيحاً إذا اتسعت بالدم وأفتحها أنا .

ويجمع أفيح على فيح وفيحاء على فياحي .

---

( ١٤٣ ) التفحص في الأصل بمعنى البحث عن شيء واختياره ، ثم أطلق على ما استوى من الأرض ، لأن الاستواء عادة نتيجة للفحص ، ومن ثم أطلق على كل مكان يسكن من القرى والقصور .



وقال الهذلي :

ومتلف مثل فرق الرأس تخلجه

مطارب رهب أيا لها فيح (١٤٤)

وأنشدنا أبو علي قال : أنشدنا ابن دريد الجميل :

فيالك منظرأ ومسير ركب

شجاني حين أمعن في الفياحي

والفياح أيضاً - على مثال فعال - المكان الواسع

قال بشر :

إذا ما شمرت حرب سمونا

سمو البزل بالعطن الفياح (١٤٥)

٢٤ - أصيت : قال الزبيدي : ويقولون : هو أصيت من فلان :

يعنون أشد صوتاً منه .

قال أبو بكر : وأصوت منه وقد صات الرجل يصوت صوتاً فهو صايت ،

وذلك إذا صوت بإنسان ودعاه

يقال : رجل صيت إذا كان شديد الصوت .

( ١٤٤ ) في الأصل : ( فوق الرأس ) والتصحيح من السكري .

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي ، وروايته : مطارب زقب .

والمتلف : مكان ذو تلف روي بكسر اللام وضحها . .

والمطارب : الطرق . . . والزقب الضيقة . شبه الطريق الضيق بفرق الرأس .

انظر شرح أشعار الهذليين ١ / ١٢٥

( ١٤٥ ) ورد النص من هذه المادة مقتضباً في الملحق بالمطبوع ص ٢٨٥ نقلاً عن الصفدي ونقل فالح

حنظل في معجم الألفاظ العامة ص ٤٦١ أن من عامية ساحل عمان قولهم : ( ناقة فيحة ) أي قوية

أصيلة . وأن الأصل من كلمة ( فيحاء )

وذكر العزيزي في قاموس العادات ٣ / ٥١ هذا المعنى واستشهد بقول الشاعر العامي :

ياراكب فيحاً تشوق الخطاطير من ساس هجن مجذبات حيال

وأصلها في لغة العرب للناقة كثيرة اللبن يقال : ناقة فياحة . وانظر القول المقتضب ص ٣٣ ومعجم

شمال المغرب ١٧٦ .

ولفلان صيت في الناس : أي ذكر ( ١٤٦ )  
وقد عرف ابن فارس بالصوت تعريفاً مليحاً فقال : هو جنس لكل ما وقر في  
أذن السامع ( ١٤٧ )  
قال أبو عبد الرحمن : ومن هذا المعنى ولدت العامة بعض المعاني .  
فبادية الأردن تقول : صوت بمعنى افتقر ، والحالة مصوطة معه بمعنى عضته  
الحاجة ( ١٤٨ )  
وهذا المعنى عكس المستعمل في الفصح ، لأن في لغة العرب : انصت به  
الزمان انصياتاً : إذا صار مشهوراً .  
قال أبو عبد الرحمن : لعل وجه الاستعمال أن الصوت هنا بمعنى الأنين ،  
والأنين بلاء بعد عافية ، ولهذا كان رغاء البعير دليلاً على الإذعان .  
وذكر الدكتور أنيس فريحة من عامية لبنان قولهم : ( صوت ) : أي صاحب  
صوت جميل .  
وذكر صات الدهن أو الجليد بمعنى سال وذاب .  
وذكر صيت الرجل بمعنى اشتهر وطار صيته .  
وذكر قولهم على سبيل التحدي : صيتك تعمل هذا ؟  
أي اعمل هذا إن كنت صادقاً ( ١٤٩ )  
وفي عامية نجد : المصاويت والأصاويت بمعنى الأنات والزفرات .  
ومصوت بالعشاء المنادي به كناية عن الكرم  
وذكر العدناني مناقشة نفيسة لمن زعم أن الصيت للذكر الحسن فقط ( ١٥٠ )

---

( ١٤٦ ) وردت هذه المادة مختصرة في الملحق بالمطبع من لحن العوام ص ٢٥٨ نقلاً عن الصفدي

ووردت في تنقيف اللسان ص ٩٨

( ١٤٧ ) مقاييس اللغة ٣ / ٣١٨

( ١٤٨ ) قاموس المعاديات ٢ / ١٧٩

( ١٤٩ ) معجم الألفاظ العامية ص ١٠٧ - ١٠٨

( ١٥٠ ) معجم الأخطاء ص ١٤٥ - ١٤٦

وقال ابن السكيت : الصوت صوت الإنسان وغيره والصائت الصائت .  
قال أبو عبد الرحمن : ليس هذا بسديد عندي ، لأن اللغويين لم يفرقوا حيث  
شواهدهم لم تفرق .

ويظهر لي أن الصائت جهوري الصوت ، والمصوت من يرفع صوته وإن لم  
يكن جهوري الصوت .

وعامية المغرب تقول : الصوت بضم الصاد المشددة ( ١٥١ )  
٢٥ - أدراجه : قال الزبيدي : ويقولون : جاء على إدراجه : إذا جاء على بدء .  
قال أبو بكر : والصواب على أدراجه الفتح .

واحدها : درج .  
والدرج المنشأ ، وأنشد سيبويه :  
أنصب للمنية تعنتريهم  
أناس أم هم درج السيول ( ١٥٢ )

وأنشد أبو العباس للراعي :  
لما دعا الدعوة الأولى فأسمعي  
أخذت بردي واستمرت أدراجي  
قال أبو عبد الرحمن : ورد النص مختصراً في الملحق بالمطبوع ( ١٥٣ ) عن  
الصفدي

وحكم المؤلف بأن إدراجه - بكسر الهمزة - غير صحيح ، فهو منقول عن  
العرب .

نقله ابن منظور عن ابن الأعرابي .

---

( ١٥١ ) معجم شمال المغرب ص ١٢٨

( ١٥٢ ) البيت لابن هرمة كما في المطبوع ( حاشية ) وشواهد سيبويه للخفاجي ص ٧٩

( ١٥٣ ) ص ٢٥٣

قال أبو عبد الرحمن : عاد أدراجه بمعنى عاد من حيث جاء أي عاد من الطريق التي جاء منها ، لأن الأدرج جمع درج بمعنى الطريق .  
فعلى هذا تكون أدراج بفتح الهمزة .

والإدراج - بكسر الهمزة - طي الشيء ، والمسافر يطوي الطريق .  
وعلى هذا يكون كسر الهمزة صحيحاً

قال أبو عبد الرحمن : ومن عامية نجد الدرج بمعنى الرصاص وله شواهد كثيرة من الشعر العامي ، وله معاني كثيرة من المجاز محتملة .  
ولهذا تجد في عامية ساحل عمان : درجت التفق .

أي أطلقت البنادق نيرانها ( ١٥٤ )

٢٦-أفرنة : قال الزبيدي : ويقولون : أفرنة لجمع الفرن .

قال أبو بكر : والصواب أفران ، فأما أفعلة فليس من جمع فعل .  
والفرنفة خبزة تسوي ثم تروي لبناً وسكراً وسمناً وتنسب إلى الفرن  
وقال الهذلي :

نقاتل جوعهم بمككلات

من القرنى يرعبها الجميل ( ١٥٥ )

---

( ١٥٤ ) انظر معجم حنظل ص ٢١٦ وانظر وجهاً من العامية في معجم شمال المغرب ص ٧٨ والقول  
المقتضب ص ٢٧

( ١٥٥ ) لم ترد هذه المادة في المطبوع والبيت لأبي خراش الهذلي كما في تاج العروس ٩ / ٣٩٩  
ومما تمتاز الفرن عن التور بأنه غرفة صغيرة أرضها بلاطة تحتها ملح تحمي ويخبز عليها . انظر معجم فريجة  
ص ١٢٩

قال أبو عبد الرحمن : نص اللغويون على أنها معربة شامية وأغلب ما يعنون بالشامي العرب عن اليونانية  
وراجع عن هذه المادة قاموس العزيزي ٣ / ٢٦ - ٢٧

٢٧- حوينات : قال الزبيدي : ويقولون في تصغير حيتان : حوينات ( ١٥٦ )  
قال أبو بكر : والصواب أحيات نردها إلى أحوات لأنه أدنى العدد .  
وكذلك تفعل بكل جمع كثير إذا صغرت رددته ( ١٥٧ ) إلى أدنى العدد ،  
فإن لم يكن له أدنى عدد صغرت وجمعت بالتاء ، وذلك أنهم كرهوا أن يصغروه على  
البناء الذي يدل على الكثرة فيقع في اللفظ به التضاد من تقليل وتكثير ( ١٥٨ )

٢٨- ويقولون لجمع الريح : أرياح ( ١٥٩ )  
قال أبو بكر : والصواب أرواح ، وأنشد لميسون بنت بحدل :  
لبيت تخفق الأرواح فيه  
أحب إلى من قصر منيف  
وأصل الباء في ريح واو ، ولكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ، وانقلبت في  
رياح أيضاً لاعتلالها في الواحد .  
ويقال : أروح الصيد واستروح إذا وجد ريح الأنيس .  
فإن قال قائل : فهلا قالوا رواح كما قالوا طوال ؟  
فإنما ذلك لما أنبأتك به من اعتلالها في الواحد ، وضمت في طوال لصحتها في  
واحدة .  
وكذلك الواو إذا كانت ساكنة في الواحدة اعتلت في فعال إذا جمعت  
كقولهم ثوب وثياب

---

( ١٥٦ ) في الملحق بالمطبوع ص ٢٦٩ عن الصفدي : حوينات  
( ١٥٧ ) في الأصل : وردته  
( ١٥٨ ) ما خطه المؤلف هو الصواب ، وما صوبه هو الخطأ لأن حيتاناً جمع كثرة لغير عاقل ، والقاعدة  
أن يصغر مفردة ( حوت ) هكذا ( حويت ) ، ثم يجمع جمع مؤنث سالم هكذا ( حوينات )  
ومن المجاز في عامية الأردن الحوت للرجل الطاغية الضخم . انظر قاموس العريزي ٢٣٥ / ١  
( ١٥٩ ) ورد هذا النص مختصراً وفيه إضافة أيضاً في الملحق بالمطبوع ص ٢٥٣ عن الصفدي .

ويروي عن الحشني محمد بن عبد السلام أنه قال : كل ما كان في القرآن من ذكر الريح فهو عذاب وما كان من ذكر الرياح فهو رحمة وقرأ ( ريح فيها عذاب أليم ) ( سورة الأحقاف / ٢٤ ) و ( ريح فيها صرصر ) ( سورة آل عمران / ١١٧ ) ( هو الذي يرسل الرياح بشراً بين يدي رحمته ) ( سورة الأعراف / ٥٧ )

وهذا لا يصح في نظري وقد قال الله عز وجل :

( وجرين بهم بريح طيبة ) ( سورة يونس / ٢٢ )

وفي الحديث عن أبي هريرة قال لعمر رضي الله عنه : الريح من روح الله تأتي بالرحمة والعذاب فلا تسبوها .

حدثناه قاسم بن أصبغ قال : حدثنا الفتى : عن محمد بن حرب : عن الليث : عن يونس : عن ابن شهاب : عن ثابت بن قيس : عن أبي هريرة . . . فذكره ( ١٦٠ )

قال أبو عبد الرحمن : في الملحق بالمطبوع : ويقولون : هبت الأرياح مقايمة على قولهم رياح . وهو خطأ بين والصواب أن يقال هبت الأرواح كما قال ذو الرمة إذا هبت الأرواح من نحو جانب

به أهل مي هاج قلبي هبوبها

والعلة في ذلك أن أصل ريح روح لا اشتقاقها من الروح .

وإنما أبدلت الواو ياء في ريح ورياح للكسرة التي قبلها ، فلماذا جمعت على أرواح فقد سكن ما قبل الواو وزالت العلة .

---

( ١٦٠ ) انظر عن هذه المادة تنقيف اللسان ص ٩٧ - ٩٨ وتقويم اللسان ص ١٣١ ودرة الغراس ص

٤٠ - ٤٢ ومعجم الأخطاء للبدناني ص ١٠٨ - ١٠٩

وعن المعاني التي ولدها العامة من روح وريح راجع معجم الألفاظ العامة لفالح حنظل ص ٢٥٧ و ٢٥٩

وقاموس العريزي ١ / ٣٦٦ و ٣٧١ إلا أنه غلط في فهم بيت الرمهي فظن أن الروح بمعنى الريح ،

وأورد البيت مكسوراً ، ومعجم الألفاظ العامة لأنيس فرجة ص ٦٨ ومعجم الألفاظ العامة للدكتور

عبد المنعم سيد ص ٢٧٠ - ٢٧١ والقول المختضب ص ٣٢

ومثله ثوب وحوض ، يقال في جمعه ثياب وحياض .  
وإذا جمعوها على أفعال قالوا : أثواب وأحواض . أهـ .  
قال أبو عبد الرحمن : هذا هو كل ما في الملحق بالمطبوع عن هذه  
المادة ( ١٦١ ) .

قال أبو عبد الرحمن : المؤلف نص هاهنا على أن الأرياح لحن ، وحكم بأنها  
خطأ بين ، وصاحب القاموس نص على الأرياح ، وذهب جمهور اللغويين إلى أن  
هذا الجمع شاذ .

وإنما غر الجمهور أمران : أولهما : أن الريح من الروح ، وثانيهما : ورود جمع  
أرواح في الشواهد .

قال أبو عبد الرحمن : الأرياح جمع عربي فصيح ، ومعناها يختلف عن معنى  
الأرواح .

فالأرياح جمع قلة لذات الريح ، والأرواح جمع كثرة لتسيم الأرياح .  
وكون الريح مشتقة من الروح لا يمنع من تصريح لفظ الريح مراعاة للفظه بعد  
استقرار الاشتقاق .

وضرورة الفرق بين جمع الكثرة لروح وريح أن ترد جمع القلة لروح  
إلى أروح .

ولا يحتاج في ذلك إلى السماع ، بل يكفي أن صيغة ( أفعل )  
مسموعة لجمع القلة .

والأصل جمع فعل على أفعل ماعدا الأجوف ، وروح أجوف حقه أن يجمع  
للكثرة على رياح ، فلما كانت رياح تلتبس بجمع ريح للكثرة رجعنا إلى الأصل  
فجعلنا أرواح للكثرة ، وأروح للقلة .

وقد ذكر الأرياح صاحب الصحاح ( ١٦٢ )

قال أبو عبد الرحمن : والحديث الذي احتج به الزبيدي في سنن أبي داود .  
واعتبار الريح للعذاب والرياح للرحمة ليس هو مذهب الحثني فحسب ، بل  
هو مذهب جمهور علماء المسلمين ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
يقول إذا هاجت الريح : اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً .

ولأنهم رأوا الرياح ترد مجموعة في آيات الرحمة مفردة في آيات العذاب .  
ولأن العرب يعتقدون أن السحاب لا تلقح إلا من رياح مختلفة .  
واعترض المؤلف بآية ( بريح طيبة ) ويحدث أبي هريرة اعتراض ليس بسديد  
لأمرين : أولهما : أن الريح مقيدة بأنها طيبة ، والمراد إطلاقها .  
وثانيهما : أن الرياح خالصة للرحمة ، والريح محتملة ، فكان إطلاقها للعذاب  
تغليظاً ( ١٦٣ )

قال أبو عبد الرحمن : والحديث الذي ذكرته ورد من عدة طرق خرجها  
البوصيري الكنانى في الجزء الثانى من كتابه ( إتحاف المهرة ) - ولا يزال مخطوطاً -  
وهذا موجز تخريجه :

عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا  
ثارت ريح لمستقبلها وجثا على ركبتيه ثم قال :  
اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً .  
اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذاباً .  
رواه مسدد وأبو يعلى بسند ضعيف لضعف حسين بن قيس .

---

( ١٦٢ ) وانظر الخصائص لابن جني ٢٩٥ / ٣

( ١٦٣ ) انظر درة الغواص ص ٧٩ - ٨٠



وقال محمد صديق خان : عن عائشة رضي الله عنهما قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا عصفت الريح قال : اللهم إني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به ، وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به . أخرجه مسلم . كذا في الأذكار . وأخرجه الترمذي والنسائي أيضاً ، وأخرجه الطبراني في الدعاء وفي معجمه الكبير من حديث ابن عباس بلفظ : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا امتدت الريح استقبلها بوجهه وجثا على ركبتيه ومد يديه وقال : اللهم . . إلخ ، وزاد : اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذاباً اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً .

قال في مجمع الزوائد : وفيه حسين بن قيس الرحبي أبو علي الواسطي الملقب بحنش ، وهو متروك ، وقد وثقه حسين بن نمير ، وبقية رجاله رجال الصحيح - قيل وجه جعلها رياحاً لا ريحاً أن العرب تقول : لا يلقح الشجر إلا من الرياح المختلفة ، ولا تلقح من ريح واحدة ، فدعا صلى الله عليه وسلم بأن يجعلها تلقح ولا يجعلها لا تلقح .

وقيل : إن الرياح هي المذكورة في آيات الرحمة والريح هي المذكورة في آيات العذاب كقوله سبحانه (الريح العقيم) و (ريحاً صرصراً) وقد ورد ما يفيد أن الريح تأتي بما هو خير وتأتي بما هو شر ، فمن الخير قوله تعالى (ريح طيبة)

وفي حديث أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الريح من روح الله تعالى تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فإذا رأيتموها فلا تسبوها وسلوا الله خيرها واستعينوا بالله من شرها . رواه أبو داود وابن ماجه بإسناد حسن والنسائي والحاكم وابن حبان وصححه .

فلعل وجه مافني حديث الباب أن الرياح لا تأتي إلا بخير والريح تأتي تارة بهذا وتارة بهذا ، فسأل أن يجعلها رياحاً لكونها خيراً محضاً ولا يجعلها رياحاً تحتل الخير والشر . والروح بفتح الراء الرحمة ( ١٦٤ )

٢٩ - آمان : قال الزبيدي : ويقولون : أعطاه السلطان آماناً فيمدون .

قال أبو بكر : والصواب : آمان على مثال فعال .

ويقال أيضاً : أمن .

والمأمون موضع الأمن

والأمان الرجل الأمين .

وقال الأعشى :

ولقد شهدت التاجر ( م )

الأمان موروداً شرابه ( ١٦٥ )

٣٠ - يقولون لنبت ينبت قبل الصيف : برواق .

قال أبو بكر ( ١٦٦ ) : بروق على مثال فعول واحده بروقة عن الأصمعي .

وقال الشاعر :

تطيح أكف القوم فيها كأنها

تطيح بها في الروع عيدان بروق ( ١٦٧ )

وحدثنا أبو علي قال : العرب تقول : هو أشكر من بروقة :

وذلك أنها إذا غامت السماء أحصرت ، وإذا أصابها المطر الغزير هلكت .

---

( ١٦٤ ) انظر نزل الأبرار بالعلم الماثور من الأدعية والأذكار ص ٢٩٨

( ١٦٥ ) ورد بعض هذا النص في الملحق بالمطبوع ص ٣٥١ عن الصفدي

والبيت في ديوان الأعشى ص ٢٢

والأمان - بفتح الميم المشددة - : الموثوق به

( ١٦٦ ) في المطبوع : قال محمد : والصواب

( ١٦٧ ) في المطبوع : كأنما والبيت لزهير بن أبي سلمى .

وتمرع في الجذب وتقل في الخصب (١٦٨)

٣١- ويقولون : لحم بریق فيشدون .

قال أبو بكر : والصواب : بریق تصغير برق

والبرق الحروف إذا أكل واحتتر (١٦٩) وجمعه بَرَقان وبرقان .

والبرق فارسي معرب

وكان أصله بره (١٧٠) فأعرب فقليل : برق .

والقاف تخلف الهاء في الأسماء الفارسية (إذا عربت) (١٧١)

---

(١٦٨) المادة في المطبوع ص ٤٢ - ٤٣ وانظر عن هذه المادة لحن العامة للدكتور رمضان ص ١٩٢

وتثقيف اللسان ص ١٠٥ وذكر ابن الجوزي في تقويم اللسان ص ٩٨ البورق بفتح الباء، وفسره بأنه الذي يلقي في العجين وقال : والعامة تضمها وهو خطأ، لأنه ليس في الكلام فوعل بضم الفاء ، وكل ما جاء على فوعل فهو مفتوح الفاء نحو جورب وروشن . قال أبو عبد الرحمن : البروق أيضاً تضمه بادية نجد في العجين والأقط، إلا أن البروق غير البروق ، والمعجب أن نفيروزآبادي لم ينص على غير الضم، ولم يستدرك عليه الزبيدي .

وانظر معجم شمال المغرب ص ٢٨ وتكملة الجواليقي ص ٥١ وغرائب اللغة ص ٢١٩ .

والبرواق الذي أنكره المؤلف اسم لنبات آخر .

قال أبو عبد الرحمن : الأصل في البرق للمعان ، ثم أدخلوا من هذا المعنى مجازاً ما ليس له ثبات لأن

البرق لا ثبات له ، وهذا هو صفة البروق

(١٦٩) في الأصل : واحترق

والتصحيح من المطبوع .

(١٧٠) في الأصل : برق

(١٧١) ما بين القوسين زيادة من المطبوع وعن هذه المادة راجع المعجم الذهبي ص ١١١ والمفصل لربان

ص ١٠٢ والمغرب للجواليقي ص ٤٥ وأدي شير ص ٢١ ومعجم تيمور الكبير ٢ / ١٥٤ وغرائب اللغة

ص ٢١٩ وهذه المادة في المطبوع ص ٦٢

وقول المؤلف : ( والقاف تخلف الهاء في الأسماء الفارسية ) : كلام لا يجري على قاعدة محددة ، بل

إبدال الحروف عند العرب حال التعريب يجري مصادفات ولكن الأغلب المعتاد أنهم يدلون الهاء قافاً أو

جيماً إذا كانت الهاء آخر الكلمة .

راجع أدي شير ص ٤

٣٢ - ويقولون : جئت من برا

قال أبو بكر : والصواب : جئت من بر وذهبت برا والبر خلاف الكن ، وهو أيضاً ضد البحر .

والبرية منسوبة إلى البر ، وجمعها براري (١٧٢)

٣٣ - ويقولون : لم أفعل هذا عاد : بمعنى : حتى الآن قال أبو بكر : والصواب : لم أفعل هذا بعد . فأما عاد : فاسم الأمة ، وعاد : جمع عادة (١٧٣) .

ولاوجه له ها هنا

وأنشدنا أبو علي لبعض الأعراب :

قضيت الغواني غير أن لبانة

لأسماء ما قضيت آخرها بعد

---

(١٧٢) تستعملها العامة في هذا العهد بمعنى خارج البيت ولما وراء الباب .

وانظر عن هذه المادة معجم الأنفاذ العامة لأنيس فريحة ص ٨ وقاموس العادات ١ / ١٠٦ وقاموس رد العامي إلى الفصح ص ٣٦ وتقيف اللسان ص ١٠٥ وتقويم اللسان ص ١٠٠ ومعجم اللغة البغدادية ٢ / ٥٦ - ٥٨ ومعجم شمال المغرب ص ٢٥ - ٢٦ ومعجم تيمور الكبير ٢ / ١٣٥ - ١٣٦ .

قال أبو عبد الرحمن : قولهم ( برا ) أصله : أخرج برا ثم استعملت برا - على سبيل الحكاية - اسماً للبر فقالوا : جئت من برا .

وهذه المادة في المطبوع ص ٦٣ .

وذكر روفائيل في غرائب اللغة ص ١٧٤ أن هذه الكلمة آرامية .

قال أبو عبد الرحمن : مثل هذا المنهج غير محقق ، لأن صلة استعمال برا وبراتي بالفصحى أوضح من الشمس ، فيجب الفرق بين ما تكونت منه الفصحى ، وبين ما تكون من الفصحى .

(١٧٣) في الأصل : عاد - بدون تاء

والصحيح من المطبوع ومقتضى تصريف الكلام وانظر عن هذه المادة كتابي ديوان الشعر العامي ١ / ٤١ - ٤٢ وقاموس العادات ٢ / ٣٤٢ ومعجم الأخطاء الشائعة للعدنان ص ١٨٠ ومعجم شمال المغرب ص ١٤٣ .

قال أبو عبد الرحمن : هي ها هنا بمعنى ( بعد ) إلا أن أصلها في كل استعمال عامي بمعنى ( صار ) والمادة في المطبوع ص ٨٣ - ٨٤

٣٤ - ويقولون : بسطام : لاسم الرجل - فيفتحون .

قال أبو بكر : الصواب : بسطام بالكسر

وكذلك كل ما كان على هذا المثال من غير المضاعف لا يجيء إلا  
مكسور ( ١٧٤ ) الأول أو مضموماً ( ١٧٥ ) ما خلا حرفاً واحداً رواه الكوفيون  
وهو قولهم :

ناقة بها خرعال : أي ظلع .

وقال قابوس بن المنذر ( ١٧٦ )

اسق وفودك إما كنت ساقهم

وابدأ بأس ابن ذي الجدين بسطام ( ١٧٧ )

يعنى بسطام بن قيس .

٣٥ - ويقولون للعمود الذي يصيغ به الثياب وغيرها : بقم .

قال أبو بكر : الصواب : بقم - بالتشديد - .

قال الأعشى

بكأس وإبريق كأنه شرابه

إذا صب في المصحاة خالط بقما

---

( ١٧٤ ) في الأصل : مكسوراً الأول أو مضمومه

( ١٧٥ ) في المطبوع : مضمومه

( ١٧٦ ) هكذا في الأصل ، وفي المطبوع :

أبو قابوس النعمان بن المنذر .

والإضافة من المحقق ، وهي الصواب

قال أبو عبد الرحمن : لا ريب أن الضبط بكسر باء بسطام ولكن ليس ذلك بسبب السماع الذي أحال  
إليه المؤلف ، بل لأن هذا الاسم عرب عن الفارسية بكسر الباء ، والمغرب ينقل كما عرب ، فإن نقل رد  
إلى أقرب أوزان العرب إليه .

وانظر عن تعريب بسطام الاشتقاق لابن دريد ص ٣٥٨

وتاج العروس ٨ / ٢٠٢

( ١٧٧ ) في الأصل : وجودك . . ابن حجة الجدين وهذه المادة في المطبوع ص ١٠٦ - ١٠٧

والبقم أعجمية ( ١٧٨ ) وليس في كلام العرب اسم ولا صفة على مثال فعل ( ١٧٩ ) إلا أن أبا علي شيخنا - رحمه الله - ذكر في كتاب الممدود والمقصور ( ١٨٠ ) : أن العوا على مثال فعل ، وهي أربعة أنجم مصطفىة على إثر الصرفة .

(١٧٨) انظر عن تمرّيب هذه المادة المفصل في الألفاظ الفارسية المعربة ص ١٥ - ١٦ وقد ذكر أنها معربة عن يكرم ص ١٧٧ - ١٧٨ والبيت في ديوان الأعشى ص ١٨٦ والمصححة قدح من فضة، قال الأعشى :

**بالصحن والمصحاق والإبريق**

(م) يحجبه عـلابه

وهن مادة بقم راجع معجم اللغة العامة البغدادية ١١٩ / ٢ - ١٢٠ ولها معاني أخرى في تيمور الكبير ٢ / ٢٠٥ وقاموس العادات ١ / ١٢٩ ومعجم الألفاظ العامية لفريجة ص ١٤ وتاج العروس ٨ / ٢٠٤ والمغرب للجواليقي ص ٥٩-٦٠ وأدي شير ص ٢٥ وغرائب اللغة ص ٢١٩ وفي عامية نجد بقت العناق بمعنى بدأت تعالج الرعي وتأكل العشب، والتبقم عندهم بمعنى الأكل مع الشبع .  
وجميع استعمالات هذه المادة - سوى العود الذي يصيغ به - واردة في الفصحح دون تعريب إلا أن للفرين في خلاف ، فمنهم من يجعل هذه المعاني من مادة بقم وضماً وتجوّزاً ، ومنهم من يجعل البقم بالتشديد بمعنى الأكلول - اتباعاً لقولهم عن الأكلول :

هـم بقم . ويجعل أيضا نهم - بمعنى أرتج عليه - منصرفة عن تبكم . راجع مقاييس اللغة ١ / ٢٧٥ - ٢٧٦

قال أبو عبد الرحمن : وعوام نجد يقولون عن المملوك بكم وطرجماني بمعنى لا يفصح .

وفي عامية مصر ( بهجم ) . انظر القول المختضب ص ١٤٣

(١٧٩) قال أبو عبد الرحمن : ذكروا خضض ، وثلم وهو أعجمي معرب - وبلسر ، وعشر ، وتوج ، وخود ، وشمر وهذه الأعلام لا تنصرف إما للعلمية ووزن الفعل وإما للجمعة .

( ١٨٠ ) عرف بهذا الكتاب الدكتور أحمد عبد الحميد هريدي في مجلة معهد المخطوطات أو المورد - لا أدري الآن

وهم يجعلونها كلاباً تتبع الأسد ، فلولا أنها على هذه المقالة  
من عريت ( ١٨١ ) لقلنا : إنها فعلى .

فأما فعلى من عريت فعياً ، وإن كانت الواو والياء يتعقبان كثيراً ويبدل بعضها  
من بعض .

( فإن قال قائل : إنها فعلى من عريت وأبدلت الياء واوا كما يبدل في شروي  
وتقوي : قيل له :

إن كثيراً من الأعراب يمدّها فيقول : العواء  
فلو كان كما ذكرت لقال : العياء ، لأنها لا تبدل وهي ممدودة ( ١٨٢ )  
فأما حضم ( ١٨٣ ) اسم العنبر بن عمرو بن تميم فإنما سمى بالفعل .

وكذلك يذّر اسم ماء

٣٦ - ويقولون للتي يسقى عليها : بكرة  
وبعضهم يقحم الألف فيقول : بكارة

---

( ١٨١ ) في الأصل : عوتب

والتصحیح من المطبوع

قال أبو عبد الرحمن : وجه الاشتقاق صححه ابن فارس في المقاييس ٤ / ١٧٨ بقوله : لأنها تأتي ببرد  
تعوي له الكلاب

وهذه المادة في المطبوع ص ١٠٧ - ١٠٩

( ١٨٢ ) ما بين القوسين ليس في المطبوع

قال أبو عبد الرحمن : أظهر لي أن العواء تسمية على صيغة المبالغة فهي على وزن فعال لا فاعل ولا يعمكر  
على ذلك ورودها مقصورة ، لأن المد هو الأئنه ، ولأن الممدود بقصر لاسيما في الوقف .

وقد اختلف مذهب اللغويين في هذا ، ولم يذكروا للتسمية بصيغة المبالغة وجهاً فضلاً عن أن يكون  
راجحاً ، وإنما زعموا الألف للتأنيث

( ١٨٣ ) في الأصل : يفخم - بفاء وخاء معجمة .

قال أبو بكر : والصواب : بكرة - بالتخفيف

وقال زهير :

غرب على بكرة أو لؤلؤ علق

في السلك خان به رباته النظم ( ١٨٤ )

ويجمع على بكرات . قال الراجز :

شر الدلاء الولغة الملازمة

والبكرات شرهن الصائمة (١٨٥)

---

( ١٨٤ ) البيت في ديوان زهير بشرح ثعلب ص ١١٧

يصف زهير ها هنا عينيه ، والمراد بالعلق أن اللؤلؤ لم يستقر لما انقطع الخيط الذي نظم فيه .

والمراد بالربات النساء اللاتي ينظمن .

والنظم جمع نظام

وقال الشنمري في شرحه لديوان زهير ص ١٠٣ - ١٠٤ : ويجوز أن يكون النظم جمع تآظمة ، فهيرد أنهم نظمن اللؤلؤ في خيط ضعيف ولم يحكمين عمله فخن رباته فيه .

( ١٨٥ ) هذه المادة في المطبوع ص ١٩٠

عن هذه المادة راجع معجم تيمور الكبير ٢ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ومعجم اللغة العامية البغدادية ٢ / ١٢٠ -

١٢١ وتثقيف اللسان ص ١١٥ وتقويم اللسان ص ٩٩ وقد نص على أن وجه العامية فتح الكاف ومعجم

الألفاظ العامية لفريجة ص ١٤ ومعجم الألفاظ لفالح حنظل ص ٨٨ ولحن العامة للدكتور رمضان ص

١٩٢ وقاموس رد العامي ص ٥٥ - ٥٦ ومعجم الألفاظ العامية للدكتور عبد المنعم ص ١٣٨ - ١٣٩

ومعجم الأخطاء لعدنان ص ٤٠ - ٤١ وقاموس العادات ١ / ١٢٩ وذكر الأب رفائيل في غرائب اللغة

ص ٢٧٢ أن بكرة - بفتح الكاف - بمعنى آلة مستديرة لرفع الأتقال مقتبسة من التركية

قال أبو عبد الرحمن : ما أحرى الأتراك باقتباسهم لها من العربية ودرة الفواصص ص ١٤٩ - ١٥٠

ومقاييس اللغة ١ / ٢٩٠ ومن عامية نجد ( الباكورة ) وهى عصا من الخيزران محنية الرأس .

والقول المقتضب ص ٤٩ وتكملة الجواليقي ص ٥٤



٣٧- ويقولون للطائر : بركة

قال أبو بكر : والصواب : بركة على مثال فُعلة .

حكى ذلك أبو نصر : عن الأصمعي : والجمع برك مثل ظلمة وظلم ، وجمة وجم .

وهو ( ١٨٦ ) الباب المطرد في فعلة أن يجمع ( ١٨٧ ) على فعل .

وربما أتت ( ١٨٨ ) على فعال حمة وحمام ، وبرمة وبرام ولا يطرد ذلك اطراد فعل .

( وقال زهير :

حتى استغاث بماء لا رشاء له

من الأباطح في حافاته البرك ) ( ١٨٩ )

---

( ١٨٦ ) في الأصل : وجم هو الباب .

إلا أن كلمة ( جم ) ورد عليها علامة التحويق

( ١٨٧ ) في المطبوع : أن يجعل جمعه .

( ١٨٨ ) في المطبوع : بدون أتت

( ١٨٩ ) ما بين القوسين لم يرد في المطبوع

والبيت في ديوان زهير بشرح ثعلب ص ١٣٤ وقال في الشرح : البرك طير يبيض صغار ، وهو الذي يسمى الشيق والواحدة بركة

غيره : البرك طائر يجمع أبراكاً وبركاناً

ويروى البرك عن الأصمعي وأبي عبيدة وهي جمع بركة وهي الحفائر . آ هـ .

وانظر شرح ديوان زهير للشتمري ص ٨٥ وقال الزبيدي في تاج العروس ٧ / ١٠٧ :

وأشده الجوهري لزهير يصف قطاة فرت من صقر إلى ماء ظاهر على وجه الأرض . . فذكر البيت ثم قال : وفسر بعضهم هذا البيت فقال : البرك الضفادع . أ هـ .

قال أبو عبد الرحمن : وردت هذه المادة في الملحق بالمطبوع ص ٢٦١ - ٢٦٢ عن الصفدي وانظر عن معانيها في كتب العامة :

معجم تيمور الكبير ٢ / ١٥٥ ومعجم اللغة العامية البغدادية ٢ / ٦٨ - ٧٠ وقاموس رد العامي ص ٤٠

ومعجم فالج حنظل ص ٧٩ ومعجم فريحة ص ٩ ومعجم شمال المغرب ص ٢٧ والقول

المقتضب ص ١٢٩

٣٨- ويقولون : باعوض ، فيلحقون الألف .

قال أبو بكر : والصواب : بعوض .

والبعوضة أيضاً ماء لتميم .

قال متمم :

على مصل أصحاب البعوضة فاخمشي

لك الويل حر الوجه أويلك من بكى ( ١٩٠ )

ويقال للبعوض أيضاً الخموش لأنه يخمش الوجه .

قال الهذلي :

كان وغى الخموش بجانيبيه

وغى ركب أميم ذوي هياط ( ١٩١ )

---

( ١٩٠ ) لم يرد نص هذه المادة في المطبوع وخطأ ابن مكى باعوضة في تنقيف اللسان ص ١٠٧ وابن هشام في المدخل كما في لحن العامه للدكتور رمضان ص ٢٤١ وانظر عن هذه المادة معجم تيمور الكبير ١٩٦/٢

( ١٩١ ) البيت للمنخل الهذلي

قال السكري في شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٧٢ - ١٢٧٣ : الخموش البعوض ، والهياط الصياح والمجادلة ويقال : فعلته بعد الهياط والياط : أي بعد الجلبة والصوت .

والوغي والوعى واحد ، وهو الصوت في الحرب . اهـ

قال أبو عبد الرحمن : التسمية بين المهملة والمعجمة ربما عكر على القول بأن أصل الوغى من الغوغاء لاسيما أن الجوهري اقتصر على المهملة .

وقال ابن السكيت : عين وعى بدل من غين الوغى أو العكس .

( انظر تاج العروس ١٠ / ٣٩٣ وقال ابن فارس في المقاييس ٦ / ١٢٤ : والأصل الغين ، وهو عندنا من باب الإبدال )

قال أبو عبد الرحمن : الذي أحققه أنه لاإبدال ، بل الوعى بالمهملة اسم من حكاية الصوت لكلاب الصيد ثم توسعوا به لكل جلبة .

أما الوغى بالمعجمة فاسم من الغوغاء التي أصلها حكاية صوت من مقطعي غو غو ، ثم توسع بها لكل جلبة وإن لم يكن فيها هذان المقطعان .

وورد البيت في المقاييس ٢ / ٢١٩ وعند ابن السكيت كما في التاج ١٠ / ٣٩٤ هكذا : ذوي زياط =

والغوغاء ضرب من البعوض لا يؤذي ، وبذلك سميت الضعفاء من الناس  
غوغاء ( ١٩٢ )

٣٩ - ويقولون للجارية العذراء : بكر .

قال أبو بكر : والصواب : بكر ، والجمع أبكار .  
والبكر الناقة التي حملت بطناً واحداً ، وكذلك الفحل وولدهما بكر أيضاً .  
وأما البكر فهو الفتى من الإبل ، والأنثى بكرة ، وبكارة للجميع ( ١٩٣ )  
٤٠ - ويقولون : البراز ( ١٩٤ ) للغائط .

والصواب : بُراز

والبرز مابرز من الأرض ( ١٩٥ ) فكنى به عن الحدث كما كنى به ( ١٩٦ )

---

= وروي الأزهري والجهوري الشطر الثاني هكذا :

مَاتَم يَلْتَدَمَن عَلَى قَتِيلٍ

انتظر تاج العروس ٤ / ٣٠٨ و ١٠ / ٣٩٤

وذكر الزبيدي في التاج أن استعمال الخموش للبعوض لغة هذيل .

قال أبو عبد الرحمن : لعلهم يصفون البعوض بأنه خموش فظن اللغويون أن هذا تسمية

( ١٩٢ ) الغوغاء : الجراد عندما ينبت جناحه بعد أن كان ديبى ( الخيفان ) ، وقال الأصمعي : هو الجراد  
إذا انسلخ من الألوان وصار إلى الحمرة

قال أبو عبد الرحمن : هذا يصدق على التهامي الأحمر ويصدق على الإناث ( المكن )

قال أبو عبد الرحمن : أصل الغوغاء الصوت والجلبة وتسمية الجراد غوغاء على التشبيه لغوغاء الناس أي  
سفلتهم ، لأن الخيفان زهيد لاخير فيه ولا يؤكل وليس وراءه إلا الإنساد والجلبة .

وقال أبو عبيدة : الغوغاء شيء يشبه البعوض ولا بعض ولا يؤذي لضعفه وبه سمى الغوغاء من الناس

( ١٩٣ ) ورد بعض هذا النص في الملحق بالمطبوع ص ٢٦٣ عن الصفدي ، وقد مرت الإحالة إلى هذه  
المادة في كتب العامية عند الكلام عن ( بكرة ) .

( ١٩٤ ) وجه العامية كسر الباء في اعتقاد المؤلف

( ١٩٥ ) في المطبوع : من الأرض واتسع

( ١٩٦ ) بدون ( به ) في المطبوع

عن الغائط (١٩٧)

٤١ - الحير : ويقولون للحظيرة تكون في الدار حيراً .  
ويجمعونه أحياراً .

قال محمد : والصواب حائر ، وجمعه حوران وحيران والبصرة حائر الحجاج  
معروف ،

وقال أبو نصر : يقال للمكان المطمئن الوسط المرتفع الحروف حائر .  
وقال أحمد بن يحيى ثعلب : الحائر هو الذي تسميه العامة حيراً وهو الحائط  
وأشدد أبو نصر :

صعدة قد نبتت في حاير  
أينما الريح تملها تمل

وقال رؤبة :

حتى إذا ما هاج حيران الذرق

---

(١٩٧) ورد هذا النص في الملحق بالمطبوع ص ٢٦٢ عن الصفدي .

والأصل في برز الظهور والتميز . قال ابن فارس :

والبراز المتسع من الأرض لأنه ياد ليس بغائط ولا دخل ولاهوة قال أبو عبد الرحمن : الغرض من التسمية  
الكتابة بلا ريب كما قال المؤلف . أما اشتقاق التسمية فله أحد احتمالين : أحدهما : أن يكونوا اشتقوا  
من المادة فعلاً فقالوا تبرز أى خرج إلى البراز ، ثم أدخلوا البراز اسماً من الفعل .

وثانيهما : أن يكونوا سموه ببراز الأرض لعلاقة المحل قال أبو عبد الرحمن : وقد خطأ المؤلف البراز  
بكسر الباء وصحح فتحها ، وما خطأه هو الصحيح ، وقد نص اللغويون على أن البراز على وزن  
كتاب ، وأنه بكسر الباء .

ولمّا العاتية هذا اليوم في ضم الباء ، وهي لغة الأطباء والكسر نص عليه الجوهري والفيروزآبادي وعليه  
جرى المحدثون إلا أن الخطابي في معالم السنن استدرك ذلك فقال : المحدثون يروونه بالكسر وهو خطأ ،  
لأنه بالكسر مصدر من المبالزة في الحرب =

الذرق الحند قوقي ، وهو نبت ، ولهذا قيل له : حائر لأن الماء يتحير فيه ،  
فيجيء ويذهب .

وروي أبو عبيد : الحائر مجتمع الماء ، وهو قريب من التفسير الأول .  
وقد روي أبو عبيد أيضاً عن أبي عمرو الشيباني بيت رؤبة الذي أنشدناه ، وقال  
حيران جمع حير ( ١٩٨ )

---

= وعن معاني هذه المادة راجع قاموس العادات ١ / ١٠٧ ومعجم اللغة العامية البغدادية ٢ / ٦٤ - ٦٥  
وغرائب اللغة العربية ص ٢١٨ ومعجم فريحة ص ٨ وتثقيف اللسان ص ١٦٨ وقاموس رد العامي  
ص ٣٧ ومعجم الألفاظ العامية لعبد المنعم ص ١٢٦ - ١٢٧ ومعجم الأخطاء الشائعة ص ٣٦ ومعجم  
فالح حنظل ص ٧٧ وانظر وجهاً آخر للعامية في القول المقتضب ص ٥٤ .  
( ١٩٨ ) لحن العوام ص ١٢٠ - ١٢٣

## د - دراسات تطبيقية وفق ضوابط التصحيح والتخطئة :

أنكر بعض أهل التخطئة والتصويب أن يقال : شكل - بتشديد الكاف - بمعنى كون بتشديد الواو .

أنكر ذلك محمد العدناني فقال : ويقولون : الفدائيون يشكون خطرا على إسرائيل .

والصواب الفدائيون خطر على إسرائيل ، لأن الفعل شكل لايعنى كون ( ١ )

وأنكروا جمع المشكلة على مشاكل ، وقالوا الصواب مشكلات ، ولذلك حديث يأتي إن شاء الله .

قال أبو عبد الرحمن : وإبطال تشكلت بمعنى تكونت عزاه الدكتور إميل يعقوب إلى كل من إبراهيم اليازجي بالإحالة إلى كتاب مغالط الكتاب ومناهج الصواب ، وأسعد داغر في كتابه تذكرة الكاتب ، وزهدي جار الله في كتابه الكتابة الصحيحة ، وعباس أبو السعود في كتابه أزهير الفصحى .

وذهب الدكتور إميل إلى مخالفتهم باستعمال تشكل بمعنى تألف .  
وعلل تصويبه بقوله : يمكن تصويب العبارة ( تشكلت اللجنة ) على سبيل المجاز .

فالتصوير الذي يعنى التشكيل هو جعل الشيء على شكل خاص بطريقة خاصة . فمن صور شيئا لا بد أن يكون قد نظمته ورتبه بشكل معين .  
وعليه لانري بأسا أن يقال : تشكيل اللجنة كما قال : تنظيمها وترتيبها ونحو ذلك ( ٢ )

( ١ ) معجم الألفاظ اللغوية المعاصرة ص ٢٥٢ - ٢٥٣

( ٢ ) معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ١٧٠ - ١٧١

قال أبو عبد الرحمن : والصواب عندي - والعلم عند الله - أن التشكيل بمعنى تأليف الشيء وتكوينه من أنواع وأجزاء وعناصر تزيد في كميته : استعمال عربي فصيح وإن حدث استعماله ، لأنه وفق أسلوب المجاز العربي .

وما بني على لغة العرب فهو من لغتهم .  
ومسميات اللغة أعيان وأحوال محصورة محددة بتحدد معرفة العرب وفي دائرة محيط ثقافتهم .

أما الأسماء واستعمال الألفاظ فأمر لا يحصره إلا صحة القاعدة النحوية والصرفية والبلاغية .

ثم تنمو اللغة نمواً سوياً وتتسع اتساعاً مشروءاً بالاستعمالات الجديدة وفق القاعدة وبغير خلافها .

ولا يضير استعمال التشكيل للتكوين الكمي مع أن أصل المادة للمائلة في الهيئة والصورة كما ذكر ذلك الراغب .

لأن ما كان ذا شكل في هيئته وصورته إذا ضم إلى شكل ثان وشكل ثالث وشكل رابع نتج عن ذلك عدة أشكال بمدلول تفعل .

لأن تشكل : بمعنى صار ذا أشكال في الصورة والهيئة .

ولزم عن تعدد الأشكال زيادة الكمية ، وذلك هو التكوين والتأليف .

ولا يضير ثانياً أن استحداث استعمال التشكيل بمعنى التكوين لا يراعى - أو

لا يقصد - تعدد الأشكال في الهيئة والصورة ، وإنما يقصد ما يزيد في الكمية .

ذلك أن وجه المجاز في قانون العربية يلاحظ حال الاشتقاق المعنوي ثم ينسى .

وإنما نمنع من قول شكل فلان ثلاثين ريالاً

وإنما يقول جمع ، لأن الريالات ليست أشكالا ، وإنما هي صورة لشكل واحد

وله أن يقول : شكلت عملة قيمتها ألف ريال لأن العملات تختلف أشكالها .

ومن يقول : ( شكلت لجنة ) فاستعماله فصيح وإن قصد العدد ولم يقصد الشكل ، لأن أعضاء اللجنة أشكال إما باعتبار اختلاف صورهم ، وإما باعتبار اختلاف مراجعهم ودوائرهم الرسمية

قال أبو عبد الرحمن : وبما أنه ليس كل استعمال للعوام يكون عامياً فإنني أرفض تسمية ماصح لغة عامياً إذا كان حديث الاستعمال وإن حاول محاول رده إلى الفصيح .

بل الحق أن يسمى فصيحاً حديث الاستعمال .

فهذا الشيخ أحمد رضا يعد تشكيلة البضاعة عامية مع إقراره بأنها مأخوذة من شكله إذا صوره بأشكال ( ٣ )

وعد من العامية عروق التشكيل وتسمى تشكيلة وهي باقة من زهر مصنوع على شكل الزهر الطبيعي ، أو مرصعة بأشكال الحلبي ( ٤ )  
ولست أدري كيف يكون هذا عامياً مع أن التشكيل على التفعيل مصدر شكل .

والصبيغ مسموعة ، أما تحويل مواد اللغة إلى الصبيغ فلا يتوقف على السماع ، وإنما يتوقف على صحة التحويل ( التصريف )  
وكيف يكون هذا عامياً ، والمشاكلة متشابهة ، وتلك الزهور على شكل الزهر الطبيعي .

وكيف يكون هذا عامياً والتشكيل تأليف من أشكال ، وتلك مؤلفة من ترصيعات أشكال الحلبي .

---

( ٣ ) قاموس رد العامي إلى الفصيح ص ٢٠١

( ٤ ) المصدر السابق ، ومعجم الألفاظ العامية ص ٩٧



و كيف يكون هذا عامياً واللغة تصف ماتشابه بأنه أشكال كما نقل الشيخ  
أحمد رضا عن القاموس والتاج أن الأشكال حلي من لؤلؤ أو فضة يشبه بعضه بعضاً  
ويشاكل ( ٥ )

وكون هذا الحلي عبر عنه بالأشكال تسمية لاوصفاً لايعني إيراد باب  
الوصف عند التشابه .

قال أبو عبد الرحمن : وكون هذه العروق تسمى في اللغة نقرساً ( ٦ ) لايمنع  
من تسميتها بتشكيله .

لأنه روعي في التسمية بالتشكيله التشابه

وروعي في التسمية بالنقرس معنى آخر لاأقطع به الآن ( ٧ )

وهكذا يفرق بين كل مترادفين بمأخذ الاستعمال فيمتنع في الترادف  
معنى التطابق .

---

( ٥ ) قاموس رد العامي ص ١٠٢

( ٦ ) المصدر السابق ص ٢٠٢

( ٧ ) قال الأزهرى في تهذيب اللغة ٩ / ٣٩٤ - ٣٩٥ ما ملخصه : قال الليث : النقرس داء يأخذ في  
المفاصل والنقرس الداهية من الأدأ  
والداهية والهلاك

والنقاريس أضياء تتخذها المرأة على صنعة الورد يغرزنها في رؤوسهن .

وأضاف ابن فارس في مقاييس اللغة ٥ / ٤٨٣ : وطبيب نقرس ونقرس : حاذق .

وعلل الاشتقاق المعنوي بقوله : وهذا مما زيدت فيه السين ، وأصله من النقر ، كأنه ينقر عن الأضياء : أي  
يبحث عنها .

قال أبو عبد الرحمن : لايمع أن يكون أصل الاستعمال لداء النقرس ، وأنه حكاية صوت  
وأن التشكيله سميت نقرساً على التشبيه بما يحدثه النقرس من تلوين في الجلد كالبهاق

وعد أنيس فريحة من العامي : شكل - بتشديد الكاف - بمعنى زين ونوع ( ٨ )

وهذا لوجه لاعتباره عامياً ، لأن التنوع من نتائج التشكيل دائماً ، ولأن التزيين من نتائج التشكيل ومن أهداف المشكل عادة .  
وعد من العامية شكل - الفعل المتعدي بتخفيف الكاف - الأمر بمعنى جعله مشكلاً ( ٩ )

قال أبو عبد الرحمن : وهذا نحت فعل لم أتفرغ لبحثه هذه اللحظة ، لأنه ورد هذا الفعل الثلاثي لازماً فقال في القاموس : شكل الأمر ، وأشكل التبس .  
وفي عامية مصر : فلان جر شكل - بفتح الثلاثة زوجته ( ١٠ )  
أي أثارها فصار ما بينهما من الأمر مشكلاً

قال أبو عبد الرحمن : هذا استعمال لمعناه أصل في لغة العرب بلا ريب .  
وأما التعبير اللفظي - وهو مجال العامية - بالشكل عن الأمر المشكل فلا أفرغ لتحقيقه الآن ، ومعاني الفعل تأتي للفاعل والمفعول كالفلق والحسب والنفذ .  
ومن استعمال العامة في نجد قولهم : جاءت كوكبة من الفرسان ، وتشكيلة من الخيل ، أو العكس

وهو استعمال صحيح فصيح مازل السرب من الخيل ذا شكل خاص في ألوان الخيل ، أو سيرها ، أو نوعها ، أو صفة فرسانها .  
وتقول العامة في نجد : فلا يشكلها .

---

( ٨ ) معجم الألفاظ العامية ص ٩٧

وقال الدكتور حازم البكري في كتابه دراسات في الألفاظ العامية الموصلية ص ٢٩٤ : (( مشكل ملون أو منوع كأن يقال : عدة أشكال ) .

( ٩ ) المصدر السابق .

( ١٠ ) معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية للدكتور عبد المنعم سيد عبد العال ص ٣٢٨

أي يجمل نفسه باللباس الزاهي .  
ومثله : فلان من رجال الشكالة .  
وحكى العزيزي عن عامية بادية الأردن ماهو قريب من ذلك فقال : (( فلان  
أشكل من فلان ، فمعنى أشكل : أحسن .  
مافيه أشكل منه : ليس هناك من هو أحسن منه )) ( ١١ )  
وحكى الدكتور البكري عن عامية الموصل قريباً من ذلك فقال : (( شكل  
صورة وهياة وجمعها شكول )) ( ١٢ )  
قال أبو عبد الرحمن : من ناحية المعنى فتخرج هاته الاستعمالات على معنى :  
جعل نفسه ذا شكل مع إضمار الوصف المحذوف للعلم به وهو الحسن : أي جعل  
نفسه ذا شكل حسن ( ١٣ )  
وأما صحة الاستعمال لفظاً فلست على ثقة الآن من صحته والله المستعان  
وعد الدكتور عبد المنعم سيد من عامية مصر قولهم ربط الحصان  
بالشكل ( ١٤ )  
قال أبو عبد الرحمن : ولا معنى لذلك وقد بين في كتابه أن في القاموس شكل  
الدابة بمعنى شد قوائمها بحبل .  
فعلى هذا يكون الشكل بمعنى القيد ، وصيغة الفعال صحيحة يسمى منها .

( ١١ ) قاموس العادات واللهجات والأوباء الأردنية ٢ / ١١٨

( ١٢ ) دراسات ص ٢٩٤

( ١٣ ) مما ورد على إضمار المحذوف في أدب العوام قول مشعان بن هذال :

أو وجد من صكوا عليه المشاهر

عجزوا هل العادات لا يظهرونه

إذ المراد : المشاهر بالجميل كالشجاعة ، والعادات الجميلة كالنجدة .

قال أبو عبد الرحمن : وثمة استعمالات من استعمال العوام لا أرى ما يمنع من استحياؤها لدخولها في قواعد العربية وأساليبها وتوسعها بالمواد الاصطلاحية .  
فمن ذلك ما ذكره العزيزي من قولهم : شكل الدابة بمعنى خالف ما بين قوائمها في الرباط فاليد اليمنى مع الرجل اليسرى ، والرجل اليسرى مع اليد اليمنى ( ١٥ )  
وهو فصيح من ناحية تنويع التقييد ، لأن من معاني التشكيل المجازية الفصيحة التلوين والتنويع .

ثم إن هذا الاستعمال منقول عن العرب كما سيأتي من نص ابن فارس .  
ومن ذلك ما ذكره أنيس فريحة من قول العوام شكل - بتشديد الكاف - اللوباء بمعنى جهازها بعيدان تنمو عليها تسميها العامة شكلاً ( ١٦ )  
فهذا على التشبيه بشكال الدابة ، لأنه يقيد بها .

ومن ذلك ما ذكره الشيخ أحمد رضا من شكل يده بيد صاحبه إذا عقدا يديهما بعضهما ببعض ( ١٧ )  
فهذا الاستعمال فيه معنى القيد والتنويع لأن المتصافحين تتخالف أيديهما فيمين هذا تقابل شمال ذاك .

ومن ذلك ما ذكره فالح حنظل من عامية ساحل عمان من ذكر شكل - بكسر الشين والكاف - لنوع من قلائد الزينة عند النساء ( ١٨ )  
قال أبو عبد الرحمن : من ناحية المعنى يرد هذا الاستعمال إما إلى ما ذكرته لكم من معنى التشكيلة والنقرس ، وإما إلى الشكال .  
وأما اللفظ فإنه عامي .

---

( ١٤ ) معجم الألفاظ العامية ص ٣٢٨ .

( ١٥ ) قاموس المعاديات ١١٨ / ٢

( ١٦ ) معجم الألفاظ العامية ص ٩٧

( ١٧ ) قاموس رد العامي ص ٣٠٢

فإن سكنت الكاف صح لغة وكان بمعنى واحد أشكال مثل حمل من أحمال .  
 ومما استعملته الشنكلة بمعنى التقيد ، والشنكال بمعنى متراس الباب ( ١٩ ) .  
 وذكر أنيس فريحة من العامية شكالاً بمعنى ملامح الوجه ( ٢٠ )  
 ولا أعرف لهذا الاستعمال - من ناحية اللفظ وجهاً صحيحاً من لغتنا الفصحى  
 وذكر الشيخ أحمد رضا شكله بأصبعه إذا نخسه بها ( ٢١ )  
 قال أبو عبد الرحمن : ولا وجه لعهدها من العامية وإنما التحقيق ها هنا عن  
 معناها في الفصحى .

فالشيخ أحمد رضا يرى أن شكله من شكره ، لأن السراء واللام  
 يتعاقبان في الفصحى .

وفي القاموس : الشكر النخس بالأصبع ( ٢٢ )  
 قال أبو عبد الرحمن : هذا يحتمل بشرطين :  
 أولهما : أن لا يكون في مادة شكل هذا المعنى .  
 لأن وجود الاشتقاق المعنوي مقدم على دعوى البدل .  
 وثانيهما : لو كان المراد مجرد النخس بالأصبع  
 وإنما المراد النخس في موضع معين وهو الشاكلة وهي الخاصرة في الفصحى .  
 ومما يفضل أن يبقى على عاميته لأنني لا أعرف له وجهاً قريباً مقبولا مذكوره

( ١٨ ) معجم الألفاظ العامية ص ٣٢٩ .

( ١٩ ) قاموس رد العامي ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

( ٢٠ ) معجم الألفاظ العامية ص ٩٧ .

( ٢١ ) قاموس رد العامي ص ٣٠١ .

( ٢٢ ) المصدر السابق .

الدكتور حازم البكري من شكل - بتشديد الكاف - بمعنى علق جزءاً من طرف الشيء .

وشكل البردة بمعنى رفع أطراف الستارة وعلقه

وشكل لسانه أخذ يتأنيء بالكلام .

وشكلت عينه - بتخفيف الكاف - بمعنى توقف جانب من

جفنه عن الحركة ( ٢٣ )

وقال احمد رضا : وقالوا شكل زناره أو إزاره إذا غرز طرفه في وسطه لئلا يسقط .

وكل ذلك من الشكال وهو العقال ( ٢٤ )

وذكر الدكتور البكري من الأرامية شكلة - بتفخيم اللام - بمعنى لعبة تلعبها

البنات بخمس من الحصى كل منها بحجم حبة العنب ، فتقذفها إحداهن باليد إلى

أعلى ثم تقلب باطن كفها بسرعة محاولة أن تتلقى الحصى جميعها بظهر كفها

وتقذفها ثانية إلى الأعلى وتحاول أن تتلقفها وتخطفها باليد نفسها مرة

أخرى وهكذا ( ٢٥ )

قال أبو عبد الرحمن : هذه بقية ما حكى من استعمالات العامة ، وليكون الكلام

عن هذه المعاني محكماً أحب أن أختتم الحديث بذكر شيء من فقه مادة الشكل .

---

( ٢٣ ) دراسات في الألفاظ العامة الموصلة ص ٢٩٣ - ٢٩٤

( ٢٤ ) قاموس رد العامي ص ٣٠٢

( ٢٥ ) دراسات في الألفاظ العامة الموصلة ص ٢٩٤

فعن الاشتقاق المعنوي قال ابن فارس :

«شكل معظم بابيه المماثلة .

ومن ذلك يقال : أمر مشكل .

كما يقال : أمر مشتبّه .

أي هذا شابه هذا ، وهذا دخل في شكل هذا

ويقال : شكلت الدابة بشكالة

وذلك أنه يجمع بين إحدى قوائمه وشكل لها

وكذلك دابة بها شكل ، إذا كان إحدى يديه وإحدى رجليه محجلاً .

وهو ذاك القياس ، لأن البياض أخذ واحدة وشكلها» (٢٦)

قال أبو عبد الرحمن : سمي قيد الدابة شكالاً على التشبيه بشكال

الخلقة ( التحجيل ) واستعملت المادة في تأليف الألوان كالشكلة وهي حمرة

بخالطها بياض .

قال ابن دريد : ( ويسمى الدم أشكل للحمرة والبياض المختلطين منه ) ( ٢٧ )

ولقد علق ابن فارس بقوله : ( وهذا صحيح ، وهو من الالتباس ، لأنها حمرة

لابسها بياض ) ( ٢٨ )

ولما وجه ابن فارس المعاني المجازية وخرجها على أصل الاشتقاق المعنوي وقف

عند بقية المعاني وقفتين :

أولاهما : معان اعتبرها شاذة عن الأصل ، وهي شاكل الدابة وشاكلته : أي

ماعلا فرق الطفطفة منه .

والشاكل ما بين العذار والأذن من البياض .

---

( ٢٦ ) مقاييس اللغة ٣ / ٢٠٤

( ٢٧ ) جمهرة اللغة ٣ / ٦٨

( ٢٨ ) مقاييس اللغة ٣ / ٣٠٥

والشكلاء وهي الحاجة ، وكذلك الأشكلة ( ٢٩ )

قال أبو عبد الرحمن : لاشذوذ في شيء من ذلك فما فوق الطفطفة ، وما بين العذار والأذن مكانا غرة وتحجيل ( أي شكلة ) عادة ، والمحل يسمى باسم الحال في مجاز اللغة .

والحاجة إذا استحكمت تحدث اختلاط الفكر وإشكاله لهذا كانت شكلاء .  
وفي تاج العروس عن الراغب الأشكلة - بفتح الهمزة والكاف - الحاجة التي تقيد الإنسان ( ٣٠ )

وأخراهما : شكلت الكتاب : إذا قيدته بعلامات الإعراب .  
قال ابن فارس : لست أحسبه من كلام العرب العاربة ، وإنما هو شيء ذكره أهل العربية ، وهو من الألقاب المولدة .  
ويجوز أن يكون قد قاسوه ، لأن ذلك ( ٣١ ) وإن لم يكن خطأ مستويًا فهو مشاكل ( ٣٢ )

قال أبو عبد الرحمن : الاصطلاح بشكل الكتاب على تقييده - وإن كان استعمالا جديداً في دنيا الأميين ينبغي أن يستثنى من المولد ، لأن حداثة الاستعمال لاتنافي صحته .

وهذا استعمال صحيح لأن العرب سموا القيد شكالاً والإعراب قيد للكتاب فهو شكال .

ووصف الإعراب - وهو أمر معنوي - بالقيد ( أي الشكل ) وهو أمر حسي مجاز أدبي .

واستخراج الشكال ( القيد ) من معنى الماثلة مجاز لغوي مر وجهه من كلام

---

( ٢٩ ) المصدر السابق ٣ / ٣٠٥

( ٣٠ ) تاج العروس ٧ / ٣٩٢ - ٣٩٣

( ٣١ ) معنى شكل الكتاب

( ٣٢ ) المصدر السابق ٣ / ٢٠٥



ابن فارس

على أن أبا حاتم - فيما نقله عنه الأزهرى - أورد شكل الكتاب ولم يتوقف حول عربيته .

وكذلك فعل الأزهرى ( ٣٣ )

ولقد فرق الراغب الأصفهاني تفريقاً لطيفاً نفسياً بين الشكل وبين ما يظن أنه مرادف له فقال :

المشكلة في الهيئة والصورة .

والند في الجنسية .

والشبه في الكيفية ( ٣٤ )

وقال في القاموس : تشكيل الشيء : تصور وشكله تشكيلاً صوره ( ٣٥ )

قال أبو عبد الرحمن : ثمة أمران يتعلق بهما إصلاح لغة التحرير الإدارى هما سلامة التعبير ، وفنية التعبير

وفنية التعبير هي الأوقى والأمثل والأعلى ، لأن فيها إحياء وإثارة ، وهي حلية كتاب المقالات والصحفيين والأدباء

وأما العلوم التي يراد تحصيلها بتعبير مباشر - ومنها الممارسات الإدارية الكتابية - فلا تكاد تحتاج إلى فنية التعبير إلا في أمور ضيقة جداً لأن الغرض الإيصال المباشر مع أن الممارسة الإدارية عند أسلافنا - وقبل النهضة العربية الحديثة - كانت تحتفي بالأسلوب الفني وتنقصده وتسرف فيه ، ولهذا كان كتاب الدولة في دواوين الإنشاء هم قمم ذوي النثر الفني .

---

( ٣٣ ) تهذيب اللغة ١٠ / ٢٥

( ٣٤ ) المفردات ص ٢٦٩

( ٣٥ ) تاج العروس ٧ / ٣٩٢

أما سلامة التعبير فمشرط ضروري لكل كتابة ، سواء أكانت فنية أم علمية أم إدارية

وممارسو الكتابة الإدارية في تحرير العروض والخطابات والقرارات أكثرهم لا يمارس لغة الكتابة عن خبرة لغوية بيانية ، وإنما يعبرون بمألوف تقليدي دخلته عجمة الصحافة ولكنه الاختلاط بالأساليب المعربة ، لهذا حرصت المجامع وعلماء الفصحى على لفت الانتظار إلى تصحيحات وتقييدات تتعلق باللغة والأسلوب والرسم والترقيم ، لعل ممارسى التحرير الرسمي يفيدون منها في إصلاح الكتابة الإدارية .  
ومن اللغة الإدارية قولهم : صدر الأمر السامي رقم وتاريخ ، والذي يقضى بكذا .

فيوردون واو العطف قبل ( الذي ) وهذه الواو تنخص حس البليغ لأنه لا معنى لها ، لأن الذي وما بعدها وصف وبيان لمقتضى الأمر السامي ، والصفة لا تعطف على الموصوف .

وإنما تصح هذه الواو إذا وردت صفة أخرى كأن تقول :

( صدر الأمر السامي رقم وتاريخ الذي عمم بخطاب معالي الوزير رقم وتاريخ ، والذي يقضى بكذا وكذا .

فها هنا ترد الواو قبل الذي الثانية لأنها عطف صفة على صفة ، وليست عطف صفة على موصوف .

ويأيجاز فلا يعطف الموصول على ما قبله ، وإنما يعطف الموصول على الموصول بعد تعدد النعوت .

ومن لغة الجرائد قولهم لعب دوراً . . يقولون ذلك إذا أتقن الإنسان عمله بمهارة

وإنجاز قالوا : لعب فلان دوره في كذا ، ولعبت البلدية دوراً في التخطيط والعمران  
وهو أسلوب معرب مستعار من دور الممثل في المسرح .  
وعلى هذا الاستعمال ملاحظتان : إحداهما مغتفرة والأخرى غير مغتفرة .  
فأما غير المغتفر فقولهم ( لعب دوراً ) والصواب : ( لعب بدور ) لأن لعب في  
لغة العرب لاتعدى مباشرة ، وإنما تتعدي بحرف الجر .  
وأما الملاحظة المغتفرة فهي أن اللعب ليست للجند بل للهزل والعبث .  
وهذا صحيح في أصل لغة العرب ، ولكن العرب تجاوزوا باللعب للمهارة  
والإتقان ، ولقبوا أبا براء العامري أحد فرسان العرب بملاعب الأسنة لحذقه فن  
المبارزة .  
ومع أن هذه الملاحظة المغتفرة تصحح الاستعمال إلا أنها لاتصحح المراد ، فإذا  
قل لعب بدوره لم يفهم من ذلك إلا عبثه به .  
وإنما يقال : لعب بالصعاب والمشاق في دوره .  
ولهذا ينبغي أن يقال قام بدور - أو مافي معنى قام - ولا يقال : لعب بدور  
ومن اللغة الإدارية قولهم : الأمر السامي ، أو النظام الفلاني ، أو المشروع  
الفلاني : يستهدف المصلحة العامة .  
وهم يريدون معنى هدف إليها .  
والمعنى اللغوي يعارض مرادهم ، لأن استفعل التي جاء على وزنها استهدف  
تعنى أنه جعل المصلحة العامة هدفاً له بعد أن لم تكن من أهدافه .  
أما هدف إليه فبمعنى قصد إليه ابتداء .  
إذن البلاغة أن يقال : هدف ويهدف بدل يستهدف .

ومن اللغة الإدارية والصحفية والعرفية الشائعة اليوم قولهم : ذكر رئيس البلدية كذا ، وفات عليه أن يذكر كذا .

وهذا لحن منغص ، والصواب فاته كذا ، لأن فات تتعدي مباشرة بدون حرف الجر

وشاع قولهم - محادثة ، وتحريراً - : هذا البناء مائل بشكل ملفت للنظر .  
وهذا الإستعمال عامي ملحون ، لأن ملفتاً اسم فاعل من ( ألفت ) ولم يرد هذا في لغة العرب ، وإنما ورد لفت ماض على وزن ضرب ، واسم الفاعل منه لفت وإذن فالصواب : هذا البناء مائل بشكل لفت للنظر .

ومن لغة الجرائد قولهم : رضخ فلان للأمر ويريدون معنى انقاد .  
وليس هذا في لغة العرب ، بل معنى رضخ في لغة العرب : كسر ، فيقولون :  
رضخ رأس الحية بالحجارة : أي شدخه ودقه .  
واشتقوا من هذا المعنى معنى القسمة ، فقالوا رضخ له من ماله : أي أعطاه منه

كما اشتقوا من هذا المعنى ما كان سبباً للشدخ فقالوا رضخت التيوس : أي تناطحت .

إذن رضخ للأمر بمعنى انقاد له وخضع لم ترد عن العرب .  
ويجوز - على سبيل المجاز والقياس وملاحظة دلالة الصيغة - أن يقال :  
ارتضخ للأمر بمعنى خضع له ، لأن العرب تقول : ارتضخ من الأمر : إذا اعتذر .  
وتقول : ارتضخ فلان : إذا لم يخل من لكنة أعجمية .  
ومن لغة الجرائد فعل فلان لامبرر له : بمعنى لامسوخ له .

وقد شاع هذا الإستعمال حتى كاد الناس لا يستعملون غيره ، ولا يكادون يستعملون سوغ .

والبرر اسم فاعل من برر ، وقد جاء في المنجد : برره بمعنى زكاه ونسبه إلى البر .

وعلى هذا يكون المبرر بمعنى المزكي ، والتزكية تسويغ . . وهذا معنى صحيح ، وليس الاعتماد في ذلك على المنجد ، وإنما العمدة دلالة صيغة فعل لأنها تأتي بمعنى النسبة كفسقه بمعنى نسبه إلى الفسق ، وبمعنى أفعل ، وعلى هذا فبرره بمعنى أبره ( ٣٦ )

ومن لغة الجرائد قولهم : كلما كان الأساس متيناً كلما كان أكثر لتحمله . وهذا لحن ، والصواب حذف ( كلما ) الثانية ، لأن كلما شرط تريد جواباً ، وجوابها ( كان )

قال أبو عبد الرحمن : وكتب إلى من الدلم الأخ إبراهيم بن عبد العزيز النقية بما موجهه :

١ - يتكرر في نشرات الأخبار ، وبرامج الاذاعة والتلفزيون :

الدولى بضم الدال المشددة

الصحفي بضم الصاد المشددة

وعلى الرغم ، وبالرغم بضم الراء المشددة .

ويرى كل ذلك خطأ

٢ - تمييز الفصيح عن الملحون بالسهولة على اللسان والخفة على الأذن .

هكذا تنحو رسالة الأخ الفاضل

---

( ٣٦ ) انظر ديوان الأدب ٢ / ٣٨٠ - ٣٨١

قال أبو عبد الرحمن : وقبل أن أبين للأستاذ السائل الحكم في كل ما سأل عنه أحب أن أذكر له الخلاف في القاعدة .

أعني قاعدة النسب إلى جمع التكسير وما في حكمه .  
فمذهب نحاة أهل البصرة النسب إلى المفرد دون الجمع فالنسب إلى بساتين بستانني وليس بساتينيا

ولا أعلم لهم حجة إلا دعوى الشيوع والذيرع .  
ومذهب نحاة أهل الكوفة النسب إلى جمع التكسير الباقي على معنى الجمع وحجتهم السماع ، وأن جواز الوجهين وفق مراد المتكلم .  
ورجح الجمع اللغوي في القاهرة مذهب الكوفيين وذلك في محاضر جلسات الجمع في دورة انعقاده الثالث  
قال أبو عبد الرحمن : الأصل النسب إلى اللفظ كما هو - سواء أكان دالاً على الجمع أم المفرد .

هذا هو الأصل ، ومذهب الكوفيين جار على الأصل .  
ومراد المتكلم العربي ينزل على الجائز من لغة العرب .  
ومذهب الكوفيين على جواز الوجهين ، وإنما العبرة بمطابقة مراد المتكلم لأحد الجائزين .

قال الظاهري : وبهذا لا أصحح - فضلاً عن الترجيح - غير مذهب الكوفيين

قال أبو عبد الرحمن : وإليك اختلاف التعبير وفق اختلاف المراد :  
تقول : «للدولة السعودية أمور تثير العجب فمن أمور الدولة السعودية سرعة

النماء واطراد الحضارة واتزان المسيرة ، وأصالة التاريخ . . . و . . . وهذه الأمور الدولية - بفتح الدال المشددة وسكون الواو - ليست في نصاب الأمور الدولية - بضم الدال المشددة وفتح الواو - إلا تحلة القسم» اهـ .

قال أبو عبد الرحمن : في الأولى كان المنسوب إليه واحداً مؤثلاً وهو الدولة ، الموصوفة بأنها السعودية المتميزة بتلك الأمور في مراد المتكلم .

ولإذن فننسب إلى الدولة فنحذف تاء المنسوب إليه حسب القاعدة ، ونبقى الدال مفتوحة مشددة حسب الأصل اللغوي .

أما المنسوب ذاته فإن كان مذكراً قلنا : دولياً

وإن كان مؤثلاً قلنا : دولية

كما نقول : مصري ، ومصرية .

وفي الثانية كان المنسوب إليه جمعاً - وهو الدول جمع دولة - في أمور مشتركة مضافة إلى أكثر من دولة .

ولإذن نقول : الدولي بضم الدال المشددة

ولإذن أيضاً فلا مجال لإنكار الأخ إبراهيم النقية لهذا الضبط .

بل الضبطان جائزان في عموم اللغة .

أما من ناحية مراد المتكلم : فإن قال : الدولي بضم الدال عن أمر منسوب إلى دولة واحدة فذلك خطأ .

وإن قال : الدولي بفتح الدال عن أمر منسوب إلى أكثر من دولة فذلك خطأ .

غاية ما هنالك أن النسبة إلى فعيلة تكون على فعلى .

أما ابن حزم فكان يستعمل شريعياً وحنيفياً على الأصل ، ولذلك أحد وجهين

يبتهما في كتابي نواذر ابن حزم ( ٣٧ )

---

( ٣٧ ) الفقرة ٢٥٦ بالجزء الثاني وانظر شرح الاسترأبادي للشافية ٢ / ٢٨ .

قال أبو عبد الرحمن : وأما على الرغم وبالرغم فقد وردت راء الرغم مثلثة بالضم والفتح والكسر ( ٣٨ ) فلا مجال لإنكار الأستاذ النقية ضم الراء .  
وأما في الفقه فتكون الرغم بالضم مصدر رغم بالضم - فعل السجية - فيجوز حيثذ فعله على الرغم بمعنى : على أنه راغم : أي موصوف بالرغم . وكذلك يجوز بالرغم أي ملتصقاً به .  
وتكون الرغم بالضم اسماً للتراب كما الرغام اسماً له .  
وبهذا يتضح أن الرغم بالضم تجوز وصفاً للإنسان الراغم اللاصق أنفه بالعرايب حسب أصل الاشتقاق .  
وبهذا المعنى الوصفي يجوز على الرغم منه وبالرغم - وورد في رسالة الأستاذ السائل تعليل الفصيح والعامي بالسهولة والصعوبة ، والخفة والثقيل .  
قال أبو عبد الرحمن : السهولة والخفة في لغة العرب ظاهرة أدبية ، وليست ظاهرة لغوية .  
ومعنى ذلك أنهما علة في كثرة الاستعمال ، وعلّة في اختيار بلاغات العرب ، وليستا علتين في التأصيل اللغوي .  
فليس السهل والخفيف أصح لغة من الصعب والثقيل .  
وليساً أفصح وأبلغ بإطلاق ، بل يحكم ذلك قوانين البلاغة ومقتضيات الأحوال .  
واختيار الأسهل في موضع لأجل البلاغة لا يعني فساد الأثقل بحكم اللغة .  
وكون الأخف أفصح وأبلغ في موضع لا يعني أنه كذلك دائماً .  
ألا ترى أن زحزح واثاقلتم من الثقيل الصعب ، ولكنهما قمة العربية بإطلاق ، وقمة البلاغة في موضعهما من القرآن الكريم

( ٣٨ ) انظر على سبيل المثال ديوان الأدب ١ / ١٥٩ و ١٩٣



ومراعاة الأُخف والأسهل لم تكن قانوناً تأصيلياً في اللغة ، ولكنها وسيلة خرقاء للحن والعامية .

لقد طلبت العامية السهولة فقالت كلش بدل كل شيء .

وقالت وش ذا مكان أي شيء هذا

وأهملت همزة القطع وأسماء من الموصولات والمضمرات والإشارات تفرق بين المفرد والمذكر والمثنى والمؤنث والجمع .

وكل تسهيل في لغيات العرب ولهجاتها يبين عامية في اللغة المكتوبة .

ولهذا تجدد مسهلي الهمزة من العرب إذا كتبوا حققوا وإذا نطقوا سهلوا انكالا على فهم السامع .

وفهم السامع يراعى مع وجود السليقة ، أما بعد فساد السليقة فالعبرة بتحقيق اللغة كتابة .

ولا يكفي أن نكون عرباً بفهم معاني اللغة ، بل لابد أن نكون عرباً فصحاء في النطق والنبز وإشباع الحروف من مخارجها

وكل ذلك يرفض اتخاذ السهولة والخفة أصلاً

أما الظاهرة فستنبط إذا وجدت ، ولا تؤسس إذا لم توجد .

ومما دار الخلاف حوله استعمال فعاليات ( ٣٩ )

---

( ٣٩ ) كان الشيخ الفاضل عثمان الصالح حريصاً على مساهمتي في التصحيحات اللغوية .

وفي جريدة المسائية عدد ١٣٧٤ في ١٨ / ١٠ / ١٤٠٦ هـ كتب كاتب تعليقاً حول فعاليات بين الظاهري وعزيز ضياء .

وكان عزيز ضياء مستغرباً استعمالها ، وكنت مجيزاً لاستعمالها لغة ، وكان ذلك في حديث مجلس شفهي وذكرت الجزيرة المسائية ما كتبه القاريء على الجدعي عبر صفحة عزيزتي الجزيرة عن أصل فعاليات لغة .

وحذت الجزيرة المسائية طرح هذا الموضوع للنقاش في الصحف .

قال ابو عبد الرحمن : إلا أنني لم أطلع على مقالة الأخ على عبد الله الجدعي .

ولمّا اطلعت على كلمة الأخ أحمد عفري العتزي من كلية الآداب بجامعة الملك سعود نشرت

قال أبو عبد الرحمن : فعاليات ينظر إليها من جهتين :  
أولاهما : من جهة مادتها .

أي كونها مكونة من حروف ثلاثة أصلية هي الفاء والعين ، واللام .  
وكونها موجودة أو غير موجودة في لغة العرب ، وما هو معناها إن وجدت .  
وأخراهما : من جهة الصيغة والوزن .

أي كون تلك المادة بفتح ، ففتح ، فمد ، فكسر ففتح ، فمد ، فحرف متحرك  
وهو وزن وصيغة ( فعاليات ) سواء أكانت من مادة لعاليات ، أم من  
مادة أخرى .

وكل كلمة في لغة العرب - لا تستثن منها شيئاً - يوجد فيها معنيان هما معنى المادة  
ومعنى الصيغة كما نبهت إلى ذلك كثيراً .

فلنبين المعنيين ، فأما معنى المادة فقال ابن فارس : ( الفاء والعين واللام أصل  
صحيح يدل على إحداث شيء من عمل وغيره ) ١ . هـ ( ٤٠ )  
وقال الراغب الأصفهاني بأسلوب أهل الكلام :

---

بجريدة الجزيرة عدد ٥٠١٧ في ١٩ / ١٠ / ١٤٠٦ هـ انتهى فيها إلى أن فعاليات كلمة مستعربة  
وليست عربية .

وقد اجتهد وفقه الله وقمش ، وتناول الموضوع تناول الخبير بكيفية المراجعة والبحث .  
وكل منهجية في معاناة التصحيح اللغوي لاريب أنها من أبجديات هذا الأخ الباحث الجدير أحمد  
عفري وربما نسيها لأنها من البديات ، والعالم الجليل قد نسي الأمر البدهي كما نسي عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه - وهو من هو - الآيات القاضية بموت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكما نسي آية  
الصدق .

لهذا أحب أن أشارك الأخ أحمد عفري في تذكيره ببعض أصول التصحيح المنهجية ، فهو جدير بأن  
يكون إماماً في اللغة إذا تذكر تلك الأصول ، ونحن معاً جديران بالاتفاق على أن فعاليات - بالتخفيف  
دون التشديد - عربية أصيلة صحيحة ، فصيحة لاشائبة فيها من عجمة أو استعراب .

يكون ذلك بعد استدكار تلك الأصول المنهجية التي سأذكرها إن شاء الله ها هنا .

( ٤٠ ) مقاييس اللغة ٤ / ٥١١

(الفعل التأثير من جهة مؤثر ، وهو عام لما كان بإجادة أو غير إجادة ، ولما كان يعلم أو غير علم ، وقصد أو غير قصد) ( ٤١ )

قال أبو عبد الرحمن : استقراء معاني هذه المادة في معاجم لغة العرب يدل على أن المعنى الأولي الوضعي الأصلي الحقيقي الجامع لمعاني (فعل) هو الاسم للحادث وأما كون الحدوث من جهة مؤثر فعلم علاقة يعرف بالחס والعقل ، ولادخل للغة فيه .

فإن قال قائل : إذا كان الفعل بمعنى الحادث حقيقة : فالنتيجة أن الحدوث بمعنى الفعل حقيقة ؟

ومن ثم يدل لفظان على معنى واحد دلالة مطابقة وأبو عبد الرحمن يمنع من ذلك .

فالجواب : نعم الفعل بمعنى الحادث ، ولا يلزم من ذلك دلالة المطابقة لأننا لم نقل الحدوث بمعنى الفعل ، وإنما قلنا الحادث بمعنى الفعل .  
ذلك أن الحدوث يعني الزمن المبهم لوجود الفعل ، ويعني الحادث مجزئاً وفق توالى الزمن والحادث ذاته هو المسمى فعلاً .

ومن ثم تكون مادة الحاء والذال والشاء حقيقة في زمن الفعل .  
وتكون الفاء والعين واللام حقيقة في الشيء الذي حدث .  
هذا هو معنى المادة .

أما معنى الصيغة فكالتالي : نقل الفعل الماضي ( فعل ) بفتح الأحرف الثلاثة إلى فعال بفتح العين والفاء .

ثم نقل فعال إلى فعالي بياء النسب .  
ثم نقل فعالي إلى فعالية بئاء النقل .

ثم نقل فعالية إلى فعاليات بصيغة الجمع

فلنبين معنى كل صيغة

فأما فعل ففعل ماضٍ، وهو أدل الصيغ على الحركة بجميع الجوارح والآلات  
وأما الفعال بفتح الفاء فله عدة معان منها الدلالة على الجمع كالسحاب جمع  
سحابة، واسم وقت الشيء كالجزاز، وبمعنى فعيل كالصحاح، ومعنى مفعول  
كأرض رغب، واسم حدث كذهاب وشراب، ومعنى فاعل كسراب وكعاب .

وصيغة الفعال من مادة فعل اختلف اللغويون في تأويلها .

فقال ابن فارس : الفعال بالفتح الكرم وما يفعل من حسن

وقال الفارابي : الفعال الفعل .

وقال عدد من اللغويين : إنها جمع لأفعال فاعل واحد ، كما أن فعال بالكسر  
جمع لأفعال فاعلين عديدين .

وقال آخرون : هو مصدر كالذهاب .

قال أبو عبد الرحمن : الراجح عندي ييقن لاشك فيه أن الفعل الماضي  
( فعل ) مشتق من الاسم ( فعل ) بمعنى حادث كما اشتق فعل ( جلد ) من  
صيغة الاسم ( الجلد ) وكما اشتق فعل رأس من الرأس .

كما أن الفعل - بفتح الفاء وسكون العين - هو الأليق بالمصدر .

أما الفعل - بكسر الفاء وسكون العين - فتبقى على أصل وضعها ، وهو  
الدلالة على اسم الحادث .

قال أبو عبد الرحمن : والأرجح عندي ييقن لاشك فيه أيضاً : أن الأصل في  
الفعال - بفتح الفاء والعين المخففة - هو الدلالة على اسم الأحداث الحاصلة من فاعل

واحد سواء كانت جميلة أم قبيحة .

وما عدا ذلك من المعاني فهو معنى مجازي .

ولمّا توهم من توهم أنها للأحداث الجميلة فقط لأنه رآها في سياق أدبي كذلك .

وقد بينت مراراً أن دلالة سياق الكلام تعين مراد المتكلم الذي هو أخص من المعاني اللغوية .

قال أبو عبد الرحمن : ثم انتقل التعبير إلى فعالي وهو نسبة الفعل إلى جنسه من أحداث فاعل واحد

وكل هذه صيغ عربية أصيلة لمجينة

ثم انتقل الاستعمال إلى فعالية ، فزاد مع ياء النسب تاء تسمى تاء النقل ، لأنها تنقل معنى الكلمة إلى معنى آخر كالنقل من التذكير إلى التأنيث ، أو من الاسم إلى الوصف .

قال أبو عبد الرحمن : الفعالي فعل موصوف بأنه من جنس أحداث فاعل واحد ، فلما أضيفت تاء النقل انتقل من الوصف إلى الاسم وزاد معنى ( يفعل ) مبالغة .

أي أن الفعالي أصبح ذا صفة بأنه يفعل ويؤثر وكانت الفاعلية اسماً له .

قال أبو عبد الرحمن : وأما تعريف الفعالية بأنها مصدر صناعي وأنه مولد فذلك من الأوهام التي تبناها مجمع اللغة في القاهرة ، وليس في بناء العربية وقانونها ما يقتضى تسمية مصدر بالمصدر الصناعي ويكون ذا ميزة تميزه عن المصادر

بل فعالية اسم لفعل منسوب موصوف بأنه ذو فاعلية فسمى مبالغة في الوصف  
وصيغة فعالية مسموعة في لغة العرب ( ٤٢ )

ومما سمع على هذه الصيغة رجل حزاوية ، وبين القوم رباذية - أي شر -  
وفعلت طماعية في معروفك ، ورفاغية ورفاهية ، وفراهية ، وكراهية ،  
وفهامية . . إلخ .

والفعاليات صيغة جمع صحيحة فصيحة لفعالة  
وبهذا وضحت فوارق التدرج في الاستعمال بناء على قاعدة : ( زيادة المبنى  
لزيادة المعنى )

ووضح أيضاً أن فعالية عربية صحيحة فصيحة مادة وصيغة وليست مولدة  
ولامعربة

وأما فعالية - بتشديد العين المفتوحة - فلا تصح بحال ، لأنه لا معنى للياء  
ها هنا ، ووجه ذلك أن فعالاً بالتشديد وبدون ياء نسب تغنى عن ياء النسب .  
والمر في هذا أن فعالاً بالتشديد تأتي للمبالغة تارة وتأتي للنسب تارة  
ويهمنا ها هنا مجيئها للنسب مثل حداد ونجار وعطار .

ومن ذلك قول الله تعالى ( وما ربك بظلام للعبيد ) ( سورة فصلت / ٤٦ ) فلا  
يحل تفسيرها على معنى المبالغة لأنه حيثئذ ينتفي معنى المبالغة ويبقى أصل الظلم  
تعالى الله عن ذلك

ولأنما المراد النسب ، قربنا جل جلاله ليس بذئ ظلم بإطلاق .  
فإن كانت فعال - بالتشديد - للمبالغة دون النسب فلا تليق ياء النسب هكذا  
فعالي كجلادى ، لأن المعنى ينعكس .

---

( ٤٢ ) ذكرها الفارابي في ديوان الأدب ٢ / ٤١ وقال : هي مصدر كالملائية .

ورأيت الأخ أحمد عفري العنزي يذهب إلى أن الفعاليات والفعالية اقتراض من لغة الإنجليز .

وذكر أن الفعالية بمعنى المفرد نشاط وشؤون نشاط .

قال أبو عبد الرحمن : في لغتنا العربية يوجد الفرق كالشمس ، وهو أن الفعالية أثر النشاط .

وقد توجد الفعالية عن هزال ، وقد يوجد النشاط هدرأ فلا توجد فعالية .  
والمهم أن وجود معنى في لغة بلفظ في لغة أخرى إنما هو ترجمة وليس هو التعريب اللغوي

ذلك أن اللغات رمز للمعلومات والموجودات ، فالمدلول عليه إنساني مشترك واللفظ الدال لغات مختلفة

وإنما يكون التعريب - بعد احتمال بناء اللغة المقترضة - إذا لم يوجد المعنى بلفظه مشتقاً من معاني اللفظ في لغة ، ووجد اللفظ ومعناه في لغة أخرى ، فحينئذ يحكم بالتعريب .

فالهاتف ترجمة ، والتلفون تعريب .

والاشتقاق ، وحكاية الصوت مقدمان على دعوى التعريب

ويدخل في الاشتقاق الاصطلاح العلمي .

وإذن فالاستاذ احمد عفري ترجم لنا معنى الفعالية باللفظ المقابل لها في اللغة الإنجليزية .

ولم يثبت أن الفعالية معربة عن الإنجليزية ، لأن مادة الفاء والعين واللام من أكثر مواد اللغة استمالاً وأظهرها أصالة وأخصبها معاني .

ومعنى فعالية موجود من معانى فعل ، والصيغة من صيغ اللغة العربية .  
وحروف الفعالية ليست في حروف الكلمة المرسومة باللغة الإنجليزية حتى  
يدعى التعريب على إحدى اللغتين . وبهذا رجوت من الأخ أحمد عفري أن يعدل  
عن قوله : ( المستعربة وليست العربية )

ثم كيف تكون مستعربة وقد بين الأخ بعض وجوه الاشتقاق . ومن الضوابط  
أن العرب وضعوا معاني الصيغ باستقلال ، كما وضعوا معاني المواد باستقلال ، وكما  
وضعوا معاني الروابط .

فإذا وجدت في قاموس العربية ضرب يضرب فليس من الضروري أن ألتبس  
سماعاً لضارب ، لأفاعلاً صيغة وقالب يحول إليها لفظ كل مادة إذا أريد معنى تلك  
الصيغة . وهكذا إذا وجدت في اللغة العربية مادة فعل يفعل ليس من الضروري أن  
أجد سماعاً صيغة فعالية لأن الصيغ لا تبدع بالاشتقاق ، وإنما يحول إلى المسموع  
منها وفق مقاييس الصرف .

ومن الضوابط أن الاشتقاق المعنوي لا يؤخذ من المعنى الاصطلاحي الخاص ما  
أمكن أخذه من المعنى العرفي العام ولا يؤخذ من المعنى العرفي العام ما أمكن أخذه  
من المعنى الحقيقي الوضعي .

والأخ أحمد عفري أرجع معنى فعاليات إلى الاصطلاح النحوي على فعل ،  
ولاعلاقة له بهذا المعنى الاصطلاحي الخاص ، وإنما هي من التأثير والجدوى ،  
وهذا معنى مجازي مشتق من النشاط الحادث المسمى فعلاً فكأن ما لا أثر له لا يعتد به  
ولا يعتبر ، فلا يسمى فعلاً جداولاً لغة .  
هذا وجه المجاز .



ومن ضوابط التصحيح أن الكلمة لا تفسر بنفسها أو ببعض معناها كقول الأخ أحمد :

(أما لفظ الكلمة-أي فعاليات- ومدلولها فهما معنيان عربيان ، فمعنى الكلمة هو العمل أو الفعل )

قال أبو عبد الرحمن : كل ما حدث فهو فعل ، والعمل فعل الجوارح فهو جزء من الفعل ونوع منه

قال أبو عبد الرحمن : وأهم منهج للتصحيح يقوم على مراعاة التالى :  
أ- الاجتهاد في نقل السماع وتحريره مع عدم الغفلة عن معاني الصيغ الوضعية والمجازية .

ب - التفريق بين معاني اللغة والمعنى المراد للمتكلم  
ج - التفريق بين ما لا يصح في الحس والعقل وبين ما يصح في الاستعمال حسب تصور العرب .

د - ذكر تراسل الحواس وتناوب المحسوسات - وهي قيم بلاغية - تشرى أساليب العرب ، لاسيما أن تركيب الكلام يقوم على عناصر عقلية .  
فقد رأيت من ينكر ( قبله حارة ) لأن القبلة ليست مادية كالجمر أو الفلفل ( ٤٣ )

ورأيت ناديا كريماً آخر أظنه من براعم كلية الآداب هو الأخ جواد محمد الدخيل كتب عن فعاليات ( ٤٤ )  
يقول سكت ابن عقيل ليتم له القياس

---

( ٤٣ ) مجلة مجمع اللغة العربية الملكى ١ / ٣٣٩

( ٤٤ ) في الجزيرة عدد ٥٠٣٢ في ١١ / ١١ / ١٤٠٦ هـ وعدد ٥٠٤٣ في الرد على مقالتي في الجزيرة عدد ٥٠٢٢ في ٢٢ / ١٠ / ١٤٠٦ هـ

وكتب الأستاذ محمد إبراهيم المجلان بجمريدة الجزيرة عدد ٥٠٨٢ في ٢٣ / ١٢ / ١٤٠٦ هـ ص ٢٣ مناقشاً كلام ظافر المبطي في عدد ٥٠٧٧ عن فعاليات والنشاطات

وسمى استدلالى بقياس الإحراج أو الديلما  
ولما رأيت كلمة الديلما علمت أن الاصطلاح غير عربي ( ٤٥ )  
أما الاستدلال فأبين أن استدلالى ليس قياساً ألينة وإنما هو جدلى إلزامى عن  
طريق حصر أوجه القسمة العقلية ثم تعيين كل حكم لكل قسم .  
ومباحث السير والتقسيم في أصول الفقه استفادت من حصر القسمة وحصر  
أحكامها .

وكذلك مناهج البحث والمناظرة في تحرير الدعوي ، وتحرير محل النزاع ،  
وطرح الفرق غير المؤثر .

وكذلك علماء أهل الظاهر في ( الدليل ) الذي هو الأصل الرابع من أصولهم  
وفي ميدان الجدل استخدم القسمة بتفوق قسم الفكر الإسلامى كالإمام

---

( ٤٥ ) تعقبت الأخ جواد عندما قال إن الديلما ذات أصل يوناني بأن معناها موجود في فطرنا  
وتراثنا الفكرى بالفاظ عربية دون حاجة إلى الاقتراض وما ورد في مناقشتي له قولى :  
فالإلزام بحصر القسمة منهج نظري مشهور عند العرب لأنهم أهل جدل .  
ومنه في القرآن كثير كقوله الله تعالى ( فمأذا بعد الحق إلا الضلال ) ( سورة الأعراف / ٣٢ ) =  
وحصر القسمة في أحكامه الإلزامية يعتمد على مبدأ الثالث المرفوع .  
ومنه كثير في الشعر وجدل الفقهاء والأصوليين وفي مباحث المنطق والجدل ومناهج البحث والمناظرة ،  
وقد ذكرت نماذج لذلك في كتابي لن تلحد  
وإنما نحاج للمصطلح الأجنبي في حالات منها :  
حالة تواضع علمى ، وهي أن يكون المسمى من صنع غيرنا واختراعه كالتلفاز ، أو من اكتشافه كبعض  
نباتات وحيوانات أوربا وأمريكا وأفريقيا ، فالقاعدة أن الأسبق إلى صنع الشيء أو اكتشافه هو الأولى  
بتسميته ، ولهذا يقترض أهل اللغات لفظه .

ومنها أن يكون المسمى غير موجود في تراثنا  
فما بالك إذا كان المسمى معروفاً في تراثنا مدروساً مقتناً له .  
ومنها أن لا يكون في أسمائنا ما يدل عليه وكل هذا لا يتوفر في مدلول الديلما وتسمية هذا اللون من  
الجدل قياساً تجوز لغوي واصطلاحى على طريقة أهل المنطق الذين يجعلون المقدمات الملزمة قياساً واسمه  
عندنا معشر الظاهريين متلازمات ، وهو من فروع الدليل الأصل الرابع من أصولنا .

الشافعي ، وابن جرير ، وابن حزم ، وابن تيمية . . إلخ . إلخ .  
أما هروب الأخ جواد من استدلاله فلا أحب أن أروعه فأقول (لات حين  
مناص) ولا مجال للهروب ألبة ، ولا أحب أن أطيل في فعاليات حتى لا يملوا .  
ولكنني أوجز العناصر التالية .

١ - ولاجه لياء فعاليات غير ياء النسب ، لن يجد غير هذا في لغة العرب .  
٢ - كون فعاليات مصدرأ صناعياً لا ينفي أن الياء ياء النسب عند من يطلقون اسم  
المصدر الصناعي .

٣ - ماسماه الأستاذ جواد بياء المصدر الصناعي هو نفسه الياء في فعاليات بالتخفيف  
فما هي الياء الثانية في فعاليات بالتشديد .  
أما أن فعاليات وضعت لتعني معنى كلمة إنجليزية فلا يعني ضرورة  
التشديد لأمر :

أولها : أن الكلمة الأجنبية لا تفرض علينا الترجمة بما لا يصح لغة ، بل نترجم  
بالمفرد العربي الصحيح مثل جسر وهاتف مقابل كوبري وتلفون .  
فلماذا لم يمكن ذلك اقترضنا اللفظ الأجنبي بنصه بعد تطويعه للوزن العربي  
كالتلفاز .

وإذا كان اللفظ الأجنبي لا يترجم إلا بعدة كلمات عربية فإننا ننقل اللفظ بنصه  
ونحيل المعاني للمعجم ولعهود الثقافة العامة مثل رومانسية ورومانتيكية .  
وثانيها : يراعي في الكلمة الإنجليزية النشاط والتأثير وهكذا فعالية - بالتخفيف  
- معناها النشاط - المؤثر صيغة ومادة .

فأصبح التشديد فضولا ، وإضافة ياء لانقراها اللغة العربية .  
وثالثها : لو فرض أنه لا يوجد كلمة واحدة تقابل الكلمة الإنجليزية غير كلمة  
غير صحيحة في اللغة العربية فلا يعنى ذلك وجوب الترجمة إليها ، بل نترجمها  
بالجملة لا بالمفردة كالفعل الصادر عن نشاط ، أو كالنشاط المؤثر ، أو النشاط ذي  
الفعل المؤثر .

ومما نشب حوله الخلاف استعمال التقييم ، فإن من أنكرها اكتفى بالمنقول في  
المعجم وهو التقيوم ، وقال لاجتهاد مع النص ( ٤٦ )

تحرر محل النزاع ونزيل اللبس على هذا النحو :  
قال أبو عبد الرحمن : إنما يقال لا اجتهاد مع النص إذا كان النص مطابقا

للقضية

وها هنا لانطباق ، لأن إجازة تقييم في معناها لا يمنع من تقويم في معناها .  
والقرآن الكريم ورد بتقويم في معناها ، ولم يمنع من تقييم في معناها ؟؟؟

---

( ٤٦ ) كتب الأخ سعد الله الأنصاري في الجزيرة عدد ٥١٥٦ في ٨ / ٣ / ١٤٠٧ هـ منكرأ كلمة التقييم  
بمعنى تقدير القيمة ، لأن التقييم غير موجود في القواميس  
وتعقبه الأخ أحمد بن ناصر العلوان مدرس اللغة العربية في بريدة بالجزيرة عدد ٥١٧٠ في ٢٢ / ٣ /  
١٤٠٧ هـ مقررأ صحة استعمال تقييم ، لأنه مصدر لفعل قيم المشتق من الاسم الجامد قيمة بناء على قاعدة  
العرب في اشتقاق الفعل من الاسم مثل تبنى وأعمن وكوف وأخرف وأثنى وأربع .  
فكل هذا بدلالة التضعيف أو همزة التعدية .

وكذلك صاغوا الفعل من أسماء الأعيان نحو رمحه وسهمه .  
وكذلك صاغوا الفعل من الأسماء الأعجمية مثل دوّن واحتج الأخ العلوان بإجازة مجمع اللغة  
العربية في القاهرة لقيم تقيماً كما في كتاب معجم الخطأ والصواب للدكتور أميل يعقوب .

وتعقبه الأستاذ سعد الله بن علي الأنصاري في الجزيرة عدد ٥١٨١ في ٤ / ٤ / ١٤٠٧ هـ منكرأ قيم  
تقيماً ، لأن القواميس إنما أحالت إلى قوم ، والتقويم لغة القرآن ولا اجتهاد مع النص  
قليل لمجد حمد الرحمن : سبق لي أن حققت جواز قيم تقيماً بمجلة البلدات ٦ / ٣٥ وذكرت جلده  
ورأسه وقال خلدون الشمعة في كتابه المنهج والمصطلح ص ١٣٠ : أفضل استعمال كلمة تقييم بدلا من  
تقوم للإيحاء مباشرة بنسبة الكلمة إلى القيمة .

وإذا أهملت القواميس صيغة من مادة لغوية كفاعول من ثلث وتقييم من قيم فلا يحكم بأنها غير مسموعة إذا كانت الصيغة مسموعة من مادة أخرى كالفاروق على فاعول .

ذلك أن مؤلفي القاموس لا يملكون حصر الصيغ لكل مادة .  
وإنما يحكم بأنها غير مسموعة إذا نصوا على أنها لم تسمع ، لأن نصهم حيث يدل على أنهم بحثوا عن الصيغة رواية فلم يجدوها .  
ولم ينص أهل القواميس على أن التقييم غير مسموعة وإنما لم يذكروا هذه الصيغة في هذه المادة فحسب .

ولقد طلب الصحابة رضوان الله عليهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحدد الأسعار فقال : إنما المقوم الله .  
وهذا ليس دليلاً على أن التقويم بمعنى تقدير القيمة إذ يحتمل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد اعتدال السعر وقيامه فقال المقوم ولم يرد تقدير القيمة وهذا هو الأرجح ، لأن التقدير تقديران أحدهما : تعيين القدر وهذا هو اللائق بجلال الله

وثانيهما : الالتماس لمقدار القيمة مقايسة بين الثمن والمثمن ، وهذا لا يليق بجلال الله ، لأن علمه لا يحتاج إلى وسائط .

ومن يعين الثمن للمثمن يسمى في الفقه الإسلامي مقوماً ولا يسمى مقيماً إلا أن ذلك لا ينفي استعمال التقييم

وبيان ذلك أن المقدر له عملان :

· أحدهما : تقويم السلعة حال اعتدالها وقيامها سليمة من النقص ، ليكون

تقويمها أساس تقدير القيمة ( التقييم )

وثانيهما : تقدير قيمة السلعة كما هي بالنسبة لقيمتها كما هي حال الاعتدال .  
وذلك هو التقييم

فغلب العرب العمل الأول فاستعملوا التقويم ، ولو أرادوا المعنى الثاني  
لاستعملوا التقييم .

ولو فرض جدلاً - وهو فرض غير صحيح - أن التقييم غير مسموعة : لما كان  
ذلك حجة على المنع من استعمالها وقت الحاجة إليها للتفريق بين تعديل الشيء  
وتقدير قيمته .

بل ماجرى على أسلوب العرب وأصولهم ومعاني صيغهم فهو من لغتهم كما  
قرر ذلك الإمام ابن فارس وغيره .

غاية ما هنالك أن لا يفسر بها كلام العرب قبل استعمال الخلف لها .  
كما لا يفسر الصلاة والحج والصيام في كلام أهل الجاهلية بنفس المعاني  
الاصطلاحية الشرعية .

وقد بينت في أكثر من مناسبة أنه لا معنى للخلاف بين البصريين والكوفيين في  
اعتبار الفعل أصل الاشتقاق أو اعتبار الاسم هو الأصل ، بل نقول : الله المعلم  
وإنما علم آدم عليه السلام الأسماء ، ولم يذكر فعلاً ولا حرفاً .

والله يخلق فاعلاً ، فيسميه ، ويسمى فعله .

أما البشر فقد وجدوا لغة موروثه ، وأوجدوا لغة بالمواضعة والاشتقاق .

فتارة يجدون فعلاً فيأخذون منه اسماً كالقيمة من قام يقوم  
وتارة يجدون اسماً فيأخذون منه فعلاً كقيم من القيمة ، وجلد من الجلد ،  
ورأس من الرأس .

وتارة يسمعون صوتاً فيأخذون منه فعلاً كصلصل من (صل - صل)  
وتارة يأخذون منه اسماً كالفأفة من (ف - ف - فأ - فأ)  
قال أبو الطيب :

يتعثرن بالرؤوس كما مر  
بتأت نطقه التمتام  
وهكذا ، وهكذا .

ومما ورد موضوعاً للتصحيح والتخطئة كلمة الفقرات بفتح الفاء والقاف ،  
وأصل ذلك سؤال وجهه الأخ سليمان بن صالح الدخيل الله إلى وإلى اللواء  
المعلمي ( ٤٧ ) ونص كلامه ( ويقولون : أورد الكاتب بعض الفقرات بفتح الفاء  
والقاف .

والصواب أن يقول : أورد الكاتب بعض الفقر بكسر الفاء وفتح القاف .  
أو الفقرات بكسر الفاء وسكون القاف

أو كسر الفاء وفتح القاف

أو كسر الفاء والقاف معاً

ولا تأتي الفاء مفتوحة في هذه الكلمة - حسب علمي ولا أقطع لنفسي بذلك  
حاشا كلمة فقارات

وقد أجاب الأستاذ المعلمي ( ٤٨ ) في جريدة الجزيرة بقوله : ( وأورد ما جاء  
في المعجم عن كلمة فقرة .

جاء في لسان العرب أن ( الفقرة ) بكسر الفاء وسكون القاف و ( الفقرة )  
بفتح الفاء وسكون القاف و ( الفقرة ) بفتح الفاء ( ٩٠٠ ) : واحد فقار الظهر

( ٤٧ ) بجريدة الجزيرة عدد ٥٨٤٣ في ٢٦ / ٢ / ١٤٠٩ هـ

( ٤٨ ) بجريدة الجزيرة عدد ٥٩١١ في ٢٥ / ٤ / ١٤٠٩ هـ

وجمعها ( فقر ) بكسر الفاء وفتح القاف و ( فقار ) بفتح الفاء و ( فقرات ) بكسر الفاء وسكون القاف و ( فقرات ) بكسر الفاء وفتح القاف و ( الفقرات ) بكسر الفاء والقاف .

ولم يورد كلمة ( فقرة ) بفتح الفاء والقاف ولا جمعها على ( فقرات ) لفتح الفاء والقاف أيضا

ولكن ورد ذلك في المعجم الوسيط الذي أصدره معجم اللغة العربية في القاهرة

وإذا أخذنا بما أوردته المعجم الوسيط فإن بالإمكان أن نقول : ( فقرة ) بفتح الفاء والقاف ، وأن نجمعها على فقرات بفتح الفاء والقاف أيضا .  
وأضيف إلى ذلك أننا يمكن أن نجمع كلمة ( فقرة ) بفتح الفاء وسكون القاف على ( فقرات ) بفتح الفاء والقاف ،

وقد ورد مثل ذلك في القرآن الكريم وفي أقوال العرب .  
فقد ورد في القرآن الكريم كلمة ( شهوة ) في قوله تعالى ( إنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء ) الآية ( سورة الأعراف / ٨١ ) وقوله سبحانه :  
( إنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء . . ) الآية ( سورة النمل / ٥٥ )

وقد جمعت على شهوات في قوله تعالى ( زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة ) الآية ( سورة آل عمران ١٤ )

وفي قوله عز وجل : ( ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلاً عظيماً ) ( سورة النساء / ٢٧ ) وفي قوله سبحانه : ( فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة



واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غياً) (سورة مريم / ٥٠)

وقال حسان بن ثابت رضى الله عنه

لنا الجففات الغر يلمعن في الضحى

وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

والجففات بفتح الجيم والفاء جمع جفنة بفتح الجيم وسكون الفاء

قال أبو عبد الرحمن : ها هنا عدة إفادات :

الإفادة الأولى : قال ابن مالك

والسالم العين الثلاثي أسماً أنل

اتباع عين فاءه بما شكل

إن ساكن العين مؤنثاً بدا

مختتماً بالتاء أو مجردا

وسكن التالي غير الفتح أو

خففه بالفتح فكلاً قد رروا

قال أبو عبد الرحمن : ومعنى هذا الكلام أن الفقرة إذا كانت بفتح الفاء

وسكون القاف فجمعها فقرات بفتح الفاء والقاف .

وهذا معنى اتباع العين الفاء

وإن كانت الفقرة بكسر الفاء والعين ساكنة فجمعها فقرات بكسر الفاء وكسر

القاف ، وكسر الفاء وسكون القاف .

الإفادة الثانية : استدل اللواء المعلمى حفظه الله بالشهوات تقعيذاً وقياساً

وهذا لا يجوز وإن وافقت الشهوة الفقرة في النتيجة لأن الشهوة معتلة اللام ،

وقاعدتها غير قاعدة الفقرة الصحيحة اللام

قال ابن مالك :

ومنعوا اتباع نحو ذروة

وزينة وشذ كسر جرورة

الإفادة الثالثة : تأتي الفقرة بفتح الفاء وسكون القاف للمرة الواحدة من الفعل

فتقول فقرته فقرة واحدة .

فهذه جمعها فقرات بفتح الفاء والقاف قولاً واحداً وتكون الفقرة اسماً ، لأن

الفعلية تأتي للاسم كالحصبة واللزبة

وهي هنا للاسم لأنها واحدة فقار وفقر بكسر الفاء والقاف فيهما .

فإن قال قائل : فرق بين الاسم والمرة ؟

قلت : الفقرة للمرة دالة على الفعلية الواحدة قلت أو كثرت والفقرة للاسم دالة

على موجود معهود محدد لا يزيد ولا ينقص بفعل الفاعل وتجزئته ، كالفقرة من

ظهر الجمل اسم لمعهود محدد في الحس .

وقد تدل على موجود معهود محدد بالصفة لا يزيد ولا ينقص بفعل الفاعل

كالمجمل من الكلام التامة الفائدة هي فقرة سواء نطقها المتكلم مرة واحدة أم أكثر من

مرة ، وسواء كثرت حروفها أم قلت .

الإفادة الرابعة : تأتي الفقرة بكسر الفاء وسكون القاف اسماً أيضاً للواحدة من

الفقار ، لأن الفعل اسم للقطعة ( ٤٩ )

والفقرة قطعة .

وجمعها حينئذ فقرات بكسر الفاء والقاف تأتي مكسورة وساكنة كما مر .

---

( ٤٩ ) ديوان الأدب ١ / ٧٩

الإفادة الخامسة : تأتي فقرة بضم الفاء وسكون القاف ، وهي حفرة كالحفرة التي تنغرس فيها الفسيلة ( ٥٠ )

وجمعها على فعل بضم الفاء ، وفعلات بضم الفاء وسكون العين ، وبضم الفاء وضم العين وكل أمر عظيم فقرة .

الإفادة السادسة : الفقرات ، والفقر ، والفقر كلها جموع لفقرة .  
فأما الفقار فلأن الفاعل بكسر الفاء هي الغالبة في جمع المؤنث على وزن فعلة (بفتح الفاء) من الاسم الصحيح كقصاع وركاء ودباب  
وأما فقر فلأن فعل بكسر الفاء وفتح العين جمع فعلة بكسر الفاء ككسر وقد  
قال أبو عبد الرحمن : فأما الفِعال فهو جمع للكثرة بلا خلاف .  
وأما فعل فتأتي للكثرة والقلة وهي ها هنا للكثرة ليظل جمع المؤنث السالم  
دالاً على القلة

وعلى هذا يظل الفرق بين الفاعل والفعل - وهما جمع كثرة فارق شكل لا وظيفة .

والإفادة السابعة : نقل اللواء يحيى عن لسان العرب أن فقار - بفتح الفاء - جمع فقرة

قال أبو عبد الرحمن : كل مانقله الأخوان فليس ضبط تنصيص ، وإنما هو ضبط قلبي

والمرجع لأصول التصريف لا للتشكيل القلمي  
وسياق لسان العربي يقتضى أن فقار بالفتح جمع لفقارة بالفتح

---

( ٥٠ ) انظر تهذيب اللغة ٩ / ١١٧

وسكون العين .

وإنما أنكر ابن السكيت الفقار بكسر الفاء إذا كانت جمعا لفقارة بالفتح  
وذو الفقار بالكسر حكاه أيضاً الخطابي عن العامة واعتبره في المواهب وجهاً  
قال أبو عبد الرحمن : لا بد من تحقيق ذو الفقار سماعاً أولاً فإن ثبت السماع  
بالفتح فهو جمع فقارة ، وإن ثبت السماع بالكسر فهو جمع فقرة .

وإن لم يثبت بالسماع تنصيص فالوجهان جائزان .

الإفادة الحادية عشرة : يظهر أن الأستاذ السائل الدخيل الله تابع لخالد قوطرش  
وعبد اللطيف الأرناؤوط حيث أنكرا فقرة بالفتح ولا أعلم لهما سلفاً ، ولا حاجة من  
قياس أو سماع ( ٥٥ )

وقد أسلفت أن إنكار الفتح مجرد وهم

الإفادة الثانية عشرة : نقل اللواء يحيى عن المعجم الوسيط الفقرة بفتح الفاء  
والقاف .

وبنى على ذلك جواز جمعها على فقرات بفتح الفاء والقاف .

قال أبو عبد الرحمن : لاداعي لهذا البناء فقد جاء إيراد الفقرات - بفتح الفاء  
والقاف - جمعاً للفقرة

وضبطت الفقرة - ضبط قلم لاتنصيص - بفتحة فوق القاف ، وجزمة فوق  
الفتحة ( ٥٦ )

قال أبو عبد الرحمن : فإن كان الشكل لقاف الفقرة بالفتح عن وعي فلا أعلم  
له وجهاً سوى أحد ثلاثة أمور :

أحدها : أنهم جعلوا مفقور الظهر أفقر فجعلوا فقرة - بفتح القاف - اسماً

---

( ٥٥ ) الأخطاء السائرة في اللغة العربية ص ٦٣

( ٥٦ ) المعجم الوسيط ٢ / ٧٠٤

للعامة ، كالقطعة اسماً لليد المقطوعة ، والشرة اسماً لعين انقلب جفنها .  
وهذا الوجه محتمل .

وثانيها : أن تكون الفقرة بفتح القاف جمعاً لفافر ككتبة جمع كاتب .  
وهذا الوجه غير محتمل في سياق المعجم الوسيط لأن سياقه يقتضي أن الفقرة  
للمفرد لا للجمع ( ٥٧ )

وثالثها : أن الفقرة بفتح القاف لغة في الفقرة بسكونها كالحصبة بفتح  
الصاد لغة فيها السكون .

والغالب في الفعللة بفتح العين الاسم كالجلبة والجنبه والخشبة والرقبة .  
قال أبو عبد الرحمن : إلا أن قابلية الفعللة بفتح الفاء وسكون العين للاسم  
وورود السماع بذلك مغن عن الفعللة بفتح العين  
وعن مسألة استفتاء أهل البلاغة في التصحيح اللغوي أذكر أن أحد الزملاء في  
حرفة الصحافة قال : ( من الأخطاء قول أحدهم : أفلعت الطائرة باكراً  
والصواب أن يقول : أفلع الطيارون الطائرة باكراً  
لأن الطائرة لا تقلع وحدها ) أ . هـ .

فأجاب زميل آخر بأن ذلك جائز ، واستدل بما ورد في القرآن الكريم من مثل  
قوله تعالى ( وبأسماء أفلعي ) ومعلوم أن السماء لم تقلع إلا بأمر الله ( ٥٨ )  
قال أبو عبد الرحمن : لا دخل للغة ولا للغوي في تصحيح أو تخطئة أفلعت  
الطائرة ، وإنما ذلك مجال عمل البلاغي .  
أما اللغوي فمحصور عمله في التالي :

---

( ٥٧ ) انظر عن الوجهين ديوان الأدب ١ / ٨٠

( ٥٨ ) انظر الجزيرة عدد ٥٨٤٣ في ١٦ / ٢ / ١٤٠٩ هـ وعدد ٥٩١١ في ٢٥ / ٤ / ١٤٠٩ هـ

١ - تبيان معنى الإقلاع ومعنى الطائرة

٢ - تبيان صحة ارتباط الكلام نحواً فيبين بناء أقْلَع وإعراب الطائرة

٣ - تبيان صحة الصيغة صرفاً ووزناً .

إذن ( أقْلَعَت الطائرة ) عبارة صحيحة في اللغة

أما كون الطائرة تَقْلَع مباشرة أو بواسطة ، وهل يسند إليها الإقلاع فهذا أمر يبحثه البلاغى .

وإقلاع الطائرة صحيح بلاغة ، بل هو الأبلغ ، لأن الملاحظ حركة الطائرة لأفعل ربانها .

قال أبو عبد الرحمن : واستعمال الإقلاع للطيران مجاز

وقول الأخ الزميل ( أقْلَع الطائرون الطائرة )

لا يصح لغة في مثل هذا الموضع وإنما الصواب : أقْلَع الطيار بالطائرة .

قال أبو عبد الرحمن : آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وسلام على المرسلين  
متنصف ليلة السبت بعد انسلاخ نهار الجمعة الموافق ١٩ - ٢٠ / ٦ / ١٤١١ هـ .

٩ - ثبت بأسماء المصادر والمراجع  
مرتبة علم حروف المعجم دون اعتداد  
بال وكتاب أول العنوان





- ١ - أبو حيان النحوي .  
للدكتورة خديجة الحديثي .  
مكتبة النهضة ببغداد ط م دار التضامن / الطبعة الأولى سنة ١٣٨٥ هـ .
- ٢ - الاتجاهات الفكرية المعاصرة .  
للدكتور علي جريشة .  
دار الوفاء بالمنصورة الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .
- ٣ - الأخطاء السائرة في اللغة العربية .  
لخالد قوطرش وعبد اللطيف الأرناؤوط .  
ط م ابن زيدون بدمشق .
- ٤ - أزاهير الفحصى في دقائق اللغة .  
لعباس أبو السعود .  
دار المعارف .
- ٥ - أسرار البلاغة .  
لعبد القاهر الجرجاني .  
تحقيق هـ . ريتز .  
ط م وزارة المعارف سنة ١٩٥٤ م باستانبول .
- ٦ - أساس البلاغة .  
لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر .  
الزمخشري ( ٤٦٧ - ٥٣٨ هـ )  
دار صادر ودار بيروت ١٣٨٥ هـ

- ٧ - الاشتقاق .  
لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد .  
تحقيق عبد السلام محمد هارون .  
ط . م السنة المحمدية سنة ١٣٧٨ هـ نشر الخانجي .
- ٨ - إصلاح المنطق .  
لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت .  
تحقيق أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون .  
دار المعارف بمصر الطبعة الثانية سنة ١٣٧٥ هـ
- ٩ - الأضداد .  
لمحمد بن القاسم الأنباري .  
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .  
ط . م حكومة الكويت .
- ١٠ - الأعلام .  
لخير الدين الزركلي .  
الطبعة الثالثة .
- ١١ - الأفعال لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي ابن القطاع  
الطبعة الأولى ط م دائرة المعارف العثمانية  
حيدرآباد الدكن سنة ١٣٦٠ هـ
- ١٢ - أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة  
للدكتور فاضل مصطفى الساقى .  
مكتبة الخانجي سنة ١٣٩٧ هـ ط . م العالمية

- ١٣ - آراء في اللغة .  
لأحمد عبد الغفور عطار .  
المؤسسة العربية للطباعة بجدة .
- ١٤ - آراء في اللغة .  
لعامر رشيد السامرائي .  
ط . م الإرشاد ببغداد سنة ١٩٦٥ م
- ١٥ - البحث اللغوي عند العرب .  
للدكتور أحمد مختار عمر .  
الطبعة الثانية عام ١٣٩٦ هـ توزيع عالم الكتب ١٣٩٦ هـ  
بالقاهرة ط . م أطلس
- ١٦ - البحر المحيط .  
لأنير الدين أبي حيان محمد بن يوسف ابن حيان .  
الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣ هـ دار الفكر .  
وتصوير مطابع النصر الحديثة بالرياض .
- ١٧ - البحوث والمحاضرات للدورة الثالثة والثلاثين سنة ١٩٦٦-١٩٦٧ م  
عن مجمع اللغة العربية ط الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية  
سنة ١٣٨٧ هـ  
والبحوث والمحاضرات للدورة ٣٤ سنة ١٩٦٧-١٩٦٨ م ط م  
الكيلائي .  
والدورة ٣٥ ط م الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية سنة ١٣٨٩ هـ

- ١٨ - البلاغة العصرية واللغة العربية  
لسلامة موسى .  
سلامة موسى للنشر والتوزيع الطبعة الرابعة ١٩٦٤ م ط م التقدم .
- ١٩ - تذكرة الأريب في تفسير الغريب  
لأبي الفرج ابن الجوزي .  
تحقيق الدكتور على حسين البواب  
مكتبة المعارف بالرياض الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧ هـ
- ٢٠ - التذكرة التيمورية ( معجم الفوائد ونوادير المسائل )  
للعامة أحمد تيمور باشا  
ط . م دار الكتاب العربي بمصر الطبعة الأولى سنة ١٩٥٣ م
- ٢١ - تصحيح التصحيف وتحريف التحريف  
لصلاح الدين خليل بن أليك الصفدي ٦٩٦ - ٧٤٤ هـ
- حققه وعلق عليه ووضع فهرسة السيد الشرقاوى  
وراجعه رمضان عبد التواب  
عن مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ الطبعة الأولى
- ٢٢ - التعريفات  
للسيد الشريف على بن محمد أبي الحسن الجرجاني الحنفي  
( ٧٤٠ - ٨١٦ هـ )  
ط م مصطفى الحلبي سنة ١٣٥٧ هـ  
ومكتبة لبنان ببيروت سنة ١٩٧٨ م  
\* تفسير ابن جرير ( جامع البيان )  
- ٢٨٠ -

- ٢٣ - تفسير أسماء الله الحسنى  
لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج  
تحقيق أحمد يوسف الدقاق  
ط م الإسماع الفنية / الطبعة الخامسة سنة ١٤٠٦ هـ
- ٢٤ - تفسير التحرير والتنوير  
لمحمد الطاهر ابن عاشور  
الدار التونسية للنشر سنة ١٩٨٤ م  
تفسير الشوكاني ( انظر فتح القدير )  
تفسير القرطبي ( انظر الجامع لأحكام القرآن )
- ٢٥ - التقريب لحد المنطق  
لأبي محمد ابن حزم  
( ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي )  
تحقيق الدكتور إحسان عباس .  
المؤسسة العربية للدراسات والنشر / الطبعة الأولى سنة ١٩٨٣ م
- ٢٦ - تقويم اللسان  
لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي  
تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر  
دار المعرفة
- ٢٧ - تكملة إصلاح ماتغلط فيه العامة للجواليقي  
( بآخر كتاب العرب للجواليقي )  
بتحقيق عز الدين التنوخي

- ٢٨ - التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية  
للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (٦٥٠ هـ) .  
حققه : عبد العليم الطحاوي ، وعبد الحميد حسن ومحمد أبو الفضل  
إبراهيم والدكتور مهدي علام ط م دار الكتب ١٩٧٠ - ١٩٧٩ م
- ٢٩ - التلويح في شرح الفصيح  
لأبي سهل محمد بن علي الهروي (٣٧٢ - ٤٣٣ هـ)  
تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي  
( انظر شواهد الكتاب لسيويه )
- ٣٠ - التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنفات  
لأبي القاسم علي بن حمزة البصري  
تحقيق عبد العزيز الميمني  
( بآخر المنقوص والممدود للفراء )  
ط دار المعارف بمصر ١٩٦٧ م
- ٣١ - تاج العروس في جواهر القاموس  
لمحب الدين أبي الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي  
مصور عن طبعة بولاق .  
والطبعة الثانية ط م الكويت
- تاج اللغة وصحاح العربية ( انظر الصحاح )
- ٣٢ - تاريخ الدعوة إلى العامة وآثارها في مصر  
للدكتورة نفوسة زكريا سعيد

دار نشر الثقافة بالإسكندرية

الطبعة الأولى سنة ١٣٨٣ هـ

- ٣٣ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لبدر الدين أبي علي حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المالكي المعروف بابن أم قاسم (٧٤٩ هـ)

تحقيق وشرح الدكتور عبد الرحمان علي سليمان  
الطبعة الثانية ١٣٩٦ هـ نشر مكتبة الكليات الأزهرية

- ٣٤ - تهذيب اللغة  
لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى  
تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ومراجعة محمد علي النجار .  
عن المؤسسة المصرية العامة للتأليف عام ١٩٦٤ - ١٩٦٧ م

- ٣٥ - ثلاثة كتب في الأضداد  
للأصمعي والسجستاني وابن السكيت وذيل في الأضداد للصغاني  
دار المشرق ط م الكاثوليكية ببيروت سنة ١٩١٣ هـ

- ٣٦ - جريدة البلاد ( تصدر في جدة )

- ٣٧ - جريدة الرياض ( تصدر في الرياض )

- ٣٨ - جريدة السياسة ( تصدر في الكويت )

٣٩ - جريدة القبس ( تصدر في الكويت )

٤٠ - جريدة المسائية ( تصدر في الرياض )

٤١ - جريدة الندوة ( تصدر في مكة )

٤٢ - جريدة الوطن ( تصدر في الكويت )

٤٣ - الجامع لأحكام القرآن ( تفسير القرطبي )  
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي  
مصورة عن طبعة دار الكتب  
نشر دار الكاتب العربي بالقاهرة عام ١٣٨٧هـ

٤٤ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( تفسير ابن جرير )  
لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري  
ط م مصطفى الباوي الحلبي - الطبعة الثانية عام ١٣٧٣هـ  
و ط دار المعارف بمصر - تحقيق محمود شاكر

\* جامع العلوم ( انظر دستور العلماء )

٤٥ - جمهرة اللغة .

لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ( ٣٢١هـ ) .  
الطبعة الأولى ط م مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن سنة  
١٣٤٤هـ



- ٤٦ - الخصائص .  
لأبي الفتح عثمان بن جنى  
ط . م الهلال بالفجالة بمصر سنة ١٣٣١ هـ  
دار الكتاب العربي ببيروت تحقيق محمد على النجار
- ٤٧ - خلق لا تطور  
تأليف فريق من العلماء  
تعريب الدكتور إحسان حقي  
دار النفائس ببيروت  
الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٦ هـ
- ٤٨ - درة الغواص في أوهاام الخواص  
لأبي محمد القاسم بن علي الحريري  
ط بالأوفست طبع مكتبة المثنى ببغداد
- ٤٩ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون  
لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ) -  
تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط .  
الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ دار القلم بدمشق .
- ٥٠ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور  
لجلال الدين السيوطي  
ط الأفسط بالمطبعة الإسلامية بطهران سنة ١٣٧٧ هـ و ط دار الفكر .
- ٥١ - دراسات في الألفاظ العامة الموصلية  
لحازم البكري  
ط م أسعد ببغداد سنة ١٩٧٢ م

- ٥٢ - دراسات في العربية وتاريخها  
لمحمد الخضر حسين  
الطبعة الثانية سنة ١٣٨٠ هـ المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح بدمشق
- ٥٣ - دراسات في فقه اللغة  
للدكتور صبحي الصالح  
ط م جامعة دمشق سنة ١٣٧٩ هـ
- ٥٤ - دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية ل : ت . م . جونستون .  
ترجمة وتحقيق الدكتور أحمد محمد الضبيب  
ط م الأهلية للأوفست / الطبعة الأولى سنة ١٣٩٥ هـ
- ٥٥ - دستور العلماء ( جامع العلوم ) لعبد ( رب ) النبي بن عبد ( رب )  
الرسول الأحمد نكري .  
ط م دائرة المعارف النظامية في حيدرآباد الدكن الهند / الطبعة الأولى
- ٥٦ - دائرة المعارف  
للمعلم بطرس البستاني  
دار المعرفة ببيروت
- ٥٧ - ديوان ابن شهيد الأندلسي  
جمع وتحقيق يعقوب زكي .  
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة .

- ٥٨ - ديوان الأدب  
لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي  
تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر  
الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية سنة ١٣٩٥ هـ
- ٥٩ - ديوان الأعشي  
المؤسسة العربية للطباعة ببيروت .
- ٦٠ - ديوان حسان بن ثابت رضى الله عنه  
بشرح عبد الرحمن البرقوقي .  
دار الكتاب العربي ببيروت سنة ١٤٠١ هـ
- ٦١ - ديوان الشعر العامي بلهجة أهل نجد / تاريخ  
نجد في عصور العامية .  
لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري  
نشرته دار العلوم بالرياض الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢ هـ - ١٤٠٦ هـ
- ٦٢ - ديوان العجاج  
رواية وشرح عبد الملك بن قريب الأصمعي  
تحقيق الدكتور عزة حسن  
مكتبة دار الشرق ببيروت سنة ١٩٧١ م
- ٦٣ - ذم الهوي .  
لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي  
تحقيق مصطفى عبد الواحد .

ط م السعادة / الطبعة الأولى سنة ١٣٨١ هـ  
وتحقيق أحمد عبد السلام عطا  
دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤٠٧ هـ

- ٦٤ - الرد على المنطقيين .  
لشيخ الإسلام ابن تيمية .  
ط م القيمة لشرف الدين الكتبي في بمباي سنة ١٣٦٨ هـ  
وإدارة ترجمان السنة بباكستان سنة ١٣٩٦ هـ الطبعة الثانية

- ٦٥ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني  
لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي  
ط م المنيرية بمصر سنة ١٣٤٥ هـ مصورة

- ٦٦ - رواية اللغة  
للدكتور عبد الحميد الشلقاني  
دار المعارف بمصر سنة ١٩٧١ م

- ٦٧ - الرواية والاستشهاد باللغة  
للدكتور محمد عيد  
عالم الكتب بالقاهرة سنة ١٩٧٦ م  
ط م دار نشر الثقافة

- ٦٨ - الزجل في المغرب / القصيدة  
للدكتور عباس بن عبد الله الجراري  
ط م الأمنية بالرباط

- ٦٩ - الزحف على لغة القرآن  
لأحمد عبد الغفور عطار  
ط بيروت سنة ١٣٨٥هـ
- ٧٠ - زاد المسير في علم التفسير ( تفسير ابن الجوزي )  
لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي ( ابن الجوزي )  
طبعة المكتب الإسلامي بدمشق
- ٧١ - الزاهر في معاني كلمات الناس  
لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ( ٣٢٨هـ )  
تحقيق الدكتور صالح الضامن  
دار الرشيد للنشر سنة ١٣٩٩هـ
- ٧٢ - شرح أشعار الهذليين  
لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري  
تحقيق عبد الستار أحمد فراج ومراجعة محمود محمد شاكر  
ط م المدني
- ٧٣ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ( منهج السالك إلى ألفية ابن  
مالك )  
لأبي الحسن علي بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني ( ٨٣٨-  
٩٠٠ تقريباً )  
تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد  
دار الكتاب العربي ببيروت - الطبعة الأولى سنة ١٣٧٥هـ

- ٧٤ - شرح درة الفواص  
لأبي الشاء شهاب الدين محمود الألوسي  
طبعة قديمة في عهد السلطان عبد الحميد لم تذكر هويتها
- ٧٥ - شرح ديوان الحماسة  
لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي  
تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون  
ط م لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٧١ هـ
- ٧٦ - شرح شعر زهير بن أبي سلمى؛ صنعة أبي العباس ثعلب  
تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة  
دار الآفاق الجديدة ببيروت / الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢ هـ
- ٧٧ - شرح شافية ابن الحاجب  
لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي  
تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف  
ومحمد محيي الدين عبد الحميد  
دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٣٩٥ هـ
- ٧٨ - شرح فصيح ثعلب  
لأبي منصور محمد بن علي بن الجبان الأصبهاني  
تحقيق عبد الجبار جعفر القزاز  
ط م المكتبة العلمية ببلالهور سنة ١٤٠٦ هـ

- ٧٩ - شعر زهير بن أبي سلمى .  
صنعة الأعلم الشنتمري  
تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة  
دار الآفاق الجديدة ببيروت / الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٠ هـ
- ٨٠ - شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم  
لأبي سعيد نشوان بن سعيد الحميري (٥٧٣ هـ)  
طبع منه مجلدان بتحقيق القاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافني  
عالم الكتب بيروت  
ولدي صورة المخطوط كاملا
- ٨١ - شواهد الكتاب لسيبويه  
لمحمد عبد المنعم خفاجي  
ط م السعادة الطبعة الأولى سنة ١٣٦٨ هـ  
( صمن مجموعة أولها فصيح ثعلب )
- ٨٢ - الصحاح  
للجوهري  
تحقيق العطار  
الطبعة الأولى
- ٨٣ - الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقائهم وأدبائهم  
لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال  
نشر عزت العطار الحسيني سنة ١٣٧٤ هـ

- ٨٤ - الطرائف الأدبية  
جمع وتحقيق عبدالعزيز الميمني  
دار الكتب العلمية بيروت
- ٨٥ - عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين  
لابن قيم الجوزية  
توزيع دار الباز ودار الكتب العلمية بيروت / ط م الإمام
- ٨٦ - العلمانية / نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة .  
لسفر عبد الرحمن الحوالي  
مؤسسة قرطبة الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢ هـ
- ٨٧ - العين  
لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ( ١٠٠ - ١٧٥ )  
تحقيق الدكتورين مهدي الخزومي وإبراهيم السامرائي  
عن وزارة الثقافة والإعلام - دار الرشيد للنشر سنة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ م
- ٨٨ - غريب الحديث  
لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي  
ط م مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيد آباد الدكن الطبعة  
الأولى سنة ١٣٨٤ هـ
- ٨٩ - غريب الحديث  
لعبد الله بن مسلم بن قتيبة  
تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري



عن احياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف بالعراق ط م العاني ببغداد  
الطبعة الأولى سنة ١٣٩٧ هـ

- ٩٠ - غرائب اللغة العربية  
لرفائيل نخلة اليسوعي  
ط م الكاثوليكية / الطبعة الثانية سنة ١٩٦٠ م
- ٩١ - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ( تفسير  
الشوكانى )  
لمحمد بن على الشوكانى  
ط م مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثانية عام ١٣٨٣ هـ
- ٩٢ - الفصحى لغة القرآن  
لأنور الجندي  
ط م دار الكتاب اللبناني / بيروت
- ٩٣ - فقه اللغة  
للدكتور علي عبد الواحد وافي  
ط م نهضة مصر الطبعة السادسة
- ٩٤ - فقه اللغة المقارن  
للدكتور إبراهيم السامرائي  
دار العلم للملايين بيروت سنة ١٩٦٨ م

٩٥ - فقه اللغة وخصائص العربية  
لمحمد المبارك  
الطبعة الثالثة عام ١٩٦٨م دار الفكر بيروت

٩٦ - فلسفة العلو ( الترانسندنس )  
تأليف فولفجانج شتروفر  
ترجمة الدكتور عبد الغفار مكاوي  
ط م عاطف بالقاهرة سنة ١٩٧٥م

٩٧ - الفاخر  
لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم ( ٢٩١ )  
تحقيق عبد العليم الطحاوي  
ط دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي وشركاه  
الطبعة الأولى سنة ١٣٨٠هـ

٩٨ - في أصول النحو  
لسعيد الأفغاني  
دار الفكر سنة ١٣٨٣هـ

٩٩ - في اللهجات العربية  
للدكتور إبراهيم أنيس  
الطبعة الرابعة سنة ١٩٧٣م ط م الإسلام

١٠٠ - قضايا ومشكلات لغوية  
لأحمد عبد الغفور عطار  
طبع تهامة الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ

- ١٠١ - قطر المحيط  
لبطرس البستاني  
مكتبة لبنان بيروت تصوير لطبعة ١٨٦٩ م
- ١٠٢ - القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب  
لمحمد بن أبي السرور الصديق الشافعي (١٠٨٧ هـ)  
تحقيق السيد إبراهيم سالم  
ط م مخيمر سنة ١٣٨٤ هـ بالقاهرة
- ١٠٣ - قاموس رد العامي إلى الفصح  
لأحمد رضا  
دار الرائد العربي ببيروت الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ
- ١٠٤ - قاموس العادات ( اللهجات الأردنية )  
لروكس بن زائد العزيزي  
ط م القوات المسلحة الأردنية سنة ١٩٧٣
- ١٠٥ - القاموس المحيط  
لمجد الدين محمد بن يعقوب  
الفيروزآبادي ( ٧٢٩-٨١٧ هـ )  
الطبعة الثانية ط م مصطفى الحلبي سنة ١٣٧١ هـ
- ١٠٦ - كبوات اليراع  
لأبي تراب الظاهري  
عن النادي الأدبي الثقافي بجدة الطبعة الأولى  
سنة ١٤٠٢ هـ ط دار البلاد

١٠٧ - الكتاب

لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه (١٨٠)  
تحقيق عبد السلام محمد هارون  
عالم الكتب بيروت ط م دار القلم بالقاهرة  
و ط م الأميرية ببولاق سنة ١٣١٦ هـ

١٠٨ - كشف اصطلاحات الفنون

لمحمد علي الفاروقي التهانوي  
تحقيق الدكتور لطفي عبد البديع  
المؤسسة المصرية العامة سنة ١٣٨٣ هـ مكتبة النهضة المصرية ط . م  
السعادة وغيرها

١٠٩ - الكليات

لأبي البقاء الكفوي  
تحقيق الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري نشر وزارة الثقافة  
والإرشاد القومي بدمشق سنة ١٩٧٤ - ١٩٧٦ ط م الوزارة

١١٠ - كلام العرب / من قضايا اللغة العربية

للدكتور حسن ظاظا  
دار القلم بدمشق ، والدار الشامية ببيروت / الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ

١١١ - لجام الأقلام

لأبي تراب الظاهري  
ط تهامة الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢ هـ

- ١١٢ - اللحظة العدمية المتعالية / ميتافيزيقا الثورة  
للدكتور محمد الزايد  
عويدات بيروت وباريس الطبعة الأولى سنة ١٩٨٢ م
- ١١٣ - لحن العوام  
لأبي بكر محمد بن حسن المذحجي الزبيدي ط م الكمالية عام  
١٩٦٤ م
- ١١٤ - لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة  
للدكتور عبد العزيز مطر  
الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة سنة ١٣٨٦ هـ
- ١١٥ - اللحن في اللغة العربية / تاريخه وأثره  
للدكتور يوسف أحمد المطوع  
جامعة الكويت / طم العصرية
- ١١٦ - لحن العامة والتطور اللغوي  
للدكتور رمضان عبد التواب  
الطبعة الأولى سنة ١٩٦٧ م دار المعارف بمصر
- ١١٧ - لسان العرب  
لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ( ٦٣٠ - ٧١١ هـ )  
دار صادر بيروت  
والمصورة عن ط بولاق تصوير الدار المصرية للتأليف .

- ١١٨ - لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتفريط  
للدكتور إبراهيم درديري  
دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض / الطبعة الأولى سنة ١٤٠١ هـ
- ١١٩ - اللغة بين القومية والعالمية  
للدكتور إبراهيم أنيس  
دار المعارف بمصر ١٩٧٠ م
- ١٢٠ - اللغة العربية بين القاعدة والمثال  
( وهو السفر الثالث من الفنون الصغرى )  
ط م الفرزدق التجارية - الطبعة الأولى سنة ١٤٠١ هـ  
نشر دار القصيم الأدبي ببريدة
- ١٢١ - اللغة العربية كائن حي  
لجرجي زيدان  
ط م دار الهلال
- ١٢٢ - اللغة والنحو  
لعباس حسن  
ط م دار المعارف
- ١٢٣ - لفتات ومواقف  
للدكتور محمد بركات حمدي أبو على  
مكتبة الرسالة سنة ١٩٧٨ م

- ١٢٤ - لف القمطاط على تصحيح بعض ما استعملته العامة من العرب  
والدخيل والمولد والأغلاط  
لصديق خان  
ط م الصديقي في بهوبال سنة ١٢٩٤هـ
- ١٢٥ - المباحث اللغوية في العراق  
للدكتور مصطفى جواد  
معهد الدراسات العربية العالمية سنة ١٩٥٤م  
ط م لجنة البيان العربي
- ١٢٦ - مجلة البلديات (تصدر في الرياض)
- ١٢٧ - مجلة الجمهور (تصدر في بيروت)
- ١٢٨ - مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية (وهي مجلة المجمع اللغوي التي  
تصدر الآن عن مجمع اللغة بالقاهرة)
- ١٢٩ - مجمل اللغة  
لأبي الحسين أحمد بن فارس  
تحقيق هادي حسن حمودي  
الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ نشر معهد المخطوطات العربية بالكويت
- ١٣٠ - مجمع الأمثال  
لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري  
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم  
ط م عيسى الحلبي وشركاه ١٩٧٧ - ١٩٧٩م

- ١٣١ - مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية  
لشيخ الإسلام ابن تيمية  
تصوير الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨ هـ ط م دار العربية ببيروت
- ١٣٢ - مجالس ثعالب  
لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠ - ٢٩١ هـ)  
تحقيق عبد السلام محمد هارون  
دار المعارف بمصر الطبعة الثانية
- ١٣٣ - مجالات انتشار العلمانية وأثرها في المجتمع الإسلامي  
للدكتور محمد زين الهادي  
دار العاصمة بالرياض سنة ١٤٠٩ هـ
- ١٣٤ - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها  
لأبي الفتح ابن جنى  
تحقيق على النجدي ناصف وزميلة  
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة سنة ١٣٨٦ - ١٣٨٩ هـ
- ١٣٥ - المحكم والمحيط الأعظم في اللغة  
لعلى بن اسماعيل بن سيده (٤٥٨ هـ)  
تحقيق الأستاذ مصطفى السقا ، والدكتور حسين نصار ط م مصطفى  
الحلبي - الطبعة الأولى سنة ١٣٧٧ - ١٣٩٣ هـ
- ١٣٦ - المحيط في اللغة  
للمصاحب إسماعيل بن عباد



تحقيق محمد حسن آل ياسين  
عن وزارة الثقافة والفنون بالعراق

- ١٣٧ - مراتب العلوم  
للإمام أبي محمد ابن حزم الظاهري ( ٤٥٦هـ )  
ضمن رسائل ابن حزم ( انظر التقريب ) .
- ١٣٨ - مزاعم بناء اللغة على التوهم  
لمحمد بهجة الأثري  
ط م الحجاز بدمشق سنة ١٣٩٧هـ
- ١٣٩ - المزهري في علوم اللغة وأنواعها  
لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي جلال الدين  
تحقيق محمد أحمد جاد المولي وزميله  
ط م عيسى الحلبي
- ١٤٠ - مشكلات اللغة العربية  
لمحمود تيمور  
ط م النموذجية الطبعة الأولى سنة ١٩٥٦م
- ١٤١ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي  
لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ( ٧٧٠هـ )  
ط م الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٢م الطبعة الخامسة .

- ١٤٢ - معجز الشفاء في الحبة السوداء والعسل والثوم والبصل  
لأبي الفداء محمد عزت عارف  
دار المطبوعات الحديثة بجدة / الطبعة الأولى سنة ١٤١٠ هـ
- ١٤٣ - معجم الأخطاء الشائعة  
لمحمد العدناني  
مكتبة بنان بيروت ط دار القلم سنة ١٩٧٣ م
- ١٤٤ - المعجم الأدبي  
لجبور عبد النور  
دار العلم للملايين / الطبعة الأولى سنة ١٩٧٩ م
- ١٤٥ - معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة  
لمحمد العدناني مكتبة لبنان بيروت / الطبعة الأولى معادة سنة ١٩٨٦ م
- ١٤٦ - معجم الألفاظ العامية  
لأنيس فريحة  
مكتبة لبنان بيروت سنة ١٩٧٣ م
- ١٤٧ - معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية  
لعبد المنعم سيد عبد العال  
ط دار غريب للطباعة
- ١٤٨ - معجم الألفاظ العامية المصرية ذات الأصول العربية  
لعبد المنعم سيد عبد العال  
ط دار الاتحاد العربي للطباعة

١٤٩ - معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربية المتحدة

لفالح حنظل

ط مؤسسة دار الفكر - أبو ظبي

١٥٠ - معجم البلدان

لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي

ط دار صادر ودار بيروت

وط دار الفكر أيضا وهي صورة مصفرة لطبعة صادر

١٥١ - معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية

لأحمد تيمور

ط الهيئة العامة للتأليف والنشر ١٣٩١هـ

١٥٢ - معجم الخطأ والصواب في اللغة

للدكتور إميل يعقوب

دار العلم للملايين / الطبعة الثانية سنة ١٩٨٦م

١٥٣ - المعجم الذهبي (فارسي - عربي)

للدكتور محمد التونجي

دار العلم للملايين الطبعة الأولى سنة ١٩٦٩م

١٥٤ - معجم شمال المغرب تطوان وما حولها

للدكتور عبد المنعم سيد عبد العال

دار الكتاب العربي بالقاهرة سنة ١٣٨٨هـ

- ١٥٥ - المعجم الفلسفي  
للدكتور جميل صليبا  
دار الكتاب اللبناني بيروت / الطبعة الأولى سنة ١٩٧١ م
- ١٥٦ - المعجم الفلسفي  
تأليف لجنة من مجمع اللغة العربية بالقاهرة ط الهيئة العامة لشؤون المطابع سنة ١٣٩٩ هـ
- ١٥٧ - معجم المؤلفين ( تراجم مصنفى الكتب العربية ) .  
لعمر رضا كحالة  
ط م الترقي بدمشق سنة ١٣٧٦ - ١٣٨١ هـ
- ١٥٨ - معجم متن اللغة  
لأحمد رضا  
دار مكتبة الحياة ببيروت سنة ١٣٧٧ هـ  
ط م دار صادر ودار بيروت
- ١٥٩ - معجم مصطلحات الأدب / إنكليزي وفرنسي وعربي  
لمجدي وهبة .  
مكتبة لبنان
- ١٦٠ - معجم اللغة العامية البغدادية  
لجلال الحنفي  
دار الرشيد للنشر عن وزارة الثقافة والإعلام بالعراق سنة ١٩٨٢ م ط  
دار الحرية ببغداد

- ١٦١ - المعجم المفصل في اللغة والأدب  
للدكتورين إميل بديع يعقوب ، وميشال عاصي  
دار العلم للملايين / الطبعة الأولى ١٩٨٧ م
- ١٦٢ - المعجم الوسيط  
لإبراهيم السقا وزملائه  
ط م مصر سنة ١٣٨٠ هـ عن مجمع اللغة العربية .
- ١٦٣ - المعجمية العربية المعاصرة  
وقائع ندوة تونس ١٩٨٦  
دار الغرب الإسلامي
- ١٦٤ - العرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور  
الجواليقي موهوب بن أحمد (٤٦٥ - ٥٤٠ هـ) .  
تحقيق أحمد محمد شاكر  
طبع بالأوفست في طهران سنة ١٩٦٦ م
- ١٦٥ - معاني الأبنية في العربية  
لفاضل صالح السامرائي  
ط الكويت عام ١٤٠١ هـ الطبعة الأولى
- ١٦٦ - معاني القرآن  
لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (٣٠٧ هـ)  
عالم الكتب بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٠ م

- ١٦٧ - معاني القرآن وإعرابه  
لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج  
تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده ثلبي  
عالم الكتب بيروت / الطبعة سنة ١٤٠٨ هـ
- ١٦٨ - المفردات في غريب القرآن  
لأبي القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني المعروف بالراغب  
تحقيق محمد سيد كيلاني  
دار المعرفة بيروت  
وكذلك ط م مصطفى الحلبي بمصر عام ١٣٨١ هـ
- ١٦٩ - المفصل في الألفاظ الفارسية المعربة  
لزبان شناسي إيراني  
تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد  
الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨ هـ دار الكتاب الجديد بيروت
- ١٧٠ - مقاييس اللغة  
لأبي الحسين أحمد بن فارس  
تحقيق عبد السلام محمد هارون  
ط دار إحياء الكتب العربية سنة ١٣٦٦ - ١٣٧١ هـ
- ١٧١ - من أسرار اللغة  
للدكتور إبراهيم أنيس  
الطبعة الثالثة سنة ٩٦٦ م ط م الفنية الحديثة  
والطبعة الخامسة سنة ١٩٧٥ م نشر مكتبة الأنجلو المصرية

- ١٧٢ - المنجد  
لعلي بن الحسن الهنائي الملقب بكراع
- ١٧٣ - المنجد  
لعدة  
الطبعة الثالثة والعشرون / دار المشرق ببيروت
- ١٧٤ - المنهج والمصطلح / مداخل إلى أدب الحداثة  
لخلدون الشمعة .  
عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق سنة ١٩٧٩ م  
ط دار الأنوار
- ١٧٥ - الموزون والمخزون  
لأبي تراب الظاهري  
ط تهامة سنة ١٤٠٢ هـ الطبعة الأولى .
- ١٧٦ - الموسوعة العربية الميسرة  
بإشراف محمد شفيق غربال  
دار الشعب ، ومؤسسة فرنكلين .
- ١٧٧ - الموضح في التفسير  
لأبي النصر أحمد بن محمد بن أحمد السمرقندي الخدادي  
تحقيق صفوان عدنان داوودي  
دار القلم بدمشق / الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ

- ١٧٨ - مولد اللغة  
لأحمد رضا العاملي  
دار مكتبة الحياة سنة ١٩٥٦ م
- ١٧٩ - المولد في العربية  
للدكتور حلمي خليل  
دار النهضة ببيروت سنة ١٤٠٥ هـ الطبعة الثانية
- ١٨٠ - نزل الأبرار بالعلم المأثور من الأدعية والأذكار  
لمحمد صديق حسن خان  
توزيع دار الباز للتوزيع / نشر دار المعرفة الطبعة الثانية .
- ١٨١ - نشأة العلمانية ودخولها إلى المجتمع الإسلامي  
للدكتور محمد زين الهادي العرماني .  
دار العاصمة بالرياض سنة ١٤٠٧ هـ
- ١٨٢ - نواذر الإمام ابن حزم  
لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري  
ط م الفرزدق بالرياض
- ١٨٣ - النهاية في غريب الحديث والأثر  
لمجد الدين أبي السعادات  
المبارك بر ، حمد الجزري ابن الأثير ( ٥٤٤ - ٦٠٦ هـ )  
تحقيق طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي



- ١٨٤ - الوجود والعدم بحث في الأنطولوجيا الظاهرانية  
لحان بول سارتر  
ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوي  
دار الآداب ببيروت الطبعة الأولى سنة ١٩٦٦م
- ١٨٥ - الوجيز في اللغة  
لمحمد الأنطاكي  
الطبعة الثالثة / دار الشرق
- ١٨٦ - وجيز قاموس أكسفورد في أصول الكلمات  
( ترجم لي مادة العلمانية منه الدكتور عبد الرحمن المشيقح )
- ١٨٧ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان  
لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان  
تحقيق الدكتور إحسان عباس  
دار صادر ببيروت .



## ۱۰ - فهرس تفصیلی



الصفحة	اسم الموضوع
٣	١ — فهرس إجمالي .
٥	٢ — المقدمة: الاستفتاح — العقول الأربعة .
٧	٣ — اللغة الكاملة والفكر .
٩	اللغة في ذاتها علم وبيان معنى أن علمي اللغة والنحو علمان صوريان .
١٠	تنزيل النحو على مقتضى البلاغة .
١٠	ومن كمال اللغة سعة دلالتها .
١١	اللغة البدائية وتطور اللغات .
١٢	تهوين الدكتور زكي نجيب محمود من علمية اللغة ، ومناقشته في دعواه أن الموهوبين يتخطون اللغة ، وأن اللغة من صنع الإنسان .
١٢	هل الدكتور زكي نجيب محمود فيلسوف شعبي (حاشية) ؟ .
١٥	الجيثلوط .
١٥	العشارق والعشاريق .
١٦	سم .
١٨	الفروسية .
٢٠	العدم .
٢٤	اللغة والفكر ، وكلام سيرمان وابن تيمية ، وعناصر العلاقة بين اللغة والفكر .
٢٩	٤ — الأخذ بالظاهر واللغة .
٣١	العقل واللغة سبيلا فهم الشرع .
٣٣	أنواع دلالات اللغة .

٣٢	اللغة ومبادئ الأخذ بالظاهر .
٣٢	أصول ظاهرية في أسرار البلاغة لعبد القاهر .
٣٣	أركان الأخذ بالظاهر .
٣٤	بين المعرفة البشرية والمعرفة الشرعية .
٣٤	صور من الدليل عند أهل الظاهر .
٣٥	الظاهر في اصطلاح علماء أهل الظاهر ليس هو الواضح .
٣٥	قسما الظاهر النصي .
٣٦	استعمال قال لما سيقع .
٣٩	<b>٥ - فقه دلالات الكلام .</b>
٤١	غايات ممارستنا للغة .
٤١	فكر الكلمة .
٤١	الإحساس بالقيمة الجمالية .
٤٢	مجامع دلالات الكلام ، وما هو ضروري منها للتخصص العلمي :
٤٢	دلالة التصحيح ، ودلالة الترجيح .
٤٢	حقول لغوية ثلاثة ينبغي التفرغ لها بجهد علمي جماعي .
٤٣	تحرير المعاني الاشتقاقية لمادة قرب .
٤٨	تحرير المعاني الاشتقاقية لمادة حار .
٥٦	لا وجود لمصادر متعددة .
٥٧	هل المصدر أصل الاشتقاق .
٥٧	دلالة المصدر على الحدث ، والتفريق بينه وبين الأسماء .
٥٨	إحدى عشرة فائدة حول المصدر .
٦٤	معاني صيغة المتعالم .

- ٦ — بين الاشتقاق والتعريب . ٦٧
- التفريع على قاعدة صحة الاشتقاق مقدمة على دعوى ٦٩
- التعريب : ٦٩
- الزور . ٧٠
- الإنجيل . ٧١
- أستاذ . ٧٢
- الضحاك . ٧٣
- القانون . ٧٤
- الثوم والفوم . ٨٠
- الهاتف . ٨١
- علماني .
- ٧ — معركة العامية . ٩٣
- نشاط أعداء الملة في نشر العامية وثماره . ٩٥
- بدايات الصراع بين الغيورين ودعاة العامية . ٩٦
- بواعث كتابات المثقفين العرب عن العامية . ٩٧
- ثمار الصراع بين الفصحى والعامية . ٩٨
- سذاجة بعض الأدباء في التعاطف مع العامية عن حسن قصد . ١٠٠
- كليمة عن دعوى ضرورة كتابة بعض النصوص الأدبية بالعامية ١٠١
- وفقاً لحاجة المسرح .
- شواهد على توقع سيادة الفصحى . ١٠١
- الموقف من اللهجات القديمة ، وشرح هذا الموقف من ١٠٣
- خلال استعمال الهزمة في العامية واللهجات .
- تعليق عن استوى بمعنى استولى (حاشية) . ١٠٤

- ١٠٨ قهر العامة بضرورة دراسة أسباب اللحن ، وبيان مقياس الصواب .
- ١١١ الفرق بين العامة واللحن .
- ١١٣ مناقشة دعوى أن العامة سبقت الفصحى .
- ١١٣ ضرورة المحافظة على الفصحى ، وضرورة الاجتهاد وفق قانون .
- ١١٤ شبه دعاة العامة . والرد عليهم بثمانية وعشرين وجها .
- ١٢٠ مقالة السائر الاستفزازية في الدعوة إلى العامة ومناقشتها .
- ١٤٣ ٨ - التصحيح اللغوي ، والتخطئة اللغوية .
- ١٤٥ أ . موضوع التصحيح والتخطئة .
- ١٤٥ معنى الخاصة والعامة .
- ١٤٥ معنى اللحن لغة واصطلاحاً :
- ١٤٦ اختيار المؤلف أن أصل اللحن إمالة الشيء عن وجهه في المعنويات ، وترجيعة فروع المادة إلى هذا الأصل .
- ١٤٧ عدة فوائد عن هذه المادة :
- ١٤٧ الفائدة الأولى : مناقشة دعوى أن اللحن من المولد ، ومعنى المولد ، والمعاني التي يدل عليها اللحن اصطلاحاً .
- ١٥٠ الفائدة الثانية : الخروج عن سنن البلاغة لا يسمى لحناً .
- ١٥٠ الفائدة الثالثة : الفروق بين اللحن والأمية .
- ١٥١ الفائدة الرابعة : معنى : ألحن بحجته .
- ١٥١ الفائدة الخامسة : الفرق بين الأغاني والألحان
- ١٥١ الفائدة السادسة : التعبير باللحن عن الفطنة مجاز لغوي .
- ١٥٢ الفائدة السابعة : التعبير عن اللحن بالعنوان مجاز .
- ١٥٢ الفائدة الثامنة : عدة وقفات حول معنى قول أبي بن كعب



الصفحة	اسم الموضوع
	رضي الله عنه : تعلموا اللحن في القرآن .
١٥٦	الفائدة التاسعة : معنى وخير الحديث ما كان لحناً ، وقفات حول ذلك .
١٥٩	الفائدة العاشرة : مناقشة دعوى أن اللحن للخطأ والصواب معاً ، وقفات حول ذلك .
١٦١	الفائدة الحادية عشرة : اللحن بفتح الحاء مصدر لحن بكسر الحاء .
١٦٢	الفائدة الثانية عشرة : الضبط ووجه الاشتقاق في كلمات من مادة اللحن .
١٦٣	الفائدة الثالثة عشرة : معنى اللحن بسكون الحاء وفتحها وكسرها .
١٦٤	الفائدة الرابعة عشرة : أسماء الفاعلين من هذه المادة .
١٦٤	الفائدة الخامسة عشرة : لحنه عني بالعين المهملة لا بالغين المعجمة .
١٦٥	الفائدة السادسة عشرة : «جعل ذلك لحناً» لحاجته إنما هو بفتح الحاء .
١٦٥	الفائدة السابعة عشرة : معاني اللحنة حسب وجود ضبطها .
١٦٦	الفائدة الثامنة عشرة : لا يقال لحن .
١٦٦	الفائدة التاسعة عشرة : معاني اللحن السبعة .
١٦٦	الفائدة العشرون : استعمالات العوام من هذه المادة .
١٦٧	ب جهود العلماء في التصحيح والتخطئة :
١٦٧	أساسان للفتوى اللغوية .
١٦٧	الاستعمال الحديث الجائز تأصلاً لا تفسر به النصوص السابقة .

- ١٦٧ ما يرجع أنه من المستعمل الذي لم ينقل .
- ١٦٨ بعض ما كتب عن التصحيح والتخطئة .
- ١٦٩ كتب عن العامة ، وتتضمن بعض كتب التصحيح والتخطئة .
- ١٧٠ كتب عن اللحن ، ومؤلفات في نقد بعض الكتب .
- ج
- ١٧١ نماذج من الإصلاح اللغوي عند الأسلاف (التعريف بالتهذيب  
بمحكم الترتيب وذكر نماذج منه ) :
- ١٧١ الفوائد المترتبة على نشر كتاب التهذيب .
- ١٧٣ مناهج في التحقيق .
- ١٧٣ الكلام عن عمل الدكتور رمضان عبد الثواب في نشر قسم  
من هذا الكتاب .
- ١٧٥ ابن شهيد مؤلف التهذيب ، وأسرة آل شهيد .
- ١٧٧ تاريخ تأليف الكتاب .
- ١٧٨ مقدمة ابن شهيد للتهذيب محققة .
- ١٨١ مدى الضرورة إلى التعريف بنوع الخط عند التعريف بالنسخ  
الخطية .
- التعريف بالنسخة الخطية للتهذيب .
- ١٨١ تحقيق بعض مواده :
- ١٨٢ ١ - إيسزيم .
- ١٨٩ ٢ - الأذان .
- ١٩١ ٣ - أمارة .
- ١٩٢ ٤ - الألب .
- ١٩٣ ٥ - الإكاف .
- ١٩٤ ٦ - استكتل .

الصفحة	اسم الموضوع
١٩٥	٧ - آمال .
١٩٥	٨ - آحاد .
١٩٥	٩ - مؤخرة .
١٩٦	١٠ - اشترت الماشية .
١٩٦	١١ - أنيس .
١٩٧	١٢ - اقرأ عليه السلام .
١٩٨	١٣ - انبصها .
٢٠٠	١٤ - صبل .
٢٠٣	١٥ - الأيل .
٢٠٤	١٦ - لاجور وآجر .
٢٠٥	١٧ - أي .
٢٠٥	١٨ - أفضرة .
٢٠٥	١٩ - أظفر .
٢٠٦	٢٠ - أخفش .
٢٠٧	٢١ - آي .
٢٠٧	٢٢ - شفاف وشفة .
٢١٠	٢٣ - نفيع وأفيع .
٢١١	٢٤ - أصيت .
٢١٣	٢٥ - أدراجه .
٢١٤	٢٦ - أفرنة .
٢١٥	٢٧ - حويات .
٢١٥	٢٨ - أرياح .
٢٢٠	٢٩ - آمان .
٢٢٠	٣٠ - بروق .

٢٢١	٣١ - بريق .
٢٢٢	٣٢ - جئت من برا .
٢٢٢	٣٣ - عاد .
٢٢٣	٣٤ - بسطام .
٢٢٣	٣٥ - بقم .
٢٢٥	٣٦ - بكرة .
٢٢٧	٣٧ - بركة .
٢٢٨	٣٨ - باعوض .
٢٢٩	٣٩ - بكر .
٢٢٩	٤٠ - البراز .
٢٣٠	٤١ - الحير .

#### د دراسات تطبيقية وفق ضوابط للتصحيح والتخطئة : ٢٣٢

٢٣٢ مناقشة دعوى العامية في شكل بمعنى كون ، وتشكيلة البضاعة ، والتشكيلة بمعنى النقرس ، وشكل بمعنى زين ، وشكله بمعنى جعله مشكلا ، وجر شكل زوجته ، وتشكيلة من الخيل ، والشكالة ويشكلها بمعنى المبالغة في التجميل ، وأشكل بمعنى أحسن ، والشكل بمعنى الصورة والهيئة ، والشكال ، وشكل الدابة ، وشكل اللوياء ، وشكل يده بيد صاحبه ، والشكل بمعنى القلادة والشنكلية ، وشكال بمعنى ملاح ، وشكله بمعنى نخسه ، وشكل بمعنى علق ورفع ، وشكل بمعنى تأتأ ، وشكلت عينه ، وشكل بمعنى غرز ، والشكله بمعنى لعبة .

الأصل اللغوي لمعاني شكل وفروعها المجازية .

- أمران يُبنى عليهما إصلاح لغة التحرير . ٢٤٣
- سلامة التعبير لغة شرط لكل تعبير وإن كان عادياً . ٢٤٤
- متى يكون عطف الذي بالواو خطأ . ٢٤٤
- التحقيق في استعمال لعب دوراً ، واستهدف المصلحة ، ٢٤٤
- وفات عليه ، وملفت للنظر ، ورضخ للأمر ، ولا مبرر له ، ٢٤٤
- وكلما كان كذا كلما كان كذا ، والدولي والصحفي ، ٢٤٤
- وعلى الرغم . ٢٥٠
- السهولة والخفة ظاهرة أدبية وليست مقياساً لغوياً . ٢٥٠
- السهولة والخفة ظاهرة في العامة أيضاً . ٢٥٠
- تصحيح استعمال الفعاليات وتحقيق النقاش الدائر حولها . ٢٥١
- لا حاجة لاستعمال الدليما ، والكلام عن الإلزام بمحصر ٢٦٠
- القسمة العقلية ، والكلام عن الدليل عند أهل الظاهر . ٢٦٠
- موجز القول في الفعاليات . ٢٦١
- تصحيح التقييم بمعنى تقدير القيمة . ٢٦٢
- كلمة عن أصل الاشتقاق . ٢٦٤
- تحقيق عن استعمال الفقرات . ٢٦٥
- كلمة عن أقلعت الطائرة . ٢٦٦
- ٩ — ثبت بأسماء المصادر والمراجع . ٢٧٥
- ١٠ — فهرس تفصيلي .



## اصدارات نادي مكة الثقافي الأدبي

م	عنوان الكتاب	إسم المؤلف	التاريخ
١	الأمثال العامة في مكة المكرمة	أ. حسين عبد الله محضر	١٣٩٥هـ
٢	وداعاً أيها الشعر	أ. أحمد محمد جمال	١٣٩٧هـ
٣	قاتلة الشيطان	أ. محمد عبد الله ملياري	١٣٩٩هـ
٤	المقال والمرحلة	أ. حامد مطاوع	١٣٩٩هـ
٥	فيصل وأمانة التاريخ	أ. حامد مطاوع	١٣٩٩هـ
٦	فيصل وأمانة التاريخ (انجليزي)	أ. حامد مطاوع	١٣٩٩هـ
٧	ديوان رعشة رماد	أ. محمد أحمد الحساني	١٣٩٩هـ
٨	بلاد الحجاز في العصر الأيوبي	أ. عائشة عبد الله باقر	١٤٠٠هـ
٩	أضواء على الأدب والأدباء في جازان	أ. محمد أحمد العقيلي	١٤٠٠هـ
١٠	المتنبى شاعر العرب	أ. عبد الله بوقس	١٤٠٠هـ
١١	عقود التأمين بين الاعتراض والتأييد	أ. أحمد محمد جمال	١٤٠٠هـ
١٢	نهوض القرآن بخصائص اللغة العربية	د. حسن باجودة	١٤٠٠هـ
١٣	مكة في القرن الرابع عشر هجري	أ. محمد حسن رفيع	١٤٠١هـ
١٤	أثر الإسلام في شعر الفرددق	د. مصطفى عبد الواحد	١٤٠٢هـ
١٥	ابن شرف القيرواني	د. مصطفى عبد الواحد	١٤٠٢هـ
١٦	التقنية وكيفية نقلها للدول النامية	د. بهاء الدين حسين عزي	١٤٠٢هـ
١٧	كتيب عن نادي مكة الثقافي الأدبي	نادي مكة الثقافي الأدبي	١٤٠٢هـ
١٨	تأملات في سورة الأحزاب	د. حسن باجودة	١٤٠٣هـ
١٩	دراسات في أدب الدعوة الإسلامية	محمود حسن زيني	١٤٠٣هـ
٢٠	البعثات الخارجية للمملكة	د. صادق هلي حجازي	١٤٠٣هـ
٢١	حكايات للناس والزمن	أ. عبد الكريم نيازي	١٤٠٣هـ

م	عنوان الكتاب	إسم المؤلف	التاريخ
٢٢	شكوى العاقرة	أ. عبد الكريم نيازي	١٤٠٣هـ
٢٣	أحاديث من أرض النور	أ. عبد الكريم نيازي	١٤٠٣هـ
٢٤	العلاقات الانسانية في القرآن الكريم	أ. حمزة إبراهيم فوده	١٤٠٣هـ
٢٥	التاريخ المفصل للكعبة قبل الإسلام	أ. عبد القدوس الأنصاري	١٤٠٣هـ
٢٦	الفهد القائد وبناء المواطن	أ. عبد الكريم نيازي	١٤٠٣هـ
٢٧	الصيام وفوائده الطبية	د. مدحت الشافعي	١٤٠٣هـ
٢٨	كلمات مشورة	أ. فيصل عبد الكريم سروجي و . ت	
٢٩	تاريخ مكة المكرمة	أ. أحمد السباعي	١٤٠٤هـ
٣٠	التعليم في المملكة العربية السعودية	د. عبد الله محمد الزيد	١٤٠٤هـ
٣١	الوقوف على الأطلال بين شعراء الجاهلية والإسلام	د. مصطفى عبد الواحد	١٤٠٤هـ
٣٢	المدخل إلى البحث الجغرافي	د. عبد الله الصنيع	١٤٠٤هـ
٣٣	طاهر زمخشري حياته وشعره	أ. مصطفى عبد الخالق	١٤٠٤هـ
٣٤	أصول الاعلام الحديث وتطبيقاته	الشيخ / إبراهيم سريق	١٤٠٤هـ
٣٥	هل يكون القد يوماً آخر؟	أ. عبد الكريم نيازي	١٤٠٤هـ
٣٦	للحضارة ثمن (شعر)	أ. عبد الله جبر	١٤٠٤هـ
٣٧	الشاعر المحسن	الشيخ / إبراهيم فوده	١٤٠٤هـ
٣٨	الرياضة والهدف	الشيخ / إبراهيم فوده	١٤٠٤هـ
٣٩	حديث إلى المعلمين	الشيخ / إبراهيم فوده	١٤٠٤هـ
٤٠	خالتي خديجة	أ. يحيى حسن كتوعة	١٤٠٥هـ
٤١	سطور على اليم (شعر)	أ. علي أبو العلا	١٤٠٥هـ
٤٢	التعليم الأهلي في مكة المكرمة	أ. فيصل عبد الله مقامي	١٤٠٥هـ



م	عنوان الكتاب	إسم المؤلف	التاريخ
٤٣	مكة المكرمة في شذرات الذهب للغزاوي	د. عبد العزيز صقر الغامدي	١٤٠٥هـ
		د. محمود السرياني	
		أ. معراج نواب مرزا	
٤٤	نظرات إسلامية في الصحة	د. مدحت صابر الشافعي	١٤٠٥هـ
٤٥	الصحة في مكة المكرمة (انجليزي)	د. مدحت صابر الشافعي	١٤٠٥هـ
٤٦	القرآن الكريم معجزة وتشريع	أ. عبد الكريم نيازي	١٤٠٦هـ
٤٧	عروض الورقة	د. صالح جمال بدوي	١٤٠٦هـ
٤٨	إطلاله على نهاية العالم الجنوبي	أ. محمد بن ناصر العبودي	١٤٠٦هـ
٤٩	تامر والغزال (قصة أطفال)	أ. خالد عباس دمنهوري	١٤٠٦هـ
٥٠	تامر والشعبان (قصة أطفال)	أ. خالد عباس دمنهوري	١٤٠٦هـ
٥١	رد الجميل (قصة أطفال)	أ. خالد عباس دمنهوري	١٤٠٦هـ
٥٢	القمر والتشريح	د. عبد الله باقازي	١٤٠٦هـ
٥٣	إعلام الأنام بتاريخ بيت الله الحرام	أ. إسماعيل أحمد إسماعيل	١٤٠٦هـ
٥٤	الأندلس ورمادة التاريخ	أ. محمد موسم المقرجي	١٤٠٦هـ
٥٥	أصول اللعب والرياضة	أ. محمد أحمد الحماحي	١٤٠٦هـ
٥٦	كرة السلة	د. مصطفى محمد زيدان	١٤٠٦هـ
٥٧	دراسة عن موقع المساجد في مكة	د. عبد العزيز الغامدي	١٤٠٦هـ
٥٨	مكة المكرمة دراسة في التغير السكاني	د. محمد محمود السرياني	١٣٠٦هـ
٥٩	مكة المكرمة دراسة في مخططات الأراضي	د. محمد محمود السرياني	١٤٠٦هـ
٦٠	دراسة في التخطيط التربوي لرفع كفاية التعليم الابتدائي	أ. ليلى علي العطاس	١٤٠٨هـ
٦١	المدرّب والتدريب الرياضي	د. مصطفى محمد زيدان	١٤٠٩هـ

م	عنوان الكتاب	إسم المؤلف	التاريخ
٦٢	ضرار بن الخطاب الفهري	د. عبد الله الجربوع	١٤٠٩هـ
٦٣	الاتجاه الاخلاقي في النقد العربي	د. محمد مريسي الحارثي	١٤٠٩هـ
٦٤	الفقيه الشاعر	أ. عبد الله الشباط	١٤١٠هـ
٦٥	حميد بن ثور الهلالي	د. أحمد عبد الواحد	١٤١٠هـ
٦٦	محاضرات النادي	نادي مكة الثقافي الأدبي	١٤١٠هـ
٦٧	صانع الجميل (قصة أطفال)	أ. خالد دمنهوري	١٤١٠هـ
٦٨	فقه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في أحكام الاحرام .	د. رويحي بن راجح الرحيلي	١٤١٠هـ
٦٩	دليل نادي مكة الثقافي الأدبي	إدارة العلاقات العامة بالنادي	١٤١٠هـ
٧٠	حكم الحج والعمرة في فقه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب	د. رويحي بن راجح الرحيلي	١٤١٠هـ
٧١	ملاح في شعر أسامة بن منقذ	د. عبد الله باقازي	١٤١٠هـ
٧٢	اليوع المنهي عنها نصاً وشرعاً	د. علي بن عباس الحكمي	١٤١٠هـ
٧٣	أثر الدعم الحكومي في نمو المدن	د. صالح بن علي الشمrani	١٤١١هـ
٧٤	صفحات من تاريخ مكة المكرمة للمستشرق سنوك	تعريب د. محمود السرياني والاستاذ / معراج مرزا	١٤١١هـ
٧٥	كيب عن زيارة سمو وزير الداخلية للنادي	نادي مكة الثقافي الأدبي	١٤١١هـ
٧٦	إستخدامات غرف الطوارئ بمكة	د. عبد العزيز بن صقر الغامدي	١٤١١هـ
٧٧	خواطر بلا حدود	أ. فيصل عراقي	١٤١٢هـ
٧٨	القرآن الكريم معجزة وتشريع	أ. عبد الكريم نيازي	١٤١٢هـ
٧٩	الدراسات الليانية في المصنفات الأولى في معاني القرآن الكريم	د. أحمد عبد الواحد	١٤١٢هـ

م	عنوان الكتاب	إسم المؤلف	التاريخ
٨٠	من معالم التنمية العمرانية بالملكة	د. خالد بن محمد العنقري	١٤١٣هـ
٨١	تمثيلات إسلامية وعربية	أ. نعيم الحكيم	١٤١٣هـ
٨٢	محاضرات النادي (الجزء الثاني)	نادي مكة الثقافي الأدبي	١٤١٣هـ
٨٣	رحلة العمر ... (المرحلة الأولى)	أ. عبد الحميد مرداد	١٤١٣هـ
٨٤	أثر العبادة التربوي	أ. أسماء	١٤١٤هـ
٨٥	في مدرسة النبوة	أ. أحمد محمد جمال	١٤١٤هـ
٨٦	ديوان شعر همس الدموع	د. عبد الله الحيني	
		البركاتي	١٤١٤هـ
٨٧	التمة في التصريف	د. محسن العميري .	١٤١٤هـ



مطابع الصفا مكة المكرمة ت : ٥٥٩٦٨١٠

## استدراك

الصفحة	الخطأ	الصواب
٣	فقه	فقه
٢٧٧	الفحصى	الفصحى
٣١٣ (أنواع دلالات اللغة)	٣٣	٣١
٣١٦ (قهر العامية ..)	١٠٨	١١٠
٣١٨ (كتب عن اللحن ..)	١٧٠	١٧١
٣٢١	إستعمال	استعمال
٣٢١ (السهولة والخفة ظاهرة في العامية أيضا )	٢٥٠	٢٥١
٣٢١ (كلمة عن: أقلعت الطائفة)	٢٦٦	٢٧٣
٣٢٦	إستخدامات	استخدامات